إعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة : دعوة للحوار

جميل مطر*

مدير دائرة الأبحاث في جامعة الدول العربية ،

احد مؤلفي كتاب « النظام الاقليمي العربي »

تعلن الولايات المتحدة الأمريكية بين وقت وآخر عن نيتها في إعادة تقويم سياستها تجاه دولة من الدول أو منطقة من المناطق . وقد يحدث التقويم ـ كما حدث بالنسبة لمنطقة الخليج العربي وإن كان لم يفرز سياسة جديدة بل افرز أسلوباً جديداً لسياسة قديمة ـ وقد لا يحدث مثلما تكرر مع اسرائيل . وفي الحالتين أثار الإعلان عن النية في إعادة التقويم لبعض المخاوف و جدد بعض الآمال . وأحياناً تكون الحكومة الأمريكية صادقة في النية وأحياناً أخرى لا تكون ، ولكنها تعلم أن مجرد الإعلان يكفي للردع او يكفي لاكتساب الرضاء .

إن الأوضاع العربية الراهنة ، وخصوصاً تلك الأوضاع المتصلة والمتأثرة بالدول الأجنبية، تحتاج ـ بين ما تحتاجـــه ـ إلى فرصة نعيد خلالها تقويم علاقاتنا مع الولايات المتحدة . صحيح القول أنه لا توجد سياسة عربية واحدة تجاه الولايات المتحدة ، وصحيح أيضاً أن توجهات الحكومات العربية تختلف باختلاف نظم الحكم السائدة وباختلاف النظرة الكلية لكل نظام إلى العالم الخارجي ، ولكنه صحيح أيضاً أن جميع هذه الحكومات ـ رغم اختلافها واختلاف نظراتها الكلية ـ تشكل هدفاً واحداً لسياسة أمريكية واحدة في المنطقة العربية . ففي الوقت الذي تعامل فيه الولايات المتحدة جميع الأقطار العربية معاملة متساوية في إطار ما يسمى بالقضية العربية والقضايا الملحقة بها ، فإن هذه الأقطار تختلف في الرد على هذه السياسة بسياسات متباينة ومتعددة .

المساواة بين العرب في المعاملة الأمريكية

يصنف المحللون والدبلوماسيون الأمريكيون الحكومات العربية صنفين : **حكومات عربية صديقة ، وحكومات عربية غير صديقة** . وقد تعودنا لكثرة ما نقرأ لهم ولطول إنصاتنا إليهم أن نجد هذا التصنيف مقنعاً ومشروعاً . وهؤلاء منا الذين درسوا سياسة أمريكا الخارجية او مارسوا التعامل معها بحكم مناصبهم يعرفون أن الولايات المتحدة تبني سياستها الخارجية على أساس هذه التفرقة . إنها لا شك من بديهيات العلاقات الدولية . فالدولة ـ أي دولة ـ لا تعامل الدول الأخرى جميعها المعاملة نفسها ، لأن الحليف يجب أن يتمتع بمميزات يحرم منها العدو أو

(*) الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر الكاتب ، ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة التي يعمل فيها .

المتمرد . ولأن من يتحالف مع دولة عظمى يتنازل بالضرورة عن بعض حقه ، وربما بعض استقلاليته ـ نظير الحصول على معاملة أفضل .

وكغيرنا من دول العالم ، شكلت هذه البديهية حجر الأساس في كل توجهاتنا الدولية . فالولايات المتحدة إذا وقفت من المنطقة العربية موقف العداء ، سارعنا بتفسير هذا الموقف على أنه نتيجة خطأ من جانبنا لأننا ، لو كنا توحدنا في صداقتنا للولايات المتحدة لأحرزنا كسباً كبيراً لقضيتنا العربية ،ولو كنا توحدنا في عدائنا للدولة العظمى المنافسة لما اضطرت الولايات المتحدة الى اتخاذ موقف العداء . ولكننا نظلم أنفسنا حين نبرر لأمريكا هـذا الموقف ، ونتحمل تبعاته ومسؤولياته . فقد مرت على العلاقات العربية الأمريكية مراحل كانت الأقطار لعربية متحـدة في صداقتها للولايات المتحدة . ومرت مراحل إمتدت خلالها أيادي عربية كثيرة تطلب الصداقة من الولايات المتحدة وانكمشت الأيدي أحياناً منكسرة خجلاً وأحياناً محطمة مادياً وسياسياً .

إن سياسة أي دولة : ما هي إلا حصيلة مواقفها على امتداد أجل غير قصير . لقد أدانت الولايات المتحدة تدمير المفاعل النووي في العراق ، وأدانت قصف الأحياء السكنية في بيروت ، ويصدر عن المسؤولين الأمريكيين بين الحين والآخر إدانات لحكام إسرائيل على تصرفات رعناء يرتكبونها هنا أو هناك في المنطقة العربية . ومع كل إدانة يتجدد الأمل العربي في أن الولايات المتحدة بصدد اكتشاف الحق العربي وخطورة العربدة الإسرائيلية ، وأنها لا شك فاعلة شيئاً ما ، ومبدلة لسياستها الخارجية في الشرق الأوسط .

منذ أكثر من ثلاثين عاماً ونحن نحصي هذه الإدانات ونحلم بالتغيير . بينما كان واجبنا أن نعرف أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأقطار العربية هي محصلة المواقف المعادية التي اتخذتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،وليست محصلة بيانات الإدانة والإستنكار . المحصلة النهائية لم تكن بالتأكيد في صالح الوطن العربي ، فإسرائيل تسببت في أربع حروب مدمرة للإقتصاديات والإمكانات العربية ، والاقطار العربية الصديقة لم تصل ـ رغم التوافر الشكلي للأموال ورغم عمق الصداقة المعلنة ـ الى مستوى يحقق التوازن العسكري أو السياسي .الأقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة منقسمة فيما بينها ، ويعزل بعضها بعضاً . والمال العربي ـ ركيزة التنمية والأمن ـ تبدده الولايات المتحدة عن عمد ، بل وتستخدمه ضد استقرار وأمن الأقطار العربية الصديقة ، وتنفق منه على إنقاذ إقتصاد بولندة الشيوعي . والصورة الأمريكية للإنسان العربي الصديق لأمريكا إزدادت تشوهاً ، والضغط الأمريكي يتضاعف على الدول الأوروبية ودول العالم الثالث ، لعرقلة جهود الاقطار العربية وإخفاء بعض ادوارها الإيجابية في صيانة الإقتصاد العالمي وفي مجال المعونات الدولية .

تلك الأوضاع هي التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية الأمريكيـة في المنطقة العربية ، ومشكلتنا أننا لم نحاول أن نضع تعريفاً عربياً للسياسة الأمريكية من واقع تجاربنا العملية مع الولايات المتحدة . ولم نحاول أن ندرس السياسة الأمريكية دراسة محاسبية ، فنحسب كم جنينا وكم خسرنا ، وكم كلفنا ما جنيناه ، وكم تحملنا نتيجة لما خسرناه . حينذاك نستطيع أن نناقش السؤال الأساسي : كيف نعامل أمريكا ؟ إذ لا يجوز أن نناقشه قبل أن تكون لدينا رؤية عربية واضحة عن السياسة الأمريكية ، وإلا انقسمنا على الإجابة ، قسم سوف ينادي بمزيد من الصداقة وتوحد عربي على هذه الصداقة ، وقسم سوف ينادي بمعاداتها ، وتوحد عربي

على هذا العداء . لقد انقسمنا من قبل ولم يجد انقسامنا ، وصادقنا ولم تجد صداقتنا ، وعادينا ولم يجد عداؤنا .

إن الوصول الى إجابة موضوعية على هذا السؤال يتطلب فتح حوار على أوسع نطاق في الوطن العربي . حوار يتخلى فيه الايديولوجيون عن تزمتهم ، ويخلع الأكاديميون أردية النظريات الأمريكية عن السياسة الخارجية الأمريكية ويرتدون رداءً قومياً عربياً . ويتطلب ايضاً أن تسمح الحكومات العربية للحوار بأن يتواصل وللمتحاورين بأن يتحاوروا . وأن يلتزم المتحاورون بموضوع الحوار فلا يستغله أحد منهم لغرض آخر فيستعدي القوى السياسية التي لا تريد هذا الحوار . ويتطلب كذلك أن تشارك الحكومات فيه . فهي الجهات التي مارست التعامل واستفادت منه أو تضررت ، ولديها من المستندات والوثائق ما يؤكد موقفاً أو آخر ، ثم أنها في النهاية المستفيدة من عملية إعادة التقويم . ولا شك أن تبادل الخبرات والتجارب بين المسؤولين العرب سوف يوضح أموراً كثيرة . فهناك بين السياسيين العرب من خبر الأمريكيين منذ ثلاثين عاماً ، وبينهم من يعرف رأي السياسيين الأمريكيين من زملائه العرب وسياساتهم ، وبينهم من جرب الصداقة أو جرب العداء مع الولايات المتحدة واستخلص نتائج وأوهام تستحق أن تطرح على الرأي العام العربي ، وعلى صانعي قرارات المستقبل .

هناك أيضاً بين الأكاديميين العرب من درس واطلع وتوصل إلى نتائج واقتناعات . قطاع كبير من هؤلاء الأكاديميين درسوا السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ضمن إطار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإتحاد السوفيتي ، فترسخ في الأذهان أن الهدف الأمريكي في الشرق الأوسط هو محاربة الشيوعية ومطاردة الإتحاد السوفيتي . آخرون اقتنعوا بأن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تحدد أبعادها وأهدافها جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة . ويختلف آخرون حول التناسق والصراع بين تيارات استراتيجية إيديولوجية وتيارات أخلاقية تتناوب التخطيط للسياسة الأمريكية . وفات على هؤلاء أن واحداً من هذه التيارات لم يكتشف وجود أي تناقض بينه وبين "استمرار الوجود العدواني الإسرائيلي ، او وجد مصلحة في أمن واستقرار الأقطار العربية .

وبين الأكاديميين العرب من خالط الشعب الأمريكي طويلاً ، فأضاف إلى قراءاته الأمريكية في السياسة تجاربه الشخصية مع الرأي العام الأمريكي . هؤلاء يرون الرأي العام الأمريكي قوي ومؤثر ، وأنه يعطف على اليهود الذين قيل له عنهم أن هتلر ذبح أكثرهم ، وأنه رأي عام طيب ويؤمن بالعدالة وبحق تقرير المصير للشعوب الضعيفة . وحسب علمي لم يناقش أكاديميون ينتمون إلى هذه الشعوب الضعيفة حقيقة أو خرافة نفوذ الرأي العام الأمريكي بالنسبة لقضايا العالم الثالث . لم يدرسوا ـ علمياً ـ كيف يتم تشكيل هذا الرأي بالنسبة للقضايا الخارجية ؟ ولم يدرسوا الدور الذي تقوم به الحكومة بمؤسساتها المختلفة في صنع هذا الرأي . بينما يلاحظ مثلاً أنه في قضية معينة قد تصدر بيانات رسمية عن أجهزة حكومية أمريكية تدين تصرفا ، ثم يدلي رئيس الجمهورية ببيان لا يدين هذا التصرف بل يجد له المبررات . لقد تعودنا أن تصدر بيانات الإدانة للتصرفات الإسرائيلية من المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية ، ثم يعقبها حديث لرئيس الجمهورية يبرر هذه التصرفات . إن تأثير هذا الحديث الواحد من رئيس الجمهورية على الرأي العام الأمريكي هو بلا شك أقوى مفعولاً من جميع البيانات والتصريحات

التي تدين التصرفات الإسرائيلية ، ولو حقق الأكاديميون العرب لاكتشفوا أنه في المسائل الخارجية وفي الأزمات ، وفي قضية الشرق الأوسط بالذات ، يلعب الرؤساء الأمريكيون الدور الأعظم في تشكيل الرأي العام ، حينذاك قد يفيد التفكير كلياً في سياسات الاعلام العربي التي تنفق عليها أموالاً طائلة ووقتاً ثميناً .

إن حواراً من هذا النوع يجب أن يجري على أسس واضحة . ليس الهدف من الحوار أن يثبت كل صاحب رأي أنه كان دائماً على حق ، بل الهدف أن نلتقي من خلال التجربة والبحث على اجتهادات جديدة حول سياسة أمريكا في الوطن العربي . إننا لو تمكنا من إزالة بعض الأوهام عن السياسة الأمريكية نكون قد حققنا خطوة كبيرة على طريق الإجابة عن السؤال : كيف نعامل أمريكا ؟ . هناك أوهام صنعناها بأنفسنا أو صنعوها لنا ، وهناك مسلمات استقرت وصارت أساس الفهم العربي العام للسياسة الأمريكية ، هذه المسلمات قد تكون صحيحة ، ولكنها قد تكون ايضاً غير صحيحة ، وفي كل الأحوال يتعين علينا أن نناقشها من جديد ، لأنه في ظل اقتناعنا وتسليمنا بها عشنا ثلاثين عاماً أو اكثر لم نستطع خلالها أن نحقق للحق العربي التأييد او حتى التفهم الأمريكي . ولكي نعثر على مواطن الخلل في العلاقة العربية ـ الامريكية قد يكون من المفيد طرح فرضيات جديدة عن هذه العلاقة في مقابل المسلمات السائدة ، وأهمها في رأيي هي المسلمات الآتية :

المسلمة الأولى

إن استمرار الوجود الإسرائيلي « العدواني » يضر بالمصالح الأمريكية. وهي إحدى المسلمات التي يتفق حولها أصدقاء وأعداء الولايات المتحدة في المنطقة العربية . فالاعتداءات الاسرائيلية هي التي دفعت وتدفع ببعض الاقطار العربية إلى اقتناء السلاح من الإتحاد السوفيتي والتعامل معه من موقع الصديق ، وأحياناً الحليف . أو أن هذه الإعتداءات تدفع الرأي العام العربي إلى الشك في حقيقة نوايا الولايات المتحدة وصداقتها للوطن العربي . وإن الولايات المتحدة أصابها حذر فعلي عقب حرب ١٩٧٣ حين فرض الحظر النفطي ، وأن نتيجة التأييد الأمريكي لاسرائيل كان « تطرف » بعض النظم الحاكمة العربية واشتداد ساعد العناصر الراديكالية التي تهدد استقرار النظم الصديقة للولايات المتحدة .

على أساس هذه المسلمة ، ظللنا نقول لأمريكا ، لماذا هذا الغباء في السياسة ؟ لماذا تسلكين هذا السلوك ؟ أصدقاؤها يعيبون على أعدائها أنهم السبب ، فلولا هذا العداء لما كان الإهمال الأمريكي للحق العربي . والأصدقاء يقولون لأمريكا ، أن الأعداء إنما هم من صنيعة الشيوعية الدولية أو من مؤيديها أو من المخدوعين بها وإننا نستطيع بمؤازرتك لنا وتدعيمك للتيار المعتدل في الوطن العربي ، وببعض الميل بعيداً عن تأييد اسرائيل المعلن المكشوف ، **نستطيع أن نجعل الحق العربي أقل تطرفاً ، أي « أقل حقاً » ، وكأن الحقوق العربية حقوق تصنع بيد معتدلة او بيد متطرفة** . حتى أعداء أمريكا يتصرفون معها على أساس هذه المسلمة . وكثير من مقابلات زعماء عرب اتخذوا موقفاً أو مواقف ضد الولايات المتحدة تشير الى أنه لولا هذا التأييد الصريح والمادي لإسرائيل لتغير موقف العداء ، ولرحبوا بالتعاون مع أمريكا وفتح أبواب جديدة للعلاقات معها ، فتصدر عنهم تهديدات بأن استمرار هذه السياسة سيؤدي بهم الى جذب المصالح

الأمريكية في بلادهم أو في المنطقة ، أو أنهم سيتجهون الى الإتحاد السوفيتي أو اوروبا الغربية فتخسر أمريكا مواقع استراتيجية .

إذا كانت هذه المسلمة التي اقتنعنا بها طويلاً مسلمة محققة وسليمة ، فكيف يمكن تفسير استمرار الولايات المتحدة في إهمال « مصالحها » او تعريضها للخطر ، بالتمادي في تأييدها المادي والسياسي لإسرائيل . إن آخر ما يبتكره العلم والعقل الأمريكي من اسلحة الدمار يكون في أيدي إسرائيل قبل أن يصل الى القواعد الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم . وكيف يمكن تفسير أن الولايات المتحدة لا تشكو من أن ضرراً ما اصاب مصالحها في الوطن العربي على مدى ثلاثين عاماً من تحديها لهذه الأمة ، ومن حلقات متراصة مترابطة من حروب عدوانية دمرت ما لا يحصى من قدرات وإمكانات عربية . ثم ألسنا نشهد اليوم في ظل أقصى ما وصلت اليه العربدة الاسرائيلية والغرور الصهيوني إقبالاً عربياً عاماً على ما يسمى بوساطة الولايات المتحدة ومساعيها في حل مشكلة الشرق الأوسط . أي أن مزيداً من السياسة العدوانية الإسرائيلية المزودة بالتأييد الأمريكي المباشر أفاد أمريكا ويفيدها .

لذلك أفترض أنه يجوز لنا أن نقوم جميعاً ـ أصدقاء لأمريكا او مخاصمين لها ـ بمناقشة فرضية مقابلة فحواها : **أن الوجود الاسرائيلي « العدواني » يؤدي وظائف مفيدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، ويدعم الوجود الامريكي في صور شتى ويحقق لها مصالح رئيسية** . إن فتح الحوار حول هذه الفرضية قد يفيد على الأقل في معرفة الطرف الحقيقي في أي عملية سلام يريد الطرف العربي أن يسلك طريقها . ثم أنه قد يفيد في وضع تصور عام عن وضع هذه الأمة في ظل هذا السلام أو في ظل استمرار حالات العدوان الإسرائيلي ، وربما توصلنا الى أن امريكا لا تريد سلاماً في هذه المنطقة .

المسلمة الثانية

إن جماعات الضغط الصهيونية « اللوبي الصهيوني » في الولايات المتحدة تفرض على السياسة الامريكية اتخاذ قرارات ومواقف تتعارض مع المصالح الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة العربية . وهذه مسلمة يكاد يصل إيمان العرب بصدقها وصحتها الى درجة إيمانهم بأغلى مقدساتهم . وهي مسلمة يصل تناقض المنطق عندها إلى أقصاه . فالولايات المتحدة أقوى دول العالم قاطبة ، وهي الدولة التي تسيطر على مقدرات العديد من الحكومات والشعوب ، وهي أغنى دولة ظهرت على وجه الأرض ، وهي القمة في العلوم ، والحروب والتقدم التكنولوجي والتنظيمي . هذا ما نقوله كلنا ، أعداء وأصدقاء ومحبين وكارهين لأمريكا . ولكننا نقول في الوقت نفسه : أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تسيطر على سياستها الخارجية جماعة تمثل اقلية ليست اكبر الأقليات ، عزلت وزراء وسفراء وانتخبت رؤساء للجمهورية ، أحياناً بالرغم من رأي الأغلبية ، وقامت بتعديل قوانين ، وتسيطر على قطاعات الدفاع والمال والإعلام والأحزاب والسياسة ، ونقول ايضاً أنها تعرض أمن أمريكا للخطر بسبب نفوذها داخل أجهزة صنع السياسة وتحيزها في مشكلة خارجية أو مشاكل خارجية خطيرة ، وبالتالي فهي تهدر مصالح أمريكا في الخارج وتقرر مصيرها .

لقد أردنا أن نصدق هذا ، لأننا بحكم ثقافتنا وبحكم ما خلفته لنا الأجيال الأولى اعتبرنا الولايات المتحدة نبراساً للعدل ورمزاً للقوة وأمراً يحتذى ، كذلك اعتبرنا اليهودية او الصهيونية

وحشاً بمئات الأذرع وآلاف الأدمغة قادر على كل شيء حتى على امريكا العظمى . وأرادت أمريكا منا أن نصدق هذا . لأنها تستطيع دائماً الزعم أمام الحكومات العربية ، والرأي العام العربي بأنها غير حرة تماماً في اتخاذ قراراتها الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط . وأنها حين تتخذ مواقفاً ضد الحقوق العربية فهي تفعل ذلك لأن مؤسساتها ونظمها الداخلية وأسلوب الحكم فيها تفرض جميعاً مراعاة مطالب وضغوط جماعات الضغط .

أمريكا تزعم ـ علنا وسراً ـ أنها غير حرة بسبب قوة اللوبي الصهيوني . فلنزعم نحن أيضاً ، ولو من قبيل فتح موضوع لحوار قومي ، فلنزعم أن جماعات الضغط التي تمثل الأقليات في الولايات المتحدة ما هي إلا من صنع وتشجيع الحكومة الأمريكية . وأن هذه الحكومة أو النظام بما له من قوة ينشىء بها هذه الجماعات ويشجعها يستطيع أن يضعفها أو يلغيها كلية . فلنزعم مثلاً ، أن جماعة الضغط اليونانية التي برزت فجأة خلال النزاع القبرصي أنشأتها الحكومة الأمريكية وأخرجتها لأضواء الإعلام ورتبت اتصالاتها برجال الكونجرس لكي تتخذها ذريعة لتأديب تركيا حليفتها المهمة في حلف الأطلسي . وأنه حين أعلنت تركيا عن نيتها إزالة القواعد الأمريكية واتصلت بالإتحاد السوفيتي وواصلت سياستها في قبرص ولم تتنازل إطلاقاً ، زال اللوبي اليوناني وعادت الولايات المتحدة تمد تركيا بالسلاح وبغيره .

ولنفترض أن الحكومة الأمريكية تقف ضد اندماج الأقلية اليهودية ، وهذه حسب ما نعرف ونقرأ ونتصور أقلية راغبة في الإندماج كلياً في المجتمع الأمريكي ، ونعرف أن نسبة الإنصهار داخل المجتمع عالية برغم التغطية الرسمية ، ونعرف أن إغراءات متعددة يلوحون بها للمنصهرين والقابلين للإنصهار للعودة الى التكتل داخل الأقلية . فلنفترض ، ثم نحقق في أن المميزات الاجتماعية المختلفة التي يتمتع بها يهود امريكا يحصلون عليها لأنهم يشكلون أقلية يهودية وليس لأنهم متفوقون او عباقرة كافراد ، وليس لأن اللوبي الصهيوني يضغط من اجل ابرازهم في المجالات كافة ، فلندرس أنماط وإحصائيات المنح الدراسية الأكاديمية التي تخصصها الحكومة الأمريكية ،ونتتبع قواعد اختيار المرشحين للوظائف الفدرالية، ووسائل تدخل الحكومة في ترشيحات مجالس النقابات .

بالتأكيد لن نخسر شيئاً من دراسة مزاعمنا وإعادة دراسة المزاعم الأمريكية . فقد انتقلت الينا بدعة دراسة كل شيء وأي شيء ، وأظن أن أهم من كل شيء وأي شيء أن ندرس مسائل تتصل بالمصير المشترك ، وبخاصة تلك المسائل التي سلمنا حولها بأشياء صارت اقتناعات ومسلمات لا تقبل النقاش . نظنها اموراً بسيطة ، ولكنها في الحقيقة من اهم محاور نظرتنا الى الواقع وقراءتنا للمستقبل . لم نسأل انفسنا ، لماذا قامت السفارة الامريكية في القاهرة منذ عام ١٩٧٥ ـ بمهمة تنظيم زيارات ممثلي الأقلية اليهودية الأمريكية وتقديم ملخصاً لهم عن مصر وما يقال وما لا يقال ؛ أو نسأل لماذا ترتكب جماعات الضغط الصهيونية مخالفات دستورية ومالية يعاقب عليها القانون الأمريكي ولم تعاقب ؛ أو نسأل لماذا تترك الحكومة الأمريكية رعايا امريكيين يهوداً يتعرضون لابتزاز مؤسسات يهودية وتهديدات متنوعة ولا تتدخل لحمايتهم رغم التجائهم اليها ؟

لذلك فلنفترض ـ ثم نناقش ونحقق ـ أن « اللوبي الصهيوني » أداة من أدوات السياسة الامريكية وليس العكس .

المسلمة الثالثة

إن الولايات المتحدة مستعدة لتشجيع الأقطار العربية الصديقة على تنسيق سياساتها ومواقفها واقتصادياتها بهدف تحقيق التنمية ورفع مستوى شعوبها واستقرارها الأمني لمواجهة الشيوعية الدولية والتخريب الداخلي او الإقليمي . وأخطر ما في هذه المسلمة ما ترتبه من سياسات . إذ يترتب على الاقتناع بهذه المسلمة ارتهان مصادر القوة العربية للإرادة الأمريكية ، لأنها هي التي تحدد الصديق وتحدد له طريق التنمية وحدودها ، وتحدد له سلاح الأمن ، وتحدد له العدو . ولكي تحدد له العدو فإنها قد تجسده فعلاً في شكل تخريب او تهديد خارجي ، او تقدمه على جرعات متمثلاً في تقارير سرية عن طموحاته وتوسعاته ، أو ضعفه وقابليته للهزيمة السريعة . وحين تحدد الصديق فهي أيضاً تحدد الأنظمة المعادية لها ، أو هكذا تصورها إذا شاءت ، فتقسم التنمية العربية ، وتشتت العمل الجماعي ، وتخلق الحزازات، وتثير الأحقاد الشخصية لأنها بحكم الممارسة فهمت أشخاص الحكام العرب ، وعرفت ما يؤذي مشاعرهم ضد زملائهم فصارت تغذيها وتنميها . ثم أنها بذلك تشجع نظرية « **لو توحدنا في صداقتنا لأمريكا لتفهمت الولايات المتحدة موقفنا وحقوقنا العربية** » .

يترتب أيضاً على الاقتناع بهذه المسلمة **اقتناع آخر** مضمونه أن **الولايات المتحدة حريصة على الإستقرار السياسي في المنطقة العربية ، لأن عدم الاستقرار يفتح المجال امام المتطرفين والشيوعيين لإسقاط النظم الصديقة** . وبمعنى آخر يكون مسعى أصدقاء الولايات المتحدة نحو تهدئة مشاعر الغضب ضد امريكا أو ضد القهر الداخلي او ضد اي شيء .

دعونا **نفترض أن الولايات المتحدة ليست حريصة على الاستقرار الداخلي التام داخل الأقطار العربية الصديقة ، وأنها ليست حريصة على الاستقرار الاقليمي** . فلنفترض أنها تتعمد الإساءة إلى أصدقائها اكثر من الإساءة او الاضرار بمن تصنفهم أعداء لها. وأنها مسؤولة عن كثير مما نشر وينشر عن عدم إستقرار بعض النظم العربية الصديقة ، وأنها تساند بطريق غير مباشر عناصر المعارضة ضد هذه النظم ، وأنها تبدد عن عمد إمكانات الاقطار العربية الصديقة وأموالها وأرصدتها ، وتقدم النصائح الضارة ، وتحذرها من أعداء وهميين أو على الأقل غير مباشرين . ولنفترض أيضاً أنها تسيء الى سمعة هذه النظم في الخارج وتشتت جهودها السياسية الدولية ، وتقف ضدها في المحافل الدولية ، وتثير أجهزة الإعلام الأمريكية والأوروبية ضدها ، وأنها تثير شعوب وحكومات العالم الثالث ضد الأقطار العربية الغنية ، وأنها وراء حملة الغضب ضد إرتفاع أسعار النفط ، وربما وراء حملة ارتفاع الأسعار .

ولنفترض ـ في مقابل هذه المسلمة السائدة ـ أن **الولايات المتحدة تقوم بعزل أصدقائها عن بعضهم ، وإثارة المشكلات الحقيقية والوهمية بينهم لتحقيق أهداف مختلفة من بينها تعقيد عملية التنمية العربية الشاملة والعمل العربي المشترك** ، ونفترض أنها تتدخل سراً وعلناً لإفشال الاجتماعات العربية ، وإحباط الإتصالات بين الدول الصديقة . ولنفترض أنها شريك كامل في كثير من الحروب والنزاعات العربية ، وأنها تهدف الى خلق حالة من عدم الاستقرار الاقليمي ، تكمل بها حالة عدم الاستقرار الداخلي حين كانت تتدخل بقوة وشراسة عن طريق أجهزة مخابراتها وبشن الحرب المسلحة على بعض النظم العربية . **وأنها وراء تنشيط عنصر الطائفية في كثير من أنحاء الوطن العربي** . ولنزعم ثم نحقق في أن الولايات المتحدة ليست

غاضبة او حاقدة على النظم التي تصنفها أو تصنف نفسها كنظم معادية لأمريكا ، بقدر الغضب او الحقد المعلن او الذي نتصوره .

لذلك أطرح للحوار البناء ، البعيد عن كل الإلتزامات او التزمتات ، **الفرضية التالية** :

إن الولايات المتحدة تقف ضد القومية العربية والوحدة العربية ، وضد جميع مشروعات العمل العربي المشترك الهادف الى تنمية حقيقية للموارد العربية ، وأن الولايات المتحدة أخطر على النظم العربية الصديقة منها على النظم العربية التي تعلن العداء ضدها .

المسلمة الرابعة

في مقدمة أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إخراج الإتحاد السوفيتي .
لم أعرف عربياً يشك في هذه المسلمة ، قوميون وماركسيون ومحافظون .. كلهم يؤمنون بأن الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط هو إخراج الإتحاد السوفيتي منه . قبلناها بلا مناقشة لأنها تتفق وسياسات أمريكا المعلنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولأنها صارت بديهية لو ناقشناها اتهمنا بالهوس . ولكننا لم نتوقف لحظة لنسأل أنفسنا ماذا جنى الذين طردوا الاتحاد السوفيتي ، وبدلوا أنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية كدليل مضاف على الطرد ، وعرضوا أنفسهم على الولايات المتحدة لتحل فيها وعلى أراضيهم محل الاتحاد السوفيتي ؟

وأدعي ـ والادعاء مطروح للحوار ـ أن الولايات المتحدة لم تقبل عرض الاحلال كما انتظر العارضون ، وأنها خيبت آمالهم بل وكأنها تكاد تقول لهم كل يوم ، لماذا طردتم الإتحاد السوفيتي ؟

هناك حالات واضحة في الوطن العربي تكاد تثبت زيف هذه المسلمة إذا تحققنا وناقشنا داخل حوار مفتوح . الذين يعرضون على الولايات المتحدة أن تحل محل الإتحاد السوفيتي بعد طرده ، لم يحصلوا على ما ابتغوه لأمنهم القومي وتنميتهم الإقتصادية ودورهم المناسب في المنطقة . كل ما حصلوا عليه كان يمكن الحصول عليه منذ ثلاثين عاماً أو اكثر لو قدموا في ذلك الحين التنازلات نفسها التي يقدمونها الآن . وأظن أنهم لو قدموها والإتحاد السوفيتي موجود لحصلوا على نفس ما حصلوا عليه . إن ما فعلوه في الواقع هو أنهم حاولوا فرض أنفسهم أصدقاء على الولايات المتحدة ، ولم يدركوا أن صداقة الولايات المتحدة تفرض تبعات قد لا تريدها الولايات المتحدة . بينما أصبحنا ندرك أن الوجود السوفيتي يعطي ذريعة للولايات المتحدة لكي تواصل سياساتها وتحقق أهدافها . هذا لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة تفضل الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط ، ولكنه يعني أن الولايات المتحدة تفضل التعامل مع نظم قلقة لا تطلب منها من واقع صداقة متينة تسوية أوضاع المنطقة وإحلال الاستقرار فيها .

فلنفترض ، أن تحمس بعض اصدقاء الولايات المتحدة لمقولة أن الخطر السوفيتي حقيقي ، وإبداء استعدادهم للتعبئة والمشاركة العملية الإيجابية في مقاومة هذا الخطر ، هذا الموقف من الأصدقاء ـ إذا حدث ـ سوف يتسبب في وقوع الولايات المتحدة في حرج شديد . لأن هذا الموقف

من جانب اصدقاء الولايات المتحدة يعني أنهم مستعدون لترجمة شعار إلى عمل إيجابي ، وهو ما ليس ولم يكن في نية الولايات المتحدة حين رفعت هذا الشعار. إن مواجهة الخطر الشيوعي الزاحف من افغانستان نحو الخليج العربي شعار لا يترجم ولا يجب أن يترجم سياسة امريكية واقعية . وما يقال عن الإجماع الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ليس إلّا تدعيماً لإسرائيل في المنطقة على حساب أصدقاء الولايات المتحدة الذين يفترض أن يكونوا ضمن هذا الإجماع الإستراتيجي. إسرائيل لم تحارب الإتحاد السوفيتي ولم تطرده من الشرق الأوسط ، ومع ذلك فإسرائيل كما يدعي التيار الاستراتيجي في حكومة الرئيس ريجان،القلعة الأمامية للدفاع ضد هذا الزحف الشيوعي على الشرق الأوسط . والحال نفسه ينطبق على بقية الدول المرشحة للاجماع الاستراتيجي (السنتو الجديد) فرادى او مجتمعين . ولذلك فالدعوة الى أن تشارك الولايات المتحدة عمليا وعلى الأرض في مواجهة الاتحاد السوفيتي إنما هي دعوة لعمل المستحيل . فالولايات المتحدة لن تحرك قواتها لايقاف زحف سوفيتي وإنما تحركها لقمع إنفعالات فقط ، أو ثورات حقيقية تدرك حقيقة أهداف أمريكا في المنطقة أو الخليج . فضلًا عن أنها تدرك جيداً أنه لا يوجد ولن يوجد زحف سوفيتي ، ولا حاجة للسوفيت للخليج او لنفطه لسنوات طويلة مقبلة .

ثم نسأل انفسنا ، ماذا فعلت الولايات المتحدة في الماضي وماذا تفعله الآن لتزيل الوجود السوفيتي او لتمنع اتساعه ؟ ولعلنا نجد الإجابة في السؤال المضاد ، ماذا فعلت الولايات المتحدة في الماضي وماذا تفعله الآن لتشجيع دول المنطقة على دعوة الاتحاد السوفيتي للوجود او توسيع هذا الوجود ؟ وتجرنا الإجابة عن السؤالين الى مسلمة ذائعة في العالم الثالث ،تقول: **ان الولايات المتحدة تعتبر قيام نظام يساري او متطرف في دولة من دول العالم الثالث خسارة عليها ومكسباً للإتحاد السوفيتي** . ولدينا أمثلة متوافرة عن تعامل الولايات المتحدة مع دول يسارية ومتطرفة ، فهي تحصل على النفط من دول تناصبها أعلى درجات العداء السياسي علماً بأن حاجة الولايات المتحدة الى نفط هذه الدولة أو غازها أقل حدة من حاجة الدولة المتطرفة او الثورية الى بيع نفطها للولايات المتحدة . ومع ذلك لم تعاقب الولايات المتحدة هذه الدول ، ولم تفرض عليها الحظر ، ولم تقاطعها ، ولم تسحب خبراءها . ومن يقرأ ويتابع الإعلام الأمريكي وتصريحات المسؤولين والسياسات الأمريكية المعلنة يتصور أن هذه النظم التي تعلن العداء سوف تتعرض إلى عقاب جسيم . ولم يحدث العقاب ، وأظنه لن يحدث حتى يجوز أن أفترض أن أمريكا تحرص على بقاء هذه النظم لأسباب أرجو أن يكتشفها النقاش والحوار .

فلنزعم إذن ، أن علاقات أمريكا بدول العالم الثالث ـ وبالذات بأقطار الوطن العربي ـ أعقد مما كنا نتصور . نزعم أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لها وجهان : وجه معلن ، ووجه مقنع ، وأن أدوات تنفيذ هذه السياسة متعددة وتمارسها أجهزة متباينة وكثيرة . أشكال الممارسة تبدو متناقضة ، وتجري في وديان متنافرة، ولكنها تصب في أهداف معينة . وإلا فكيف نفسر إثارة المشاكل لدول صديقة وتتبع معارضي دول متطرفة واغتيالهم .

إن مسلمة الخطر الشيوعي وخطر الانظمة المتطرفة تستحق منا إعادة الدراسة والتحقق من صحتها في ضوء التجارب العملية . وأقترح أن ندرس معها **فرضية مقابلة** مضمونها : **أن في مقدمة أهداف أمريكا في الشرق الاوسط طرد القوى الأوروبية المنافسة وليس طرد الإتحاد السوفيتي** . وستكون إعادة الدراسة والتقويم فرصة لنعود لأوراقنا القديمة التي نسيناها تحت

سيطرة المسلمات على أفكارنا وفهمنا . قد نكتشف أن النقطة البيضاء الوحيدة التي سجلناها للولايات المتحدة خلال اكثر من ثلاثين عاماً ليست ناصعة كما تصورنا وكما يحب بعضنا أن يؤكد . فموقف أيزنهاور عام ١٩٥٦ حين اتخذ موقفاً ضد العدوان الثلاثي ربما لم يكن دليلاً على أن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً عادلاً او أن حكومتها تجاوزت « اللوبي الصهيوني » ، وإنما كان هذا الموقف بمثابة الضربة الأخيرة للقوى الرأسمالية الأوروبية ، وبدء انفراد الولايات المتحدة بالنفوذ الرأسمالي في العالم الثالث .

أثق ثقة كاملة في أن الحوار حول هذه الفرضية سوف يكشف عن مدى التنافس العميق والشرس بين الرأسمالية الأمريكية والرأسماليات الأوروبية . وأتمنى لو شارك سياسيون ، ووسطاء سلاح وصفقات تجارية من المواطنين العرب ليقدموا للحوار تجاربهم الشخصية في هذا الميدان . وأتصور أن أكثرهم سيقول أن الصراع الرأسمالي على الوطن العربي أكثر حدة وعنفاً من الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . الأول لمسوه وعانوه او استفادوا والآخر سمعوا عنه وكرروا ما سمعوه .

اهمية الحوار

حان الوقت لأن يقدم جيل كامل من السياسيين والمفكرين العرب إلى الشعب العربي ـ وخاصة الى جيل سوف يتسلم منهم المسؤولية ـ تقريراً عن العلاقات العربية الأمريكية . لا نريد لجيل كامل أن يعترف بأخطاء ارتكبها او شباك خديعة وقع فيها رغما عنه او برضاه . وإنما نريد منه أن يعيد تقويم تجاربه مع السياسة الخارجية الامريكية . لم يعد يشبع فضولنا أو يهدىء من انفعالاتنا أن نصف أمريكا بأنها دولة إمبريالية وزعيمة الاستعمار والرأسمالية ؛ أو أن نكرر مع القائلين أن الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر ؛ وأنها الضمانة الوحيدة لأمننا وسلامتنا . ولا نريد أيضاً إعادة قراءة الكتب الدراسية الأمريكية لنكتشف من جديد حقيقة السياسة الأمريكية .

إن ما نريده هو أن نضع تصوراً عربياً نقياً للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط . وليبدأ التصور بدراسة حسابية بسيطة تتعلق بتوازن المصالح ، أي التوازن بين حجم المصالح الأمريكية الحالية مقارنة بحجمها منذ ثلاثين عاما ، وبين حجم الحقوق والموارد العربية التي بددتها الولايات المتحدة خلال المدة نفسها ، وباستخدام مختلف السياسات السلمية او الحربية او الإنقلابية . وخلال دراستنا للمصالح الأمريكية قد يجدر بنا أيضاً أن نجد تعريفاً لها ، أظنها ليست نفطاً ومالاً وممرات مائية ومواقع استراتيجية فقط ، بل اظنها أولاً **نفي العروبة** . لا شيء .. لا شيء بالمرة يجب أن يوحدنا حتى الحب او الكره لأمريكا لا يجب أن يكون محوراً نتحد حوله □

تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات

د. خالد تحسين علي

باحث زراعي وعامل في شؤون التنمية الزراعية في عدد من الأقطار العربية وفي الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

شهد الوطن العربي خلال عقد السبعينات تطورات هامة وسريعة في أوضاع الزراعة والغذاء ، سادت فيها الظواهر السلبية والتي تمثلت بركود الانتاج الزراعي وعجزه عن مجاراة النمو السريع في الطلب . مما أدى إلى تزايد كبير في اعتماد الوطن العربي على المصادر الخارجية لسدّ الفجوة المتنامية بين الانتاج والطلب ، وبخاصة بالنسبة لغالبية السلع الغذائية الأساسية . كما رافق هذه الظواهر تضاعف اسعار هذه السلع عدة مرات . وأدت الزيادات في كل من المقادير والأسعار إلى أن تصل كلفة هذه الواردات في آخر العقد إلى ١٥ مليار دولار (١٦,٥ مليار عند إضافة كلفة واردات مدخلات الانتاج الزراعي) تمثل ثمانية أضعاف ما كانت عليه في أوله . وفي غمرة هذه التطورات تراجعت مقادير الصادرات الزراعية العربية بنسب عالية بسبب تزايد الطلب المحلي عليها ، وانخفضت بذلك العوائد النسبية لهذه الصادرات ذات الأهمية الخاصة لميزان المدفوعات بالنسبة لغالبية الأقطار المصدّرة .

هذا وتشير التوقعات المستقبلية إلى حتمية إستمرار هذه الأوضاع السلبية في المستقبل المنظور ، إذ تشير إلى أن تكلفة الواردات الزراعية العربية ستصل إلى ما بين ٦٠ ـ ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، وربما الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩ (نهاية القرن) . إذ انه ، حتى على فرض انتقال المجهودات القطرية والتعاون العربي في هذه المجالات وبسرعة إلى مستويات أعلى بكثير مما هي عليه في الوقت الحاضر ، فإن الطبيعة الخاصة للتنمية الزراعية ستتطلب عقداً إلى عقدين من الزمن قبل أن تظهر نتائج مؤثرة لمثل هذه المجهودات ، قادرة على تقليص الفجوة أو حتى الحد من اتساعها .

يستعرض هذا البحث التطورات الرئيسية التي طرأت على أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات حيث يتضمن عرضاً لتطور الواردات والصادرات الزراعية وتوقعاتها المستقبلية ، ولنمو الانتاج الزراعي ، والطلب على المنتجات الزراعية ، كما يتطرق في جزئه الأخير إلى الهيكل الزراعي العربي وإلى تطور إنتاج أهم السلع الزراعية بتفصيل أوفى ، ثم يستعرض بإيجاز المستوى الحالي للكفاءة الانتاجية في الزراعة العربية .

اولاً : تطور الواردات والصادرات الزراعية[١]

توضح الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) تطور قيم الواردات والصادرات الزراعية خلال عقد السبعينات[٢] .

جدول رقم (١)
تطور قيم الواردات والصادرات الزراعية في الوطن العربي
خلال عقد السبعينات (مليار دولار)

	السنة									
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الواردات الزراعية	١,٩	٢,٣	٢,٧	٣,٩	٧,٥	٩,١	٨,٩	١١,١	١٣,٤	١٤,٩
الصادرات الزراعية	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٦	٣,٠	٢,٦	٢,٨	٣,١	٣,٠	٣,١
الواردات ـ الصادرات	٠,١	٠,٥	٠,٧	١,٣	٤,٥	٦,٥	٦,١	٨,٠	١٠,٤	١١,٨
الصادرات الى الواردات (٪)	٩٥	٧٨	٧٤	٦٧	٤٠	٢٩	٣١	٢٨	٢٢	٢٠

تلزم الاشارة إلى أن هذه القيم لا تشمل مدخلات الانتاج ، وهي وإن لم تكن منتجات زراعية بحد ذاتها إلاّ أنها لازمة لتحقيق الانتاج الزراعي المحلي . وبالتالي يلزم أن تضاف إلى تكلفة واردات المنتجات الزراعية عند تحديد التكلفة الكلية للواردات الزراعية . وتشتمل هذه المدخلات على عدد كبير من السلع أهمها المكائن والمعدات الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات المستعملة في مكافحة الآفات النباتية والحيوانية . وتمثل تكلفة واردات الوطن العربي من هذه السلع ١٠ بالمائة من واردات المنتجات الزراعية (لعام ١٩٧٩) . وباضافتها تصبح التكلفة الكلية للواردات الزراعية عام ١٩٧٩ (١٦,٥) مليار دولار .

ويمكن إجمال أهم التطورات التي حصلت خلال العقد في الواردات والصادرات الزراعية بما يلي :

(١) إن الميزان التجاري للسلع الزراعية كان قريباً من التوازن في اوائل العقد ، حيث مثلت الصادرات ٩٥ بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية ، إلا أن هذا التوازن اختل في صالح الواردات ، كما زاد هذا الاختلال سنة بعد أخرى ، حتى أصبحت هذه السنة ٢٠ بالمائة فقط في آخر العقد .

(٢) بلغ متوسط النمو السنوي في كلفة الواردات ٢٦ بالمائة ، وفي عوائد الصادرات ٦

---

(١) تتضمن منتجات الأسماك والغابات ، وتبلغ قيم وارداتها في المتوسط ١٢ بالمائة وصادراتها ٨ بالمائة من قيم واردات وصادرات المنتجات الزراعية على التوالي .

(٢) استند في اعداد هذا الجدول والجداول التالية على الاحصاءات والأرقام الواردة في نشرات الحاسبات الالكترونية المجهزة للباحث من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

بالمائة ، وبذلك ازداد ت كلفة الواردات خلال العقد بنسبة ٧٠٠ بالمائة ، بينما لم تتجاوز زيادة عوائد الصادرات الـ ٧٠ بالمائة .

(٣) كما ازدادت الفجوة بين كلفة الواردات وعوائد الصادرات حتى بلغت في عام ١٩٧٩ ما يقرب من ١٢ مليار دولار .

(٤) وعلى المستوى القطري اصبح الميزان التجاري للسلع الزراعية سالباً في الأقطار العربية كافة عدا السودان ، بينما كان في اوائل العقد موجباً لسبعة اقطار هي ، بالاضافة الى السودان : مصر والمغرب والجزائر والصومال وموريتانيا وسوريا .

(٥) سجلت قيم الواردات الزراعية أعلى نمو لها في السعودية والعراق والجزائر ومصر واليمن الشمالي ، حيث راوحت معدلات نموها السنوية بين ٣٠ ـ ٣٥ بالمائة ، وبالتالي تضاعفت تكاليف استيرادها بين ١٠ ـ ١٥ مرة ، وكانت اقل نسبة لهذه الزيادات (٣ ـ ٥ اضعاف) في السودان واليمن الجنوبي والمغرب والصومال .

(٦) تتصدر مصر والسودان والمغرب أقطار الوطن العربي في عوائد الصادرات الزراعية (٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار لكل منها في عام ١٩٧٩) ، كما تأتي سوريا وتونس ولبنان في المرتبة الثانية (٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليون دولار لكل منها عام ١٩٧٩) حيث مثلت عوائد هذه الأقطار الستة ٨٢ بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات الزراعية العربية .

(٧) وتمثل الصادرات الزراعية في هذه الأقطار ، إضافة إلى الصومال ، نسبة هامة من إجمالي صادراتها السلعية ، كما مبيّن في الجدل رقم (٢) التالي :

جدول رقم (٢)
تطور الصادرات والواردات الزراعية
في الأقطار المصدرة الرئيسية (نسبة مئوية)

القطر	قيمة الصادرات الزراعية الى مجموع صادرات القطر	متوسط النمو السنوي لقيمة الصادرات الزراعية	متوسط النمو السنوي لقيمة الواردات الزراعية	الصادرات الى الواردات الزراعية	
	١٩٧٨	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٧٠	١٩٧٩
الصومال	٩٩	١٣	٢٠	١٣٨	٧٥
السودان	٩٦	١٢	٢٢	٤٥٨	٢١٥
مصر	٣٨	٢	٢٩	٢٤٤	٢٩
المغرب	٣٥	١٠	٢١	١٤٣	٦٣
لبنان	٢٩	١٦	١٦	٤٤	٤٤
الجمهورية العربية السورية	٢٦	٨	٢٠	١٤٢	٥٤
تونس	١٦	١٧	٢١	٦٠	٤٥

(٨) حيث يتضح من الجدول المذكور ان الصادرات الزراعية تكاد تكوّن كافة الصادرات السلعية للسودان والصومال ، كما تمثل نسبة عالية من صادرات الأقطار الخمسة الأخرى ؛ لذلك تكون مصدراً اساسياً او هاماً في ميزانها التجاري ولحصيلتها من النقد الأجنبي . ومن الجدير بالملاحظة أن متوسط النمو السنوي لقيم الصادرات الزراعية لهذه الأقطار تقل بدرجة كبيرة عن متوسط نمو وارداتها الزراعية (عدا لبنان) ، مما ادى إلى اختلال ميزانها التجاري (أنظر العمودين الاخيرين من الجدول) ، فلم تعد تتجاوز حصيلة صادراتها الزراعية في آخر العقد نصف تكلفة وارداتها من هذه السلع (عدا السودان) ، بينما كانت تزيد بنسبة ٧٥ بالمائة عن كلفة الواردات في أوله .

(٩) تستوجب هذه التطورات السلبية الكثير من الاهتمام والتأمل . إذ أن هذه هي أهم الأقطار العربية الزراعية حيث كانت في الماضي القريب مصدراً للفوائض الزراعية ، كما أنها (إضافة إلى العراق والجزائر) تمتلك معظم الموارد الزراعية العربية ، إلا أنها على الرغم من ذلك قد تحولت خلال هذه الفترة الوجيزة من الزمن ، إلى أقطار ذات عجز صافي في إنتاجها الزراعي (عدا السودان) ، حيث لم يعد في مقدورها أن تلبي الطلب المحلي فيها على المنتجات الزراعية ، ناهيك عن قدرتها على توفير فوائض لسد الثغرة المتسارعة الاتساع بين الانتاج والطلب في الأقطار العربية الأخرى .

(١٠) وكمقياس أكثر دلالة للأعباء النسبية التي تتحملها إقتصاديات الأقطار يمكن استخدام كلفة الواردات الزراعية للفرد الواحد من السكان لهذا الغرض.حيث كان متوسط هذه الكلفة للوطن العربي ١٥ دولاراً للفرد عام ١٩٧٠ ، إرتفعت إلى ٩٥ دولاراً في عام ١٩٧٩ (أكثر من ستة أضعاف) . وبلغت أعلى مستوياتها في أقطار الخليج (حوالى ٥٠٠ دولار كمتوسط للأقطار الخمسة) والعربية السعودية (٤٠٠ دولار) وليبيا (أكثر من ٣٠٠ دولار) . ولم تكن كلفة هذه الواردات تزيد عن ١٠ دولارات للفرد عام ١٩٧٠ في عدد كبير من الأقطار العربية خاصة الأقل نمواً او ذات الموارد الزراعية الجيدة (الصومال ، موريتانيا ، السودان ، مصر ، اليمن الشمالي ، المغرب ، العراق ، والجزائر) إلا أنها ارتفعت عدة اضعاف حيث بلغ متوسطها لهذه الأقطار عام ١٩٧٩ أكثر من ٥٠ دولاراً .

(١١) كما أن النسبة بين كلفة الواردات الزراعية للفرد إلى متوسط الدخل الفردي يعتبر معياراً آخر اكثر تعبيراً من سابقه عن العبء النسبي لهذه الواردات على اقتصاديات الأقطار . وباستعمال هذا المعيار اتضحت بعض الحقائق غير المتوقعة ـ على الأقل ـ بالنسبة للبعض منها . وبموجب هذا المعيار (لعام ١٩٧٩) يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات :

الأولى : تراوحت فيها هذه النسبة بين ١٤ ـ ٢٤ بالمائة . في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا واليمن الجنوبي والصومال ، وهي نسبة مرتفعة للغاية . ويمكن ملاحظة ذلك إذا علمنا ، على سبيل المثال ، أن من مجموع الدخل الفردي في الصومال ، والبالغ ١٣٠دولاراً(١٩٧٨) ، استنزفت واردات المنتجات الزراعية ٣٢ دولاراً (٢٤ بالمائة) منه .

الثانية : وتتراوح فيها هذه النسبة بين ٦ ـ ١٢ بالمائة . وهي اليمن الشمالي والمغرب وسوريا وتونس والجزائر والعراق .

الثالثة : حيث لا تتجاوز هذه النسبة الـ ٥ بالمائة . وتتضمن هذه المجموعة معظم الأقطار النفطية (أقطار الخليج الخمسة والعربية السعودية وليبيا) والسودان .

ثانياً : سلع الواردات والصادرات الزراعية

يوضح الجدول رقم (٣) توزيع قيم الواردات والصادرات الزراعية حسب مجموعاتها السلعية وتطوراتها خلال العقد .

جدول رقم (٣)

قيم المجموعات السلعية
للواردات والصادرات الزراعية وتطوراتها

المجموعة السلعية (أ)	الواردات			الصادرات		
	القيمة (مليون دولار)		متوسط النمو السنوي	القيمة (مليون دولار)		متوسط النمو السنوي
	١٩٧٠	١٩٧٩	(٪)	١٩٧٠	١٩٧٩	(٪)
الحبوب	٤٨٠	٤٢٥٠	٢٧,٤	١٢٥	١٤٠	١,٣
المنتجات الحيوانية (ب)	٢٨٠	٢٨٥٠	٢٩,٤	٧٠	١٨٠	١١,١
البن والشاي والتبغ	٢٨٥	١٤٨٠	٢٠,١	٣٠	٦٠	٩,٩
الفواكه والخضر	١٤٥	١٣٤٠	٢٨,٠	٤٦٥	٨١٠	٦,٤
المحاصيل الزيتية (ج)	١٨٠	١٠٤٠	٢٥,٠	١٥٠	٢٨٠	٧,٢
السكر	١٦٠	٩٠٠	٢١,٢	-	٢٥	-
الألياف النباتية	٣٠	١٥٠	١٩,٦	٦٣٠	٩٧٥	٥,٠
أخرى (د)	٣٤٠	٤٢٢٢	٣٢,٣	٣٣٠	٣٦٠	٧,٤
المجموع	١٩٠٠	١٤٩٠٠	٢٥,٧	١٨٠٠	٣١٠٠	٦,٢

(أ) تشتمل كل مجموعة على السلع الأولية ومنتجاتها المصنعة والمحضرة والمستخلصة منها .
(ب) تشمل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والبيض والألبان .
(ج) تشمل البذور الزيتية (كالفول السوداني والسمسم .. الخ) والثمار الزيتية (الزيتون) ، ومنتجاتها .
(د) تشمل بالاضافة الى سلع زراعية متعددة اقل اهمية ، منتجات الأسماك والغابات والتي لم يشملها هذا التحليل .
ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى أن البيانات غير متوفرة .

تتضح من الجدول المذكور بعض الظواهر الهامة يمكن إجمالها بالآتـي :

(١) الواردات

(أ) إن معظم الواردات الزراعية هي سلع غذائية أساسية أو هامة (عدا مجموعتـي البن والشاي والتبغ ، والألياف النباتية) حيث تمثل كلفة وارداتها ، في اول العقد وآخره ، ٧٠ بالمائة

من إجمالي كلفة الواردات الزراعية .

(ب) كما سبقت الاشارة إليه نمت قيمة الواردات الزراعية خلال العقد نمواً سريعاً ، بلغ متوسطه ٢٦ بالمائة سنوياً ، وبذلك بلغت كلفتها في آخر العقد ثمانية أضعاف ما كانت عليه في أوله . وتراوحت معدلات النمو السنوية بين حد ادنى يقرب من ٢٠ بالمائة . للألياف النباتية وحد أقصى يتجاوز الـ ٢٩ بالمائة للمنتجات الحيوانية .

(ج) إحتلت الحبوب المقام الأول في قائمة الواردات ، حيث مثلت ٢٨ بالمائة من كلفتها الكلية ، و ٦٧ بالمائة من كلفة الواردات الغذائية (عدا الاسماك) في عام ١٩٧٩ .

(د) مثلت واردات مجموعة الشاي والبن والتبغ ١٠ بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية وهي نسبة مرتفعة تعزى إلى مستويات استهلاكها العالية وكذلك لأنها لا تنتج في الوطن العربي عدا نسبة قليلة من التبغ ونسبة ضئيلة من البن .

(هـ) إحتل السكر المركز السادس (عام ١٩٧٩) ، وهو ترتيب واطىء بالنسبة لهذه السلعة ، بسبب الانخفاض الشديد في أسعاره ، بعد أن بلغت مستويات مرتفعة للغاية عام ١٩٧٥ ثم بدأت بالانخفاض بعدئذ . إلا أن اسعاره عادت إلى الارتفاع الشديد حيث بلغ متوسط اسعار ١٩٨٠ ثلاثة اضعاف أسعار ١٩٧٩[٣] (فوب)*. ولذا فإن من المتوقع أن يحتل السكر المركز الثاني أو الثالث في قائمة واردات ١٩٨٠ .

(٢) الصادرات

(ا) كما سبقت الاشارة اليه حققت عوائد الصادرات الزراعية معدلات نمو واطئة للغاية بالنسبة إلى نمو الواردات ، حيث بلغت ٦ بالمائة سنوياً فقط ، تمثل أقل من ربع معدلات نمو الواردات . ويعود ذلك إلى تراجع الكميات المصدرة (كما سيرد ذكره لاحقاً) لكل من المجموعات السلعية دون استثناء على الرغم من ارتفاع أسعارها. وتراوح متوسط النمو السنوي في عوائد الصادرات بين ١ بالمائة للحبوب إلى ١١ بالمائة للمنتجات الحيوانية .

(ب) وتجدر الاشارة إلى أن التركيب السلعي يختلف جذرياً بين الواردات والصادرات . إذ تكوّن الألياف النباتية (القطن تحديداً) والفواكه والخضر ، والمحاصيل الزيتية ، على التوالي ، أهم الصادرات الزراعية العربية حيث مثلت عام ١٩٧٩ ، أكثر من ثلثي العائد الكلي من الصادرات الزراعية .

ثالثاً : تحليل عناصر كلفة الواردات

يتطلب تفهم الارتفاع الكبير والمتسارع في كلفة الواردات الزراعية تحليل عنصري هذه الكلفة وهما المقادير والأسعار .

(١) فمن ناحية المقادير ، بلغت الكميات المستوردة في اواخر العقد (متوسط السنوات

---

(٣) Food and Agriculture Organization (FAO), *FAO Monthly Bulletin of Statistics*, vol. 4, no. 3 (March 1981).

* السعر على ظهر المركب (free on board) .

الثلاث ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) حوالى (٢,٨) اضعاف وارداتها في أوائله (متوسط السنوات الثلاث (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) . وتحققت أكبر هذه الزيادات في واردات الحبوب (٣,١ ضعف) ، ثم في المنتجات الحيوانية والفواكه والخضر والمحاصيل الزيتية (٢,٥ ـ ٢,٨ ضعف)، وأقلها في مجموعات السكر ، والألياف النباتية ، والبن والشاي والتبغ (١,٧ ـ١,٩ ضعف) .

جدول رقم (٤)

تطور مقادير الواردات الزراعية خلال العقد

المجموعة السلعية	الكميات (بآلاف الاطنان)		متوسط النمو السنوي (٪)
	متوسط السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	متوسط السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩	
الحبوب ومنتجاتها	٥٣٢٠	١٦٦٨٠	١٣,٥
المنتجات الحيوانية	٢١٨٥	٦٢١٠	١٢,٣
البن والشاي والتبغ	٢٦٥	٤٤٥	٥,٩
الفواكه والخضر ومنتجاتها	٨٩٠	٢٥٦٠	١٢,٥
المحاصيل الزيتية	٦٤٠	١٥٨٠	١٠,٦
السكر	١٤٠٠	٢٦٧٠	٧,٤
الألياف النباتية	٧٣	١٢٤	٦,١

حيث تلاحظ ، من الجدول المذكور ، متوسطات النمو السنوي العالية للمقادير المستوردة ، وبخاصة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية ، إذ فاقت معدلات نموها السلع الأخرى بنسب عالية .

(٢) وعلى النقيض تماماً من النمو السريع في المقادير المستوردة ، فإن المقادير المصدرة قد تراجعت خلال العقد ، وفي كل من المجموعات السلعية كما هو مبين في الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

تطور مقادير الصادرات الزراعية خلال العقد

المجموعة السلعية	الكميات (بآلاف الأطنان)		للتغيير (٪)	متوسط النمو السنوي (٪)
	متوسط السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠	متوسط السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠		
الحبوب	١٠٧٥	٤٣٠	ـ ٦٠	ـ ٩,٧
(الرز)	(٦٠٠)	(١٨٠)	(ـ٧٠)	(ـ١٢,٥)
(الشعير)	(٣٦٥)	(٩٠)	(ـ٧٥)	(ـ ١٤,٤)
(ذرة بيضاء)	(٢٥)	(٧٠)	(٨٠)	(١٢,١)
اللحوم والدواجن	١١٢	٩٠	ـ ٢٠	ـ٢,٤
الفواكه والخضر	٣٤٥٠	٢٩٠٠	ـ ١٦	ـ ١,٩
المحاصيل الزيتية	٧٩٠	٥٤٠	ـ ٣٢	٤,١
السكر	٩٠	٨٠	ـ ١٢	ـ ١,٣
الألياف النباتية	٦٢٠	٥٠٠	ـ ١٩	ـ ٢,٤

يتبين من الجدول المذكور أن أشد انخفاض حصل في صادرات الحبوب (بنسبة ٦٠ بالمائة) ، ومثل هذا الانخفاض تراجع بمتوسط ١٠ بالمائة في السنة . كما يلاحظ أن معدلات انخفاض صادرات الحبوب الرئيسية ، وهي الرز والشعير . كانت أعلى من سواها إذ تجاوزت الـ ٧٠ بالمائة (إنخفاض سنوي بمعدل ١٤ بالمائة) . إلا أن معدلات الانخفاض للصادرات الزراعية الرئيسية ، وهي القطن والفواكه والخضر والمحاصيل الزيتية ، كانت أبطأ كثيراً من الحبوب (٢٠ بالمائة) نجم عن انخفاض سنوي يقرب من ٣ بالمائة .

(٣) تشير التحليلات الواردة سابقاً إلى أن تكلفة الواردات في أواخر العقد بلغت ما يقرب من ثمانيةأضعاف ما كانت عليه في أوله ، كما أوضحت أن المقادير المستوردة قد تضاعفت بين ١,٧ مرة إلى ٣,١ مرة للمجموعات السلعية المختلفة ، ويبلغ متوسط الزيادة الكمية لكافة السلع المستوردة حوالى ٢,٧ ضعفاً . وهذا يعني أن متوسط الأسعار بلغ في آخر العقد ٢,٨ ضعف ما كانت عليه في أوله (٢,٨ × ٢,٧ = ٧,٦ ضعف) .

(٤) يوضح الجدول رقم (٦) التالي التطور النسبي لأسعار الواردات الزراعية خلال العقد (أسعار ١٩٧٠ = ١٠٠) :

جدول رقم (٦)
تطور أسعار الواردات الزراعية خلال العقد

المجموعة السلعية	متوسط أسعار السنة ١٩٧٥	متوسط أسعار السنة ١٩٧٩
الحبوب	٣٠٠	٢٥٠
السكر	٧٠٠	٣٠٠
المحاصيل الزيتية	٢٦٠	٢٤٠
الفواكه والخضر	٢٠٠	٢٥٠
المنتجات الحيوانية	٢٠٠	٢٩٠
البن والشاي والتبغ	٢٠٠	٣٠٠

(٥) حيث يتضح من الأرقام التقريبية الواردة في الجدول المذكور ان اسعار العديد من سلع الواردات الزراعية قفزت قفزات كبيرة بعد احداث عام ١٩٧٣ ، وبلغت اقصاها في عام ١٩٧٥ ، وأهم هذه السلع هي الحبوب والسكر . إلا أن اسعار هاتين المجموعتين ومجموعة المحاصيل الزيتية كذلك ، مالت إلى الانخفاض بعدئذ ثم بدأت قبيل نهاية العقد في الارتفاع التدريجي. ومع ذلك فلم تبلغ أسعار هذه المجاميع الثلاثة في آخر العقد المستوى الذي كانت قد وصلت في منتصفه . أما الزيادات في أسعار المجاميع الثلاثة الأخرى فكانت أكثر تدرجاً منذ أوائل العقد ، حيث بلغت في آخره المستوى نفسه في الزيادة الذي حققته المجاميع الثلاثة الأولى .

(٦) واستكمالاً للعرض السابق المتعلق بنمو الواردات (من حيث الكم والسعر والتكلفة) للمجاميع السلعية المختلفة ، يوضح الجدول رقم (٧) التالي تطور واردات اهم هذه السلع :

جدول رقم (٧)

تطور واردات السلع الزراعية الرئيسية خلال العقد

السلعة	متوسط النمو السنوي للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (٪)		
	المقادير	الأسعار	التكلفة
القمح	١٤	١١	٢٦
الرز	١٣	١٣	٢٧
الذرة الصفراء	٢٧	٩	٣٩
الشعير	١٤	١٣	٢٩
السكر	٨	١٣	٢٣
زيت الصويا	١١	١٠	٢٢
زيت النخيل	٥	١٧	٢٣
البرتقال	١٠	١٢	٢٣
عصير الفواكه	٤٠	٩	٥٢
مشروبات مرطبة	٤٤	٥	٥٠
بن	٥	١٨	٢٤
شاي	٥	١١	١٦
تبغ ومنتجاته	١١	٩	٢١
تيلة القطن	١٦	٩	٢٦
لحم بقري	٣٣	٨	٤٣
لحم ضأن	٢٠	١٢	٣٥
لحم دواجن	٣٦	٨	٤٧
زبدة	١٢	١٩	٣٤
حليب فرز مجفف	١٨	٨	٢٨

يوضح الجدول رقم (٧) الاختلاف في أهمية عاملي الكم والسعر على التكلفة بالنسبة للسلع المختلفة . ففي عدد من السلع كان النمو السنوي في الكميات المستوردة واطىء نسبياً (٥ ـ ١١ بالمائة) كالزيوت والبن والشاي والتبغ والسكر ، او مرتفعاً كثيراً كأنواع اللحوم المختلفة وعصير الفواكه والمشروبات المرطبة (٣٠ ـ ٤٥ بالمائة) . أما بالنسبة للأسعار فإن الاختلافات فيها كانت أقل من اختلاف الكميات ، حيث تراوحت الزيادات السنوية على الأغلب بين ١٠ الى ٢٠ بالمائة ، وبالتالي فإن حصيلة هذين العاملين قد أدى الى زيادات سنوية في تكلفة الواردات تراوحت بين ١٦ بالمائة إلى اكثر من ٥٠ بالمائة . وعلى وجه العموم يمكن تقسيم السلع من حيث معدل النمو السنوي لتكلفة وارداتها إلى : سلع حققت معدلات نمو عالية جداً تتراوح بين ٣٠ ـ ٥٠ بالمائة في السنة واهمها المنتجات الحيوانية وبعض منتجات الفاكهة . ومجموعة ثانية حققت أوطأ معدل لنمو

التكلفة وهي الشاي والبن والتبغ (حوالى ٢٠ بالمائة سنوياً) ، ومجموعة متوسطة شملت أغلب السلع الرئيسية ، حققت نمواً يتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمائة في السنة وتشمل الحبوب والسكر والمحاصيل الزيتية والألياف النباتية .

رابعاً : نمو إنتاج السلع الزراعية والطلب عليها

تدل المستويات العالية لنمو الواردات الزراعية ، وتقلص صادراتها على التنامي السريع في الطلب على هذه المنتجات دون أن يقابله نمو مواز في الانتاج الزراعي المحلي . ويحاول هذا الجزء من البحث استعراض التطورات في الطلب وفي إنتاج السلع الزراعية خلال العقد .

تجدر الاشارة في هذا الموضع إلى المنهجية التي اتبعت في دراسة تطورات الانتاج حيث اعتمدت مقارنة متوسط السنوات الثلاث الأولى من العقد مع السنوات الثلاث الأخيرة منه (كما اتبعت نفس هذه المنهجية في دراسة تطور الواردات والصادرات) . ومن المتوقع أن تؤدي هذه الطريقة في مقارنة المتوسطات إلى إزالة ، أو التقليل من آثار العوامل الطارئة المؤثرة على الانتاج سلباً أو إيجاباً . ومن الجدير بالذكر أن الانتاج الزراعي العربي يتأثر كثيراً بالعوامل المناخية المتغيرة من عام إلى آخر ، وبخاصة الهطول المطري الذي تعتمد عليه معظم المساحات المحصولية وبخاصة زراعات الحبوب (عدا الرز) ومعظم المحاصيل الزيتية (الفول السوداني والسمسم) ، ومحاصيل أخرى متعددة . وفيما عدا الرز فإن المحاصيل التي تعتمد زراعتها على الري كلياً قليلة المساحة عموماً وأهمها المحاصيل السكرية ومعظم الخضر وبعض محاصيل الفاكهة .

يبين الجدول رقم (٨) التالي نتائج هذه التحليلات :

جدول رقم (٨)
تطور الانتاج والطلب على المجموعات السلعية الزراعية الرئيسية خلال العقد
(آلاف الأطنان)

المجموعة السلعية	الانتاج		اجمالي الطلب (١)		الاكتفاء الذاتي (٪)		متوسط النمو السنوي (٪)	
	متوسط ١٩٦٩-١٩٧١	متوسط ١٩٧٨-١٩٨٠	متوسط ١٩٦٨-١٩٧٠	متوسط ١٩٧٧-١٩٧٩	أوائل العقد	أواخر العقد	للانتاج	للطلب
الحبوب	٢٢٦٥٠	٢٤١٥٠	٢٦٩٥٠	٤٠٣٨٠	٨٤	٦٠	٠,٧	٤,٦
السكر	٨٥٠	١١٥٠	٢١٥٠	٣٧٥٠	٤٠	٣٠	٣,٤	٦,٤
المحاصيل الزيتية	٣٧٥٠	٤١٠٠	٣٦٠٠	٥١٥٠	١٠٤	٨٠	١,٠	٤,١
الفواكه والخضر	٢٠٨٠٠	٢٧٧٥٠	١٨٢٤٠	٢٧٤١٠	١١٤	١٠١	٣,٢	٤,٦
المنتجات الحيوانية	٨٦٧٠	١١٥١٠	١٠٧٢٥	١٧٦١٠	٨١	٦٥	٣,٢	٥,٧
البن والشاي والتبغ	٤٧	٥٣	٢٨٧	٤٨٣	١٦	١١	١,٣	٦,٠
الألياف النباتية	٩٥٠	٨١٠	٤٠٠	٤٣٠	٢٣٧	١٨٨	١,٨-	٠,٨

(١) احتسب على اساس انه يساوي الانتاج + الواردات - الصادرات .

توضح الأرقام الواردة في الجدول المذكور بعض الحقائق الهامة والتي يمكن اجمالها بالآتي :

(١) انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال العقد في إنتاج كافة المجموعات السلعية دون استثناء . فبالنسبة إلى الحبوب ، وهي أهم المنتجات الزراعية في الوطن العربي إذ أنها تشغل ٧٢ بالمائة من المساحة المحصولية ، إنخفض مستوى الاكتفاء الذاتي في إنتاجها من ٨٤ إلى ٦٠ بالمائة (اي بنسبة ٣٠ بالمائة) . وبالنسبة للقمح ، وهو بدوره أهم الحبوب (٣٨ بالمائة من الانتاج الكلي للحبوب)، إنخفض مستوى الاكتفاء الذاتي من ٦٦ الى ٤٢ بالمائة (بنسبة ٣٦ بالمائة) ، وأصبح الانتاج المحلي للقمح في آخر العقد يمثل ٧٠ بالمائة من وارداته فقط ، بينما كان هذا الانتاج يبلغ ضعف الكميات المستوردة في أوائل العقد .

(٢) أما بالنسبة للمجاميع السلعية الأخرى فإن مستوى الاكتفاء الذاتي في إنتاجها انخفض خلال العقد بنسب تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمائة ، عدا الفواكه والخضر (١١ بالمائة) . ومن هذه المجموعات السلعية (عدا مجموعة البن والشاي والتبغ) فإن أوطأ مستويات الاكتفاء الذاتي توجد في السكر (٣٠ بالمائة) ، تليها الألبان (٦٥ بالمائة) والدواجن (٧٢ بالمائة) ، ثم المحاصيل الزيتية (٨٠ بالمائة) . كما أن المجموعة الوحيدة الباقية بفائض صافٍ هي القطن ، إذ بالرغم من انخفاض فوائضه خلال العقد ، فإن انتاجه لا يزال يزيد بنسبة ٩٠ بالمائة عن الطلب المحلي .

(٣) ومن أهم ما تظهره الأرقام الواردة في الجدول رقم (٨) إن انتـاج الحبوب ، لم يحقق كمجموعة نمواً يذكر ، إذ بلغ متوسطه السنوي ٠,٧ بالمائة فقط . وبمقارنتها بمتوسطات نمو الطلب والتي بلغت ٤,٦ بالمائة سنوياً ، تتضح الفجوة الكبيرة بينهما ، إذ نما الطلب بمتوسط يتجاوز ستة أضعاف نمو الانتاج .

(٤) كما أن نمو انتاج المحاصيل الزيتية ، وأهمها الفول السوداني والسمسم والزيتون وبذرة القطن ، كان منخفضاً (١ بالمائة في السنة) أساساً بسبب انخفاض انتاج بذرة القطن ، بينما بلغ نمو الطلب اربعة اضعاف نمو الانتاج .

(٥) تراجع إنتاج تيلة القطن بمعدل ١,٨ بالمائة في السنة ، بينما سجل نمو الطلب معدلاً منخفضاً (٠,٨ بالمائة في السنة) بسبب زيادة الاعتماد على الألياف الصناعية .

(٦) أما بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى فإن العلاقة بين نمو الانتاج والطلب كانت أفضل من المجاميع السابقة الذكر . حيث سجل الانتاج معدلات نمو تتجاوز قليلاً الـ ٣ بالمائة سنوياً (عدا الدواجن ٨,٣ بالمائة سنوياً) . الا أنه بالرغم من هذه المستويات المقبولة ، فإن النمو في الطلب فاق نمو الانتاج بنسب تتراوح بين ٤٠ بالمائة (الفواكه والخضر) إلى ٩٠ بالمائة (السكر) .

(٧) وعموماً فقد حقق انتاج السلع الزراعية الرئيسية خلال العقد نمواً بمتوسط ٢ بالمائة سنوياً ، بينما كان متوسط نمو الطلب على هذه السلع ٤,٦ بالمائة سنوياً خلال نفس الفترة . وهنا تجدر الاشارة الى أن النمو المرتفع نسبياً في إنتاج الألبان (٣ بالمائة) والفواكه والخضر (٣,٢ بالمائة) قد اثر إيجاباً على متوسط النمو العام للانتاج ، مع العلم أن محتويات هذه المنتجات من

الرطوبة مرتفع كثيراً . وعند إجراء تحليل لنمو الانتاج على أساس الوزن الجاف لهاتين المجموعتين ، ينخفض متوسط النمو العام للانتاج الزراعي إلى ١,٣ بالمائة فقط .

خامساً : التوقعات المستقبلية للواردات الزراعية

(١) بما أن تكلفة الواردات هي حصيلة المقادير المستوردة وأسعارها فإن هذه التكلفة مستقبلاً ستتوقف على تطور الانتاج الزراعي ، النمو السكاني ، تطور الاستهلاك الفردي كمّا ونوعاً ، والأسعار وتكاليف الشحن . وقد يكون من المفيد بحث هذه العوامل بإيجاز تام بغرض الوصول الى بعض المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها في حساب التوقعات المستقبلية للواردات الزراعية .

(أ) **الانتاج الزراعي** : سبقت الاشارة إلى أن الانتاج الزراعي حقق نمواً خلال عقد السبعينات بمتوسط ٢ بالمائة سنوياً ، وتراوح هذا النمو ، حسب السلع ، بين أقل من ١ بالمائة للحبوب إلى أكثر من ١١ بالمائة للحوم الدواجن . ومن الصعوبة البالغة في غياب دراسات قطرية مفصلة ومعمقة-التكهن بمستويات النمو المتوقعة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. إلا أن من المؤكد تقريباً أن الاهتمام المتنامي بالقطاع الزراعي في معظم الأقطار العربية ، سيؤدي إلى تحسن معدلات نموه عموماً ، كما أن من المؤكد كذلك أن تسارع هذا النمو سيعتمد إلى حد بعيد على تذليل المعوقات المالية التي تواجه التنمية الزراعية في أغلب الأقطار العربية ذات الموارد الزراعية غير المستغلة أو ضعيفة الاستغلال ، حيث يتطلب الأمر إستثمارات ضخمة لا تتوافر لهذه الأقطار حالياً . وتجدر الاشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الموارد تتطلبها ثلاثة مجالات رئيسية في التنمية الزراعية : **الأول** : ويهدف إلى تطوير الانتاجية المتدنية وبخاصة للمحاصيل المطرية والتي تشغل معظم المساحة المحصولية العربية للقمح والشعير والذرة البيضاء والدخن والفول السوداني والسمسم . ويتطلب ذلك تطوير التكنولوجيا الخاصة بهذه الزراعات بداية من الأصناف إلى العمليات الزراعية واستعمال مدخلات الانتاج . **والثاني** : ويهدف إلى استكمال استغلال موارد المياه السطحية والجوفية لأغراض الري ، حيث تشير الدراسات إلى أن المياه السطحية المتوافرة تكفي ـ عن طريق استكمال السيطرة عليها وترشيد استعمالها ـ لزيادة المساحة المحصولية الأروائية من ١٠ الى ٢٥ مليون هكتار .

والمجال **الثالث** : ويهدف إلى إنشاء البنيات الاساسية-وخاصة في بعض الأقطار كالسودان ـ للنقل والانتقال والتخزين .. الخ . ليتسنى فتح مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية وتهيئتها للاستغلال . ومن الواضح أن هذه المجالات الرئيسية ، بالاضافة إلى مجالات أخرى متعددة ، تتطلب وقتاً ليس بالقصير واستثمارات ضخمة لا يتوافر معظمها لدى الأقطار الزراعية . وبالتالي فإن من المتصور أن نمو الانتاج الزراعي سيسجل تحسناً محدوداً خلال عقد الثمانينات ، يتسارع بعض الشيء خلال عقد التسعينات ، حيث من غير المتوقع أن يصل هذا النمو الى مستويات عالية ومتسارعة قبل نهاية القرن الحالي .

(ب) **النمو السكاني** : بلغت معدلات نمو السكان في الوطن العربي خلال عقد السبعينات ٢,٩ بالمائة . ومن غير المتوقع تناقص هذا المستوى بدرجة ملحوظة خلال العقدين القادمين بسبب تحسن المستوى الصحي والغذائي وانخفاض نسبة الوفيات وارتفاع مؤشر توقعات الحياة عند

الميلاد ، وبسبب نمو السكان السريع عن طريق تزايد الوافدين في الأقطار النفطية ، وإلى أن العديد من الأقطار العربية لا يمارس تحديد النسل بل يتبع سياسة مغايرة تهدف إلى زيادة السكان .

(جـ) الاستهلاك الفردي : سبقت الاشارة إلى أن الطلب على المنتجات الزراعية ازداد خلال العقد بمتوسط ٤,٦ بالمائة ، بينما كان متوسط الزيادة السنوية للسكان ٢,٩ بالمائة . ويعزى الفرق إلى زيادة الطلب الفردي على هذه المنتجات . ومن المعروف أن الطلب الفردي يزيد كما ويتغير نوعا بزيادة المدخولات . ومن هذه التغيرات تحول الاستهلاك من سلعة إلى أخرى في نفس المجموعة السلعية ومثل ذلك ازدياد استهلاك القمح والرز على حساب الذرة في العديد من الأقطار . وكذلك التحول من مجموعة سلعية إلى أخرى كازدياد استهلاك المنتجات الحيوانية والفواكه ، بالاضافة إلى التحول نحو أنواع أغلى ثمناً وأفضل نوعاً من السلعة نفسها كاستهلاك الأنواع الأفضل من اللحوم ، واستهلاك المعجنات ومنتجات الحبوب الأخرى بدل الخبز ، والعصير بدل الفاكهة .. الخ . وهي تحولات جارية في الوقت الحاضر خاصة في المجتمعات الميسورة الحال .

وقد يثار التساؤل حول احتمالات استمرار المعدلات الحالية لهذه الزيادات في الاستهلاك الفردي والتغير في النمط الغذائي بسبب اقتراب المستوى الغذائي ، من حيث الكم والنوع ، إلى التشبع . وللاجابة على هذه التساؤلات نورد فيما يلي بعض الأرقام الخاصة باستهلاك الغذاء في الأقطار المتقدمة وفي الأقطار النامية (الجدول رقم ٩) :

جدول رقم (٩)
مصادر الطاقة والبروتين في الغذاء

المادة الغذائية	الأقطار المتقدمة				الأقطار النامية			
	عدد السعرات للفرد/ يوم	(٪)	بروتين/ غرام للفرد/ يوم	(٪)	عدد السعرات للفرد/ يوم	(٪)	بروتين/ غرام للفرد/ يوم	(٪)
الحبوب	١٠٥٠	٣١	٣٠	٣٠	١٣٤٠	٦١	٣١	٥٥
الدرنات	١٧٠	٥	٤	٤	١٨٠	٨	٢	٤
السكر	٤٤٠	١٣	-	-	١٥٠	٧	-	-
بقوليات	٧٠	٢	٥	٥	١٤٠	٦	٩	١٥
فواكه وخضر	١٧٠	٥	٥	٥	٨٠	٤	٢	٤
لحوم	٤٨٠	١٤	٢٥	٢٥	٩٠	٤	٥	٩
بيض وأسماك	١٠٠	٣	١٢	١٢	٢٥	١	٤	٧
البان	٣٠٠	٩	١٨	١٨	٥٠	٢	٣	٥
زيوت ودهون	٤٨٠	١٤	-	-	١٢٠	٦	-	-
اخرى	١٤٠	٤	١	١	٢٥	١	١	١
المجموع	٣٤٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٢٠٠	١٠٠	٥٧	١٠٠

ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى أن البيانات غير متوفرة .

يوضح الجدول رقم(٩)أعلاه بعض الاختلافات الرئيسية في المستوى،وفي النمط الغذائي، بين مجموعتي الأقطار المتقدمة والنامية.ففي الأولى يستهلك الفرد من الغذاء ما يتيح له ٥٤بالمائة

اكثر من السعرات الحرارية (٣٤٠٠ إلى ٢٢٠٠ سعر) ، و ٧٥ بالمائة اكثر من البروتين (١٠٠ إلى ٥٧ غراماً) . هذا من ناحية الكم ، أما من ناحية النوع فإن الفرد في الأقطار المتقدمة يعتمد على العديد من السلع للحصول على حاجته من الطاقة ومن البروتين ، بينما يحصل نظيره في الأقطار النامية على نسبة عالية جداً من حاجاته الغذائية من الحبوب (٦١ بالمائة من السعرات و ٥٥ بالمائة من البروتين) .

وإذا افترض أن التطور في المستوى المعيشي للأقطار النامية بضمنها الأقطار العربية ، سيؤدي إلى زيادات كمية وتغيرات نوعية في استهلاك الغذاء في اتجاه المستويات والنوعيات الحالية لاستهلاك الغذاء في الأقطار المتقدمة ، فإن المجال يبقى متسعاً للغاية لحدوث هذه التغيرات . على سبيل المثال تتيح الفروق القائمة حالياً بين المجموعتين زيادة الاستهلاك الفردي من الفواكه والخضر بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومن اللحوم بنسبة ٤٠٠ ـ ٥٠٠ بالمائة . هذا وبالنظر لأن النمو الحالي في الاستهلاك الفردي هو أقل من ٢ بالمائة سنوياً ، فإن الفارق الحالي في كميات ونوعيات الغذاء بين مجموعتي الأقطار يتطلب فترة زمنية طويلة ، تتجاوز نهاية القرن الحالي ، للوصول بالمستوى الغذائي العربي إلى نظيره في الأقطار المتقدمة . ومن ذلك يمكن الاستنتاج أنه ما دام هنالك تحسن في مستوى المعيشة وفي دخل الأفراد فإن نمو الطلب الفردي الكمي والنوعي سيبقى مستمراً لفترة طويلة .

(د) **اسعار الواردات الزراعية** : من الصعوبة بمكان استقراء التطورات المستقبلية لأسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية بسبب تأثر هذه الأسعار بالأوضاع الاقتصادية العالمية ، وبخاصة بمستويات التضخم السائدة ، وبعوامل العرض والطلب والسياسات الزراعية للأقطار المصدرة . ومن الصعب الاستناد الى معدلات نمو أسعار هذه السلع خلال العقد السابق بأكمله حيث أن حركة هذه الأسعار في النصف الأول من العقد اختلفت كثيراً عن حركتها في النصف الثاني . إلا أنه على وجه العموم بدأت اسعار هذه السلع بالانخفاض بعد أن وصل العديد منها إلى ذروته في منتصف العقد ، ثم أخذت تميل إلى الارتفاع التدريجي مجدداً في السنوات الثلاث الأخيرة من العقد . وفي غياب تطورات غير اعتيادية فإن من المرجح أن تمثل حركة اسعار هذه السلع في سنوات العقد الأخيرة الاتجاه الأكثر احتمالاً الذي ستسلكه خلال السنوات القادمة .

ويبين الجدول رقم (١٠) تطور اسعار واردات السلع الزراعية الرئيسية لعام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٩ :

(٢) وبهدف الوصول الى مؤشرات مناسبة للاستناد عليها في حساب كلفة الواردات الزراعية للوطن العربي خلال السنوات المتبقية من القرن الحالي ، واستناداً إلى العرض السابق يمكن استخدام بديلين لحساب هذه التقديرات :

الأول : يفترض استمرار معدلات نمو الواردات ، من حيث الكم والسعر بمعدلاتها التي تحققت خلال السنوات الاخيرة من العقد (انظر الجدول رقم (١)) والبالغة ١٥ بالمائة سنوياً .

الثاني : انخفاض تكلفة هذه الواردات إلى ١٢ بالمائة سنوياً خلال عقد الثمانينات وإلى ٨

بالمائة سنوياً خلال عقد التسعينات على فرض تحسّن نمو الانتاج الزراعي وانخفاض معدلات تضخم الأسعار ومعدلات نمو الطلب الفردي بسبب ارتفاع مستوى التغذية .

جدول رقم (١٠)
تطور اسعار سلع الواردات الزراعية الرئيسية
لمتوسط عام ١٩٨٠ بالنسبة لمتوسط عام ١٩٧٩

السلعة	اختلاف أسعار ١٩٨٠ عن أسعار ١٩٧٩ (٪)	السلعة	اختلاف اسعار ١٩٨٠ عن أسعار ١٩٧٩ (٪)
قمح أمريكي	+ ٢	شاي (١)	+ ٣
قمح كندي	+ ١٣	شاي (٢)	+ ٤١
رز تايلند	+ ٣٠	تبغ	+ ٣
رز امريكي (١)	+ ١٢	بقر حيّ (أمريكا)	صفر
رز أمريكي (٢)	+ ٢١	بقر حيّ (السوق الأوروبية)	+ ٦
ذرة صفراء	+ ٦	بقر حيّ (الارجنتين)	+ ١١
ذرة بيضاء	+ ١٢	بقر حيّ (استراليا)	+ ١١
شعير	+ ١١	أغنام حية (استراليا)	+ ٥
موز (١)	+ ٢٩	لحم دواجن (المانيا)	صفر
موز (٢)	+ ٦	لحم دواجن (امريكا)	+ ٩
برتقال	− ١٠	لحم بقر (أرجنتين)	+ ١١
فول الصويا	صفر	لحم بقر (امريكا)	+ ٥
فول سوداني	− ١٢	لحم ضأن	+ ٨
بذرة عباد الشمس	− ٧	حليب فرز مجفف	صفر
زيت فول الصويا	− ١٠	زبدة (هولندا)	− ٢
زيت عباد الشمس	− ١٨	زبدة (دانمرك)	+ ١٤
زيت النخيل	− ١١	جبن	+ ٢
مسحوق السمك	+ ٢٨	بيض (المانيا)	+ ١٢
سكر	+ ٢٠٠	بن (١)	− ١١
		بن (٢)	+ ١٧
		بن (٣)	− ٣

المصدر : احتسب من :
FAO, *FAO Monthly Bulletin of Agricultural Statistics*, vol. 4, nos. 1-3 (January-March 1981).

واستناداً إلى هذين البديلين ستكون تكلفة الواردات الزراعية خلال العشرين سنة القادمة كما يلي :

	البديل الأول	البديل الثاني
متوسط النمو السنوي خلال عقد الثمانينات (٪)	١٥	١٢
متوسط النمو السنوي خلال عقد التسعينات (٪)	١٥	٨
كلفة الواردات السنوية عام ١٩٨٠ (مليار دولار) (أ)	١٨,٨	١٨,٨
كلفة الواردات السنوية عام ١٩٩٠ (مليار دولار)	٧٦	٥٦
كلفة الواردات السنوية عام ١٩٩٩ (مليار دولار)	٢٦٧	١١٣
المجموع التراكمي (١٩٨٠ ـ ١٩٩٩) (مليار دولار)	١٩٢٠	١١٤٧

(أ) احتسبت على أنها تساوي تكلفة الواردات عام ١٩٧٩ ناقصا تكلفة واردات السكر + ١٥ بالمائة + كلفة السكر المتوقعة عام ١٩٨٠ بعد زيادة كمياتها بنسبة ٦ بالمائة (انظر الجدول رقم (٨)) .

سادساً : الواردات الزراعية العربية في التجارة الدولية

(١) بالنظر للتزايد الكبير في حجم الواردات الزراعية العربية يصبح من المفيد إلقاء نظرة على حجم هذه الواردات بالنسبة لحجم الصادرات العالمية من هذه السلع ، وعلى منشأ هذه الواردات :

(أ) **الحبوب** : توضّح الأرقام التالية وضع واردات الحبوب العربية في التجارة العالمية .

السلعة	مجموع الصادرات العالمية متوسط السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ (مليون طن) (١)	الواردات العربية لسنة ١٩٧٩ (مليون طن) (٢)	نسبة (٢) الى (١) (٪)
القمح	٨٠,٥	١٣,٨	١٧
الرز	١١,٠	١,٧	١٥
الذرة الصفراء	٦٧,٧	٢,٠	٣

حيث يتضح من هذه الأرقام أن واردات الوطن العربي من القمح والرز بالنسبة إلى حجم التجارة العالمية أصبحت مرتفعة إلى درجة تستوجب الاهتمام خاصة بالنسبة للقمح الذي أصبحت تستورده كافة الأقطار العربية والذي يكوّن سلعة الغذاء الأولى في الوطن العربي ذات الأهمية الاستراتيجية . إضافة لذلك فإن التذبذب في إنتاج القمح في العديد من الأقطار ، وبخاصة الاتحاد السوفيتي والصين ، ودخولها مشترية لكميات كبيرة منه في الأسواق العالمية يؤدي في الكثير من الأحيان إلى ندرة هذه السلعة وارتفاع كبير بأسعارها . كما أن منشأ ما يقرب من ٨٥ بالمائة من

صادراته تكمن في خمسة أقطار فقط هي الولايات المتحدة (٤٠ بالمائة) وكندا (٢٠ بالمائة) وفرنسا (١٠ بالمائة) واستراليا (١٠ بالمائة) والأرجنتين (٥ بالمائة) ، وأن نسبة ليست بالقليلة من الفائض العالمي يأخذ طريقه إلى أقطار مستوردة بموجب إتفاقات خاصة ؛ وهو لذلك غير معروض في الأسواق العالمية .

وتنشأ معظم صادرات الرز من الولايات المتحدة وتايلاند (٢٢ بالمائة لكل منهما) وتتوزع الصادرات الأخرى بين الصين والباكستان وإيطاليا وكوريا الشمالية . إلا أن هناك عدداً من الأقطار المزاحمة في استيراد الرز أهمها أندونيسيا والبرازيل وإيران وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي . وتنشأ ٧٥ بالمائة من صادرات الذرة الصفراء من الولايات المتحدة ، وأهم الأقطار الأخرى المصدرة لها هي الأرجنتين وفرنسا وتايلاند ، وكميات قليلة من رومانيا وبلغاريا .

(ب) **السكر** : بلغت واردات الوطن العربي من السكر (بنوعيه الخام والابيض) عام (١٩٧٩) ٢,٧ مليون طن تمثل حوالى ١٠ بالمائة من صادرات السكر العالمية البالغة ٢٨ مليون طن (متوسط ٧٧ ـ ٧٩) . وأهم الأقطار المصدرة للسكر كوبا (٢٥ بالمائة من التجارة العالمية) ، يليها عدد من أقطار جزر الكاريبي (جمهورية الدومنكان) والبرازيل ، والفلبين وتايلاند في آسيا ، وفرنسا والمانيا في اوروبا ، ونيوزلنده (جزائر كوك) واستراليا في أوقيانوسيا ؛ لذلك فإن مصادر السكر منتشرة انتشاراً واسعاً نسبياً ، إلا أن الأقطار المستوردة له عديدة جداً وهي معظم الأقطار الأفريقية واقطار أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية وبعض الأقطار الآسيوية والأوروبية .

(جـ) **اللحوم** : تبين الارقام التالية وضع الواردات العربية من اللحوم في التجارة العالمية :

السلعة	الصادرات العالمية متوسط السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ (١)	الواردات العربية لسنة ١٩٧٩ (٢)	نسبة (٢) الى (١) (٪)
أبقار حية (ألف رأس)	٧٢٥٠	٣٨٠	٥
أغنام وماعز حيّ (الف رأس)	١٥٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠
لحوم الأبقار (الف طن)	٣٠٠٠	١٣٠	٤
لحوم الضأن (الف طن)	٨٠٠	٩٠	١١

يلاحظ من الأرقام أعلاه أن واردات الوطن العربي من الأغنام الحية تمثل نسبة مرتفعة للغاية (٤٠ بالمائة) من حجم التجارة العالمية ، وأهم مصادرها استراليا (٢٧ بالمائة من حجم التجارة العالمية) ، وبعض اقطاراوروبا الشرقية (بلغاريا ، هنغاريا ، رومانيا ، بولندا) (٤٠ بالمائة) ، وتنشأ بقية الصادرات في بعض الأقطار الافريقية (موريتانيا ، الصومال ، السودان) والآسيوية (تركيا ، سوريا) . اما واردات لحم الضأن ، والذي يمثل ١١ بالمائة من التجارة العالمية، فتنشأ غالبيته العظمى في نيوزلنده ثم استراليا (٧٥ بالمائة من التجارة العالمية) وحوالى ١٥ بالمائة في بعض أقطار اوروبا الشرقية والغربية (بلغاريا ، ايرلنده ، المملكة المتحدة) .

(د) **المحاصيل الزيتية ومنتجاتها** : تتضمن هذه المجموعة عدداً كبيراً من السلع يتجاوز

الأربعين سلعة مختلفة وهي : إما سلع أولية كبذور وثمار المحاصيل الـزيتية ، أو الـزيوت المستخرجة منها ، أو الأكساب المتخلفة بعد استخلاص الزيت ، وهذه في الأغلب ، مواد علفية هامة لاحتوائها على نسب عالية من البروتين . وكما أن هذه المجموعة هي من سلع الاستيراد الهامة ، كذلك فإنها من أهم الصادرات الزراعية العربية ، إلا أن التركيب السلعي لوارداتها يختلف أساساً عن تركيب صادراتها . إذ يمثل فول الصويا ومنتجاته (الزيت والكسبة) ، وبذرة الفول وزيتها ، وزيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت بذرة عباد الشمس أهم سلع الاستيراد في هذه المجموعة ، بينما يكوّن الفول السوداني ومنتجاته ، والزيتون وزيت الزيتون ، والسمسم وكسبة السمسم ، وبذرة القطن اهم سلع الصادرات .

وتجدر الاشارة إلى أن صادرات الوطن العربي من هذه السلع انخفضت في آخر عقد السبعينات الى ٧٠ بالمائة مما كانت عليه في أوله بسبب انخفاض صادرات بذرة القطن ومنتجاتها . وتكاد السودان تحتكر الصادرات العربية من السمسم والفول السوداني ومنتجاتهما ، بينما تنشأ

السلعة	الصادرات العالميه متوسط السنوات ١٩٧٧-١٩٧٩ (الف طن) (١)	الواردات العربية لسنة ١٩٧٩ (الف طن) (٢)	نسبة (٢) إلى (١) (٪)	الأقطار المصدرة ونسبة صادراتها الى التجارة العالمية
فول الصويا	٢٥٠٠٠	١٥٠	٠,٦	الولايات المتحدة (٨٥٪) البرازيل (١٠٪)
زيت الصويا	٢٥٠٠	٢١٠	٨,٠	الولايات المتحدة (٤٠٪) البرازيل (٢٠٪)
كسبة الصويا	-	١٥٠	-	اوروبا الغربية (٢٠٪)
بذرة الخردل	٢٤٠٠	٩٥	٤,٠	كندا (٨٥٪)
زيت الخردل	-	١٣٠	-	
زيت بذرة القطن	٣٦٠	١٥٠	٥٣,٠	الولايات المتحدة (٧٨٪) البرازيل والارجنتين (٢٠٪)
زيت النخيل	٢٠٠٠	١٤٠	٧,٠	ماليزيا (٦٥٪)
زيت عباد الشمس	٨٠٠	٩٥	١٢,٠	اوروبا الشرقية (المانيا الديمقراطية ، رومانيا والاتحاد السوفيتي ٥٠٪ ، البرازيل ٢٨٪)
سمسم	٢٢٥	٤٥	٢٠,٠	المكسيك (٤٥٪) ، السودان (١٧٪) .
فول سوداني	٨٠٠	٣٢	٤,٠	الولايات المتحدة (٤٥٪) والباقي يوزع على عدد كبير من الأقطار أغلبها في افريقيا وأهمها السودان .

ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى أن البيانات غير متوفرة .

معظم صادرات الزيتون وزيته في تونس ، وتتوزع صادرات بذرة القطن بين مصر وسوريا والسودان .

تبين الأرقام المذكورة (ص ٣٣) الواردات العربية من هذه السلع ونسبتها إلى حجم التجارة العالمية . ويلاحظ منها :

- إن الواردات العربية من هذه السلع لا تمثل نسبا عالية من تجارتها العالمية ، عدا زيت بذرة القطن، الذي يستورد الوطن العربي ٥٣ بالمائة من صادراته العالمية .

- إن الأقطار المصدرة تقع ضمن مناطق جغرافية موزعة في أنحاء العالم حسب طبيعة المحصول . إذ تكاد كندا تحتكر صادرات بذرة الخردل ومنتجاتها ، والولايات المتحدة تحظى بمعظم صادرات فول الصويا ومنتجاته (تليها البرازيل) وكذلك بالنسبة لصادرات زيت بذرة القطن . وتحظى ماليزيا بمعظم صادرات زيت النخيل ، وأقطار اوروبا الشرقية بالنسبة لزيت عباد الشمس ، بينما تتوزع صادرات السمسم والفول السوداني على عدد من الأقطار الأفريقية ، يشاركها المكسيك (السمسم) والولايات المتحدة (الفول السوداني).

(هـ) **الفاكهة والخضر** : وكما هو الحال في المحاصيل الزيتية فإن الفاكهة والخضر تكوّن واحدة من أهم مجموعات الصادرات والواردات الزراعية العربية . وتتضمن المجموعة عدداً كبيراً من السلع الأولية والمحضرة والمصنعة (٦٠ سلعة) . وكما ورد سابقاً فإن الكميات المستوردة منها قد تضاعفت خلال العقد بما يقرب من ثلاث مرات ، بينما ازدادت التكلفة ثمانية اضعاف ، وبقيت تكلفة واردات هذه المجموعة بحدود ٩ بالمائة من مجموع تكلفة الواردات الزراعية خلال العقد . وتمثل عوائد صادراتها ٢٥ بالمائة من الصادرات الزراعية العربية ، وهي تشغل المركز الثاني في قائمة الصادرات الزراعية بعد القطن. وتغلب الفواكه الحمضية (خاصة البرتقال) على صادرات الفاكهة ، حيث مثلت ٥٠ بالمائة من كمية (وعوائد) صادرات المجموعة ، يليها النبيذ (وأغلب صادراته من الجزائر) ثم التمور (العراق والسعودية وتونس والمغرب) والتفاح (لبنان) والموز (الصومال) .

وبالنسبة إلى واردات هذه السلع أصبح عصير الفاكهة والمشروبات المرطبة (غير الكحولية) تحتل المركزين الأول والثاني ، حيث تكوّن تكلفة وارداتهما ٤٢ بالمائة وكمياتهما ٣٢ بالمائة من مجموع واردات الفاكهة . ومما يثير الانتباه : التزايد الكبير في واردات هاتين السلعتين ، حيث ازدادت الكميات المستوردة لكل منهما خلال العقد بمقدار ٢٠ ضعفاً (من ١٥ الى ٣٠٠ الف طن لكل منهما) .

سابعاً : نظرة على تطور الانتاج الزراعي في الوطن العربي خلال العقد

(١) الهيكل العام للزراعة العربية :

يوضح الجدول رقم (١١) التالي المساحات المحصولية والانتاج الزراعي في الوطن العربي لعام ١٩٨٠ :

جدول رقم (١١)
المساحات الزراعية والانتاج الزراعي لسنة ١٩٨٠

المحصول	المساحة (الف هكتار)	(٪)	الانتاج (مليون طن)
الحبوب	٢٤٠٠٠	٧٢	٢٦,٥
المحاصيل الزيتية	٢٤٥٠	٧	٤,٠
الأعلاف الخضراء	١٤٢٥	٤	-
البقوليات	١٣٧٥	٤	١,٢
الألياف النباتية	١٢٦٠	٤	٠,٨
الفاكهة	١٣٢٠	٤	١٤,٠
الخضروات	١٠٥٠	٣	١٤,٠
المحاصيل السكرية	٢٤٥	١	١٤,٢
المحاصيل الدرنية	٢٤٥	١	٣,١
أخرى	١٣٠	-	-
اللحوم الحمراء	-	-	٢,٢
الدجاج والبيض	-	-	١,٠
الحليب	-	-	٨,٨
الصوف والجلود	-	-	٠,٤
المجموع	٣٣٥٠٠	١٠٠	-

ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة .

(٢) يلاحظ من الجدول السابق المركز المتميز الذي تحتله الحبوب في الزراعة العربية إذ تشغل ٧٢ بالمائة من المساحة المحصولية ، كما أن هذه المساحة تزيد عن عشرة اضعاف مساحة المجموعة الثانية (المحاصيل الزيتية) . وبالنظر لأهمية الحبوب الخاصة ندرج ادناه توزيع هذه المساحة على محاصيلها المختلفة :

المحصول	مليون هكتار	النسبة المئوية من مساحة الحبوب
القمح	٩,٣٠	٣٩
الشعير	٦.٢٢	٢٦
الذرة البيضاء والدخن	٦,٠٣	٢٥
الذرة الصفراء	١,٥٩	٧
الرز	٠,٥٣	٢
اخرى	٠,٣٣	١
المجموع	٢٤,٠٠	١٠٠

(٣) تقدر الأراضي المستغلة في الزراعة في الوطن العربي بحوالى ٥٠ مليون هكتار ، وبما أن المساحة المحصولية (عام ١٩٨٠) هي ٣٣,٥ مليون هكتار ، لذا : فإن الكثافة الزراعية تبلغ ٦٧ بالمائة وهذا ناجم عن نظام التبوير الشائع في بعض الأقطار ، وفي الزراعات المطرية على وجه الخصوص ، حيث تزرع الأرض بموجب هذا النظام بمحصول واحد كل سنتين .

(٤) وبغرض التعرف على مستويات نمو الانتاج الزراعي خلال العقد والوزن النسبي للنمو الأفقي (المساحات المنزرعة واعداد الماشية) والرأسي (انتاجية المساحة والوحدة الحيوانية) ، اجريت مقارنة لتطور المساحات والانتاجية والانتاج للمحاصيل الزراعية الرئيسية ، كما أجريت مثل هذه المقارنة في اعداد الحيوانات وانتاجيتها . واستند هذا التحليل على مقارنة متوسطات فترتين كل منهما ست سنوات ، **الأولى** تشمل السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينات مع السنة السابقة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)**والثانية** تشمل السنوات الخمس الأخيرة من العقد مع السنة اللاحقة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) . وذلك بهدف التقليل من تأثير العوامل المناخية وغيرها من العوامل غير الاعتيادية والتي قد تؤثر بصورة غير متوازنة على النتائج عند مقارنة سنوات منفردة ببعضها او متوسطات عدد اقل من السنين .

تشغل المحاصيل موضوع المقارنة ٨٥ بالمائة من المساحة المحصولية السنوية وبالتالي فإن من المتوقع أن تمثل نتائج هذه المقارنة تطور الأوضاع الزراعية بصورة عامة في الوطن العربي خلال عقد السبعينات .

ويبين الجدول رقم (١٢) نتائج هذه التحليلات ، حيث يتضح من دراسة الأرقام الواردة فيه بعض الحقائق الأساسية أهمها :

(أ) أول ما يلفت النظر في نتائج هذه التحاليل هو أن غالبية النمو في الانتاج نجم عن التوسع الأفقي (في المساحة المحصولية وعدد الحيوانات) ، إذ بلغ المتوسط السنوي لهذا النمو (المساحة واعداد الماشية) ١,٥٤ بالمائة . إلا أن متوسط النمو الرأسي (انتاجية) للعديد من المحاصيل النباتية كان سالباً بسبب تراجع إنتاجيتها خاصة الحبوب (بمتوسط ٠,٥ بالمائة في السنة) ثم القطن والسمسم وقصب السكر . ولقد سبب النمو السالب في إنتاجية مجموعة الحبوب التراجع الكبير نسبياً في إنتاجية الدخن (وبدرجة أقل الذرة البيضاء) بسبب المشاكل التي تواجه زراعة هذين المحصولين في مناطق السفانا السودانية ، وفي إنتاجية الشعير بسبب التوسع الكبير في زراعته في الأرض المطرية الهامشية المعرضة إلى الجفاف . ونتيجة ذلك فإن نمو إنتاج الحبوب لم يتجاوز الـ ١ بالمائة سنوياً على الرغم من أن المساحة المنزرعة تزايدت بنسبة ١,٥ بالمائة .

سجل إنتاج القطن إنخفاضا كبيرا (٢٤ بالمائة) بسبب انكماش المساحات المنزرعة في كل من مصر وسوريا ، وكل من المساحات والانتاجية في السودان ، وهي الأقطار الثلاثة التي تزرع معظم القطن العربي . وسجلت المحاصيل السكرية متوسط نمو مرتفع بسبب التوسع الكبير في المساحات المنزرعة ، إلا أن هذا النمو انخفض نسبياً في إنتاج قصب السكر بسبب تراجع إنتاجيته في مصر ، (من ٩٠ الى ٨٠ طن / هكتار) حيث تزرع أغلب مساحات هذا المحصول . أما محصول السمسم فقد سجل نمواً سالباً بسبب تراجع إنتاجيته بدرجة كبيرة بالرغم من زيادة المساحة المنزرعة . ويعود السبب في ذلك ، كما هو الحال في زراعة الدخن والذرة البيضاء ، إلى

المشاكل التي تواجه زراعته في السودان (٨٤ بالمائة من مساحة السمسم في الوطن العربي) .

جدول رقم (١٢)

تطور انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية
للسنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٨٠ (١)

المحصول	متوسط السنوات ١٩٦٩-١٩٧٤			متوسط السنوات ١٩٧٥-١٩٨٠			متوسطات النمو السنوية (٪)		
	الف هكتار	كغم/ هكتار	الف طن	الف هكتار	كغم/ هكتار	الف طن	للمساحة	للانتاجية	للانتاج
الحبوب	٢١١٥٧	١٠٦٩	٢٢٦١٧	٢٣١٧٩	١٠٤٠	٢٤١٠٤	١,٥	٠,٥	١,١
القمح	(٩١٤٥)	(٩٢٨)	(٨٤٨٧)	(٩٣٢٧)	(٩٦١)	(٨٩٥٩)	(٠,٣)	(٠,٦)	(٠,٩)
الرز	(٥٦٠)	(٤٨٣١)	(٢٧٠٥)	(٥١٨)	(٥٠٢٨)	(٢٦٠٢)	(١,٣-)	(٠,٧)	(٠,٦-)
الشعير	(٤٩٥١)	(٨٥٨)	(٤٢٤٨)	(٥٨٤٣)	(٧٥٤)	(٤٤٠٨)	(٢,٨)	(٢,١-)	(٠,٦)
ذرة صفراء	(١٣٧٧)	(٢٢١١)	(٣٠٤٦)	(١٥٦٣)	(٢٣٦١)	(٣٦٩١)	(٢,١)	(١,١)	(٣,٢)
دخن	(١٥٠٥)	(٩٧٠)	(١٤٦١)	(١٥٩٩)	(٨٠٨)	(١٢٩٣)	(١,٠)	(٣,٠-)	(٢,٠-)
ذرة بيضاء	(٣٦١٩)	(٧٣٨)	(٢٦٧٠)	(٤٣٢٩)	(٧٢٨)	(٣١٥١)	(٣,٠)	(٠,٢-)	(٢,٨)
برتقال	٦٦	٣١٩٦٠	٢١١٦	٨٥	٢٧٦٠٠	٢٣٥٠	٤,٣	٢,٤-	١,٨
بطاطس	١٤٠	١٠٣٨٨	١٥٧٢	١٩٩	١١٦٧٠	٢٣٢٨	٦,٠	٢,٠	٦,٨
طماطم	٢٦٠	١٣٢٠٠	٣٤١٧	٣٢٥	١٥٠٠٠	٤٨٨٠	٣,٨	٢,١	٦,١
قصب السكر	١٠٥	٨٢٨٦٦	٨٦٨٠	١٤٠	٧٥٧٩٤	١٠٦١٠	٤,٩	١,٥-	٣,٤
بنجر السكر	٦٤	٢٩٧١٧	١٩٠٢	٨٥	٣١١٠٠	٢٦٣٨	٤,٨	٠,٨	٥,٦
فول سوداني	٦٦٦	٩١٨	٦١١	١٠١٢	٩٦٧	٩٧٩	٧,٢	٠,٩	٨,٢
سمسم	٩٦١	٣٣٢	٣١٩	١٠٤٧	٢٨٣	٢٩٦	١,٤	٢,٦-	١,٢-
قطن خام	١٤٨٣	١٧٢٣	٢٥٥٥	١٢١٥	١٦٩٨	٢٠٦٣	٣,٣-	٠,٢-	٣,٥-
اللحوم	**الف راس**	**كغم/ رأس**	**الف طن**	**الف راس**	**كغم/ راس**	**الف طن**	**للعدد**	**للانتاجية**	**للانتاج**
الابقار المذبوحة	٤٣٠٧	١٣٣	٥٧٢	٤٨٧٣	١٣٥	٦٦١	٢,١	٠,٢	٢,٤
اغنام مذبوحة	٢٤٥٧٠	١٥,٦	٣٨٢	٢٧٦٢٦	١٥,٧	٤٣٥	٢,٠	٠,١	٢,٢
حليب بقري	٥٥٢٠	٥٨٦	٣٢٣٥	٦٣٦٤	٦٤٤	٤٠٩٩	٢,٤	١,٦	٤,٠
لحم دواجن (مليون راس)	٢٧٠	٠,٩	٢٤٣	٤٩٧	٠,٩	٤٤٧	١٠,٧	-	١٠,٧
البيض	٣٣٠١٧	٧٢	٢٣٧	٤٣٠٩٥	٨٤	٣٦٠	٤,٥	٢,٦	٧,٢

ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة .

(١) يلاحظ أن متوسطات نمو المحاصيل الرئيسية (العمود الأخير) الواردة في هذا الجدول تنسجم على وجه العموم مع متوسطات نمو انتاج المجموعة السلعية التي ينتمي اليها المحصول الواردة في الجدول رقم (٨) ، وتعزى الاختلافات ، وهي محدودة في اغلب الحالات ، الى اختلاف فترات المقارنة . الا أن هنالك اختلافات هامة هي :

ـ نمو انتاج المحاصيل الزيتية (الفول السوداني ، السمسم)تعتبر عالية في هذا الجدول مقارنة بنمو المجموعة الواردة في الجدول رقم (٨) بسبب شمول المجموعة على بذرة القطن والتي

سجلت نمواً سالباً .

ـ تراجع إنتاج القطن الخام المرتفع في هذا الجدول . بالمقارنة مع تراجع اقل لمجموعة الألياف النباتية في الجدول رقم (٨) بسبب اشتمال المجموعة على تيلة القطن (بدون البذرة) ، وبعض محاصيل الألياف الأخرى التي سجلت نمواً موجباً .

(ب) وفي المقابل لم يحقق أياً من المحاصيل الرئيسية (الواردة في الجدول) نمواً مرضياً في انتاجيتها عدا بعض المحاصيل الدرنية (البطاطا) والخضار (الطماطم) ، اذ فيما عداها سجلت المحاصيل الأخرى نمواً في الانتاجية بحدود الـ ١ بالمائة فقط .

(جـ) وبالتالي فإن المتوسط العام (المرجح) لنمو إنتاج المحاصيل النباتية لم يتجاوز خلال العقد ١,٢٠ بالمائة سنوياً في مقابل نمو أفقي (في المساحة) تجاوز الـ ١,٥ بالمائة .

(د) إلا أن المنتجات الحيوانية سجلت ، على وجه العموم نمواً افضل، تراوح بين ٢,٢ بالمائة (للحوم الأغنام) إلى اكثر من ١٠ بالمائة (لحوم الدواجن) . وتجدر الاشارة هنا إلى أن معظم هذا النمو ناجم عن الزيادة العددية . ويخشى أن هذا النمو الافقي تم على حساب موارد المراعي الطبيعية حيث تربى غالبية الماشية في الوطن العربي . إذ من المعروف أن الكثافة الحيوانية في هذه المراعي تتجاوز الحمولة الرعوية الصحيحة مما سبب في تدهور هذه الموارد بشكل كبير . ويشكل الاستغلال الجائر لهذه الموارد واحداً من أهم المشاكل الزراعية في الوطن العربي ، كما أنها كذلك واحدة من المجالات الأكثر إهمالاً. وبالتالي فلا بد من الاستنتاج من أن النمو في انتاج الماشية في الوطن العربي يتم ، إلى حد كبير ، على حساب موارد أخرى .

(هـ) ومما يلفت النظر التوسع الكبير في إنتاج الدواجن ، إذ حققت معدلات نمو مرتفعة للغاية . كما أن هذا النمو قد شمل معظم أقطار الوطن العربي . وتعزى هذه الظاهرة الى التوسع في مشاريع الدواجن الحديثة والتي اصبح يطلق عليها « الانتاج الصناعي » للدواجن حيث تعتمد هذه الصناعة على تقنيات حديثة عالية الكفاءة . إلا أنّه تجدر الاشارة هنا إلى أن معظم النمو الذي تحقق في هذا القطاع هو نمو ظاهري . ويعزى ذلك إلى اعتماد الأقطار العربية بدرجة كبيرة ، او كاملة في بعض الأحيان ، في إنشاء وإدارة هذه المشاريع على المدخلات المستوردة من الخارج ، بداية من مواد الانشاء والأجهزة والمعدات إلى أفراخ التربية إلى الأعلاف . وهذه الأخيرة والتي تمثل النسبة الأكبر من كلفة الانتاج تعتمد أساساً على الذرة الصفراء ومسحوق السمك (ثم الفيتامينات والمضادات الحيوانية والمواد المعدنية) وغالبيتها العظمى مستوردة من خارج الوطن العربي.

(٥) فالصورة العامة إذن لأداء القطاع الزراعي خلال العقد الماضي تتمثل في نمو افقي محدود ، وبالرغم من محدوديته فإن جزءاً كبيراً من هذا التوسع تمّ على حساب الموارد الطبيعية ، كالرعي الجائر للمراعي الطبيعية ، واستنزاف موارد التربة عند التوسع في الزراعات المطرية في المناطق الحدية . وهي بالتالي عملية استنزاف اكثر منها ظاهرة نمو حقيقي في الانتاج . بالاضافة الى أن جزءاً آخر من هذا النمو كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، هو نمو ظاهري غير حقيقي كما هو الحال في انتاج الدواجن . وإضافة إلى ما ذكر عن حجم وطبيعة النمو الافقي فإن النمو الرأسي (أو الانتاجية) قد سجل في المتوسط نمواً سالباً ، أو بقيت هذه الانتاجية راكدة على أحسن تقدير .

(٦) وعلى المستوى القطري[٤] حققت اربعة أقطار فقط معدلات نمو في إنتاجها الزراعي تجاوزت معدلات نمو السكان للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ (تونس ، ليبيا ، سوريا ، والسعودية) ، حيث تراوح متوسط نمو الانتاج الزراعي في هذه الأقطار من ٣ ـ ٧ بالمائة سنوياً ، بينما سجلت اغلب الأقطار الأخرى نمواً في إنتاجها الزراعي يقل عن ٢ بالمائة ، حيث انخفض في اربعة منها إلى أقلّ من ١ بالمائة (لبنان ، المغرب ، الصومال ، واليمن الشمالي) .

كما تشير هذه التحليلات إلى أن المتوسط العام للانتاج الزراعي في الوطن العربي كان

جدول رقم (١٣)

متوسطات النمو السنوية للسكان والانتاج الزراعي

للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ (نسبة مئوية)

القطر	السكان	الانتاج الزراعي	الانتاج الغذائي
الأردن	٣,٣	١,٧	١,٧
الامارات العربية المتحدة	١١,٩	-	-
البحرين	٣,٥	-	-
تونس	٢,٣	٣,١	٣,٠
الجزائر	٣,٥	١,٣	١,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٢	٧,٠	٧,٢
الجمهورية العربية السورية	٣,٣	٧,٧	٩,٠
جيبوتي	٢,٣	-	-
السودان	٢,٧	١,٥	٣,٢
الصومال	٢,٧	٠,٣	٠,٢
العراق	٣,٤	١,٨	١,٩
عمان	٣,١	-	-
قطر	٦,٧	-	-
الكويت	٦,٣	-	-
لبنان	٢,٥	٠,٤	٠,١
مصر	٢,٤	١,٧	٢,٠
المغرب	٣,٠	٠,٩	٠,٩
موريتانيا	٢,٨	١,٨	١,٨
اليمن	٢,١	٠,٧	٠,٧
اليمن الديمقراطي	٢,٤	١,٨	٢,١

ملاحظة عامة : تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة .

---

(٤) المعلومات الواردة بهذه الفقرة مشتقة من نشرات الحاسبات الالكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهي لفترة السنوات العشر ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ .

بحدود ٢,٢ بالمائة ، وللمحاصيل النباتية ١,٦ بالمائة ولمحاصيل الحبوب ٠,٥ بالمائة ، وللمنتجات الحيوانية ٣,٤ بالمائة . ويلاحظ أن نتائج هذه التحليلات المستقلة عن التحليلات السابقة الواردة في هذا البحث ، تؤكد النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة .

ثامناً : كفاءة الانتاج الزراعي في الوطن العربي

وقد لا تكتمل الصورة العامة لأداء القطاع الزراعي في الوطن العربي ، والذي حاول هذا البحث أن يقدم ملامحها الرئيسية ، دون الاشارة ولو بإيجاز تام إلى الكفاءة الانتاجية في هذا القطاع . وسيكتفي بعرض سريع لجانبين من هذا الموضوع ، الأول الانتاجية الزراعية بالنسبة إلى وحدة الانتاج (الارض والماء ، الوحدة الحيوانية) ، والثانية هذه الانتاجية بالنسبة للقوى العاملة .

(١) الانتاجية بالنسبة لوحدة الانتاج : جرت العادة في الدراسات الخاصة بالزراعة في الوطن العربي على ذكر المتوسطات العامة لغلة الهكتار او الانتاج للوحدة الحيوانية ومقارنتها بمثيلاتها على المستوى العالمي وفي البلاد المتقدمة . وتهمل هذه المقارنات عادة إختلاف العوامل البيئية المؤثرة بصورة أساسية على المستويات الانتاجية . ففي الوطن العربي كغيره من المناطق الزراعية تتباين إنتاجية المحاصيل باختلاف هذه العوامل ، وأهمها بالنسبة إلى الأقطار العربية هي مصادر المياه . فالمحاصيل المطرية تزرع غالباً في مناطق غير مضمونة الأمطار مما يؤدي الى تذبذب كبير في غلتها . ففي حالة القمح مثلاً يبلغ متوسط الغلة في مصر ، (حيث يروى القمح صناعياً كغيره من المحاصيل في ذلك القطر) ٣٣٠٠ كغم للهكتار ، ولا تتغير هذه الانتاجية الا بحدود ضيقة . بينما تراوحت غلة القمح المطري في بعض الأقطار العربية خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة كما مبيّن في ادناه :

الأردن	: من ١٦٥ الى ١١٠٠	كغم / هكتار (٦,٦ ضعف)
الجماهيرية العربية الليبية	: من ١٦٥ الى ٤٥٠	كغم / هكتار (٢,٧ ضعف)
الجمهورية العربية السورية	: من ٤٠٠ الى ١٥٥٠	كغم / هكتار (٣,٩ ضعف)
الجزائر	: من ٤٥٠ الى ٧١٠	كغم / هكتار (١,٦ ضعف)

وتبين الأرقام اعلاه ليس فقط التباين الشديد في الغلة من عام إلى آخر حسب مستوى الهطول المطري وتوزيعه ، وإنما كذلك المستوى الواطىء لانتاجية هذا المحصول في ظروف الزراعة المطرية مقارنة بالزراعة المروية . وعلى وجه العموم فإن إنتاجية المحاصيل الزراعية المروية في الوطن العربي ، مقارنة بالمناطق الزراعية الأخرى في العالم ، تعتبر معتدلة ، ولو أن المجال لتحسين هذه الانتاجية ما زال غاية في الاتساع .

ويبين الجدول رقم (١٤) التالي غلة بعض المحاصيل الرئيسية في الوطن العربي ومقارنتها بمثيلاتها في العالم :

جدول رقم (١٤)
غلة بعض المحاصيل العربية ومقارنتها بمثيلاتها في العالم

المحصول	متوسط السنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ (كغم / هكتار)				
	الوطن العربي	الوطن العربي بدون مصر	مصر	العالم	اعلى انتاج
القمح	٩٦٠	٨٠٠	٣٣٠٠	١٨٠٠	٥٠٠٠ بعض اقطار اوروبا الغربية
الشعير	٧٥٠	٧٣٠	٢٧٥٠	١٨٠٠	٤٥٠٠ بعض اقطار اوروبا الغربية
الدخن	٨١٠	٤٥٠	٣٧٥٠	٦٢٠	٣٧٥٠ مصر
الفول السوداني	٩٧٠	٩٢٠	٢٥٠٠	١٦٠٠	٢٥٠٠ مصر
القطن	١٧٠٠	١٠٥٠	٢٤٠٠	١٢٠٠	٣٢٠٠ اسرائيل
الرز	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٥٥٠٠	٢٦٠٠	٦٥٠٠ اليابان
قصب السكر	٧٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠ بيرو

حيث يتضح من الجدول المذكور مدى تفوق مصر في انتاجيتها الزراعية خاصة بالنسبة للمحاصيل التي تزرع في الأقطار العربية الأخرى كلية او بنسبة كبيرة على الأمطار (المحاصيل الأربعة الأولى في الجدول) ، إذ تتراوح بين ٣ إلى ٨ اضعاف غلتها في بقية اقطار الوطن العربي . إلا ان الصورة تختلف بالنسبة للمحاصيل التي لا تزرع في الوطن العربي إلا تحت نظام الري الصناعي (المحاصيل الثلاثة الأخيرة في الجدول) . ففي هذه المحاصيل تتفوق الانتاجية المصرية بنسبة اقل تتراوح بين ١٢٠ ـ ٤٠ بالمائة فقط . وللاسباب نفسها نجد أن انتاجية المحاصيل المطرية العربية بالنسبة للمتوسطات العالمية (ولأعلى إنتاج كما مبيّن في العمود الأخير) واطئة للغاية ، بينما هي تقترب من المتوسط العالمي بالنسبة للمحاصيل الاروائية ، وقد تتفوق عليها كما هو الحال في الرز وقصب السكر .

ويعزى تباين الانتاجية الذي سبقت الاشارة اليه الى التأثير المشترك لعوامل البيئة الطبيعية (المناخ ، التربة .. الخ) والعوامل التكنولوجية . إلا ان هذه الفجوة البيئية التكنولوجية هي ليست كل ما يميز الانتاجية الزراعية في العالم المتقدم على الوطن العربي وغيره من مناطق العالم النامي . إذ إضافة لذلك فإن الفجوة الاقتصادية / الاجتماعية والمتعلقة بكفاءة اليد العاملة وإنتاجيتها هي الأكثر عمقاً والأصعب علاجاً .

(٢) وتشير الدراسات المقارنة الى اختلافات شاسعة في الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة الزراعية بين الوطن العربي والبلدان المتقدمة كما توضحه المقارنة التالية بين الوطن العربي واحد أكثر البلدان تقدماً في الانتاج الزراعي (الولايات المتحدة) :

	المساحة المحصولية (مليون هكتار)	العمالة الزراعية (مليون نسمة)	هكتار للعامل الزراعي
الوطن العربي	٣٣	٢٢,٦	١,٥
الولايات المتحدة	١٩١	٢,٢	٨٦,٨

وتشير هذه الأرقام الى أن القوة العاملة في الزراعة في الولايات المتحدة والتي يبلغ عددها اقل من $\frac{١}{١٠}$ نظيرتها العربية ، تقوم بزراعة ما يقرب من ستة اضعاف المساحة المحصولية في الوطن العربي ، **أي أن العامل الزراعي الامريكي يزرع مساحة تقرب من ٦٠ ضعف ما يزرعه العامل الزراعي العربي** . وبالطبع فإن هذا الاختلاف الشاسع لا يعود فقط إلى الكفاءة البشرية ، إذ أنه مزيج من ذلك ومن الاستخدام المكثف للمكائن الزراعية . فإذا ما اضيف الى هذه العوامل العوامل التكنولوجية والبيئية نجد أن العامل الزراعي الأمريكي ينتج ١٣٦ طناً من الحبوب ، بينما ينتج نظيره العربي ١,١ طن فقط ، وبهذا المقياس الجامع فإن إنتاجية العامل الامريكي هي ١١٨ مرة انتاجية نظيره العربي . وربما يكفي للدلالة على العوامل المسببة لهذه الأوضاع ان نذكر أن ٢,٣ بالمائة من القوى العاملة فقط تعمل في الزراعة في الولايات المتحدة ، بينما تبلغ هذه النسبة في العالم العربي ٥٤ بالمائة ، وفي بعض الأقطار العربية تتجاوز الـ ٧٥ بالمائة (السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالي) . ومع الاقرار بأن هذه النسب العالية من العمالة الزراعية تبالغ في حجم القوى العاملة المستخدمة في الزراعة العربية بسبب البطالة او البطالة المقنعة الشائعة بين سكان الريف مما يضخم من الحجم الحقيقي للعمالة الزراعية في الأقطار النامية عموماً ـ إلا أن هذه المقارنة ما زالت ذات دلالات بالغة الأهمية . فهي في الحقيقة تحكي قصة الفجوة ، او بتعبير ادق الهوّة ، الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، التي تفصل المجتمعات الريفية في عالمين يبدو وكأنما تفصلهما قرون من الزمن□

إفصاح الإستشراق

د. عزيز العظمة
جامعة الكويت .

ما الاستشراق إلّا الاطار المعرفي لعلاقة الغرب بالشرق . وليس الغرب والشرق موضعي هذا المقال مفهومين جغرافيين وحضاريين وسياسيين حصرا . بل هما : مفهومان خياليان دخلا في صياغة تلك الوحدة الثقافية والتاريخية والسياسية ـ ذلك الطرف في علاقة سلطة وسيطرة ـ التي وسمت نفسها غرباً ، للمقولات التي تمثلت بها غيرها ـ في رأسها وخيالها ـ وتمثلت عبرها علاقة ذاتها ووعيها بهذا الغير . هذا التعريف للشرق والغرب هو التعريف الأكثر علاقة بهذه السطور ، والقارىء مدعو لأن لا يغيبه عن باله . فالاستشراق استصلاحا لمقولة « شرق » في علاقة لا تفصم مع مقولة « غرب » . إنه استصلاح لرموز وذكريات جمعية وتصورات فولكلورية وسمها التاريخ شرقاً ، وهو استصلاح يتم في خطاب يخضع للخصائص الاستشراقية التي سنفصلها في الصفحات القادمة فور دخول الوحدات « الشرقية » في مجاله . مجال الاستشراق إذن : لا يقتصر على الخطاب الأكاديمي والاستعماري والأنثروبولوجي والتاريخي المتعلق بالشرق ، بل هو يمتد ليشمل كل المجالات التي يصار فيها الافصاح عن أمور شرقية ـ سواء كان هذا الافصاح في شكل خطاب ، أم في إطار مجاز أدبي ، أم في كاريكاتير أو عنوان خبر صحفي[1] مجال الاستشراق إذن : ليس كله مجالاً مكتوباً. بل الاستشراق ـ أي تحويل وقائع إلى وقائع شرقية وإضفاء الصفات والخصائص الشرقية عليها ، تلك الخصائص التي سنتناولها في هذا المقال ـ يعتاش في ثقافة الغرب بنواحيها المختلفة ، العلمية المدونة منها أو الشفهية والميثولوجية والمرمزة[2] . فإفصاح الاستشراق إفصاح عن التباين بين شرق وغرب متضاربين ، ثقافة وسياسة .

---

(١) بينت ذلك في القسم الأول من الأصل الانكليزي لهذا المقال والذي سينشر بشكل مختلف تحت عنوان «The Articulation of Orientalism» في مجلة *Arab Studies Quarterly* . وأود شكر عبد الكريم ناصيف وسوسن يموت على جهودهما المبذولة في نقل الأصل الانكليزي إلى العربية .

(٢) كرس إدوارد سعيد في محاولته فصلاً كاملاً لمجال الاستشراق في: E. Said, *Orientalism* (London: Routledge and Kegan paul, 1979), pp. 31 +

ومع أن تحليل سعيد يشير إلى امتداد هذا المجال إلى ما وراء الخطاب المعني مباشرة بالشرق من كتابات أكاديمية أو استعمارية أو أدبية ، إلا أن كون موضوع « الشرق » موضوعا دارجا في الثقافة العامة ، لا يصار إلى دراسته ولا إلى النظر في كونه أحد التصورات الجماعية المتوارثة في الاطار الثقافي الأوروبي . والواقع أن وجود موضوع « الشرق » في ثنايا ومسام الثقافة والعلم =

الحكايات والأوهام التي تغشى هذا « التباين الأقصى »[٣] بين الثقافات، هي ما يحقق ثنائية شرق / غرب ويفصح عنها (ويمكننا أن نرى لو شئنا كيف يتماثل اللاغرب في أكثر من صورة فهو شرق تارة،وشيوعية تارة أخرى).فالتضاد هو الحد المشترك في العلاقات بين الشرق والغرب منذ غدا الأخير وحدة حضارية صريحة ، بشكل متعثر في البداية في عصر النهضة الكارولينى ومنهجياً بعدها مع مجيء الصليبيين إلى المشرق وإسبانيا . ويتحقق هذا « التباين الاقصى » بحدة في أسس الشرق ذاته . وهذا ، بالطبع ، يحفظ الأسس السجالية التاريخية للاستشراق الاكاديمي من أيام يوحنا الدمشقي مروراً ببطرس « المبجل » (Peter the Venerable) وحتى ريمون لول والكسندر روس إلى معاصرينا من أساتذة الشرقيات في الجامعات الأوروبية . والسجال هنا ، كما في كل حيز آخر ، ليس خطاباً حول النواقص مهما كانت ، بل هو خطاب جوهر يواجه عدمه ـ أي نواقصه المطلقة ـ بصدد نواقص تتحدد بمخالفتها للجوهر . لذا لا عجب إن كان الاستشراق يولد وحداته الخطابية ، تلك الحقائق نفسها التي تقسم أعيان الحس التجريبية ومفاهيمها ، بواسطة قلب الدلالة الداخلية للمقولات التي تحدد ما هو غربي . عملية العكس هذه أصل وجود الشرقيات والشرق ذاته ، وهي تشكل المرحلة الأولية في ما يمكن أن نسميه « التحليلات الأولى » الاستشراقية ، تلك المرحلة التي يتحول فيها عنصر ثقافي ما (رمز ، الخ) إلى موضوع متميز يصبح عبارة لدى تحويله إلى وحدة خطابية متميزة . وتضبط عملية العكس هذه التحولات بالرجوع الدائم لتلك الوحدات من الغرب التي تشكل معيار ما يعكس ، والتي يشكل قلب

= الغربيين هو ما يسمح للاستشراق أن يضحي ،كما قال سعيد ، الموضوع العلمي النظامي الذي استخدمه الأوروبيون في إنتاج وإدارة الشرق سياسياً وسوسيولوجياً وعلمياً وتخيلياً في فترة ما بعد عصر الأنوار . انظر : سعيد ، المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

بالنسبة للشرق الاسلامي في السجالات الأوروبية ، بإمكان القارىء أن يختار بين كثافة التفاصيل الواردة في :

N. Daniel, *Islam and the West* (Edinburg: Edinburg University Press, 1960).

والكتاب القصير ذو الملاحظات الصائبة :

R.W. Southern, *Western Views of Islam in the Middle Ages* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962).

كما سيستفاد حكماً من قراءة :

M. Rodinson, «The Western Image and Western Studies of Islam,» in: C.E. Borwath and J. Schacht, eds., *The Legacy of Islam* (Oxford: Oxford University Press, 1974), pp. 9 +

أما بصدد المستشرقين وأعمالهم فيمكن مطالعة :

J. Fück, *Die Arabischen Studien in Europa* (Leipzig: Harrowitz, 1955).

بالنسبة للامتدادات الأيديولوجية والسياسية للاستشراق ، أنظر :

Said, *Orientalism;* A. Abdel Malek, «L'Orientalisme en crise,» *Diogène,* no.44 (1963). pp. 109+

بالاضافة لبعض المقالات التي صدرت في الأعداد الأولى من :

Review of Middle Eastern Studies (1975-1977).

ويمكن الاطلاع ايضاً على خط آخر من النقد في :

A.L. Tibawi, *English-Speaking Orientalists* (London: The Islamic Centre, 1979).

كما بامكان القارىء أن يستفيد إفادة كبيرة من :

P. Lucas and J.C. Vatin, *L'Algérie des anthropologues* (Paris: Maspéro, 1975).

(٣) انظر الكلام حول هذا التباين في :

C. Lévi-Strauss, *Structural Anthropology,* trans. M. Layton (Harmondsworth: Penguin Books, 1975), p. 327.

= كتب أحد المستشرقين البارزين أن دعوة عبد الملك لكتابة Abdel Malek, «L'Orientalisme en crise,» في رد على مقال

دلالتها مادة العملية هذه ، وبالتالي يسمح بوجود خطاب ملموس عن الشرق[٤] .

- ١ -

لن نتناول هنا وصف المواضيع التي تشكل مادة الشرق . فقد بحث إدوارد سعيد في أشكالها على العموم لدى دراسته لظواهريات الاستشراق[٥] ، حيث شبه وحدات المواضيع هذه بالمسرحية الهزلية ذات الشخصيات الثابتة ، ذلك أن وراء الخطاب الاستشراقي بمختلف وحداته ـ وهي هنا المفردات المستخدمة في الكلام او الكتابة عن الشرق ـ إنما نجد مجموعة من الرموز أو المجازات[٦] . وهدفنا هنا ليس دراسة ظواهرية ، بل **دراسة أساسيات تحليلات الاستشراق** ، أي صور وتولد الوحدات التي تخلق الشرق وخطابه وتحديد ما هو شرقي وتشكله في وحدات خطابية متنوعة الوظائف . تكوّن التحليلات الاستشراقية مجموعة الأحكام والقواعد التي تولد الكينونات الاستشراقية وتنظم عالمها ، وهي صلة الوصل بين الأشياء الغربية وتلك الشرقية ، كما أنها الرابطة بين الأشياء الشرقية ذاتها وتشكلها في مقولات .

وأول ما ينبغي ذكره هو أن الوحدات التي تندرج تحت جوهر « الشرق » (جوهر بمعنى كلمة «Arché» الاغريقية او بعض استعمالات كلمة « أصل » العربية) هي الوحدات الموضوعاتية (thematic units) التي تحمل الخصائص المعيارية للشرق ، مثل المدينة الاسلامية أو الشرع الاسلامي ، والتي تدخل في علاقات مغايرة مع كل من الشرق والغرب . فعلاقة كل منها هي سياق استنساخ بالشرق ، فبنى الشرع الاسلامي تتماثل بين المدينة الاسلامية ، وهذا التماثل يشمل كل ما هو محدد بوصفه اسلامي ، وكل ما يعيد إنتاج البنى الاسلامية في تحولها من مجال إلى مجال ، واستنساخ بناها من الشرع إلى الاجتماع . أي بعبارة اخرى ، كل دور من أدوار « الاسلامية » هي حكماً وحصراً إعادة تثبيت لهذه الاسلامية . والتماثل بين الأشياء الاسلامية هو مجرد تثبيت وتوكيد لإسلامية كل منها . لذلك فإن مهمة المستشرق المحترف تكمن في الادراج ضمن الواقع الاسلامي لما يعتبره الاستشراق منتمياً لهذا الواقع . فإذا ما تعرض لدراسة الشرع الاسلامي مثلاً ، فهو يقوم

= تاريخ الشرق من منظور الشرق إنما هو دعوة لضرب من العدالة غير المبررة ،وذلك لأنه « من الواضح ...[أنه]ليس بمستطاع الغرب أن يقبل طلباً كهذا دون أن ينفي نفسه ووعيه لذاته ومبرر وجوده » . انظر :
F. Gabrieli, «Apologie de orientalisme,» *Diogène*, no. 50 (1965), p. 139.

(٤) سبق وأن تم تناول تشكيل المواضيع الشرقية عبر عكس المفاهيم الغربية ، وفي أطر محددة ، في :
A. AL-Azmeh, «What is the Islamic City,» *Review of Middle Eastern Studies*, no. 2 (1976), pp. 3 + ; A. Laroni, «The Arabs and Cultural Anthropology: Notes on the Method of Gustave Von Grunebaum,» in: Laroni, *Crisis of the Arab Intellectual*, trans. D. Cammell (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1976) (henceforth cited as «The Arabs and Cultural Anthropology,»).

كما تم بالتفصيل في علاقتها مع دراسات الفكر العربي ـ الاسلامي في :
A. AL-Azmeh, *Ibn Khaldun in Modern Scholarship: A Study in Orientalism* (London: Third World Centre for Research and Publishing, 1981) (henceforth cited as *Ibn Khaldun*).

وقد أشار سعيد الى الفكرة عينها بالاشارة الى الفيلولوجيا الشرقية ، انظر : Said, *Orientalism*, p. 141 . كما جرى استخدامها على نطاق واسع في :
B. Turner, *Marx and the End of Orientalism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978).

(٥) Said, Ibid.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٧١ .

بعمليتين . هو يقوم **أولاً** : بتثبيت الجوهر الاسلامي لموضوع بحثه عن طريق صوغه وفق الصورة المطلوبة ، واصفاً بنيته عبر مفاهيم هي في أصلها عكس لمعنى القانون كما يفهمه الغربي بصيغته الرومانية والغربية عموماً ، كالتفكير الفقهي الذرائعي مثلاً والتجريد المتحجر الذي لا يفعل سوى أن يرتل أصولاً عامة ، أي اللاواقعية وبالتالي النزوع الى الفساد . ثمّ يربط هذه الخصائص التفصيلية ، ضمنا أو صراحة ، بالخصائص العامة التي تشكل الحقل الدلالي لمصطلح « الاسلام » (والذي ستظهر عناصره الحقيقية في سياق هذه المقالة) . وهو يقوم **ثانياً** : بالاكثار من المعلومات الفيلولوجية والتاريخية التي تمت بموضوعها لميدان التشريع بمعناه وتقسيماته الغربية. لذا فنرى أنه في دراسات الفقه والحديث عند شاخت مثلاً ، لا يصار إلا إلى استخدام تلك التصنيفات الموضوعاتية التي تتوافق بوضوح مع المقولات التشريعية الرومانية ـ الغربية . ويتم في هذه الدراسات تنظيم هذا الركام من التفاصيل وفق مقتضيات الغائيّة الصارمة المفترضة اللاإسلامية التي تجعل من كل ما دخل إطارها، صورة عن جوهرها وغايتها ـ هذا التنظيم الذي لا يتم إلا بقصد تثبيت انتماء ما تمّ تنظيمه للاسلامية ، والتوكيد على رجوعها التام للميدان الانطولوجي لما هو إسلامي[٧] .

بذلك ، عندما يقوم المستشرق (ونظيره العربي ، خصوصاً في الاوسّاط اللبرالية) بوصف موضوعه، نراه يقوم بإيراد وتعداد ما يدعوه « وقائع » وفق ميتافيزياء وضعانية لـ « الواقع » مبتذلة وخاصة بالقرن التاسع عشر يقدسها أيما تقديس . وتأليه هذه السذاجة تتم تحت ستار « الموضوعية » . هناك إفصاح جيد عن هذا في نقد السير هاملتون غيب لمفكر رفيع هو لويس ماسينيون ، فيرى غيب أن ماسينيون نظم مادة بحثه في فئتين ، الأولى على « المستوى العادي » للبحث « العلمي الموضوعي » . أما الأخرى التي تتألف من المادة التي تمت معالجتها بصورة فعلية ، فهي ما يردها غيب الى مرتبة « معطيات موضوعية .. تمثلها وحولها حدس فردي ذو أبعاد روحية »[٨] . ويرى غيب بذلك أن تحول المادة الحسية إلى نسق وتحول المعرفة إلى علم، تفتقر للعلمية لخروجها على الظهور العيني المباشر . فالحاضر الحسي للمستشرق ، هو وحده الموضوعي ، وأية محاولة للربط بين هذا الخاص وسياق خصوصيته هي اعتباطية لا محالة تبعاً لهذا المنظور ، إن لم ينبثق هذا السياق عن الخصوصية ذاتها . من هنا يصبح أي عمل تركيبي مجرد تجميع لعناصره .

وهوس المستشرق بالواقع الحسي المشيأ هذا يدمج عبارته التفصيلية عن الواقع ببنيته المفاهيمية ، ذلك أن الفصل المنهجي المستمر للجزئيات عن كل سياق منطقي مختلف عن ذلك الذي للمستشرق يثبت شرقية هذه الجزئيات وانتماءها حصراً لعالم المستشرق . ففصل الجزئيات عن سياقات التاريخ ـ سواء كانت سوسيولوجية أو ثقافية أو غيرها ـ هو شرط ضروري لتثبيت إسلاميتها وتحويل إتجاهها المفاهيمي عن ما يتطلبه العالم الحقيقي إلى ما تقضيه أوهام الشرق المفترض . وهذا

---

(٧) بيّن لاروني كيف أن إملاء ثقافة بكاملها (من قبل فكرة محورية واحدة في اعمال غرونبام تصب في مفهوم للكل الثقافي الذي لا يمتلك فيه اي عنصر عينيّ الغلبة على غيره ، وحيث تتوازى وتتساوى الطبقات المكونة للثقافة ـ المجتمع ، الدولة ، الأخلاق ، التعبير الأدبي ـ مطابقة تامة . انظر :

Laroni, «The Arabs and Cultural Anthropology,»

(٨) كما ورد في :

A. Hourani, *Europe and the Middle East* (london: Macmillan, 1980), p. 113.

يفسر كون الشكل المثالي للخطاب الاستشراقي هو شكل التعداد ، التام إذا أمكن . وسبق أن وصف هذا على أنه نهج « تشريحي وتعدادي على نحو مطلق فما استخدام مفرداته إلاّ القيام بتجزئة وتقسيم ما هو شرقي إلى أجزاء طيّعة »[٩] . فليست النفعية العلمية هي ما يقف وراء هذه الطواعية في التصنيف الاستشراقي ، فتصنيف الوحدات تحت عناوين عامة يصب في عملية صرفية تدخل الاشياء في إطار الزمرة الاسلامية من الموضوعات بتحويلها تبعاً لقوانين « الوجود الاسلامي » كما يتبدى في الاستشراق ، وهو يؤكد على كون « الاسلام » أصل كل هذه العناصر التي تصنف تبعاً لقوانين تشكل الأشياء الاسلامية .

فالاستشراق إذن : نمط تصور وإدراك وليس ضرباً من المعرفة . فهو يحدد الموضوعات ذات الطبيعة الاسلامية . من هنا الدراسات التي وصفها كروتشه Croce على أنها « جهالة فاخرة » : الاكثار من التفاصيل التي لا تتماسك في إطار شيءٍ هو أكثر بكثير من الترتيل بألفاظ « شرق » وأخواتها ـ وهي الترتيلات التي يسجلها بروتينية قاتلة باحثون في الفيلولوجيا الشرقية جاهلين تماماً لعلوم اللغة ، ومؤرخون يجهلون تماماً علم التاريخ ، وطلاب للأدب وتاريخه لا يقلون جهلاً في مجال النقد والذوق الأدبيين عن اولئك ، بل وعلماء أنتربولوجيا بعيدين عن الاهتمام بالأنتربولوجيا[١٠] . وغني عن القول أن هذا النمط من المعرفة يعاد إنتاجه في بنية الأبحاث والمناهج في الدائرات الشرقية في الجامعات الغربية ، حيث لا يزال بالامكان الحصول على شهادة دكتوراه بناء على تحقيق نص العمل الذي لا يبرهن على أكثر من معرفة القراءة والنجاح في اختيار للمهارات التوثيقية الأولية ، ولكنه الذي يدفع صاحبه لأن يعتبر متمكنا من الشرقيات[١١] . فهذه هي الملكة التي ينقلها للطلاب النسيج الأساسي للاستشراق ـ ومادته أساتذة الشرقيات ـ من خلال تكوين أساسه المادي تعليمات شفهية وكتابية موجودة في المؤسسات الأكاديمية التي تزود بمادتها النموذجية من المقولات المضمرة في كل إشارة لما هو شرقي .

---

(٩) Said, *Orientalism,* p. 72.

(١٠) R.T. Antoun, «Anthropology,» in :L. Binder, ed., *The Study of the Middle East* (New York: Wiley, 1976), p. 169.

أما الملاحظات الخاصة بالمؤرخين من المستشرقين الواردة في :

C. Cahen,«L'Histoire économique et sociale de l'Orient musulman médieval,» *Studia Islamica,* no. 3 (1955), pp. 93-96.

فهي لا تزال صادقة حتى يومنا . حول الفيلولوجيا الشرقية اليوم ، أنظر :

Said, *Orientalism,* Passim., and AL- Azmeh, *Ibn Khaldun,* Chap. 2.

(١١) يقارن مستشرق مزاجي معاد للعروبة بشدة وضع الاستشراق بوضع مفترض لخبراء في الفيلولوجيا الجرمانية الذين يعتبرون معرفة اغنية النيبلونغن Niebelungen Lied معرفة ضرورية وكافية لدراسة المانيا المعاصرة ، ولمجموعة خبراء في علم الاجتماع المتخصصون بمجتمع المانيا الغربية الذين لا تعلو معرفتهم الألمانية عن إمكانية مخاطبة الباعة وناذلي المطاعم . ويزيد المستشرق بقوله لو أنه لو تحقق هذه الافتراضات لكانت النتيجة افضل مما ينتج عن اعمال المستشرقين . انظر :

B. Lewis, «The state of Middle Eastern Studies,» *The American Scholar,* no. 48 (1979), p. 373.

وقد يجد لويس البرهان على ما قاله في محاولة أحد أبرز المستشرقين في هذا القرن أن يتخذ من معرفته للعربية معيناً لتطوير مفهوم العصبية عند إبن خلدون بحيث يصبح نظرية سوسيولوجية عامة تفيد في معاملة الخدم كفائدتها في الدعوة لمفهوم الوحدة الانسانية المسيحي . انظر :

H. Ritter, «Irrational Solidarity Groups: A Socio-Psychological Study in Connection with Ibn Khaldun,» *Oriens,* no .1 (1948), pp. 1+

- ٢ -

إن أسس تحول الأحداث والوقائع ، الذي يعتبره المستشرقون نموذجياً ، إلى حجة ، تقوم ، كما رأينا ، على الاكثار من وقائع تنتمي لطائفة عامة من الموضوعات . إلا أن هذا لا يعني أن المستشرقين يتسمون بنوع من الاسراف في سياقة الوقائع . على العكس ، ليس ثمة إسراف فيما يتعلق بالاكثار اللانهائي من التفاصيل الذي يجنده المستشرق . ذلك أنه في غياب الأداة المفاهيمية القادرة على تحديد ما هو ضروري من الوقائع ، وما هو كمالي وزائد منها ، تتخذ الغزارة في التفاصيل كناية عن التفسير الايجابي . وقاعدة التعداد لا يمكن أن تتحقق إلا بالاكثار العددي . وفي حالة كالاستشراق ، حيث تتألف المعدودات من تفاصيل موضوعاتية ترجع إلى طائفة موضوعات معينة ، فإن هذه العددية تشكل تقسيمات فرعية ضمن مادة الطائفة الموضوعاتية ذاتها ، وإيراداً لتفاصيل تنتمي لهذه المادة . فالتفاصيل تستنسخ بعضها البعض كما تستنسخ أصلها المشترك دون أن تضيف دلالة أو معنى أو حتى تعريفاً بنيوياً داخلياً لما هو معطى سابقاً في الطائفة العامة . وهذه الأجزاء التي يتم اختيارها من عالم الأعيان الحسية كأعداد تدخل ضمن تلك ما هو معطى سابقاً ، ليست إلا أمثلة . فهي تكرر هذا المعطى ـ وهو طائفة المواضيع بخصائصها المسبقة « الاسلامية » ـ وتعيّنه في كثرة تجريبية ، لكنها لا تخضعه لنمط علمي أو تحليلي من النظر ، ولا هي ترفع ماديته بما يتجاوز هذه العينية المحسوسة .

إن اختيار أجزاء من عالم الحس تقوم بدور الوقائع ، ومن ثم تمثلها في مواضيع ، تمهيداً لاعتبارها وحدات خطابية ، هو أساساً فعل تسمية . إنها العملية التي يتم بموجبها تنسيب هذه الوحدات لمقولة ما ، ومن ثم فعلها في كنفها بما هي عناصر في نثار عينيتها . ولهذا فإن التفسير بالرجوع للتعداد ـ أي بسياقة الشواهد المفردة ـ ليس نظراً في نمط وجود التفاصيل ضمن البنية العامة للمقولة ، بل إيراد إمارات خارجية تشير إلى نتيجتها . وترتيب الأدلة المجردة من أية علاقة داخلية بين عناصرها او بين الدليل والمقولة ، لا يكون إلا إردافيا (Paratactic) ، حيث تترتب وحدات المضمون المفردة وفق تتابع نصي بحت لا يضارعه تتابع مفهومي ، ممّا يجعل الترتيب الأبجدي مناسباً كأي ترتيب آخر ـ ولهذا ، يمكن اعتبار **الموسوعة الاسلامية** ومثيلاتها ، النتاج الأسمى للاستشراق . فكل سرد غير تعدادي لا يكون إلا عرضياً . ومهما يكن من ترابط في السرد ، فهذا الربط ليس من صلب عملية الجدولة هذه ، إذ لا صلب ضروري لها ، بل هو محصلة لترتيب إستدلالي خارجي[١٢] .

يجب القول على الفور أن الترتيب التتابعي الخارجي هذا هو ترتيب إختزالي حصراً ، فإن كل ما عداه يخرج حكماً من نطاق التكرار الأبدي للمترادفات الذي هو الاستشراق . فالخطاب الاستشراقي يعتبر تسمية الكينونات الموضوعاتية مهمته الأولى ، وتسمية هذه الوحدات تتم وفق واقع أكثر شمولاً يضم هذه الوحدات ويتمثلها ، ألا وهو طائفة الموضوعات وجنسها الأعلى « الشرق » ، طائفة تخصّص وتفرد لها الوحدات الحسية العينية المندرجة تحت عنوانها وإسمها[١٣] . وفي هذه العملية ، حيث نجد تفاصيل يتم اقتصاصها من قبل وحدة عامة من المواضيع التي تضفي عليها صفة الشرقية بفعل تسميتها « شرقية » ، لا تشهد تعميماً منطقياً ضرورياً يرفع التفاصيل إلى كينونة أشمل ، والتي

---

(١٢) يقل استخدام الترتيبات الخارجية هذه وتنحى الدراسات الاستشراقية **منحى أكثر موضوعية** بعد العقد الثالث من هذا القرن ، حين غدا من غير الجائز ترتيب الوقائع ضمن تبويبات عنصرية وعرقية .

(١٣) حول الجغرافيا التخيلية للاستشراق ، انظر :

Said, *Orientalism,* pp. 54 + and Passim.

أسميناها « طائفة موضوعات » ، وإنما نرى عملية إلحاق وتنسيب للتفاصيل (لا الصفات) إلى جوهر[١٤] . فالوحدات الموضوعاتية التي تنتمي بطائفة موضوعات ، لها وجود كإمارة ، وجود يقوم بمجرد الاشارة الى ما وراء فرادتها إلى فرادة أخرى تنتسب اليها . ثم هي تثبيت خاصيتها هذه من خلال القيام بدور سردي دعاه بارت في دراسة للبنى السردية (informants)[١٥] ، تلك العناصر الخطابية التي توفر الحشو الحسي العيني لطائفة ما وتغلفها برداء الواقع ، والتي هي وحدات متفردة لمحتوى ما ، دون التأثيرات السردية ذات الصلة .

والاختزال إلى طائفة موضوعات ـ « السنة » مثلاً أو « المدينة الاسلامية » ـ يتم تحت عنوان « التأثير » . فالبحث عن التأثيرات وإيجاد خط إخصابي نسبي بين الأشياء ، هو البنية الوحيدة ذات الأثر في الخطاب الاستشراقي . وفي جذر كل خط نسب نجد أصلاً ما يعتبره المستشرق بمثابة الشيء الأول ـ وبالتالي النموذجي ـ الذي يكون طائفة موضوعات ، كالقرآن فيما يتعلق بالأخلاق النظرية مثلاً . ووراء كل الأحوال ، ثمة أصل مشترك يحقق التكامل بين كل التفاصيل ويضفي عليها دلالة خاصة . هذا الخالق الوحيد هو الاسلام[١٦] ـ وكأن الاستشراق سلفية نظرية معكوسة ـ فكل عنصر في منظومة الأصول هذه يجذب تلك الوحدات الخاضعة لتأثيره جذباً غائياً . وبهذا فإن التسلسل الزمني الموحدات بين بعضها البعض مما ينقل التأثير من شيء زماني إلى آخر لا حق له ، هو السلسلة التي تصفّ التفاصيل خطيا بحيث يعود كل لاحق إلى سابقه ، وكل هذه إلى أصل يضفي عليها ماهيتها ، تلك الماهية التي تثبت كل أثر كاستمرار وتكرار واستنساخ لذلك الأصل وكتجسيداته الزمانية .لذا فاللاحق لا يضيف شيئاً للسابق ، كما أنه لا يمتلك خصوصية قابلة للتحديد بمصطلحات منفصلة عن تلك التي تحدد هذا السابق أو سابق السوابق الذي هو الاسلام . مع ذلك فالوتيرة الثابتة لهذا الامتداد الزماني للجوهر ، تتراخى تحت الأثر الكمي ـ وبالتالي غير المؤثر في الجوهر ـ للانحطاط . فللأشياء الاسلامية تاريخ يوصف عادة بأنه مسار إنحطاطي ـ أو في أحسن الحالات ، مسار نحو تخثّر ـ لأصله ومبتدئه . لذا يوصف المسار التاريخي للحضارة الاسلامية عادة ، على أنه ازدهار سريع لأصل ، يتبعه ، وبالسرعة ذاتها ، تصلب لبناه الأساسية التي تركد لما يقارب الألف عام لم يحدث خلالها من تغير ـ بغض النظر عن تغير السلالات الحاكمة والمذابح غير المجدية ـ سوى انحطاط للنوعية .

وعملية الرد للأصل بسيطة ، فهي لا تقتضي عملياً أكثر من توفر العدة العادية للبحث الاستشراقي ، أي الملكات التوثيقية الأساسية والدقة في تدوين الملاحظات . فهي تتألف من جرد المحتوى الظاهر للنصوص قيد الدراسة بحثاً عن التوازيات بينها على صعيد النصوص والأفكار

---

(١٤) يجب الالتقاء مع سعيد ، المصدر نفسه ، ص ٧٢ ، في قوله أن الاستشراق نوع من الواقعية الجذرية (واقعية بالمعنى الفلسفي الذي درج في العصور الوسطى) .

(١٥) R. Barthes, «Introduction the Structural Analysis of Narrative,» in: Barthes, *Images, Music, Text,* trans. and ed. S. Heath (London: Fontana, 1977), p. 99.

(١٦) هناك شبكة واسعة من التماثلات بين مفهوم الإسلام ومنهجية الدراسات الاسلامية في كل من الاستشراق والمناحي السلفية والاصلاحية على انواعها ، وقد أشرت اليها في مقالي : « استشراق الأصالة ، » **الكرمل** ، العدد ٢ (صيف ١٩٨١) .

الظاهرة والاشارات والاسنادات والمصطلحات . والتأصيل من خلال تطابق كهذا يعود لمفهوم التفسير الاستشراقي،ذلك المفهوم الغريب عن أية فكرة عن الكفاية البنيوية داخل النص او عدمه ، والذي يستند على سلخ المقولات عن سياقاتها التاريخية والمنطقية كممارسة عادية وطبيعية للفاعلية الاستشراقية ،اللهم عدا الخطاب السجالي حيث يشار على هذا السلخ إشارة نقدية . وانتفاء العملية التفسيرية المستندة إلى تحليل النصوص تحليلاً غير إختزالي يُجعل وكأنه انعكاس لغياب اللحمة البنيوية في الشرق كما يراه المستشرقون ، إلا فيما يختص باستنساخ عناصره بعضها البعض . ينعكس هذا أيضاً في إبستمولوجيا الاستشراق بمفهومها لدلالة الألفاظ التي تعتبرها مجرد نسخة مطابقة للمضمون الظاهر للأقوال ـ وهو اصل المفهوم التجزيئي لعلم دلالات الالفاظ في الاستشراق ، حيث يعج المعنى في قول ما هو مجموع أصولها وإن ، اقتصر في أحيان كثيرة على المعنى العادي غير الفنيّ لعناصر مفرداته . والأصول هذه ليست إلا محصلة الأصول الاشتقاقية لهذه الألفاظ ـ الأصول: من هنا كثرة الترجمات الحرفية والفاضحة في عدم دقتها وحساسيتها للأصل إلى اللغات الأوروبية للنصوص العربية ، خصوصاً تلك التي ترجع للعصور الوسطى(١٧) .

وإشكالية الأصل الغائي التي تتوضح بالاحتجاج بنص أصلي كالذي نتكلم عنها لا تنطبق فقط على علاقات بعض النصوص ببعضها البعض فحسب ، وكما أشرنا سابقاً ، تمتد لتشمل تلك التي تربط النصوص والسياقات وطوائف الموضوعات بحقيقة وطبيعة ومبدأ أساسي بأصل تنتسب جميعها إليه . فليس ثمة شيء خاص مما يدرج تحت عنوان الاسلام ، يقوم بذاته في الخصوصية التي يشكلها سياقه الخاص ، إذ أن حقيقته مستمدة من حقيقة إسلاميته . وإذا سحب من هذا الخاص الجوهر الاسلامي الذي يملأ كل ما هو إسلامي ، لا يبقى هذا الخاص إسلامياً. وطبيعة الطبائع هذه ، أي هذه الحقيقة المعرِّفة لنفسها والقائمة بذاتها(والتي تعرّف ضمنياً على أنها عكس للغرب) هي مبدأ اللاتغيّر في الاستشراق ، ذلك الذي يؤكد تماسك مادته الموضوعاتية . إنها لا طبيعة تمتلك بذاتها خصائص الطبيعة كما تراها العامة والقرون الوسطى ، حيث لا تستند طبيعة الأشياء إلى علاقتها ببعضها،بل تعرف « بخصائصها الداخلية » . فكما أن السقوط « من طبيعة » الأجسام كما قال أرسطو ، « فمن طبيعة » ما هو إسلامي أن يكون له صفات سوف نستفيض في تفصيلها ، هي طبيعة تنقل عبر الزمان خصائصها الأساسية ، أي إسلاميتها ، عن طريق التماس الزماني (التأثير ـ وانتقال الخصائص بالتماس فكرة سحرية) الذي ينقل الصبغة الاسلامية من خاص إلى خاص آخر دون أن يعمل هذا الخاص أو الأصل على إخصاب الطبيعة الداخلية للآخر . فالجزئيات تفتقر للجوهر ، وبالتالي للتبرير والتفسير ، دون الرجوع إلى هذه الطبيعة . وهي تفتقر لأية خصائص سردية باستثناء كونها عناصر تتجه غائياً نحو الشرق، الذي يكوّن مبدأ الضبط في نظام التتابع المتراكب خارجياً على تجزؤ وتفرد وإرداف عناصر العلم التعدادي الاستشراقي .

وهذا الوصف للاسلام كمبدأ وطبيعة ، هو ذاك الذي يحول خاصاً شارداً إلى واقعة من وقائع النظام الاسلامي . فإن إكسير الكيمياء العلم ـ إجتماعية هذه ، الذي هو إسلام المستشرقين (وغيرهم) ، ينشط وقائع هاجعة ويدخلها في الاسلامية ، بحيث تنتسب للمبدأ . هكذا هو الاسلام

---

(١٧) حول مفهوم « التأثير » انظر : AL- Azmeh, *Ibn Khaldun*, Chap. 3 وأيضاً الفصل الثاني من المصدر نفسه بصدد الترجمات من العربية الى اللغة الأجنبية .

لباحث معاصر[١٨] :

« ينبغي اعتبار الاسلام ، من المنظور التاريخي ، كاستجابة متغيرة ، متطورة ، متحولة لتصور اجيال متعاقبة من المسلمين الأعمق للواقع ... والرابط بين مختلف هذه الاستجابات هو أصلها المشترك الكامن في التجربة النبوية وأداتها العامة ، الجماعة الاسلامية » .

وقد يسهل للاستاذ شارلز أدامز ، صاحب هذه الفقرة ، تبيان أن ما يعنيه بالتغير هو التغير وبذلك ينفي أي اتهام باللاتاريخية ، فكل ما عليه هو تقديم تعداد مصاغ بشكل تسلسل زمني لمختلف « الاستجابات » كي يوفي بمتطلبات البحث الاستشراقي . لكن إلى جانب هذه « الاستجابات » ـ وهي استجابات سلسلة زمانية من المسلمين تجاه « تصورهم للواقع » ـ هناك الأصل الذي يقود هذه الردود له والذي يكمن في الجماعة الاسلامية وفي النبوة ، وهو الأصل الذي يفسر تكامل الاسلام واستمراريته التاريخية كاسلام . لهذا فالاسلام مفسر لذاته وقائم بذاته ، وله طبيعة وواقع غير قابلين للرد لأي شيء آخر ، سوسيولوجياً كان أم تاريخياً . فهو متفرد تماماً ، لا تخضع تعرجاته وتقلباته التاريخية لدفع غير الدفع الذاتي البحت من قبل « الجماعة » عبر أجيالها المتعاقبة واستجابة « لتصورها » طبقاً للظروف الخارجية المختلفة . غير أن هذه الظروف ظروف عرضية بحتة بالمقارنة مع صلابة ما وراء التاريخ : ذلك أن هذه الظروف لا تغير أي شيء أساسي ضمن دلالة الاسلام ، والتغيرات التي يحدثها الاسلام إنما هي تغيرات خاصة بالمسلمين استجابة لأنفسهم ذاتها . إن تغيرهم هو انتصار الخصوصية المطلقة أو بالتالي إنتصار تكرار الشيء لذاته وبذاته تكرارا توتولوجيا ، تلك الخصوصية اللامتغيرة والمنغرسة في سلوك «الانسان المسلم» بما هو مسلم،هذا المخلوق المنفصل كلياً وتماماً عن كل ما عداه وعدا إسلامه والمسجّى بخصوصية بعيدة عن التاريخ وثابتة كمادة ما وراء تاريخية[١٩] . والمرء يتساءل فيما بامكان أي باحث ، باستثناء بعض القساوسة الريفيين من معلمي ذاتهم المولعين بالكتب ، أن يتصور وجود إنسان مسيحي homo christianus ما يزال على ثبات جوهره الانجيلي وفي قارات خمس وبعد مرور عشرين قرناً ، إنسان بامكان خصوصيته تفسير وجود طائفة من ساط نفسه توبة في تورينغيا القرن الرابع عشر والتوماوية الجديدة ، ناهيك عن مسار تاريخ التشيلي الحديث .

هذا التصور ممكن في عالم الاسلام الذي خلقه المستشرقون ، بل وضروري فعلياً ، إذ بدون الاسلام كطبيعة ثابتة لا تتغير ، لا وجود للاستشراق . بل إن هذا المفهوم ضروري لا يمكن الاستغناء عنه حتى في النزعة الاستشراقية التوفيقية المتلهفة وراء استيعاب كل الشذرات مهما كان تباينها ، والتي يمثلها ألبرت حوراني . فبعد رفضه صراحة لفكرة « الجوهر » الاسلامي ، متماشياً بذلك مع متطلبات الحس السليم بقدر تماشيه مع ضرورات العلوم الاجتماعية ، يشير بالتأييد الى أعمال كليفورد غيرتز Geertz قائلاً إنه[٢٠] :

« حتى عندما يكون باستطاعتنا استخدام مفهوم « الاسلام » لتفسير شيء ما في ثقافة مجتمع ما ، يتعين علينا استخدامه بحذق وبراعة ، بما يتفق مع أسس التفسير الأخرى . فليس هناك « مجتمع إسلامي » بل هناك مجتمعات شارك الاسلام في

---

(١٨) C.Adams, «Islamic Religions Tradition,» in: Binder, ed., *The Study of the Middle East*, p. 31.

(١٩) حول « الانسان المسلم » *homo islamicus* واخواته من *homo arabicus* و *homo sinicus* ، انظر :
Addel Malek,«L'Orientalisme en crise,» p. 113. Said, *Orientalism*, passim., and Rodinson,«The Western Image and Western Studies of Islam,» p. 47.

(٢٠) Hourani, *Europe and the Middle East*, pp. 14-15.

تشكيلها ، وتشكلت ايضاً بحكم موقعها الطبيعي ، ولغتها وثقافتها الموروثة ، وإمكاناتها الاقتصادية وأحداث تاريخها السياسي » .

يشير بذلك حوراني صراحة إلى المميزات الواضحة للحقائق السوسيولوجية والبيئية والحقائق الأخرى التي تدخل في صنع « التاريخ المحسوس » . « فالاسلام » كما يقول ، لم يكن ولا يمكن أن يكون مبدأ تفسير بحد ذاته ، فهو مبدأ واحد فقط من جملة مبادىء تفسيرية . فالاسلام بالنسبة لحوراني ، هو عامل فعال واحد في المجتمعات التي « شارك الاسلام في تشكيلها » . غير أن خصائص الاسلام الجوهرية لا تخضع لتغيير تحت أثر رفض الاطلاق هذا ، بل إن الاسلام يخضع هنا ببساطة لانتقاض قدر نسبي . والاسلام يتحول ، من كونه مبدأً كلّانياً Totalitarian ،إلى عنصر سببي واحد ضمن مجموعة من المحددات . فهو يردّ بصورة ثابتة إلى الحيّز الديني ، حيث يتكون من مقولات « عن ماهية الله وفعله في الكون ، متجسدة في كتاب يؤمن المسلمون أنه كلام الله ، ويتجلى في نظام عبادة وشرع ما تزال الملايين تعيش بمقتضاه منذ قرون طويلة[٢١] . وهكذا يهبط الاسلام من موقع سؤاله ما وراء التاريخي إلى مرتبة العامل المشترك للمعتقدات الانسانية والشعائر والعبادات والمفاهيم ، وهذا يؤدي إلى اعتباره إما كعامل أتفه من أن يتجاوز مستوى الوعي الفردي ، وإما ـ وهكذا يجب في الواقع أن ينظر للاسلام (شأنه شأن كل الأديان) ـ بوصفه كياناً ذات إسمانيّة جذرية ويقوم بوظيفة دلالية خالصة في مجال المجتمعات والتواريخ والوحدات الجغرافية ذات التسمية الاسلامية ، دون أن يكون لهذه الاسلامية نتائج أبعد من الوسم ، ولا يتعداه ليتناول تحديد المكونات الداخلية لهذه الوحدات[٢٢] . ومع أن الاسلام لدى حوراني يبقى عاملاً واحداً ضمن عوامل أخرى حاسمة بدورها في تاريخ مجتمعات معينة ، إلا أن هذا لا يقلل من حقيقة فعاليته النوعية الخاصة ـ فهو لا يجعلها إلّا أكثر محدودية في مداها وخلالها . فثمة ملايين تبعاً لحوراني ، تعيش وفق هدى الاسلام وإرشاده . وهذا الإرشاد لامتناهي المرونة ، خاصة ان الاسلام يتجلى في ذلك الشيء القائم غير المحدد ـ « نظام الشريعة » ، خصوصاً أن الشريعة الاسلامية ، للمستشرقين ، هي سطح التماس الوحيد بين ما هو إسلامي وما هو مدنس بالدنيا . ولذا فإن لنطاقها ومضمونها حدوداً مشتركة ، وبصورة متكاملة تقريباً ، مع المجتمعات الاسلامية . وبقدر ما هي إسلامية ، يرتبط بها « الشرع الاسلامي » برابطة الكفاية التامة والتمثيل الكامل . إذ بدون نظام الارشاد هذا لن يكون المسلمون مسلمين ، وبالتالي لن يكونوا موضوعاً للبحث في نطاق الاسلاميات . وبذلك يرجع الاسلام المنتقص إلى الاسلام الاستشراقي التام ، بخصائصه كلها ، ولو دون نطاقه . فبدون الاسلام كجوهر ، حتى وإن كان عليه التراجع عن البعض من المواقع ، فليس ثمة تاريخ إسلامي ولا موضوع بحث إسلامي كذلك . بدون الاسلام كطبيعة ما وراء تاريخية ، لن تكون مؤسسات الدراسات الاسلامية إلا زائفة وباطلة وخرافية بمعنى ما . وبدونه ، فالمسلمون الذين هم بوصفهم كائنات إجتماعية ، يتصرفون « كأي جماعة محاطة بشبكة من التقاليد والحاجات الملحة »[٢٣] ، سيكونون فقط « كأي جماعة محاطة بشبكة من التقاليد

---

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) دافعت عن إسمانية كهذه في إطار إجتماعيات الدين في مقالي : « مقدمات تأسيسية للاسلام المعاصر ، » **دراسات عربية** ، السنة ١٧ ، العدد ٨ (أيار / مايو ١٩٨١) ، حيث طرحت مقولة كون الاسلام ، شأنه شأن كل دين آخر ، التميّز في كنف أجزاء معينة من تشكل تاريخي ـ إجتماعي معين ، لا شارات ترتبط وتغذي ذلك التضاد بين المقدس والمدنس الذي حمّله التاريخ إسماً إسلامياً . بذلك لا تكون خصوصية الاسلام إلا في أشكال متميزة تاريخياً (وجغرافياً وثقافياً وإجتماعياً) تشكل استصلاحات معينة لقاسم مشترك أدنى محتواه عقائد وعبادات ومحظورات وفروض أساسية .

(٢٣) Hourani, *Europe and the Middle East,* pp. 14-15 .

والحاجات الملحة » ـ لولا أن التقاليد هنا لا يمكن أن تكون سوى الاسلام الذي يحدد فحوى وجوهر المجتمعات الاسلامية .

لا تترك لنا التوفيقية الاستشراقية التي استشرفناها إذن « الانسان الاسلامي » بكامل مجده اذن ، بل هو « انسان اسلامي » جزئياً فقط وهو انسان جزئياً ايضاً . يبقى الاسلام ليس كمجرد كتاب وشريعة ، بل نموذجاً وما وراء التاريخي يصنع الكتاب والشريعة . دون ذلك ، لن يكون هناك معايير يوجد بواسطتها « التاريخ الاسلامي والشرق أوسطي » . إذ بدون الاسلام الذي يغدو موضعاً تاريخياً وجغرافياً ، إلى جانب أشياء أخرى ، وبدون الجغرافيا الطوطمية التي تحدد الاستشراق ـ أي التقسيم الميثولوجي شرق / غرب ـ ما كانت الدراسات الاسلامية لتوجد ، ولما كان هناك مبرر لوجود أساتذة الاسلاميات .

لذلك لا وجود لموضوع بحث إسلامي بدون الاسلام الذي تتكون فيه الأشياء لأنها تتكون بالاسلام بكامل سطوته التوتولوجية . وهذا ينطبق على المستشرقين الذين يستخدمون الأساليب القديمة ، وعلى أولئك الذين يستخدمون حسهم السليم ببراعة وبعيداً عن الشكوك حول إطلاق « الاسلام » المجرد ، رغم أنهم عاجزون عن صياغة خطاب لا يستخدمه . وسواء كان على عاتق « الانسان الاسلامي » تكوين موضوع البحث الاسلامي كلياً أو جزئياً ، فما من أحد ينكر عليه دوره الحاسم في التحديد . إنه متشرب بقوة تقارب القوى الخفية ، تشق مسارها الطبيعي دونما اعتبار لأي شيء داخلي ، بما في ذلك الزمان ، تسوق الأشياء وتسميها « إسلامية » .

- ٣ -

بعد تبيان بنى الاستشراق المعني بالاسلام نوجه اهتمامنا نحو محتوى هذه البنى ، المحتوى الذي سبق أن سقنا عدداً من عناصره ـ من مدينة إسلامية وشرع وما إلى ذلك ـ في سبيل توضيح بعض النقاط المطروحة . وسنعمل على وصف الأسس العامة لهذا المحتوى ، ثمّ على تقديم وصف متكامل لوحدات الخطاب الاستشراقي في بناه المنطقية .

أما المحتوى التفضيلي للاسلام ، فهو يرتبط بأصله ـ أي بالاسلام ـ تبعاً لمفهوم العمومية الذي أسلفنا تحليله والقائم على الرد الاسنادي . وبإمكاننا التعبير عن ذلك بقولنا إن الاسلام هو مجاز مرسل synecdoche معمم للأشياء الاسلامية ، بينما هذه الأشياء التفصيلية الاسلامية ، أكانت أجناساً كطوائف الموضوعات أم أنواعاً كوحدات الموضوعات ، تشكل مجازات مرسلة مخصصة للاسلام . فالاسلام ، كما رأينا ، منبع التأثيرات التي ينقلها الزمان عبر طوائف موضوعاته التي تقضي وجودها الحسي العيني في صورة وحدات مفردة للمضمون (النصوص والأقوال والأخبار والأفكار والآثار) ، تلك الوحدات التي يصار إلى إثبات اسلاميتها (أي فحواها الاستشراقي ، وبالتالي رؤيتها الاستشراقية) بالرجوع إلى أصلها في الاسلام ، **الأصل الذي** يسري فيها والذي تستنسخ بناه في داخلها .

كذلك رأينا أنه في عملية الاسناد إلى الشرق (الاسلام) هذه ، لا نشهد استدلالاً بقدر ما نحن نرى إلحاقاً . ذلك أن الرابطة بين الأقوال في الخطاب **الاستشراقي**، ليست بالرابطة التي تحمل ضرورة مفاهيمية أو منطقية ، بل هي رابطة ينشطها فعل التسمية بناء على الأعراف والتقاليد التي تشكل الملامح العامة للشرق في أعين المستشرقين والتي هي عبارة عن رد الواقع إلى نموذج لما هو شرقي . وهذا

العرف هو دليل المستشرق للشرق وهو تشذيب ما هو شرقي ليكون شرقاً للمستشرق . والعقدة في الشرق الاسلامي تتشكل من تضافر وانبناء النقاط المرجعية الحسية التي تنتج عن هذا الرد الاسنادي . وهذا يتكون من مجموعة من المواضيع والرموز الموجودة في ثنايا الثقافات الشعبية والأدبية الأوروبية التي يستدعي بعضها البعض ،علاوة على أن كلا منها عبارة عن ممثل واحد في هزلية إدوارد سعيد . إن هذا النظام للمواضيع ، أي نظام الاسلام ، يشكل ما أشرنا إليه بكلمة « أعراف » وتكون هذه الوحدات مواضيع بما هي عناصر تصور جماعي ، كما تكوّن وحدات موضوعاتية بما هي عناصر سردية ، بينما تكون مقولات بما هي عناصر منطقية .

إن هذه هي ما يشكل « الأعراف » حسب قاعدة الانشاء البسيطة التي ذكرناها والتي سنعمل على توضيحها . إنما ينبغي أن نوضح أولاً متعلقات مخزون الموضوعات هذا الذي واجهنا حتى الآن أمثلة منه دون إيضاح متماسك لبناه . ولن نجد عبارة عن هذه العنديات الثقافية المألوفة في أوروبا أوضح وأكثر شمولاً من دراسة « المحمدية »[٢٤] في ذلك الافصاح الكامل عن الموضوعات التاريخية الخاصة بالعصر البورجوازي ـ الرأسمالي الذي تشكله « فلسفة التاريخ » لهيغل[٢٥] .

فأصل الاسلام ، لهيغل ، هو عبادة الواحد الأحد حصراً ، عبادة يتممها « التخطيط لاخضاع الوجود الدنيوي للواحد الفرد » . فالحياة الدنيوية ، وبالتالي الحياة الحقيقية ، تعتبر إذا ، عالماً تكوّنه السلبية التي تفتقر لكل بنية وشكل ، إلى حد أن المسلمين ، ككل ، لا يمكن أن يوحدهم إلا الرباط الأفقي الذي يربط الانسان الفرد بالواحد الأحد . وإلى جانب هذا الرباط القوي الحصري ينكشف اللاشكل في « اتساع العالم اللامحدود » . والمسلم اللامبالي بالتركيبة الاجتماعية « ينخرط في دوامة القدر التي لا تتوقف » ، لينصّب سلالات حاكمة « مجردة من رباط التماسك العضوي » والتي تنتمي ، كما توصف إمبراطوريات الشرق الأخرى ، « للمكان فقط ، إن جاز التعبير »[٢٦] ، والتي بسبب علاقتها التي لا

---

(٢٤) إن شفاعة هذه التسمية للاسلام إنما تنم عن شيئين : إن الإسلام يمكن أن يفهم قياساً على المسيحية المسماة باسم مؤسسها والقائمة جزئياً على تأليه هذا المؤسس ، وإن الغرب حر في تسمية موضوع دراسته ما يشاء دون الالتفات للوقائع لدى موضوعه . مما يترجم على صعيد التسمية علاقة سلطة . لم يتوان مستشرق كبير مثل هاملتون غيب على تسمية كتاب له « المحمدية » ، ليس فقط في الطبعة الأولى التي صدرت في العام ١٩٤٩ ، بل حتى في عصر القومية وفي طبعة العام ١٩٦١ .

(٢٥) G.W.F. Hegel, *The Philosophy of History,* trans. J. Sibree (New York: Dever Books, 1956), pp. 355 +

إن ادخال هيغل الاسلام في إطار العالم الجرماني وليس ضمن العالم الشرقي لا يغيّر من محتوى خطابه .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ . حول النظم الاستبدادية الشرقية ، انظر :

A. Grosrichard, *Structure du Sérail, la fiction du despotisme asiatique dans L'Occident classique* (Paris: Le Seuil, 1979).

وللأسف لم أستطع الاستفادة من هذا الكتاب القيم ومن تحليلاته الثاقبة للاستشراق ، إذ لم أتمكن من قراءته إلا بعد كتابة هذا المقال . وبالامكان أيضاً مراجعة التحليل الثاقب لآراء مونتسكيو للاستبداد الشرقي في :

L. Althusser, *Politics and History,* trans. B. Brewster (London . New leftbooks, 1972) pp. 75 +

يصبح تاريخ النظم الاستبدادية خالياً من كل شيء عدا القتل والاهواء وقلما نرى تدويناً كلاسيكياً لهذه النظرة عند :

E. Renan, *Histoire générale et système comparé des langues sémitiques,* 5 th. ed. (Paris: 1879), p. 11 (hence forth cited as *Histoire générale).*

هناك تدويناً حاداً وحازماً لدى مؤرخ المغرب غوتييه : « إن كتبنا تاريخ المغرب ... لا بد وأن ينصب اهتمامنا على تحليل ، وإن استطعنا ، على تفسير الاحداث الكبرى ، ومن ربط اي منها بآخر » . انظر :

E.F. Gautier , «Un Passage d'Ibn Khaldun et du Bayan,» *Hespéris,* no. 4 (1924), p. 311.

شكل لها بعالم العيان المحسوسة ، لم تملك إلا أن تنحط . إن النتيجة الطبيعية لمبدأ الانتماء الحصري للواحد هو أن الفعل في عالم المحسوس غير المتشكل لا يمكن إلا أن يكون فعلاً يتعالى على كل ما هو محسوس : التعصب . فالتعصب نمط في الواقع مناسب جداً في هذا الإطار ، إذ هو ليس إلا « حماس لشيء مجرد » ، حماس « مجرد وبالتالي شمولي ... لا يحده شيء ، ولا حدود له ، ولا يكترث بأي شيء عداه إطلاقاً » . لذا حين خمد التعصب للواحد الأحد ، وبغياب كل الأهواء ما عدا الفردية منها ، فإن « الشرق ذاته ... يغرق في الرذيلة الفاحشة ... وبما أن اللذة الحسية كانت قد أجيزت في الشكل الأول الذي اتخذته العقيدة المحمدية حيث صوّرت على أنها مكافأة المؤمن في الجنة ، فإنها حلت محل التعصب . وفي الوقت الحاضر ، نجد الاسلام وقد تراجع وغاب منذ زمن طويل عن مسرح التاريخ العام ، وتراجع إلى الراحة والطمأنينة الشرقية » .

ليس في العبارة الهيكلية عن التصورات العامة الأوروبية هذه أية عناصر غير مألوفة . وهي موجودة بصورة إفرادية أو مترابطة في أبحاث المستشرقين ، وحين تكون العناصر المفردة هي موضوع البحث ، لا توجد بصورتها الفردية الخالصة بل تحمل ضمنياً الخصائص التي غرست فيها من خلال وصفها في النص المتكامل ، ذلك لأنه في النص المتكامل هذا إتساق تام لعناصره حيث لها علاقات محددة بعضها بالبعض الآخر . والقيمة العظيمة لعرض هيغل ، إنما تتبدى في تبيانه لاتساق هذا الشكل ، ذلك لأن العناصر وعلاقاتها تشكل لدى هيغل بنية مواضيعية يستمد منها كامل المواضيع الاستشراقية وبالتالي فئات وطوائف الموضوعات .

النظرة المتمعنة ستكشف لنا أن كلا من المواضيع المحددة الواردة لدى هيغل وفي الاستشراق عامة ، ترتبط برابطة الافتراض المسبق ، كما ترتبط بهرمية للمجازات المرسلة التي تتولد عبرها مواضيع من مواضيع أعمّ . إن أصل الاسلام ومبدأه فهمه للألوهية . فالاله هو الواحد الأحد المطلق الذي لا شريك له والذي ترد كل ما لا يلتحق به مباشرة إلى اللاشكل واللامعنى والفوضى التامة . وبذلك يكون لدينا طائفتان من الموضوعات المحددة بوضوح كنقطة انطلاق للعملية التوليدية التي يضع بموجبها كالاستشراق موضوعاته : التدين الاسلامي المستبد والشامل لكل شيء ، ونظيره (أي نقيضه) المنطقي والحسي . الأول هو انطباع فكرة للألوهية هي متشكلة ومبنية بصرامة إلى حد يمكن ردها فيه إلى نقطة تحد كل شيء آخر في وحدانيتها . أما الثاني فهو الفوضى التي تتكون من ما تبقى بعد الألوهية للعالم الدنيوي ، فكل ما ليس متعلقاً مباشرة بالاله لا يخضع لقوانين ولا لمبادىء تنظيم . فوحدانية الاله في الاسلام لا تتجلى في علم اللاهوت فقط ، بل هي تتجلى عملياً على الدوام في كونها حصرا نقطة السلطان في علاقة سلطوية تكون هي المعيار المرجعي الوحيد فيها .

من هذه الأساسيات البسيطة يمكننا أن نستمد توليدياً عناصر أخرى للنصر المألوف عن الشرق . إن حصرية المرجع لا تعزز الجمود اللاهوتي الخانق فحسب،بل ، وانطلاقاً من تجريد وحدة الألوهية المنظمة لكل شيء ، تعزز الجمود في كل تلك الجوانب من الحياة ذات العلاقة بالتدين ، والتي تعتبر الشريعة الاسلامية أساسية بينها . فالمجال الديني من الحياة يمتد ليشمل نواحي الحياة الدنيوية التي ينظمها الاسلام في جانبه التشريعي . لذا فإن ميادين التشريع تحاكي بنية الايمان المتعصب بالاله الواحد ، ولا يعود دورها بذلك تنظيماً للحياة الحقيقية (كما هو في الواقع) ، بل يصبح ، للمستشرق ، مجرد مثال ملموس على ممارسة فكرة الوحدانية ، إذ يتخذ الفقه حصراً شكل الورع الذي ، بالرغم من وجوده الممكن في أعماق نفوس المشرعين ، إلا أنه أمر لا علاقة له بالشريعة . فالتدين يستوعب الشريعة ويستغرقها كلياً، والشريعة ضرب من ضروب ممارسة التدين (ليس ممارسة

التشريع) ؛ وكل ما لم يدخل نطاق الاستغراق هذا ، لا علاقة له بالتدين ، وبالتالي بالاسلام .

التسلسل الناجم من تفرع واستنساخ البنى الناجمة عن فكرة الألوهية التي تشكل الاسلام يولّد مواضيع خاصة ذات مرتبة أدنى ، من لاهوت متجمد مهووس وتشريع شعائري غير متميز نموذجيا عن اللاهوت وعن العبادات عامة . والعلوم الاسلامية كذلك غير متميزة ، هي متميزة من حيث تفاصيلها الموضوعاتية ، بيد أنها لا تختلف من حيث الميزة الطقسية والعبادية الأساسية التي تؤلفها : فهي تعمل ـ حصرياً تقريباً ـ لتثبيت الفكرة الدينية التي كل ما عداها ثانوي . إن الغاية من كل العلوم ـ سواء أكانت علم التفسير أم العلوم اللغوية العديدة التابعة له ، كعلوم الحديث والفقه والكلام وغيرها ـ هي علوم تتعلق حصراً بقدسية النصوص ، وليست غايتها سوى تثبيت واسترجاع المواقف الدينية الأساسية بشكل مستمر . لذلك فهي للمستشرق كتلة متجانسة من « التعاليم الاسلامية » التي لا تتمايز من حيث الجوهر والهدف عن وظائف الدين الأخرى . إن كون بنيتها الوحيدة تثبيت أصلها النصّي المقدس عملية لا تسمح بنشوء اختلافات نموذجية بينها ، وما يرافق تلك من خصوصيات ثقافية وسوسيولوجية بفعل العوامل التاريخية أو السياسية (إلا بالقدر الذي تقوم فيه الأخيرة بالسماح وبالمنع) . من هنا يمكننا تفسير إصرار أبحاث الاستشراق على أن الحضارة الاسلامية هي نتاج تلك الكتلة الانسانية اللامتميزة المسماة « فقهاء » الذين ظلوا عبر القرون « وصاة على التعاليم » ، وصاية وكياناً لا تحايزات داخلها ، تماماً كالعلوم اللامتمايزة التي كانوا يحرصون على نقائها . من هنا يمكننا تفسير اقتصار دراسة الشرع الاسلامي في الغرب على تشريعات تفصيلية تتعلق بمسائل تقع ضمن إطار الطوائف الموضوعاتية للتشريع المستوحى من الرومان ، في حين يتم تجاهل المبادىء الأساسية للشرع الاسلامي كما تتبدى في خلاصة الأبحاث اللغوية والدلالية والتاريخية والمنطقية التي تتقاطع في علم أصول الفقه[٢٧] .

فالتدين عبادة صرفة ، وكتدين دنيوي تعبر عنه العلوم يستنسخ مرة أخرى في الحياة الحقيقية . فالانغماس في دوامة القدر والحظ إنما يحدث لأن النظام العام للديانة الاسلامية خال من أية فكرة بنيوية يمكن أن تفصح عما يخرج عن نطاق الواحد . وفي العالم المحسوس ، نجد نسخة أخرى عن هذا الاله الواحد في نظام السياسة الاسلامية ،حيث تسود حالة من اللا ـ إنبناء الاجتماعية المطلقة ،وحيث يصبح التاريخ تاريخاً سياسياً بحتاً بأكثر معاني الكلمة سطحية ،من كون مادته الصراع التعسفي على سلطة إستبدادية بين قوى لا يميزها إلا كونها أطراف في صراع على السلطة . فباستنساخها علاقة الله بالعالم ، لا يمكن أن تكون علاقة الدولة الاسلامية برعاياها إلا تلك التي يتم من خلالها زجهم بصورة تعسفية في نظامها الاستبدادي . فنهب الحكام المسلمين المطلق للعالم هو من صميم طبيعتهم وطبيعة عالمهم : الأول لأنهم حكام مطلقون مستبدون والثاني لأن عالمهم منعدم الشكل وبالتالي فهو مفتوح كلياً أمام الحاكم المستبد دونما أية مقاومة، وتتمم القدرية الحاكم المستبد . وبتخصيص أكبر ، فإن هذا المفهوم سيقدم الوفير من الموضوعات التي ما على البحث الاستشراقي إلا استحضارها توليدياً عن أصولها النوعية ، منها مثلاً المدن الاسلامية[٢٨] . اهتمام المستشرق لا ينصب على طبيعة المدينة

---

(٢٧) يجب ذكر استثناء هام :

J. Berque, *Essai sur le méthode Juridique maghrébine* (Rabat: Marcel lefores, 1944).

كما يجدر التنويه بأعمال روبير برونشفغ في مجال تاريخ الفقه .

(٢٨) انظر : AL- Azmeh, «What is the Islamic City,» .

اللامتبلورة أو على سوسيولوجيا اللاتبلور . وليس سبب ذلك الاهتمام عدم وجود لمجتمع غير متبلور ، ناهيك عن وجود وحدة عمرانية أساسها اللاتبلور واللاتشكل . بل على العكس تماماً ، فاهتمام المستشرق بالمدينة الاسلامية هو بسببلا ـ شكلها أساساً ولا ـ شكلها هذا هو ما يجعله يعتبرها مدينة إسلامية . فاهتمام المستشرق ، كما رأينا ، هو إثبات إسلامية الأشياء ، وتبرير تسميتها الاسلامية .

- ٤ -

يتناول القسم الأخير من تحليل هيغل « للمحمدية » أثر الزمان على الكيانات الاسلامية . فموضوع الانهيار الحتمي والطبيعي تقريباً لما هو إسلامي هو المتمم الطبيعي للاشكل الذي ما هو إلّا نتيجة طبيعية لاطلاق ولا تعيين فكرته الأساسية ـ وبالتالي للاواقعية الأسس التي تستند عليها ، وعدم طبيعية هذه الفكرة والنظام الذي ينشأ عنها . والتفجر الغريب للاسلام وانطلاقه من الصحراء وفتوحاته اللامعقولة للعالم لا يمكن أن تجد موازياً لها إلا في انهياره السريع . هذا ما يمكن استخلاصه من اللاعقلانية التي تربط الاسلام بالعالم[٢٩] . وفكرة الانحطاط بحد ذاتها علاقة أخرى بمسبباتها مستقلة عن السابقة ، وهي التي قامت بين الشرق والغرب عقب الحروب الصليبية في إسبانيا والشرق والتوسع الرأسمالي في أوروبا . أما فيما سبق ذلك فلم يكن قدر الاسلام إلا التراجع الاخلاقي . ففي عهد هيغل كان عالم الاسلام قد ارتد الى الوراء ، كما يقول ، ولم يبق طرفاً فاعلاً في التاريخ بوصفه سيرورة تطورية ، إذ كان قد استهلك واخضع ، ولم يعد يشارك أوروبا مسيرتها في التقدم باتجاه غاية التاريخ (كما يراها الحاضر) وهي ليست إلا هذا الحاضر المحدد تبعاً لمقولات مختارة من عصر الأنوار .

إن خصوصية الغرب واختلافه عن الشرق ، إذن ، هو العنصر الأساسي في تكوين الشرق ذاته وفي تكوين المادة الموضوعاتية التي نشأ منها . فالغرب (تبعاً للغرب) هو المسيرة الطبيعية القويمة للتاريخ ، بدءاً في العصور القديمة مروراً بالعصور الوسطى حتى الوقت الحاضر . اللاتاريخية والخواء التاريخي هما النصيب الطبيعي لكل ما لا يتجه نحو الغاية ذاتها . إن ضيق الأفق والاقليمية الساذجة هذه ميزة كل الحضارات ، وإن الغرب ، مفتتناً بمفهوم القدر التاريخي الفريد الذي يراه في نفسه ، كما كان مفتتناً بفكرة السيطرة العالمية والتوسع ، قام بعملية تمثل فكري للحضارات الأخرى ، ولم يستطع تقبل فكرة إختلاف الآخرين عنه قبولاً فعلياً يجعله ينظر إليهم ضمن مقولات خاصة بهم وليس به . فقد ثبت الغرب خصوصية الحضارات الأخرى وعين بعدها بوسيلة تناسب إنتصار إقليميته الثقافية الضيقة : فقد قارنها بنفسه ، ليس من حيث المفاهيم المطلقة فقط بل أيضاً من حيث التصنيفات التي يستخدمها لادراك ذاته .

من هنا ، لا مراء أن يرى هيغل ألوهية الاسلام يعروها النقص ، وذلك حصراً بالمقارنة مع ألوهية المسيحية ، حيث يتزاوج وعي الذات مع الجوهرية وبذلك يتحقق الشكل الناضج والمكتمل لكل ألوهية . وهذا يتيح المجال لنمو الاخلاقية التأملية ـ وبالتالي العقلانية (Sittlichkeit) ـ بدلاً من الأخلاقية الامتثالية الواعظة (Moralität) التي لا يتجاوزها الشرق ، مما يسمح بالتالي بظهور عالم الافراد العيني المرتب المنظم وهو المجتمع المدني ـ « نظام الحاجات » كما اصطلح على تسميته في **فلسفة الحق** (الفقرات ١٨٩ وما يليها) . فالتدين الاسلامي وما يلازمه من اختلاط واضطراب إجتماعيين يعتبران

(٢٩) هناك وصف جيد وهزلي لنمذجة التاريخ العربي بهذه الصورة بقلم مستشرق من اصل عربي ، أنظر :
E. Kedourie, *Arab Political Memoires and other Studies* (London: Cass, 1974), p. 162.

شكلين ناقصين من أشكال النظام المسيحي الجرماني . فهما بالمقارنة مع هذا الأخير نسخة ناقصة ، متعرجة للحرمان : قداسة ناقصة ، أخلاقية خارجية محضة ، وغزارة صرفة للحاجات المادية والأهواء الدنيوية دون نظام . في الاسلام ألوهية مجردة تخلو من جوهر ذاتي ، وسلطة زمنية مجردة تخلو من نظام العقلانية ونتائجها في عالم الأهواء والحاجات الفردية .

وإسلام هيغل من منظور بنيته المنطقية مجال نشاط لعنصرين ، أولهما إفتراض ومن ثم وضع روح العالم الجرماني ـ المسيحي كغاية وبالتالي كحالة سوية متكاملة، وثانيهما إيجاد وتحديد فرق وتميّز بين المبادىء الأصلية لكل من الشرق ومن هذا العالم أولاً ، ومن ثم بين المظاهر الناجمة عن كليهما . ويعاد انتاج هذه العملية في أبحاث الاستشراق . لكن في حين تقوم فوارق هيغل بناء على معايير التكشف التاريخي للواقع كما يراه ، فإن أتراب هيغل في الحضارة لم يفهموا من الغائية والحتمية إلا نتاجها ، دون الالتفات لتاريخية عناصرها الماضية أو حتى حقيقة وجود هذه العناصر ، بحيث لم يفصل هذا النتاج عن السيرورة الا اسمياً . لقد كانت إقامتهم للفوارق بين الغرب والشرق أكثر جذرية وضيق أفق ، إلى حد أن الفرق أصبح تضاداً عكسياً[٣٠] . وقد عبر رينان عن هذا بصورة صريحة قبل زمن طويل جداً إذ قال « وهكذا فإن العرق السامي يحدّ ـ حصرياً تقريباً ـ بصفات السلبية ، وأبرزها غياب الفواصل وغياب التعقيد والتطلع الحصري نحو الوحدانية[٣١] . فالشرق يحدد بأنه ما ليس غرباً ـ أي منطقياً ، لا ـ غرب . فالفارق بينهما ليس فارقاً عاماً ، بل هو فرق معين بكل معنى الكلمة، هو فرق يحدد نمطه بالعكس ، كما رأينا في الوصف الهيغلي الذي مر . فالخطاب الاستشراقي يولد طوائف موضوعاته بواسطة قلب معنى المصطلحات التي توصف وتبوب بها ثقافة الغرب ، عادة ، قيمها ومؤسساتها : العقلانية ، السياسة ، المجتمع ، العلم ، المدن ... الخ . وبذلك فإن التعريفات الإسلامية هي عكس لتلك الغربية . فحيث يعتبر الليبراليون نظام الغرب وعلومه نظاماً عقلانياً في السياسة وفي الاخلاق ، وفي الاقتصاد ـ وهو ما أطلق عليه هيغل مصطلح الذاتية الواعية للذات وما يدعوه أتباع ماكس فيبر بالعقلانية الأداتية ـ ونظاماً علمياً في جميع مجالاته وخصوصاً الفكرية ، فالشرق يوصف في هذه المجالات ذاتها بلا عقلانية الاستبداد السياسي المجرد والتعسف الأهوائي في علم الاخلاق والجشع أو احتكار الأقلية وتسلطها في الاقتصاد ، والترتيل النصّي والمنكفىء على ذاته في العلوم . وهذا القلب للدلالات يؤثر على تحديد معنى الوحدات وعلى الوحدات ذاتها على السواء . فعندما تتولد لاعقلانية الاستبداد عن عقلانية الديمقراطية ، فإن ما يتولد أيضاً هو التعريف الضمني لمصطلح « إستبدادي » إضافة لطوائف الموضوعات « نظام استبدادي » ، « حاكم استبدادي » ، وغيرها .

كذلك فعندما يتولد الايمان عن العقل[٣٢] فليست البنى الداخلية للايمان الاظلامي للتدين الشرقي هي وحدها ما يدخل في علاقة تضاد مع الدين الطبيعي deism الذي يطبع المفاهيم الغربية الحديثة ، صراحة أو ضمناً ، كما أنه ليست فقط مواجهة تضادية للعلوم التفسيرية ذات المنحى الارتجاعي recursive والتي تهدف حصراً الى اعادة تثبيت واسترجاع أصولها (القرآن .. الخ) مع

---

(٣٠) مع اننا لا نختلف مع لارونى حول كلامه عن لعبة التناقضات والتعاكسات في الاستشراق ، إلا أننا نختلف معه في أصولها ، فهو لا يراها إلا نتاجاً لاقتضاء منهجي ذات فحوى يكاد يكون اداتياً تماماً ، بدلاً من رؤيتها على انها بنية اساسية من بنى الاستشراق . انظر :

Laroni, «The Arabs and Cultural Anthopology,» p. 53.

(٣١) Renan, *Histoire générale,* p. 16.

(٣٢) جرت مناقشة هذا الموضوع في : AL- Azmeh, *Ibn Khaldun,* Chap. 3.

نظام للعلم يقوم على الحرية العقلانية والبحث المفتوح والحل الخلاق للمسائل problem-solving . بل إن تولد الايمان عن العقل هو خلق نظام وهمي للعلوم المسماة إسلامية على صورة هي عكس تلك التي تعرف بالعلوم الاجتماعية والطبيعية الأوروبية ، ووضع بنية لها هي ارتجاعية وتفسيرية حصرا . في الحقيقة لا بنية إرتجاعية كاملة في العلوم الاسلامية ، رغم أن أهدافها الارتجاعية تظل موجودة ، إلا عندما تعرى بناها الأساسية وتستبعد ، مثلما لاحظنا فيما سبق بالنسبة للشرع الاسلامي ، حيث لا يتم تجاهل البنية المنطقية لهذا العلم وحسب ؛ بل تمّ تجاهل فاعليته التشريعية بذاتها أيضاً . وهذا يظهر بكل وضوح في تصورات غيب وروزنتال حول الماوردي التي ترى أن نظريته في الخلافة وإمارة الاستيلاء لا تعتبر فعل تشريع بل تعتبر نوعاً من « التوفيق » بين الواقع وبين الخلافة الموضوعة كمرجع قار في بنى أيديولوجية لا يوضحها المؤلفان . وهكذا فالله يتولد عن الانسان (أو عن مسيحية هيغل، التي تحمل جل إنسان عصر الأنوار) ، وتتولد المدينة غير المتبلورة عن الكومونة ، كما تتولد القدرية عن التقنية والديمقراطية ، ويتولد الشرق عموماً عن الغرب تحت مختلف أبوابه التي تشكل مقولات أنثروبولوجيا عصر الانوار .

لذلك إذا أردنا أن نرمز للشرق بالحرف ش ولطوائف موضوعاته / مقولاته الاساسية الخاصة بالأحرف ش ،ش$_1$ ،ش$_2$ ،ش$_3$ ... ، والى الغرب ولطوائف موضوعاته / مقولاته الرئيسية بالاحرف غ ، غ$_1$ ، غ$_2$ ، غ$_3$ ... الخ . فإننا نتوصل الى النموذج التوليدي التالي :

وقد سبق أن رأينا أن العلاقة بين عناصر سلسلتي الصيغ الصرفية ش ،ش$_1$ ،ش$_2$ ، و غ ، غ$_1$ ، غ$_2$ .. هي علاقة تخصيص مجاز مرسل (synecdoche) وتعميمه (وهذه تتمثل بـ (⇌)) . وعندما يقوم الاستشراق بفعل التسمية ، فإن في هذا الفعل يتم تمثل الغرب عموماً ـ أي غ ـ للعناصر التفصيلية الشرقية (ش$_1$ ، ش$_2$ ...) عن طريق عكس الدلالة التي للمفردات الغربية . والعلاقة بين العناصر الداخلية لكل من غ وش هي علاقة توليدية وعلاقة أجناس بأنواع . لكن بما أن الغاية فيما يختص بالشرق هي التسمية ، وبما أن ميادين الشرق تتضمن عالماً من تعريفات الأشياء الشرقية الوافرة، والتي يستدعي بعضها بعضاً كما تتداعى الصور في سياق الرموز الخطية النموذجية ، فإن ش$_1$ ، ش$_2$ .. يمكن أن تتبادل الأمكنة ضمن حدود طوائف الموضوعات المتقاربة وضمن هذه الطوائف ذاتها ، إذ أن وظيفة كل منها هو البرهان على الاسلامية وتثبيتها . ذلك أنه يجب ألاَّ ننسى أن الحركة من ش الى عناصرها ، من حيث البنية المجردة ، هي انتقال لقيمة أضفيت على ش ضمن اطار العلاقة بين ش و غ ـ وهذه التبادلية مفقودة بين غ وعناصرها لأنها وسائل معينة ومحددة للتسمية وليست عناصر مسماة من اجل التسمية . وبذلك :

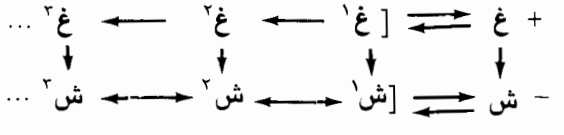

فضمن حدود كل من عالمي الشرق والغرب ، ثمة علاقات هرمية بين المواضيع ، كنا قد أوضحنا أسسها خلال نقاشنا لمفهوم هيغل للاسلام وخلال سياق البحث . ويعاد توليد هذه العلاقات الهرمية في مجال كل من الطوائف والوحدات الموضوعاتية المنتمية إلى الشرق والعرب . وهكذا :

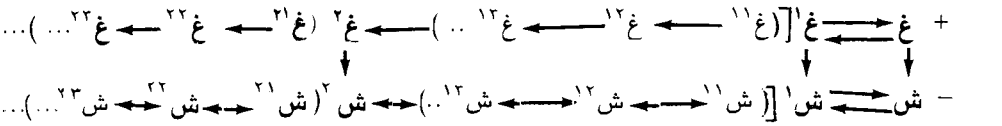

حيث تمثل الأحرف القاتمة طوائف المواضيع / المقولات وتمثل الأحرف الفاتحة الوحدات المفردة للمضمون التي تتجمع في هذه الطوائف. والوحدات من النوعين قابلة للامتداد والزيادة اللامحدودين بشرط كون ش سلبية بالنسبة لـ غ (أو تحت الشرط الأقل صرامة ، وهو الشرط الاقتضائي التاريخي البحت المتمثل « بروح العصر » كالتي تنتج وحدات للمضمون سريعة الزوال والتي لا يكون لها دائماً موضع في البنية قيد البحث)[٣٣] . وغني عن القول ، أن هذه المرونة الموضوعاتية اللامحدودة إنما تتوقف على استيلاء الخطاب الاستشراقي على أقسام متزايدة من عالم الحس . غير أن هذه المرونة لا تسمح ولا تستتبع مرونة بالنسبة للعقدة التوليدية للبنية. فالسلسلتان ش و غ ليستا مفتوحتين تماماً. إذ ثمة محدد لحرية موضوعاتهما في انغلاقية الأصل الذي يمكن أن يوسع إنما لا يمكن أن يستوعب كل شيء . إن غ هي القيمة الأساس لهذه الحلقة التي تبدو ش بالنسبة لها نوعاً من كناية مقلوبة .

ولعله ممكناً ، وإن لم يكن مفيداً ، وضع قائمة تجرد طوائف الموضوعات التي تتحقق من خلال البنية النموذجية التي تم تبيانها . فكل ما يتطلبه إعداد قائمة كهذه هو تمشيط مدونة الاستشراق الكبرى ، **الموسوعة الاسلامية** ، وتصنيف موضوعات مادتها . فتصنيف كهذا يمكن أن ينظم بحسب الفئات التي تنظم الترتيب الغربي ـ إقتصاد ، مجتمع ، سياسة ، دين ، حضارة ـ أو طبقاً لانتروبولوجيا عصر النهضة ـ عقل ، حرية ، إنسان ، وأخواتها . والاثنان يتقاطعان في نقطة محددة هي الخطاب الاستشراقي . والعناصر المتضادة الأساسية التي تحتوي على قائمة كهذه هي (غ / ش[١] ، غ[٢] /ش[٢] ... الخ) مثل : الانسان / الله ، الوجود / الغيب ، الديمقراطية / الطغيان ، الفردية / الامتثال ، التقدم / الركود ، التطور / الانحطاط ، العلم / اللاهوت ، سياسة المصالح / سياسة الاهواء والتعصب ، القومية / العرقية ـ الطائفية ، الجوانية / البرانية ، العقلانية / التقليد ، الطبيعة / اللاطبيعة ـ وفي النهاية ، الثقافة / الطبيعة .

لماذا لا نجد بنداً خاصاً بموضوع « الطبيعة » الواسع في **الموسوعة الاسلامية** ؟ ولماذا لا توجد أبحاث حول العلاقة بين الفارابي وابن سينا من جهة وبين العلوم الاسلامية من جهة أخرى ؟ ولماذا لا نجد حتى أبحاثاً عن نشاطات ومناظرات ابن رشد مع المدرسة الظاهرية وغيرها[٣٤] . ولماذا يفضّل فيلولوجيو الشرق ، الذين يعتبرون التاريخ والأدب والمؤسسات السياسية والدينية ضمن مجالات أبحاثهم ، ترك الطب العربي ـ الاسلامي وعلم الطبيعة لمؤرخي العلوم والطب ؟

إن الاجابة عن هذه الأسئلة جميعها وأسئلة عديدة مشابهة هي أن تلك الحقائق الملموسة التي لا

---

(٣٣) انظر ، على سبيل المثال ما أورده أنطون من أنه على الرغم من التدني الاحصائي لحالات الزواج ببنات العم في المجتمعات شرق الأوسطية (١٠ ـ ١٥ بالمائة) ، إلا أن الاهتمام الذي يبديه الدارسون الأجانب بهذا الموضوع أكبر بكثير من أهميته . انظر :

Antoun, «Anthropology,» p. 163.

(٣٤) هناك دراسة لهذا الموضوع ، إلا أنها تبقى محصورة ضمن إطار فيلولوجي وصفي بحت . انظر :
R. Brunshhvig, «Averroës Juriste,» in: *Etudes d'orientalisme dédicé à la mémoire d'Evariste Lévi-p rovençal* (Paris: 1962), vol. 1.

يمكن تجاهلها، ولكن التي لا تتوافق كلياً مع السيماء العامة لما هو إسلامي ، هي ما اصطلح سعيد على تسميتها بـ « اللاشرقيات » . فهي شرقية وإسلامية فقط بحكم موقعها الجغرافي والزمني . لذلك فهي شرقية بالاسم ، وذلك لأنها عربية حكماً ، تستل للتعريفات في الغرب . والفلسفة دون شك هي إحدى هذه « اللاشرقيات » . إنها وقف على الغرب كونه تعبير عن الروح الاغريقية الحرة . وهذا هو السبب في إدراج اسم شارح لأرسطو كإبن رشد مثلاً تحت تصنيف « فيلسوف » ـ الذي هو للمستشرقين النمط البشري المتضاد ونمط الفقيه . فأية صلة تكمن بين نشاطه في هذا الميدان ونشاطاته الشرعية ؟ وحتى عندما تكون لنشاطات ابن رشد في ميدان العلوم الاسلامية موضوعاً للتمحيص ـ أو إبن خلدون بالنسبة لباحث كمحسن مهدي مثلاً ـ فالفيلسوف فيه منفصل عن الشرع كما لو أنهما جوهران متناقضان لا يجمعهما سوى كونهما إنساناً واحداً . من هنا يفهم لماذا لا يعلق الاستشراق اهمية لعلاقة ابن سينا بالعلوم الاسلامية ، بما في ذلك حتى جدليته المثيرة المتناقضة للمنطق الكلامي . ذلك لأن هناك جوهران متناقضان وللسبب عينه يعتبر إبن رشد موفقاً بينهما لصالح الفلسفة ، في حين أن « التوفيق » المزعوم لم يكن توفيقياً كما أنه لم يتم باسم الفلسفة ، كما تمّ البيان في مكان آخر[٣٥] . وما يهم المستشرق هو إثبات لا طبيعية كل منهما بالنسبة للآخر ، لذا فالصلة بينهما لا يمكن إلا ان تكون خارجية ومفتعلة وغريبة عن طبيعة كل منهما . وفكرة « التوفيق » هي الفكرة التي تتردد في أبحاث المستشرقين ، كـ « التوفيق » بين الواقع والشرع في نظرية الخلافة .

والابحاث « العقلانية » التي قامت بها المدارس الباطنية والمتصوفة هي نوع آخر من المادة اللاإسلامية . فالأولى تعتبر مستترة لدى مجموعات من الأتباع المخلصين ، ما كتاباتهم الباطنية إلا الذريعة الوحيدة للحفاظ على مفاهيم لاإسلامية ضمن الاسلام ، بينما تعتبر الثانية تاريخياً إيمان جماعات معارضة للنظام السياسي والديني الاسلامي وبالتالي مظاهر لاإسلامية توضحت في البداية ثم قبلت على مضض كممثلة للأغلبية ـ متناسين أن الثوار في بغداد ودمشق وكل مكان آخر كانوا بالواقع حنابلة إظلاميين معارضين « للروحانية الخالصة » المؤمنة بالعرفان الروحاني التي تنادي به المدارس الصوفية[٣٦] . فلا عجب من هنا إن لم يكتف المستشرقون باعتبار التصوف جوهراً لا إسلامياً ، بل اعتباره ذا منشأ تاريخي خارج عن الاسلام أيضاً . والفلسفة الاسلامية ، عموماً ، لا تبحث من حيث بناها الداخلية ، ظروفها الخارجية ضمن الحضارة العربية الاسلامية ، صلاتها بالاشكال النموذجية الاخرى ضمن تلك الحضارة ، من حيث هي استيحاء وأداة نقل في مسيرته بين اليونان والفكر الأوروبي . فحقيقة الفلسفة العربية ـ الاسلامية متضمنة في سابقاتها[٣٧] . لذا نرى أن ثقة في مجال الفلسفة العربية كرتشارد فالزر مثلاً ، كان اهتمامه الأوحد تقريباً قضايا انتقال ألفاظ الفلسفة الأغريقية الى العرب ، ونرى أيضاً هنري كوربان أو سيد حسين نصر مدفوعين برومانسية فارسية ينسبان ميتافيزيقيا العرفان الروحي وأشياء اخرى ذات طابع حر وخارجي ، إلى فارس ، بعبارات هي بقايا إصطلاحات التفكير الآري ونزعاته في القرن الأخير وهي الاصطلاحات ذاتها المستخدمة في ميادين

---

(٣٥) AL- Azmeh, *Ibn Khaldun*, pp. 74 +

(٣٦) هذا ، علماً بأن دراسات جورج مقدسي الحديثة بيّنت خطأ افتراض عداوة بين الحنابلة والصوفية ، فقد بين ، ضمن ما بيّن ، أن إبن تيمية ، على سبيل المثال ، كان قادرياً .

(٣٧) قال رينان أنه ليس هناك ثمة فلسفة عربية ، بل فقط فلسفة كتبت بالعربية . وأضاف رينان أن الفلسفة كانت إستجابة العبقرية الهندو ـ آرية لفارس للاسلام . انظر : Renan, *Histoire générale*, p. 10.

بحث أخرى كالعمارة مثلاً في أعمال نادر اردلان[٣٨] .

وليست قضية ابن خلدون إلا قضية مشابهة . فعلم الاجتماع الذي يفترض أنه مؤسسة يعتبر استباقاً لأفكار صيغت فيما بعد على يدي مونتسكيو وتارد وفويرباخ وفيكو وماركس وغيرهم ـ الذين يردون « حقيقته » إلى غاية لم يشارك فيها بالتأكيد ، إنما ينسب إليها بسبب ما يتصف به تفكيره من خواص « لا إسلامية » واضحة مما يمنع إمكان نسبه كلياً إلى ثقافته[٣٩] .

ـ ٥ ـ

يبدو أن الاستشراق قد انتهى إلى نهاية مطافه ، مع أن هذا لا يعني أنه على وشك أن يغادرنا . فهو لم يتقدم على المفاهيم التي طرحها منذ قرن أو ما قاربه ـ هو لا يزال يستخدم عين النماذج في تصور التاريخ والفكر العربيين التي دوّنت من قبل أوائل المستشرقين الكبار أمثال غولدتسيهر وفيلهاوزن ، رغم أنف تطور العلوم الاجتماعية الكبير في القرن الحالي والتطورات العظيمة التي شهدتها الدراسات الفيلولوجية في مجال اللغات الرومانسية والجرمانية والهندو ـ أوروبية . وحتى أعظم المستشرقين المهتمين بالاسلام لا يحتلون إلا مكانة صغيرة في علوم الديانات[٤٠] لقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى مواطن الخلل داخل الخطاب الاستشراقي وفي أصوله ، ومن غير المتوقع أن تقوم حركة إصلاح داخل الاطار الاستشراقي ، بل على العكس ، فإننا نشهد اليوم تقوقعاً أكبر في بعض الأوساط الاستشراقية ربما لم يكن بعيداً عن التحدي الذي يجابه به الاستشراق . ولكن في النهاية لن يكون بالمستطاع دحر الفكر الاستشراقي بنقده فقط . فإن أسسه ليست في الكتب أساساً ، بل هي في ثنايا الثقافة ، وهي في مؤسسات الاستشراق . واذا كان هنالك من يتوخى إنهاء الفكر الاستشراقي ، فهو ، ولم لم يكن قادراً على إسكات نبضات ثقافة برمتها ، إنما قد يكون قادراً على التأثير على المؤسسة الاستشراقية □

مصادر اليورانيوم العربية : رؤية عامة*

د. عدنان مصطفى

الامين العام المساعد لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

د. عبد الكريم الجاسم

مستشار المنظمة العربية للثروة المعدنية .

أشارت معطيات المؤتمر العربي للثروة المعدنية ومؤتمر الطاقة العربي الأول إلى ضرورة إيلاء مصادر الطاقة النووية وتقنياتها المختلفة الأهمية المناسبة وذلك كسباً للوقت المطلوب استغلاله لتوفير مساهمة مصادر الطاقة النووية العربية في تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة في الوطن العربي . كما كشفت فعاليات عربية جديرة بالاهتمام في مجالات استطلاع وتقويم مصادر الوقود النووي العربية . إضافة الى بروز اهتمامات عملية خاصة باستخلاص اليورانيوم من الفوسفات كنتاج ثانوي وكذلك النظر في بناء بعض مراحل دورة وقود نووية . ومع قلة المعطيات الخاصة بمصادر اليورانيوم العربية، فإن جهدنا في هذا البحث قد تركز على تحديث وتوسيع بحوث المؤتمرات السالفة الذكر وبلوغ صورة عامة متكاملة وجديدة لوجود مصادر اليورانيوم في الوطن العربي .

لقد تبين لنا أنه بعد أن اقتصرت فعاليات الاستكشاف والتقويم العربية خلال الستينات على استقصاء وجود توضعات اليورانيوم العرقية، شهدت فترة السبعينات طوراً جديداً من أعمال البحث والتقويم لتشمل جميع الاصناف الرئيسة لتمعدن اليورانيوم في الارض العربية . ومن مجمل تلك الجهود المبدئية ، تبين لنا أيضاً ، أن مصادر اليورانيوم الرئيسة العربية تتوضع وفق نمط عرقي (الجزائر ومصر والمغرب والصومال) أو في حجر رملي (مصر والمغرب) أو نمط كالكريتي (الصومال). ومن ذلك بدا لنا أن مصادر اليورانيوم العربية المعقولة التأكد يمكن ان تصل إلى ٦٠٠٠٠ طن وأن المصادر الاضافية تقدر بـ ٩٠٠٠ طن .

وفي اعقاب الانفراج البين الذي طرأ على سوق اليورانيوم العالمية ، دخل استخلاص اليورانيوم كنتاج ثانوي ميدان الاستغلال الاقتصادي المبرر ، حيث تبين لنا أن العديد من الدول المتقدمة يخطط لاستغلال اليورانيوم من الفوسفات وعلى الاخص من الفوسفات العربي (المغرب). وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، يمكن القول ان مصادر اليورانيوم المكملة التي يمكن استخلاصها كنتاج ثانوي من الفوسفات الرسوبي العربي، قد تصل إلى ٣,٦ مليون طن وهو أمر يحظى اليوم باهتمام الجهات العربية

* بحث قدم إلى المؤتمر العربي الرابع للثروة المعدنية وندوة مصادر الطاقة الصلبة المنعقد في عمان في آيار / مايو ١٩٨١ .

المختصة. إلا ان العمل في هذا المجال، قد تتعزز مسيرة نموه واستقلاليته عن طريق دخول مؤسسي وتمويلي عربي مشتركين .

اولاً: مدخـــل

مسألة التحول من الاعتماد الكبير الراهن على مصادر النفط والغاز، وهي مصادر متسارعة النضوب وغير متجددة، إلى اعتماد مصادر طاقة جديدة ومتجددة، تشكل في الواقع جوهر مشكلة الطاقة العالمية المنظورة. ولهذا بدت معظم المجتمعات المتقدمة اليوم تباشر برامج نووية جديدة كرست أصلاً لتسريع نمو إمكاناتها النووية من حدود ١٢١ ـ ١٦٠ غايغاواط إلى حوالى ٢٦٥ ـ ٣١٠ غايغاواط عند منتصف الثمانينات[١]. أما الأمم النامية فقد بدت قلة منها راغبة في حذو هذا النهج عن طريق محاولاتها لتوسيع إمكاناتها النووية البالغة ٤ غايغاواط اليوم إلى ١٥ غايغاواط في عام ١٩٨٥ كما هو مبين في الشكل رقم (١). وإذا ما استمر بناء المشاريع النووية المخططة وفق النهج السائد اليوم، فانه

الشكل رقم (١)

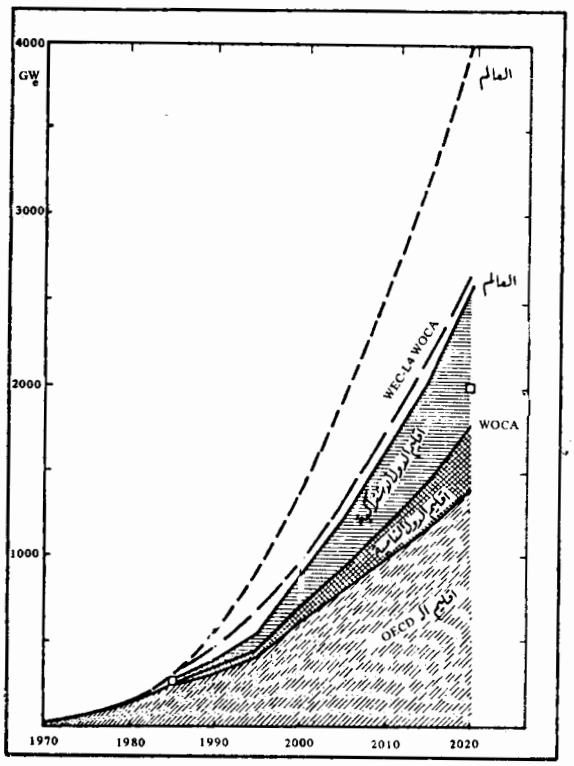

(١) تشمل هذه الأرقام الطاقات العاملة والمخططة للانشاء في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى . انظر :

K.H. Beckhurst et al., «Nuclear Energy Future,» in: *Proceedings of the Eleventh World Energy Conference* (Munich: 1980), vol. 4 B, pp. 239-250.

يتوقع طلب على الوقود النووي بحدود ٤ ملايين طن من أوكسيد اليورانيوم خلال البقية الباقية من هذا العصر[٢]. وإزاء هذا الطلب، تصل إحتياطيات اليورانيوم العالمية ـ التي ترقى كلفتها إلى ٣٣ دولار أمريكي لكل كغ من أوكسيد اليورانيوم ـ إلى حدود ٢ مليون طن زائداً نفس القدر من مصادر اليورانيوم الاضافية (الشكل رقم (٢)). وتعتبر هذه المصادر دون ريب غير كافية لدعم المفاعلات المتوقع إخراجها الى حيز الوجود حتى عام ٢٠٠٠[٣] . وهكذا ، تبدو المؤشرات أعلاه مؤذنة بنهاية فترة الركود الطويلة التي عاشتها صناعة الطاقة النووية من جهة، ومعلنة من جهة أخرى بداية حقبة جديدة للطاقة أبرز ما فيها تركز الجهد على معالجة الشؤون البارزة في تنمية صناعات الطاقة النووية بدلاً عن التساؤل حول الحاجة إلى الطاقة النووية .

الشكل رقم (٢)

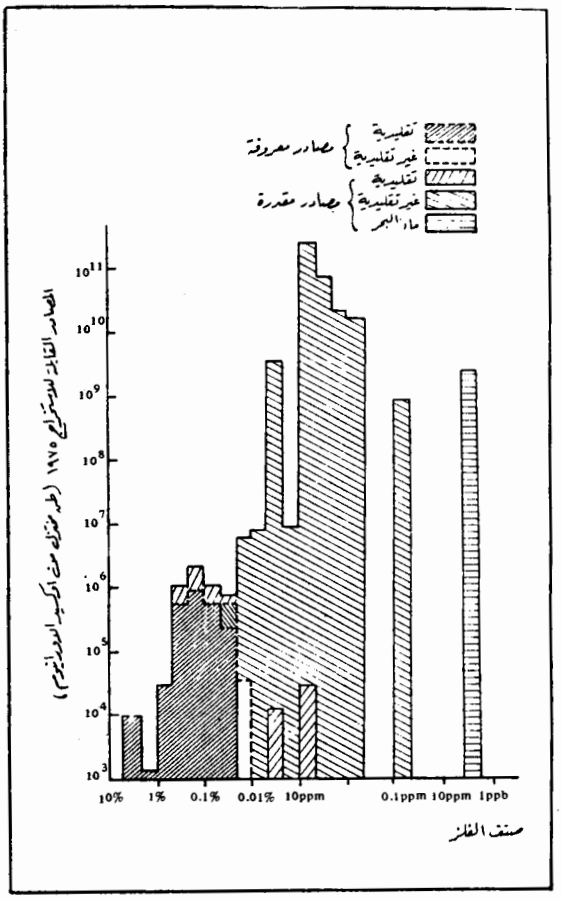

---

(٢) The Uranium Institute, *The Balance of Supply and Demand, 1978-1990* (Edenbridge: The Uranium Institute, 1979).

(٣) R.D. Nininger, «The World Uranium Supply Change-an Appraisal,» in: *Proceedings of the International Atomic Energy Agency's Symposium on the Formation of Uranium Ore Deposits, Athens, 1974* (Vienna: IAEA, 1974).

ولقد كان لسيادة الاحتكار الذي فرضته القوى المتفوقة نووياً على التقنيات النووية ، إضافة إلى ريح المعارضة الشعبية الشديدة للطاقة النووية،أثر مؤسف تجلى في انتكاسات عدة في مسيرة تقدم الصناعات النووية السلمية، حيث عانت شؤون الوقود النووي ، ولم تزل ، من عقبتين رئيسيتين: **أولاهما** وجود التنوع الكبير في القيود المفروضة على صناعة وتجارة اليورانيوم ، **وثانيهما** محدودية الجهود المبذولة لانارة أفكارنا حول الوفرة التقنية الاقتصادية لمصادر اليورانيوم . ونتيجة للعائق الثاني، بدت معظم تقديرات مصادر اليورانيوم العالمية واحتياطياتها وهي تحمل إرتيابات لا يستهان بها . ونظراً لوجود ارتياب حول التعديلات الواجب إجراؤها للتقريب بين التقديرات المتضاربة، فإنه جرى مؤخراً تبني بعض مداخل للافادة من المعطيات الخاصة بمصادر اليورانيوم العالمية[٤]. وتجدر الاشارة إلى أن معظم التقديرات الواقعية لمصادر اليورانيوم ، جرى إخراجها عبر تطور سريع لمفهوم «المصدر» الثنائي البعد لماكلفي، المبين بشكل مبسط في الشكل رقم (٣)[٥]. ويسود حالياً إعتقاد بأن

الشكل رقم (٣)

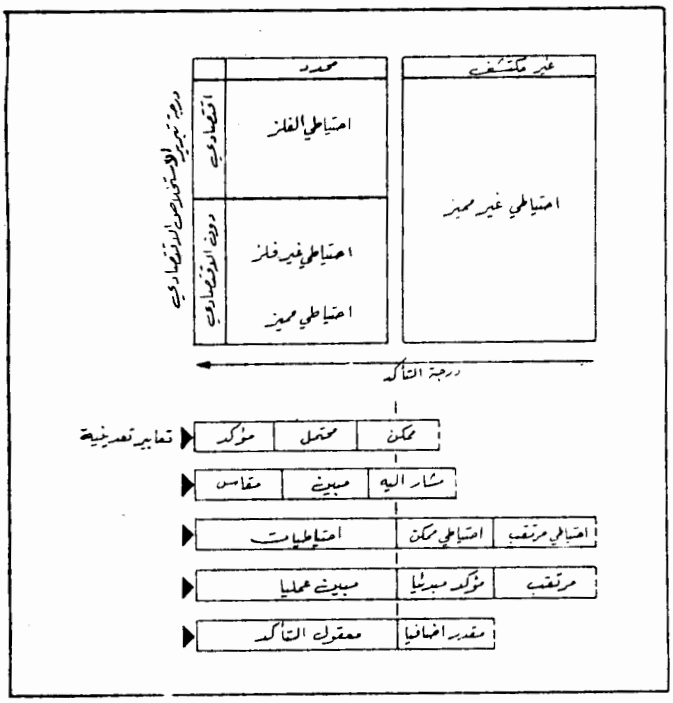

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development and International Atomic Energy Agency, *Uranium-Resources,Production and Demand:Joint Report by OECD and IAEA* (Paris: OECD Publications, 1977) (henceforth cited as *Uranium Resources(1))*.

(٥) A.M. Mustafa, «Prospects of Radioactive Materials in the Arab World,» (آفاق المواد المشعة في الوطن العربي) *Oil and Arab Cooperation*, vol. 2, no. 3 (1976), pp. 174-175 (english abstract), and Mustafa, «The Status of Arab Nucleur Potential,» *Proceedings of the First Arab Energy Conference: Energy in the Arab World* (Kuwait: OAPEC, 1979), vol. 3, pp. 155-218 (henceforth cited as *Energy in the Arab World)*.

تعابير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة باستغلالية مصادر اليورانيوم سيتم تداولها بشكل متزايد، ومن هنا جاء اعتمادنا عليها في محاولة لاعطاء «رؤية عامة» لمصادر اليورانيوم المتوفرة في الوطن العربي .

ورغبة منا في إغناء هذه الدراسة بمعطيات رسمية جديدة سعينا أولاً الى إجراء عدة زيارات خلال عام ١٩٨٠ الى الجهات المختصة في الجزائر والأردن وسوريا والسعودية والسودان واليمن الشمالي ،كان نتاجها حصولنا على معلومات عامة دون الاستزادة إلا بقليل ببعض خصوصيات شؤون اليورانيوم الوطنية . ثم سعينا ثانياً الى توجيه استفسار خاص الى جميع الوزارات والمؤسسات والجهات المختصة في الوطن العربي ، ولكنه لم يصلنا اي رد عليه حتى اللحظات الأخيرة التي شهدت إنجاز هذه الدراسة .

ثانياً : اليورانيوم في الوطن العربي

(١) إستكشاف اليورانيوم:

بات من المعلوم اليوم أن مصادر اليورانيوم الرئيسية في العالم يمكن عزوها إلى أصناف التمعدن الستة التالية :

(أ) توضعات في الكونغلومرات (Quartz - pebble conglomerate deposits)

(ب) توضعات تأتي في زاوية عدم التوافق بين البروتوروزويك السفلي / والأوسط (Proterozoic unconformity - related deposits).

(ج) توضعات مبعثرة في الصخور الاندفاعية والصخور الاستحالية(Disseminated deposits)

(د) توضعات عرقية في الصخور الاندفاعية والاستحالية والرسوبية (Vein deposits)

(هـ) توضعات في الصخور الرملية القارية (Sandstone deposits)

(و) أنواع أخرى من التوضعات .

ولقد بذلت حتى الآن جهود لا يستهان بها لاستكشاف اليورانيوم في مناطق محدودة من الوطن العربي، إلا أن اغلب نتائجها لم ينشر بعد . وتجدر الاشارة إلى أن الجهد الاساسي العربي الخاص بعمليات الاستكشاف إستهدف بشكل مباشر وحتى أواخر الستينات إستكشاف توضعات اليورانيوم العرقية من أصل مغماتيتي، كما سنرى في الجزء التالي .

الجزائر[٦]

في عام ١٩٥٨ أشير الى وجود اليورانيوم لأول مرة في كتلة حجار قرب تمجاوين وذلك بعملية استطلاع عام أجرته مجموعة تابعة لمكتب استكشاف المعادن الجزائري (BRMA) .

خلال الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠، قامت مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية (CEA) بعمليات استطلاع المنطقة التي اكتشف فيها آثار تمعدن اليورانيوم تضمنت حفر آبار وسبورا إشعاعية . وفي الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ، بدأت سوناريم (SONAREM) بعمليات استكشاف مبدئية في الحجار، وعلى الأخص في المناطق التي سبق واكتشف فيها تمعدن اليورانيوم. وتضمنت تلك الاعمال مسوحات

---

(٦) OECD and IAEA, *Uranium-Resources (1)*, pp. 43-44 and *Uranium Resources Production and Demand: Joint Report by OECD and IAEA* (Paris: OECD Publications, 1979), pp. 53-55 (henceforth cited as *Uranuim Resources(2)).*

إشعاعية ممنهجة وعمليات حفر وقياسات إشعاعية للابار المحفورة ، أثمرت عن اكتشاف توضعات يورانيوم في تمجاوين ، أبا نقور وتنف . كما وجهت في نفس الوقت عمليات استطلاع إشعاعية ارضية لاستكشاف الرسوبيات المحيطة بكتلة الحجار .

وفي نهاية عام ١٩٧١، بدأت سوناريم برنامج مسح إشعاعي جوي شامل في الجزائر. ولقد كشفت عمليات المسح الواسعة المنجزة حتى عام ١٩٧٤، عن شذوذات اشعاعية هامة في منطقة الحجار. كما أن العمليات اللاحقة التي أجريت للتحقق من هذه الشذوذات أدت الى بروز توقعات وجود توضعات يورانيوم في القاعدة البلورية وكذلك في التشكيلات الرسوبية التابعة للكامبري السفلي حتى الديفوني السفلي ، وبشكل خاص في مناطق تاهاجارات تامار ـ شمال إبليس، تيموزيلين وتين ـ سيريرنس . وتشير الوقائع إلى أن ركاز اليورانيوم سيجري استخراجه من منجمين مفتوحين في مناطق أبانقور وآيرا ، ومن منجم تحت السطح بمنطقة تمجاوين. ويتوقع أن يستخرج منجمياً حوالى ١٨٠٠ طن ركاز يومياً، ستعطي بدورها حوالى ١٠٠٠ طن سنوياً من المعدن المركز (Concentrate) بطريقة الحل بالقلويات. ولقد تأكد وجود احتياطي كاف سيجري تقديره خلال العقدين التاليين . هذا وقد قام مؤخراً فريق سوفييتي بإجراء عمل استكشافي متقدم(٧) .

مصر(٨)

منذ أواخر الخمسينات تجرى مسوحات إشعاعية جوية في الصحراء الجنوبية وفي وسط الصحراء الشرقية وفي الجزء الشمالي من الصحراء الغربية وفي المنطقة الساحلية على البحر المتوسط ، حيث عثر حتى اليوم على عدة شذوذات إشعاعية و لقد أدت التحريات المفصلة لجبل الأردية في وسط الصحراء الشرقية إلى اكتشاف توضعات يورانيوم من النموذج العرقي في صخور الغرانيت البريكامبرية .

وفي منتصف السبعينات تم اختيار منطقة جبل قطراني في الجزء الشمالي من الصحراء الغربية لتطبيق الطريق الحرارية تحت الحمراء في عمليات استكشاف اليورانيوم ، حيث وجدت توضعات يورانيوم في رسوبيات الاوليغوسين. كذلك اكتشف حديثاً تمعدن يورانيوم في الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية في الصخور الرملية الميزوزوية .

الاردن(٩)

في العام ١٩٧٢ اختيرت مناطق ثلاث للكشف عن اليورانيوم ، هي: الطبقات الفوسفورية ومنطقتين فالقيتين واحدة في الجزء الشرقي من وهدة البحر الميت (منطقة الزرقا ـ معان) والاخرى في منطقة نهر اليرموك (منطقة مخيبة). وقد تضمنت عمليات المسح الاشعاعي مسوحات بالسيارة وعلى الأقدام وكذلك قياسات آبار اشعاعية. وأظهرت منطقة محدودة في وادي الزرقا أقوى نشاط إشعاعي

---

(٧) «Uranium Studies Process,» *Middle East Economic Digest,* 22 August 1980, p. 12.

(٨) E.M. EL-Shazly et al., «Airborne Radiometry and Regional Geology in the Central Eastern Desert in Egypt,» in: *The General Proceedings of the Twenty Third International Geological Congress, Prague, 1968* (Prague: Academia, 1968), pp. 5 and 37.

(٩) OECD and IAEA, *Uranium Resources* (1), p. 67, and A. Abu Ajamieh, *The Distribution of Uranium Minerals in the Phosphorite Horizon in Jordan* (Amman: Natural Resources Authority Publications, 1979).

عرف في الاردن. في حين أظهرت منطقة المخيبة نشاطاً إشعاعياً ضعيفاً. وتعتبر مشاركة اليورانيوم في الفوسفات هي السمة الرئيسية لوجود اليورانيوم في الاردن .

أما في نهاية عام ١٩٧٩ فقد جرى مسح إشعاعي جوي شامل للمملكة. إلا أن مديرية المسح الجيولوجي ودائرة المناجم في عمان لم تتوصل حتى منتصف العام الماضي الى أية نتائج ملموسة لذلك المسح(١٠).

موريتانيا(١١)

خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٥، نفذت برامج استكشاف مكثفة من قبل مؤسسات فرنسية (BRGM و CGG و CEA) في مناطق عصّابة ،دورزيل ،رغيبات ،تسياست ،فلوف ومنطقة حوض .وقد تضمنت تلك البرامج عمليات مسح جيولوجي ومسح اشعاعي جوي وأرضي اعطت نتائج مقبولة .وفي العام ١٩٧٤ ،نفذت شركة توتال برنامجاً استكشافياً متكاملاً في منطقتي دورزيل ورغيبات (المنطقتين رقم ٢٢ و ٢٦) حيث ظهرت شذوذات هامة .

اما بعد تأسيس إدارة وطنية للمناجم والجيولوجيا في موريتانيا ، فقد قامت الحكومة الموريتانية بعقد اتفاقيات مشاركة للكشف عن اليورانيوم في المنطقتين ٢٢ و ٢٦ في الجزء الشمالي من موريتانيا (بئر موغرين ورغيبات). وقد شارك أيضاً في تلك الاتفاقيات شركات يابانية وفرنسية . ومع أن النتائج الاولية بدت إيجابية إلا أن الشركات الأجنبية هجرت العمل بسبب الوضع السياسي في المنطقة(١٢).

المغرب(١٣)

بدأت عمليات استطلاع عامة لليورانيوم في المغرب من قبل مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية (CEA) خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧. واستمر العمل الاستكشافي خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ من قبل بعثة خاصة مرتبطة بعملية المسح الجيولوجي للمغرب. وفي عام ١٩٥٣ قامت سوناريم بنشاط هام أدى إلى اكتشاف نشاط إشعاعي في أبو صقور، أزيغور وبوعازار، كما وكشف تمعدن يورانيوم في عساقه في الأطلس الصغير. كذلك نفذت عمليات استكشاف اخرى في منطقة سيدي عياد. كما سجل نشاط اشعاعي في عساقه ، ماركيز لود في إقليم منت وفي جبل شويكرين .

وفي عام ١٩٥٤، استمر النشاط الاستكشافي في عدة مناطق ، فقامت أعمال تفصيلية بوعازار، وجرى مسح إشعاعي جوي في منطقة ميديلت ولمناطق التمعدن التي اكتشفت في سيدي عياد ومسح إشعاعي

---

(١٠) معلومات ادلى بها السيد أبو نجمة مدير المسح الجيولوجي ومكتب المناجم في عمان في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ .

(١١) معلومات ادلى بها السيد مدير المناجم والجيولوجيا في موريتانيا في العام ١٩٨٠ . انظر أيضاً :
Republique Islamique de Moritanie,Ministéredu Plan et des Mines, *Service Geologique* (Nouakchott: Ministére du Plan et des Mine, 1978).

(١٢) انظر :
«Muritania's Drive on Minerals,» *8 Days,* 27 September 1980.

(١٣) J. H. Shepherd, *Prospecting for Nucleur Raw Materials in Morocco* (Rabat: Bureau de Recherches et de Participations Minières, 1971); R. Bouchta, *Prospects for Uranium Exploration in Morocco,* trans. A. Asad (Rabat: Bureau de Recherches et de Participations Miniéres, 1976), and A. Asad, *Les Miniéralisations uranifére*uses dans les formations précaubriennes de la région d'Askawan (Massif du Sirwa, Maroc),* BRPM Documents (Rabat: Bureau de Recherches et de Participations, 1980).

وجيولوجي تفصيلي لمنطقة عملال ، كما سجلت شذوذات اشعاعية في اقليم أراجانا(الأطلس الكبير الغربي) .وفي عام١٩٥٨ ،بدأت عمليات بحث عن اليورانيوم في الاطلس الصغير(مسح إشعاعي جوي) نتج عنها اكتشاف أفق ذو نشاط إشعاعي في رسوبيات الأكاديان (الكامبري) في مناطق شيب الرأس ، زاغورا وإمين عزرون .وفي عام ١٩٧٠ ، اكتشف النشاط الاشعاعي وتمعدن اليورانيوم في زغوندر (لاحقاً منجم زغوندر) .كما تمت في عام ١٩٧٧ دراسة الرسوبيات القارية في حوضي مسقلة وحوز(٢٠٠٠٠ كم٢) في الأطلس الكبير الغربي وأدت الى اكتشاف تمعدن يورانيوم في تلال وفاغا .وتبع ذلك حفر ٤٧ بئراً مجموع أعماقها ٢٥٠٠ م .في نفس الوقت جرت عمليات استطلاع عامة في المولية العليا حول بومسا (١٥٠٠٠ كم٢) تضمنت عمليات مسح إشعاعي وحفر ١٣٥ بئراً مجموع أعماقها(٤٢٩١ م كما تمت تحريات هيدروجيولوجية وأسفرت تلك العمليات عن كشف عدة مناطق مشعة في الغرانيت وفي الأركوزو رسوبيات الترياسي المتوضعة فوق الغرانيت .وفي عام ١٩٧٨ ، بدأت تحريات تفصيلية لتقويم التمعدن المكتشف في وفاغا (في الأطلس الكبير الغربي) متضمنة مسح إشعاعي وعمليات حفر منتظمة ودراسات جيولوجية .وأخيراً ،جرت خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ عمليات إستطلاع إشعاعية في منطقة اسقاون (في كتلة سيروا) ، اظهرت ستة مناطق ذات نشاط إشعاعي في الغرانيت والصخور الاستحالية البريكامبرية ، كما كشفت عمليات الحفر اللاحقة عن تمعدن عرقي في منطقتين منها .

السعودية(١٤)

نفذت برامج إستكشافية في النصف الأول من السبعينات. وفي عام ١٩٨٠، وقعت العربية السعودية عقداً مع شركةMINATOM بغرض استعراض الجهود الاستكشافية السابقة وإجراء برنامج إستكشاف متكامل يشمل جميع أراضي المملكة .

الصومال(١٥)

تركزت عمليات استكشاف اليورانيوم في منطقتين ففي منطقة بور، أجريت خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ عمليات مسح اشعاعي جوي وعمليات حفر لاحقة ، وذلك من خلال برنامج تعاون من قبل الامم المتحدة .ولقد أدت تلك الاعمال الى اكتشاف تمعدن اليورانيوم والثوريوم في منطقة عليو غل .ثم تلا ذلك عمليات حفر آبار منتظمة لتقويم توضعات اليورانيوم المكتشفة هناك .في عام ١٩٦٩ ،نفذت عمليات مسح جوي إشعاعي اظهرت ٤٠٠ شذوذ إشعاعي ٤٩ منها ذات اهمية .وخلال ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ ، تم حفر ١٠٠٠٠ م لفحص اهم الشذوذات التي كشفت. اما في اقليم مدق، فقد اجريت عمليات مسح اشعاعي جوي تلتها عمليات مسح أرضي اظهرت حوالى ١٤ شذوذاً اشعاعياً .وتم فحص هذه الشذوذات بحفر خنادق وحفر آبار لتؤكد وجود تمعدن اليورانيوم ، كما تلا ذلك عمليات حفر آبار منتظمة لتقويم التوضعات المكتشفة .

السودان(١٦)

أشار بعض الجيولوجيين البريطانيين في الخمسينات إلى وجود عناصر مشعة في جبال النوبة .

---

(١٤) Directorate General of Mineral Resources, «Mineral Resources Activities, 1970-1975,» a report on the progress of geological mapping and mineral exploration under the first Saudi Arabian five year development plan, Jeddah. 1976: A. Abo Rashed (Director of General Projects and Control), Private Communication, Jeddah, October 1980, and F. Kennan (Manager of Reophinex Project), Private Communication, Jeddah, October 1980.

(١٥) H.A. Faraj (Minister of Water and Mineral Wealth), Private Communication, Mogadishu, Somalia and OECD and IAEA, *Uranium Resources (2)*, pp. 142-144.

(١٦) معلومات ادلى بها السيدان م . صفي الدين و ا . م . بابكر المدير العام لهيئة التعدين في الخرطوم في تشرين

كما ذكر وجود عناصر مشعة في توضعات النحاس في حفرة النحاس. و خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ أجريت عدة أعمال اشتركت فيها شركات أجنبية و الدائرة الجيولوجية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تضمنت مسحاً جوياً ، غطى ٢٨٠٠٠ كم^2 وحفر ٤٠ بئراً .وفي العام ١٩٧٦، قامت شركة إيطالية خاصة بعملية مسح إشعاعي في جزء من منطقة جبال النوبة . أمّا في السنتين الماضيتين فقد وقعت الحكومة السودانية إتفاقيات مشاركة مع شركات أجنبية بهدف استكشاف اليورانيوم بشكل خاص وللتنقيب عن جميع المعادن بشكل عام ، والاتفاقيات هي :

- إتفاقية مع CHEVRON، منحت في عام ١٩٧٩، تشمل مساحة ١٠٠٠٠ كم^2 في منطقة حفرة النحاس .
- إتفاقية مع MINEX، منحت في عام ١٩٧٩، تغطي ٣٦٠٠٠ كم^2 في اقليم كوردوفان الشمالي .
- مشروع الاستكشاف الالماني (الأول) ، منح في عام ١٩٨٠، ويغطي مساحة ٤٠٠٠٠ كم^2 في صحراء بيوضة (مشروع لاستكشاف جميع المعادن).
- مشروع الاستكشاف الالماني (الثاني)، منح عام ١٩٨٠، ويغطي مساحة ٦٠٠ كم^2 في جبال النوبة .
- إتفاقية مع Texas Eastern ، منحت عام ١٩٨٠، تغطي مساحة ٧٥٠٠٠ كم^2 في إقليم البحر الأحمر.
- إتفاقية مع DEAWOO (شركة كورية جنوبية) منحت عام ١٩٨٠، تغطي ١١٥٠٠٠كم^2 في اقليم كساله .

سوريا(١٧)

أشارت الدراسات المنشورة في نهاية برنامج المسح الجيولوجي الذي نفذه فريق سوفييتي في سوريا في أوائل الستينات إلى الأهمية الجيولوجية النظرية لسوريا ، إذ سجلت مؤشرات نشاط إشعاعي في ١٣ خارطة من أساس ٢٠ خارطة غطت القطر. ونفذت عمليات مسح جوي إستطلاعي في عام ١٩٦٠ التي أظهرت عدداً محدودا من المناطق ذات النشاط الاشعاعي . وفي عام ١٩٧٤ ، وبناء على طلب وزارة النفط والثروة المعدنية السورية ، قدمت مؤسسة هنتنغ للجيولوجيا والجيوفيزياء دراسة حول إمكانية تواجد اليورانيوم في سوريا (كجزء من دراسة لتطوير استغلال الثروة المعدنية) وأوصت هنتنغ ببرنامج إستكشافي للقطر . في عام ١٩٧٦ ، قدم معهد العلوم الجيولوجية (IGS) في إنجلترا رأياً آخر حول إمكانية القطر وأوصى ببرنامج إستكشافي محدد .

اليمن الشمالي(١٨)

ينفذ حالياً برنامجين لاستكشاف الثروة المعدنية في اليمن الشمالي، هما مشروع صعدة في الجزء

= الأول / اكتوبر ١٩٨٠ . أنظر أيضاً : OECD and EAEA, *Uranium Resources* (1) , p. 104-105.

(١٧) K.P. Liaschenko and A.A. Taternikov, «Estimation of Uranium Deposits in the Territory of the Syrian Arab Republic,»V.O.Technoexport Report, Syrian Arab Republic (D.G.S.M.M., 723, S.A.R.), ومصطفى ، « آفاق المواد المشعة في الوطن العربي ،» ص ١٣ ـ ٢٦ .

(١٨) معلومات أدلى بها السيد أ . ج . العلوي المدير العام لهيئة المسح الجيولوجي والمعادن والتنقيب عن النفط في صنعاء في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ .

جدول رقم (١)
مصادر اليورانيوم في الوطن العربي

القطر	المنطقة	نموذج التمعدن	العمر الجيولوجي / الصخور المضيفة	المحتوى من U_3O_8 الـ	مصادر معقولة التاكد (طن)	المصادر الاضافية المقدرة (طن)
الجزائر	تمجاوين	توضعات عرقية ورملية	Alcaline granite / Late Proterozoic	1%-0.1%	5,554	n.a.
	ابا نقور		« « « « «	0.1%	6,841	n.a.
	تنف		« « « « «		15,605	2000
	ديار الجنوبية					2000
	تناجرت					1490
	المجموع				28,000	5490
مصر	جبل الاردیا	توضّع عرقي	Granite / late Precambrian		5000	n.a.
	جبل القطراني	توضع حجر رملي	Oligocene sediments		n.a.	n.a.
	الصحراء الجنوبية الغربية		Sandstone / Mesozoic		n.a.	n.a.
المغرب	آزيغور	توضع عرقي		1%	1,141	
	بو عازار			0.2%	40,500	
	رجامنة	توضع حجر رملي		0.235%	60	
	عملال			0.1%	2,000	
	وفاجا		Sandstone / Hauterivian			
	المجموع				20,741	
الصومال	عاليوغل	توضع عرقي	Granite / Late Precambrian		1.950	3,400
	مدق	توضع (Calcrete)	Sandstone / Miocene		4,700	
	المجموع				6,650	3,400
المجموع					60,391	8,890

المصادر : حتسبت من .

R. Bouchta, *Prospects for Uranium Exploration in Morocco,* trans..A. Asad (Rabat: Bureau de Rech-erches et de Participations Minières, 1976); Organization for Economic Cooperation and Development and Interaternational Energy Agency , *Uranium Resources , Production and Demand : Joint Report by OECD and IAEA* (Paris: OECD Publications, 1977); *Uranium Resources, Production and Demand: Joint Report by OECD and IAEA* (Paris: OECD Publications, 1978), and *Uranium Resources, Production and Demand: Joint Report by OECD and IAEA* (Paris: OECD Publications, 1977).

الشمالي من البلاد وتقوم به مؤسسة (BGR) الألمانية الغربية ، ومشروع رضيب ـ البيضاء الذي يغطي الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، وينفذه مكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية (BRGM) الفرنسي. يتضمن البرنامجان المذكوران عمليات مسح جيولوجي تفصيلي وتحاليل جيوكيميائية للصخور وقياسات إشعاعية ارضية . وتجدر الاشارة إلى أن عمليات المسح الاشعاعي في المنطقتين لم تظهر أية نتائج إيجابية تذكر.

(٢) مصادر اليورانيوم في الوطن العربي

يبين الجدول رقم (١) فكرة عامة عن حصيلة أعمال الاستكشاف العربية السالفة الذكر. ومنه نتبين أيضاً أن مجمل احتياطي اليورانيوم المعقول التأكد هو في حدود ٦٠٠٠ طن، أما الاحتياطي الاضافي المقدر فيمكن أن يصل الى ٩٠٠٠ طن. ويظهر الشكل رقم (٤) التوضع العام لوجود اليورانيوم في الوطن العربي.

(٣) إمكانيات اكتشاف اليورانيوم في الوطن العربي

يمكن عموماً استخدام المعطيات الجيولوجية المؤكدة، والمعلومات الخاصة بوجود اليورانيوم، ومعطيات التقويم العالمي لوفرة اليورانيوم المنشورة جميعاً حتى عام ١٩٧٠ كأساس لتقويم إمكانيات اليورانيوم العربية[١٩]. وبناء على ذلك ، فإننا نتوقع لتوضعات اليورانيوم أن تصادف في مناطق عديدة من الوطن العربي فتمعدن اليورانيوم في الكونغلومرات (Conglomerate Ore Type) محصور بحقبة جيولوجية محددة ، إذ يتشكل هذا النموذج من التمعدن في صخور قاعدة البروتوروزويك التي تتوضع بعدم توافق(Unconformably)فوق صخور القاعدة القديمة العائدة للارشايان (Archean)كما أن توضعات اليورانيوم التابعة لزاوية عدم التوافق البروتوروزويي (Proterozoic unconformity related deposits) محصور تشكلها أيضاً في الفترة التي حصلت فيها الالتواءات التي شملت جزءاً كبيراً من العالم منذ حوالى ١٦٠٠ ـ ١٨٠٠ مليون سنة (البروتوروزويك السلفي/ البروتوروزويك الأوسط).

وإن نظـرة تلقـى علـى خرائط الوطن العربي الجيولوجية تبيّن لنا مباشرة أنه لا مجال لاكتشاف النموذجين السابقين من تمعدنات اليورانيوم في الوطن العربي، عدا منطقة محدودة من وسط موريثانيا ، إذ لا تظهر صخور الارشايان والبروتوروزويك القديم في أي مكان من المنطقة العربية باستثناء ما يسمى بالنواة الموريتانية .

من ناحية أخرى ، يبدو ان هناك إمكانية كبيرة لاكتشاف توضعات يورانيوم عرقية في الوطن العربي. فالتوضعات العرقية ذات الأصل الاندفاعي يمكن ان تتشكل عموماً، في أو بجوار الكتل الغرانيتية والبيجماتيتية، وعلى الأخص في المناطق المكسرة. إن مكامن اليورانيوم، من هذا النموذج من التمعدن المكتشفة حتى الآن في العالم وعددها ٢٧، تشكل ١٥,٥ بالمائة من احتياطي اليورانيوم العالمي المعقول التأكيد (Reasonably assured resources)[٢٠]. إن هذا النموذج من التمعدن يمكن ان نتوقع ظهوره في عدة مناطق من الوطن العربي.

---

(١٩) Mustafa, «The Status of Arab Nucleur Potential,» pp. 31-84, and J. Cameron, «Speculative Potential for Uranium Resources in Arab Countries,» in : *Energy in the Arab World,* pp. 257-293.

(٢٠) H. Douglas, «Reserves Grade Relationships by Type of Uranium Deposit: Key to Strategies for Securing Future Uranium Supplies,» in: The Uranium Institute, *Fifth Annual Symposium, London, 2-4 September 1980* (Edenbridge: The Uranium Institute, 1980), pp. 4-5.

الشكل رقم (٤)

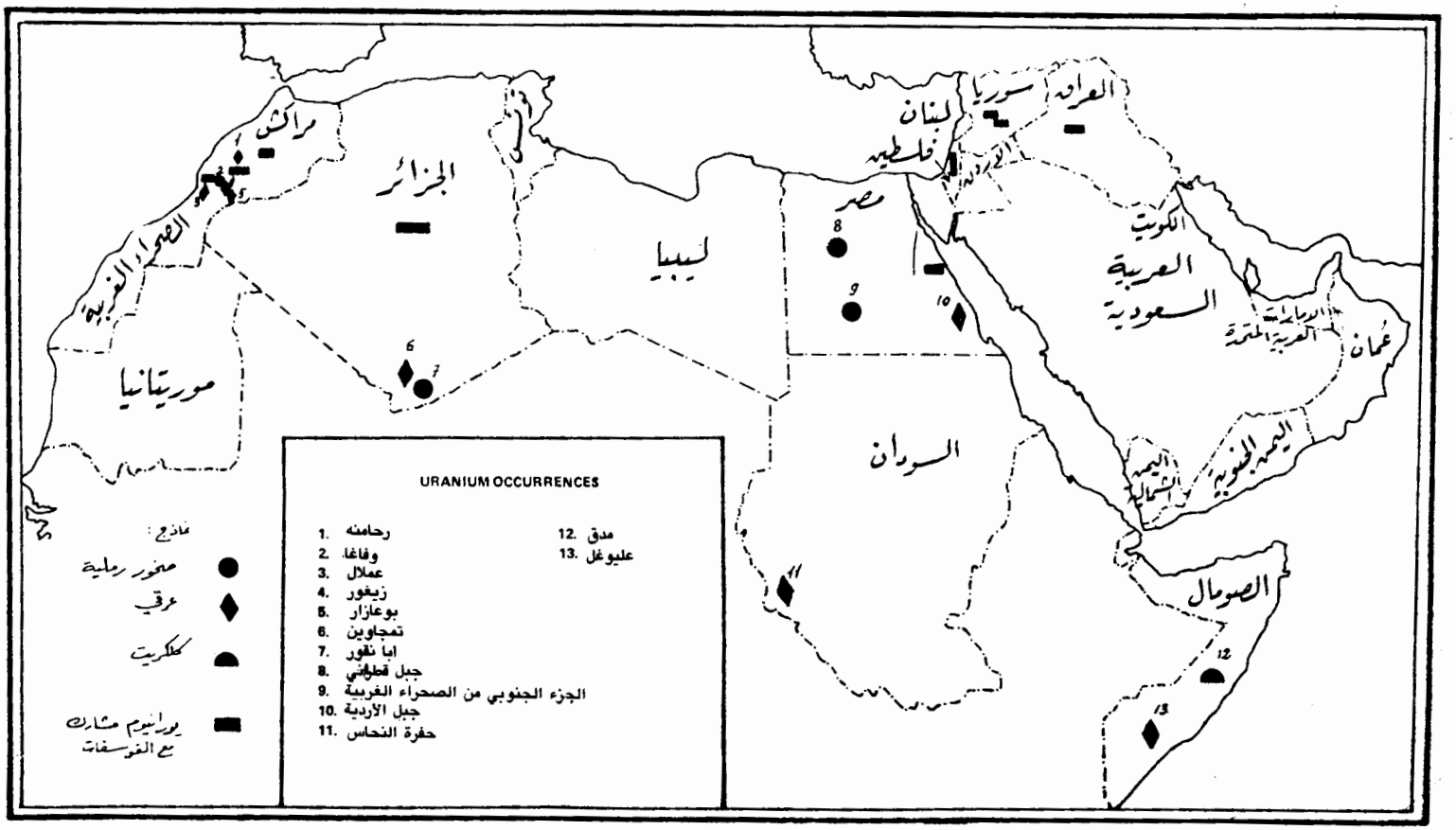
URANIUM OCCURRENCES
1. رحامنه
2. وفاغا
3. عملال
4. زيغور
5. بوعازار
6. تمجاوين
7. ابا نقور
8. جبل قطراني
9. الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية
10. جبل الأردية
11. حفرة النحاس
12. مدق
13. عليوغل
نماذج:
معدن رملية
عرقي
كلكريت
يورانيوم مشارك مع الفوسفات
مراكش
الجزائر
ليبيا
مصر
سوريا
لبنان
فلسطين
العراق
الكويت
العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة
عمان
اليمن الجنوبية
اليمن الشمالية
الصومال
السودان
موريتانيا
الصحراء الغربية

فصخور البريكامبري في كتلة الحجار، في الجزء الجنوبي من الصحراء الجزائرية ، يمكن ان تظهر فيها مكامن اخرى لهذا النموذج من التمعدن إضافة الى المكامن التي سبق اكتشافها هناك. وبنفس المستوى من الأمل يمكن أن ينظر الى كتلة رغيبات في شمال شرق موريتانيا وامتدادها باتجاه الشرق في الأراضي الجزائرية. وفي المغرب، فإن الصخور الغرانيتية والصخور الاستحالية في كتل سيروا وكردوس (في الجزء الاوسط وفي الجزء الغربي من الاطلس الصغير) والتي تعود الى البريكامبري، والصخور الغرانيتية في منطقة موليا العليا ، وكذلك صخور الغرانيت الهرسيني (Hercynian granite) في الاطلس الكبير ـ كل الصخور المذكورة تعطي أملاً باكتشاف توضعات يورانيوم من هذا النموذج العرقي فيها. كما ان هناك إمكانية بسيطة لتواجد صفات من هذا النموذج في تونس.

في السودان يمكن ان تكتشف توضعات عرقية في الجزء الجنوبي الغربي (منطقة حفرة النحاس) وفي الجزء الأوسط من إقليم دافور الجنوبي (شمال وشرق زالنجاي)، في الجزء الشمالي الغربي من إقليم بحر الغزال، في الجزء الغربي من الاقليم الاستوائي ، في الجزء الشمالي من إقليم البحر الأحمر وفي أماكن أخرى من القطر حيثما تداخلت مندسات غرانيتية في الشيست البريكامبري. كما ان هناك أيضاً إمكانية لظهور توضعات عرقية في الجزء الجنوبي من منطقة البحر الأحمر في مصر .

كذلك يمكن أن نتوقع وجود توضعات عرقية في أو قرب الكتل الغرانيتية والبيجماتيتية في عدة مناطق في السعودية ، مثل هذه الكتل الغرانيتية المؤملة تغطي مناطق واسعة في جبال عسير ، في منطقة نجد وفي خليج العقبة . وهناك إمكانية بسيطة للعثور على مثل هذا التمعدن في الصخور الغرانيتية شمال نصاب في اليمن الجنوبي .

أما تمعدن اليورانيوم في الصخور الرملية القارية فهو النموذج الأكثر انتشاراً من كل نماذج التمعدن الاخرى . فالمكامـــن الاقتصادية من هذا النموذج المكتشفة حتى الآن وعددها ٥٦، تشكل ٣٠,٣بالمائة من مجموع موارد اليورانيوم العالمية المعقولة التأكد (reasonably assured resources) وهي تشكل من حيث العدد ٣٩،٩ بالمائة من مجموع عدد مكامن اليورانيوم العالمية(٢١). ومن الملاحظ ان توضعات اليورانيوم في الصخور الرملية القارية (Sandstone type) وفي القشرة السطحية calcrete (type تظهر في الغالب قريباً من الاجسام الغرانيتية أو الاندفاعات الأخرى ذات الاصل الغرانيتي، وبالاخص الاندفاعات الهرسينية او التي تعود الى عصر البروتوروزيك. هذه الظاهرة دفعت كثيراً من الباحثين إلى استنتاج، مفاده أن الرسوبيات القارية التي تغطي أو تحيط بصخور مصدر (Source rocks ـ كالغرانيت ـ تقدم صخوراً مضيفة (Host rocks) مواتية لتمعدن اليورانيوم وتظهر خرائط الوطن العربي الجيولوجية مناطق واسعة مغطاة بالرسوبيات القارية التي يمكن ان تقدم صخوراً مضيفة مواتية لتراكمات اليورانيوم .

فكتلة الحجار في الجزائر محاطة بمجموعة تاسيلي ؛ وحيث أنه عثر في جنوب الحجار على توضعات يورانيوم في تشكيلة عجر الرملية الكونغلومراتية في قاعدة مجموعة تاسيلي المذكورة ، فانه يمكن اعتبار المناطق التي تغطيها هذه المجموعة في شمال وشرق الحجار مناطق أمل أيضاً لتشكل تمعدن اليورانيوم . ثم ان توضعات اليورانيوم التي اكتشفت في أزيليك في النيجر يمكن اعتبارها مؤشراً يعطي احتمالاً بتواجد توضعات اخرى في رسوبيات الكريتاسي القارية المماثلة في اقصى جنوب الجزائر بمحاذاة حدود

---

(٢١) المصدر نفسه .

الزاوية الشمالية الغربية للنيجر، ورسوبيات الكريتاسي المماثلة الواقعة الى شمال المناطق التي تتكشف فيها مجموعة تاسيلي في شمال غرب الحجار و بنفس المستوى من الأمل يمكن ان ينظر الى مجموعة تاسيلي المحيطة بكتلة رغيبات في موريتانيا وامتدادها الشرقي في الجزائر.

أما في المغرب الأقصى فتوجد في الاطلس الصغير بعض المناطق المؤملة، حيث تتوضع صخور الباليوزويك السفلي، بزاوية عدم توافق، فوق القاعدة البريكامبرية. كذلك فان رسوبيات الترياسي القارية في منطقة موليا العليا يمكن اعتبارها صخوراً هامة لتشكل اليورانيوم. ويمكن تحديد منطقة الأمل هناك بعيداً قليلاً عن تكشفات الغرانيت، ربما إلى الشمال من زايدة. كذلك فإن رسوبيات الترياسي العلوي الرملية في الأطلس الكبير والأوسط يمكن ان تقدم صخوراً مضيفة لتشكل اليورانيوم . كما ان اكتشاف توضعات اليورانيوم في صخور الكريتاسى السفلي (هاوتريفيان Hauterevian)الرملية في مرتفعات وفاجا اعطت أملاً لعدة مقعرات كريتاسية صغيرة في الحافة الشمالية للأطلس الكبير الغربي ، وعلى الأخص في الأماكن التي تتوضع فيها رسوبيات الكريتاسي فوق صخور الغرانيت الهرسيني في الجزء الشرقي من منخفض المدينة . ويمكن أن يمتد التمعدن غرب إمين تانوت . إن المقطع الجيولوجي المكون من صخور بركانية حامضية متناوبة مع صخور الميوسين الرملية ، كتلك الموجودة في رأس طرف ، يمكن أن تعتبر صخوراً مضيفة مناسبة لتمعدن اليورانيوم .

وفي الصومال يمكن ان تعتبر صخور الكريتاسي العلوي الرملية في مجموعة جسومة، والتي تتكشف جنوب غرب مرتفع مدق مؤملة ايضاً لتمعدن اليورانيوم.

كما تتكشف في منطقة صغيرة في السودان ، على المثلث الحدودي مع ليبيا وتشاد، صخور رمل قاري تعود للباليوزويك السفلي. وإن الوضع الجيولوجي لهذه الصخور يمكن ان يعتبر مماثلاً لوضع مجموعة تاسيلي في الحجار بالجزائر. إلا أنه يبدو أن تشكيلة النوبة التي تحتوي عدة مقاطع من الصخور الرملية القارية تعتبر الاكثر اهمية ، حيث يمكن أن تقدم هذه الصخور الرملية صخوراً مضيفة بوفرة لتراكم اليورانيوم. ويمكن أن تحدد المناطق الاكثر أملا قريباً من تكشفات الصخور الغرانيتية ربما جنوب غرب دانغالا.

هناك ايضاً احتمال بظهور تمعدن يورانيوم تطبقي (Stratiform deposits) أيضاً في الصخور القارية التناوبية (Continental intercalaire) في تونس. ويمكن اعتبار منخفضي مرزوق وقفرا في ليبيا الأكثر املا من حيث امكانية تواجد اليورانيوم في هذا القطر. فمنخفض مرزوق، الذي يقع في جنوب غرب ليبيا، تنتشر فيه بشكل واسع رسوبيات قارية تعود للميزوزويك. ويمكن أن تعتبر المناطق المحيطة بمرتفع جبل بن غنيمة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتشكل تمعدن اليورانيوم. اما منخفض قفرا الذي يقع في جنوب شرق ليبيا وتمتد أجزاء من اطرافه في مصر، السودان وتشاد ، فإن وسطه مغطى بصخور رمل النوبة. وتتكشف صخور الكامبري حتى الكاربوني في جناحه الشمالي الغربي، بينما تظهر في جناحه الشرقي صخور تعود للبريكامبري والباليوزويك تندس فيها إندفاعات غرانيتية بعضها بريكامبري وبعضها باليوزويك حديث وبعضها أحدث من ذلك. ويمكن ان تكون صخور ما قبل الميزوزويك في الحافة الشرقية لمنخفض قفرا، وعلى الأخص المنطقة المحيطة بجبل العوينات، ذات الأمل لتواجد توضعات يورانيوم عرقية ايضاً.

وفي السعودية، يمكن ان تقدم الصخور الرملية القارية لتشكيلة الوجد (برميان سفلي أو أقدم) وربما لتشكيلة الساق ايضاً (كامبري) صخور مضيفة مناسبة لتمعدن اليورانيوم . إن صخور تشكيلة

الوجد الرملية والتي تتوضع فوق القاعدة الغرانيتية تنتشر على مساحة واسعة على امتداد الحافة الشرقية لجبال عسير من حدود اليمن في الجنوب حتى وادي الدواسر في الشمال. كذلك فإن تشكيلة الساق الرملية تنتشر على امتداد الحافة الشمالية الشرقية من مرتفع نجد وتغطي القاعدة الغنايزية - الغرانيتية هناك أيضاً. وفي اقصى الجزء الشمالي من اليمن الشمالي، تتوضع تشكيلة الوجد الرملية فوق القاعدة الغرانيتية ويمكنها ان تقدم هناك ايضاً مواقع لتمعدن اليورانيوم . ويمكن اعتبار المناطق حول وشمال سوق الغنان ذات اهمية خاصة بهذا الصدد.

تظهر توضعات اليورانيوم في القشرة السطحية (calcrete) في المناطق شبه القارية حيث تكون حركة المياه على الغالب تحت سطحية نتيجة لقلة المياه السطحية ويمكن اعتبار المنطقة العربية ذات مزايا خاصة لتكوين مثل هذه التوضعات، وخاصة في المنخفضات المحددة بفوالق ومنتشر فيها رسوبيات حتية حديثة ، وذلك في المناطق شبه القارية في السعودية واليمن بشطريه والصومال والسودان .

ثالثاً : اليورانيوم في توضعات الفوسفات العربية

كبقية عناصر القشرة الأرضية ، يسعى اليورانيوم الى مشاركة غيره عبر امتلاكه نفس التحركية النسبية لشريكه ضمن سلسلة من التحولات الجيولوجية التي تصادفهما . فالمشاركة الجيوكيميائية لليورانيوم يمكن ملاحظتها في ثلاثة نماذج صخرية هي الصخور البلوتونية (عموماً مع عناصر الليثوفيل وخصوصاً على شكل مشتقات بغماتيتية) ، والصخور الاستحالية ، والصخور الرسوبية ، وقد عرف النمط الأخير مصادفاً بشكل واسع في العديد من مناطق الوطن العربي ، وعلى الأخص في موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والعراق والاردن وسورية . وكما هو موضح في الجدول رقم (٢) يبدو

الجدول رقم (٢)

توضع الفوسفات وإنتاجه في الوطن العربي

القطر	مصادر معقولة التاكد ١٩٧٥	الانتاج في عام ١٩٧٩	P_2O_5	U_3O_8
	(بملايين الاطنان)		(بالمائة)	
الأردن	١٠٦٢	٢٨٣	٢٩,٨	٠,٠٠٧ - ٠,٠١٨
تونس	٨٨٥	٤٠٤	٢٩,٥	٠,٠٠٦ - ٠,٠٠٩
الجزائر	٦٤٢	١١٠	٣٢,٠	٠,٠١١ - ٠,٠١٤
الجمهورية العربية السورية	٨٦٠	١١٧	٣٠,٢	٠,٠٠٧ - ٠,٠١٥
الصحراء الغربية	٣٠٠٠	٢٤	غ . م	غ . م
العراق	١٧٦٠	غ . م	غ . م	غ . م
المغرب	٤٠٠٠٠	٢٠١٨	٣٣,٠	٠,٠١٢ - ٠,٠١٤
مصر	٣٣٢٥	٦٥	٣٢,٠	٠,٠٠٧ - ٠,٠١٢
المملكة العربية السعودية	٩١٢	غ . م	غ.م	غ.م
المجموع	٥٢٤٤٦	٣٠٢١		
نسبة المجموع العربية إلى المجموع العالمي	٤٠,٣	٢٣,٨٢		
المجموع العالمي	١٣٠٠٠٠	١٢٦٧٩		

المصادر : احتسبت من :

Proceedings of the First Arab Energy Conference: Energy in the Arab World (Kuwait: OAPEC, 1979), and The British Sulphur Corporation, ltd., *Statistical Supplement* (July / August 1980).

معظم مصادفات وجود اليورانيوم في توضعات الفوسفات البحري العربية وضمن مجال ١٠٠ ـ ١٥٠ جزء في المليون ، بينما وجدت توضعات الفوسفات النارية تحتوي على اليورانيوم في حدود ١٠ ـ ١٠٠ جزء في المليون . وفي الحالين ، يعتبر نمطي التوضع في الوطن العربي مصدراً رئيسياً مكملاً لليورانيوم في المنطقة العربية ، حيث نجمت اهمية هذه الامكانية من مجموعة من الحقائق .

فعقب فترة طويلة من الركود في سوق اليورانيوم ، إنطلق صعود سعر أوكسيد اليورانيوم في عام ١٩٧٣ وذلك نتيجة لمبادرة الدول المصدرة للنفط بتصحيح أسعار النفط . ولقد تابع سعر اليورانيوم صعوده بشكل حاد خلال النصف الثاني من السبعينات (الشكل رقم (٥)) محفزاً بعوامل عديدة ،

الشكل رقم (٥)

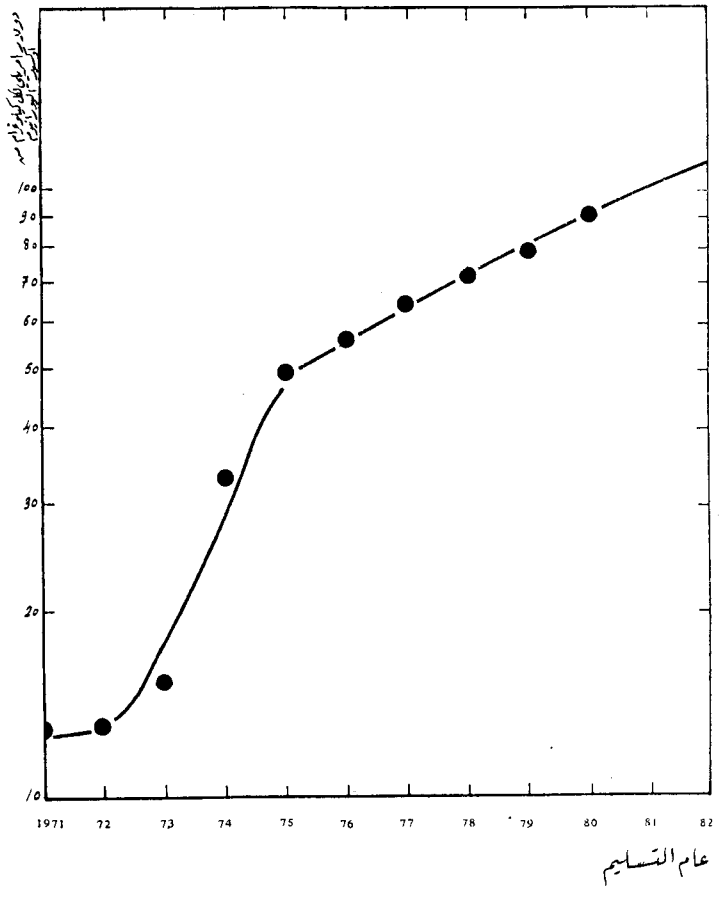

من أهمها إن حوالى ٨٥ بالمائة من الطلب العالمي على اليورانيوم حتى عام ١٩٨٥ قد أبرمت عقوده . ثم **إن مدخرات الوقود النووية في كندا وجنوب افريقيا وفرنسا قد** لزمت كلياً . كما اتضح أنه يتسنى لأية

حكومة استرالية ان تقوم باستغلال المدخر من اليورانيوم الاوسترالي في الوقت المناسب . بالاضافة الى ذلك ، يتوقع أن يصادف إمداد اليورانيوم عجزاً في فترة ما بعد الثمانينات . ومن ذلك يبدو أن رياح التغيير بدأت تؤثر في وفرة اليورانيوم ضمن المصادر المكملة المعروفة ، وعلى الأخص في توضعات الفوسفات . وباعتبار مستويات الأسعار الحالية والتقنيات الراهنة ، فإن استخلاص اليورانيوم من الفوسفات يبدو أكثر اجتذاباً . ولهذا يتوقع أن يصل قدر الجزء الذي ستقوم مصادر الفوسفات بتغطيته مستقبلاً الى حدود ١٠ ـ ٩٥ بالمائة. وهو قدر لن يزحزح كثيراً مصادر اليورانيوم التقليدية عن مواقعها الراهنة .

إنه باعتبار التقنية السائدة اليوم لا يمكن مباشرة استخلاص اليورانيوم تجارياً من الفوسفات ، ولكن استخلاصه ممكن كنتاج ثانوي ضمن صناعة حمض الفوسفور . ويقدر بيرجيريه[٢٢] الربحية الحالية لمنشأة حمض الفوسفور بحدود ٢٠ بالمائة عند استخلاص اليورانيوم فيها . وبناء على ذلك يجري حالياً إعادة النظر في معظم منشآت حمض الفوسفور عبر العالم لادخال وحدات لاستخلاص اليورانيوم فيها . وفي نهاية عام ١٩٨١ سيرقى إنتاج العالم من حمض الفوسفور الى حدود ١١ مليون طن من الـ P_2O_5 في العام . أما مقدار اليورانيوم الذي يمكن استخلاصه فسيكون في حدود ٣٥٣٤ طن .

وفي أوائل السبعينات ، نظر جديا في مسألة استخلاص اليورانيوم من انتاج السماد الفوسفاتي الثلاثي . وقد تم التوصل بنجاح الى تقنيتين . الاولى الاختزال قبل التعديل ، وهي عملية ستندرج بشكل تام في خطة إنتاج السماد والفوسفات الثلاثي ، وبعطاء يتراوح بين ٨٥ ـ ٩٠ بالمائة من اليورانيوم باستخدام راسب يحتوي على ٠,٥ ـ ٠,٧ بالمائة من اليورانيوم . أما الثانية ، فهي الاختزال بعد التعديل ، وهي عملية تتطلب مرحلة اضافية ، لتعطي ٧٥ ـ ٨٦ بالمائة من اليورانيوم مع راسب يحـوي ٤ ـ ١٢ بالمائة من اليورانيوم . وباعتبار أسعار اليورانيوم المتجهة صعدا الى ٩٠ دولارا أمريكيا لكل كيلوغرام اليوم ، يبدو أن نجاح التقنيتين السالفتي الذكر أعلاه قد جعلا إنتاج اليورانيوم في صناعة الأسمدة الفوسفاتية الثلاثية صناعة إقتصادية جديرة بالحياة .

وبتمحيص النظر في إمكانيات اليورانيوم الكامنة في التوضعات الفوسفاتية ، تتكشف أرقام أخاذة كالمبينة في الجدول رقم (٣) . إذا أخذنا بالحسبان الحجم القائم لمصادر الفوسفات العربية المؤكدة ، فإن المحتوى اليورانيومي للفوسفات الرسوبي العربي سيكون في حدود الـ ٥,٢ مليون طن من الناحية النظرية . ولهذا ، فإن تصدير حوالى ٣٠ مليون طن سنويا من الفوسفات العربي يبدد اليوم فعلا حوالى ٣٠٠٠ طن من اليورانيوم كل عام . والجدير بالذكر أن معظم هذا القدر المهدر من اليورانيوم الثمين يجرى حاليا النظر في استخلاصه عبر العالم . ويخطط اليوم عدد من دول أوروبا الغربية واليابان والبرازيل لاستخلاص اليورانيوم المشارك للفوسفات المغربي المستورد . ومن العدل بمكان القول بأن قلة من الأقطار العربية تفكر حاليا في تمحيص الخيارات المناسبة لها لاستخلاص اليورانيوم من مصادرها الفوسفاتية ، وبشكل خاص المغرب وتونس والأردن وسوريا .

---

(٢٢) M. Bergeret, «Recovery of Uranium for Phosphates,» in: The Uranium Institute , *Proceedings of the Fourth International Symposium, London, September 1979* (Eden ridge: The Uranium Institute, 1979), pp. 118-113.

الجدول رقم (٣)
توزع اليورانيوم في توضعات الفوسفات الرسوبية

المنطقة	القسيمة (بملايين الأطنان)
أفريقيا	٨,٥٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٠٠
الشرق الأدنى وآسيا	١,٦٠
اوستراليا	٠,٨٠
امريكا اللاتينية	٠,٨٠
جزر الباسيفيك	٠,٠٢
مجموع العالمي	١٤,٧٢
المجموع العربي	٥,٢٤
نسبة المجموع العربي إلى العالمي	٣٥,٦٠

المصادر : احتسبت من :

The Uranium Institute, *Proceedings of the Fourth International Symposium, London, September 1979* (London: The Uranium Institute, 1979), p. 35 and *Proceedings of the First Arab Energy Conference: Energy in the Arab World.*

ويبدو من المناسب ، أن نذكر على سبيل المثال ، في هذا الصدد أن وزارة النفط والثروة المعدنية السورية ، قامت في عام ١٩٧٥ بإنجاز دراسة أولية بشأن استخلاص اليورانيوم من الفوسفات السوري ، تبين منها مبدئيا إمكان استخلاص حوالي ١٥٠ طن من اليورانيوم في العام . أما المعطيات الأساسية التي اعتمدتها الدراسة فيمكن تلخيصها في النقاط التالية :

(١) لا تقل الكمية الاصغرية من الفوسفات ـ ذو المحتوى ٥٠ بالمائة من الـــ P_2O_5 التي سيستخلص اليورانيوم منها عن ٤٥٠٠ الى ٥٠٠٠ طن يوميا .

(٢) وسيجري تحسين الفلز المستخرج على النحو التالي :

(أ) في حال عـدم وجود المياه ، يجري فقط تعدين الفلزات الفنية وتكسيرها وطحنها الى حجم ٠,١ مليمتر ، ويجري بعدئذ نخلها وتصنيفها . ومن ثم ينقل الفوسفات المعالج الى الشاطىء ليجري استخدامه ، إما لانتاج الأسمدة الفوسفاتية أو حمض الفوسفور .

(ب) أما في حال توفر المياه قرب المنجم ، فعندها يمكن استغلال الفلزات ذات الصنف المنخفض عن طريق تحسينها بالعمليات المائية وتحويلها الى ركازات تحوي ٣٠ بالمائة من الـ P_2O_5 ويمكن أيضا تحويل نتاج هذا العمل الى تصنيع الأسمدة الفوسفاتية أو حمض الفوسفور .

(٣) وتتطلب عملية التحسين الرطبة المقادير التالية من الماء :

أ ـ عند المناجم ومنشأة التحسين	٣,٠ م^3 لكل طن من الفوسفات
ب ـ لانتاج حمض الفوسفور	٠,٢ م^3 لكل طن من الفوسفات
جـ ـ استهلاكات متنوعة	٠,٣ م^3 لكل طن من الفوسفات
المجموع	٣,٥ م^3 لكل طن من الفوسفات

ويمكن أن يسترجع حوالى ١,٥ م^3 من المجموع أعلاه ليصبح مجموع استهلاك الماء اليومي في حدود ١٠٠٠٠ م^3 .

(٤) وتتبع كمية حمض الفوسفور المنتج الى نوع الانتاج المنتقى ، حيث يفضل إنتاج نموذج الفوسفات الاحادي المتفوق(SSP) يجب ان لا يقل حجم أو إمكانية المنشأة الخاصة بذلك عن إنتاج ٤٠٠٠ طن من الـ SSP يوميا مع محتوى ٢٥ بالمائة من الـ P_2O_5 أما في حالة الأسمدة ذات المحتوى الأعلى من الـ P_2O_5، فإن المقادير المنتجة في اليوم تتناقص الى حوالى نصف انتاج منشأة الـ SSP

(٥) ويبدو من المناسب الامتناع عن إنتاج حمض الفوسفور السائل (الذي يتطلب نقله أوعية ووسائل خاصة) والتحول الى انتاج الأسمدة الصلبة العادية التي يمكن تعليبها ونقلها بسهولة داخليا وخارجيا . وفي جميع الأحوال ، لا بد من إجراء انتقاء موقع مناسب لتسويق الأسمدة المنتجة .

(٦) أما الاستثمار الكلي المطلوب لهذا المعمل :

(أ) تعدين وتحسين الفلز بمعدل ٥٠٠٠ طن في اليوم من الفوسفات .	٤٠ مليون دولار أمريكي
(ب) إنتاج الـ SSP بمعدل ٤٠٠٠ طن في اليوم إضافة الى المقادير المناسبة من حمض الكبريت	١٤٠ مليون دولار أمريكي
(ج) إنتاج ١٥٠ طن من اليورانيوم في العالم .	٢٠ مليون دولار أمريكي
المجموع	٢٠٠ مليون دولار أمريكي

ولقد بينت دراسات أجراها بيرجريه وآخـــرون[٢٣] ان الحجم الاصغري الاقتصادي لمنشأة حمض الفوسفور التي يستخلص منها اليورانيوم لم يزل موضع جدال ، وان الامكانية الدنيا المحددة فرضيا اليوم وهي بحدود ١٥٠٠٠٠ طن في العام من الـ P_2O_5 ليست المعيار النهائي الذي ينظر فيه ، ذلك لان مستوى التعقيد وكلف الاستهلاك في منشأة حمض الفوسفور هي عوامل هامة لا بد من اعتبارها عند تقويم كلف انتاج الحد الاعلى من اليورانيوم المستخلص .

رابعاً : خاتمة

لا ريب في أن اكتشافات المضادر العربية الرئيسية نسبياً والمصادر المكملة المشاركة بشكل رئيسي مع الفوسفات ، ستقود امكانيات اليورانيوم العربية الى مستقبل مؤمل . وبناء على ذلك ، فان الصورة الراهنة لمصادر اليورانيوم العربية التي تلمسنا معالمها فيما سبق ، تنبىء بما يلي :

(١) يمكن ان يرقى قدر مصادر اليورانيوم المعقولة التأكيد الى حدود ٦٠٠٠٠ طن والتي يمكن

---

(٢٣) المصدر نفسه .

استغلالها لكلفة تتراوح بين ٩٠.و ١٠٠ دولار أمريكي لكل كيلوغرام .

(٢) ويتوقع لمصادر اليورانيوم المكملة التي تستخلص من الفوسفات الرسوبي العربي ان تضيف حوالى ٣,٦ مليون طن من اليورانيوم الى صنف المصادر معقولة التأكد .

(٣) أما المصادر المقدرة اضافيا والخاصة بنماذج التوضع العرقية أو الرملية أو الكالكريتية فيمكن أن تصل الى حوالى ٩٠٠٠ طن .

وفي الواقع ، يمكن لنا ان نعتبر ان البحث عن مصادر اليورانيوم في الوطن العربي وحتى منتصف السبعينات مجرد عمل مبدئي ، حيث كان له الفضل في تمهيد السبيل أمام فعاليات الاستكشاف والتقويم التي جرى تنفيذها بعدئذ وحتى اليوم . وكما بينا في القسمين (٢) و (٣) من البحث ، تشير جميع المعطيات العامة المنشورة وكذلك المعلومات المتسربة عن البرامج السرية الخاصة بشؤون اليورانيوم الوطنية ؛ الى نشوء عمل عربي قطري واقعي في هذا الصدد . ونتوقع للفعاليات الجديدة ان تقود الوزارات المعنية في الوطن العربي الى مواجهة مباشرة مع قضايا صناعة اليورانيوم الوطنية . وبالتالي ، فانه يبدو من الضرورة بمكان السعي الى تنهيج وتنفيذ خطط الاستكشاف العربية وذلك لرأب الصدع الناجم عن الهوة الزمنية التي تفصل بين الوضع الراهن لشؤون الطاقة النووية العربية والطلب العربي المنظور على الطاقة النووية حتى نهاية هذا العقد . كما يتوجب على العرب ، النظر مليا في أمر المبادرة المبكرة باستغلال الزمن اللازم لتطوير شؤون اليورانيوم لديهم ، إذ تبين تجارب الدول النامية أن فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ عاماً يمكن أن تكون كافية لاجراء تطوير شامل لأي برنامج وقود نووي وطني .

أما بصدد إبداء اقتراح تصورات تفصيلية خاصة بأعمال الاستكشاف وتطوير مصادر اليورانيوم على الصعيد العربي القطري ، فقد بدا الأمر لنا عسير المنال في الوقت الراهن وذلك نظرا لانغلاق ومحدودية المعطيات الوطنية الخاصة بشؤون اليورانيوم الوطنية . ولربما يحتاج الأمر الى تحقيق مزيد من اعمال استطلاع صبورة وجادة إضافة الى تعاون مؤسسي عربي واسع ، فلعل في ذلك جلاء لمزيد من الآفاق أمام تنمية شؤون اليورانيوم العربية . ونعتقد جازمين بأن جهودا كبيرة لا بد من بذلها لتوطيد المزيد من صناعات اليورانيوم المستقلة ، حيث يمكن رفع معدل الاستغلال عن طريق تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في هذه الصناعة الحساسة ، خصوصا بعد ان سادت صيغ المشاريع العربية المشتركة في صناعات أقل أهمية □

جامعة الدول العربية والتسوية السلمية للمنازعات العربية المحلية

أحمد الرشيدي
مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

ليس هناك من شك في أن الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات العربية ـ العربية ، تطرح تساؤلاً رئيسياً هاماً حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به جامعة الدول العربية في مجال العمل على إزالة أسباب الخلاف والتوتر بين الأقطار العربية،وتسوية المنازعات المحلية أو الاقليمية التي تثور بينها ، وذلك على اعتبار أن الجامعة العربية هي المنظمة الدولية المعنية ـ بدرجة أساسية ـ بحفظ الأمن والسلام في منطقتها أو بين أعضائها . والواقع ، أنه على الرغم من أن الجامعة قد تعاملت ـ بالفعل ـ مع أغلب حالات الخلاف أو النزاع في الوطن العربي منذ قيامها عام ١٩٤٥ وحتى الوقت الحاضر ، إلا أنه لا يزال هناك غموض كبير لدى البعض حول طبيعة الإمكانات المتاحة لهذه المنظمة في مجال هو من أكثر مجالات اهتمامها حساسية وتعقيداً ، أي مجال معالجة المنازعات والخلافات العربية المحلية . ولذلك ، فلعله لا يكون مخالفاً للحقيقة القول بأن أية محاولة جادة للرد على التساؤل المطروح بشأن ما يمكن أن تقدمه الجامعة العربية في مجال فض وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء،لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة الحقائق المتعلقة ليس فقط بالاطار القانوني أو المؤسسي الذي يضع الضوابط التي تحكم حركة الجامعة في المجال المذكور ، وإنما أيضاً مجموعة الدلالات التي يمكن استخلاصها من واقع خبرة الجامعة وممارساتها خلال فترة الثلث قرن الماضية التي رافقت فيه العمل العربي المشترك بأبعاده المختلفة ، الصراعية منها والتعاونية .

وانطلاقاً من هذه القناعة ، يهدف التحليل ـ في هذه الدراسة ـ إلى معالجة دور الجامعة العربية في مجال فض المنازعات بين الأقطار العربية وإيجاد تسوية سلمية لها ، وذلك من خلال التركيز على نقطتين رئيسيتين : الأولى تتناول الاطار القانوني الذي يحكم ويحدد خصائص نظام الجامعة في المجال المشار اليه ، ثم ينتقل التحليل ـ بعد ذلك ـ إلى إلقاء بعض الضوء على السلوك الفعلي للجامعة في تعاملها مع هذا الجانب أو البعد الصراعي للعلاقات الدولية العربية .

أولاً : الاطار القانوني لنظام الجامعة العربية في تسوية المنازعات

من الثابت أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، كان من القضايا الأساسية التي ثار بشأنها

الخلاف طوال الفترة التي استغرقتها المباحثات التمهيدية لانشاء الجامعة العربية[١] ، وذلك إلى جانب بعض القضايا الأخرى ، مثل الصلاحيات التي يجب ان تمنح للمنظمة المقترحة في مجال اتخاذ قرارات ملزمة ، وقدرتها على توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء ، وحدود كل قطر عضو ، في عقد إتفاقات خاصة ، وكذا طبيعة نظام التحكيم الذي سيعمل به مستقبلاً[٢] .

وتفسير هذا الخلاف يعود ، في الواقع ، إلى حقيقة أن الاتفاق بين الأقطار العربية حول موضوع الوحدة كان قائماً فقط على مستوى الأهداف في شكلها العام . أما الوسائل التي تتبع في شأن تحقيق وانجاز هذه الأهداف ، فلم يكن هناك رأيٌ واحد بخصوصها مقبولاً من جانب الجميع[٣] . فالأقطار العربية كانت تدرك بحقيقة أن هناك علاقة عضوية بين نوعية المنظمة المزمع إنشاؤها وبين درجة السيادة التي يمكن التنازل عنها ، وبينها وبين نوعية الاجراءات التي يتعين القبول بها في مجالات معيّنة ، مثل المجال الخاص بفض وتسوية المنازعات .

ولذلك فقد كانت درجة استعداد الأقطار العربية للتنازل عن قدر من سيادتها لصالح المنظمة المقترحة ، وشكل الاجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التي يمكن ان تثور بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة،هما القضيتان الأساسيتان اللتان أثارتا الكثير من الجدل والخلاف خلال محادثات إنشاء الجامعة[٤] . فالصيغ الثلاث التي طرحت في المحادثات حول شكل وطبيعة المنظمة المقترح إنشاؤها ، اختلفت فيما بينها اختلافاً جوهرياً من حيث الامكانات التي توفرها على صعيد التسوية السلمية للمنازعات في إطار هذه المنظمة . فالصيغة الأولى ، وهي صيغة الدولة الموحدة ، بما لها من سلطة مركزية وبما تعنيه من زوال للسيادة وللشخصية الدولية للعضو ، يترتب عليها خضوع مطلق من جانب الدول الأعضاء ، ومن ثم تتضمن قبولاً إجبارياً للقواعد الخاصة بعملية تسوية المنازعات . أما في ظل النموذج الفيدرالي ـ الصيغة الثانية ـ فتتمتع المنظمة بسلطات كبيرة كذلك ، كما يوجد قدر كبير من الالتزام من جانب الاعضاء بالخضوع لقواعد تسوية المنازعات . ولكن ، في ظل صيغة الاتحاد الكونفيدرالي الموسّع ـ الصيغة الثالثة وهي التي أُخذ بها وقامت الجامعة على أساسها ـ فلا يكون هناك أدنى مساس بسيادة الدولة ، وهي لذلك لا تفيد كثيراً في مجال التسوية السلمية للمنازعات نظراً لافتقار المنظمة ـ الجامعة ـ للقدرة على اتخاذ اجراءات قسرية لها صفة العمومية عند التطبيق .

وقد تمسكت أغلب الأقطار العربية التي شاركت في المحادثات التمهيدية بهذه الصيغة الثالثة ، وكانت سوريا هي القطر العربي الوحيد الذي أبدى استعدّاداً تاماً للقبول بفكرة الوحدة العربية الشاملة ، والقبول بمنح المنظمة المقترحة كافة السلطات والصلاحيات في مواجهة أعضائها . وفي المقابل ، فإن أقطاراً عربية كاليمن ولبنان لم تكتف فقط برفض فكرة الوحدة العربية في شكلها

---

(١) E. Foda, *The Projected Arab Court of Justice* (The Hague: M. Nijhoff, 1957), p. 3 (henceforth cited as *The Arab Court*).

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٣) Charles D. Cremeans, *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy* (New York: Praeger, 1963), p. 12.

(٤) Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes* (New York: Oceana Publications, 1975), pp. 5-6 (henceforth cited as *the league of Arab States*).

الاندماجي أو الفيدرالي ، أو حتى في شكلها الكونفيدرالي الذي يُبقي على قدر من السلطة المركزية للمنظمة ، وإنما ذهبت إلى حد الاصرار على أن تكون هذه المنظمة مجرد مؤتمر للتشاور يقوم على فكرة التعاون الاختياري[٥] .

والواقع أنه في مجال تفسير تحفظات بعض الأقطار العربية على الشكل المقترح للمنظمة العربية والصلاحيات التي تتمتع بها ، يتعين الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخلافات التي كانت قائمة بين الأسر الحاكمة المتنافسة ، كما أنه لا ينبغي اغفال دور العامل الخارجي في إخراج الجامعة على نحو هزيل : فالمقاصد الأجنبية التي سايرت قيام هذه الجامعة ومهدت لها كانت ترمي الى تحديد العلاقة فيما بين العرب على النحو الذي رسمته الجامعة منذ قيامها[٦] .

على أنه بالرغم من التباين الكبير في وجهات نظر الأقطار العربية - في المحادثات التمهيدية - حول موضوع تسوية المنازعات والتحكيم الاجباري ، فإن واضعي الميثاق حرصوا على تأكيد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء باعتباره أحد المبادىء التي يجب أن تحكم علاقاتهم ببعضهم البعض . وقد جاء هذا الالتزام - من جانب الأقطار العربية - بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، استجابة لظروف ومعطيات عربية بالأساس ، هذا إلى جانب كونه قد جاء مسايراً للاتجاهات الدولية السائدة في تلك الفترة .

ويمكن فهم الحرص على تأكيد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ضوء عدة امور[٧]: فمن ناحية ، نجد أن أحد أهداف الجامعة التي تضمنها الميثاق ، هو المحافظة على الأمن والسلام في المنطقة العربية وهو الأمر الذي يعني صعوبة نجاحها في تحقيق هذا الهدف اللَّهم إلا إذا اعتمدت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء كأحد المبادىء التي تقوم عليها . ومن ناحية ثانية ، فإن أحد الشروط الأساسية التي يلزم توافرها لتنمية التعاون بين الأقطار العربية ، أن تكون هناك وسيلة أخرى غير القوة في عملية فض المنازعات والخلافات التي تقوم بين الأقطار العربية وثالثاً ، فإن حرص الجامعة على التمسك بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، إنما يجيء في إطار التزامها المسبق بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ومن بينها مبدأ عدم الالتجاء إلى القوة في فض المنازعات . وأخيراً ، فإن فض المنازعات والخلافات العربية بالقوة وبغير أسلوب الحوار ، من شأنه أن يعوق حركة الجامعة في اتجاه تدعيم وحدة الصف العربي والعمل العربي المشترك .

وفي حقيقة الأمر ، فإن الحرص على تأكيد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات واعتباره احد المبادىء الأساسية التي نصّ عليها ميثاق الجامعة العربية ، لم يؤد إلى الاهتمام بهذا الموضوع على النحو المطلوب . فالميثاق لا يعالج الموضوع - أي دور الجامعة في تسوية المنازعات وحفظ الأمن

---

(٥) Foda, *The Arab Court,* p. 8.

وفيما يتعلق بتفسير تحفظ اليمن ، أنظر : صلاح العقاد ، **المشرق العربي المعاصر** (القاهرة : مطبعة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٠) ، ص ٦٩٨ . أما عن موقف لبنان فنجد تفسيراً له في : بطرس غالي ، **الجامعة العربية والتسوية السلمية للمنازعات المحلية** (القاهرة : معهد البحوث والدارسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ١١ - ١٢ (سنشير اليه لاحقاً بـ **الجامعة العربية**) .

(٦) جلال السيد ، **حقيقة الأمة العربية - عوامل حفظها وتمزيقها** (بيروت : دار اليقظة العربية ، ١٩٧٣) ، ص ٢٠٨ .

(٧) مفيد شهاب ، **جامعة الدول العربية: ميثاقها وانجازاتها** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٥٥ .

لسلم بين الأقطار العربية ـ إلا في مادة وحيدة هي المادة الخامسة والتي تضمنت أحكاماً تقليدية في ذا الشأن ، وهذا الأمر جعل نظام الجامعة محلاً للانتقاد ، خاصة إذا قورن بغيره من المواثيق الدولية . فالميثاق لا يقدم أية آلية فعالة تكفل التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات بين الأقطار العربية[٨] . فمن ناحية ، يلاحظ ان هذا النظام الذي وضعه الميثاق لتسوية المنازعات ، جاء خلوا من الوسائل الأخرى المستخدمة في ذلك كالمفاوضات والتحقيق والمساعي الحميدة .. الخ ، فهو لم يذكر سوى وسيلتين فقط هما التحكيم والوساطة ، وإن كان قد أشار إلى أهمية محكمة العدل العربية[٩] . ومن ناحية ثانية ، فإن التحكيم الذي قرره الميثاق هو تحكيم قاصر ، حيث انه لم يوجد هناك أي التزام من جانب احد الأقطار العربية بالالتجاء إلى المجلس ليقوم بدوره في التحكيم ، كما أن هذا التحكيم لا ينصرف إلاّ إلى بعض المنازعات وليس كلها . ويضاف إلى ذلك أيضاً ، أنه تبعاً لقرارات الميثاق ، تشمل وساطة المجلس جميع أوجه الخلاف التي يمكن للجامعة ان تتوسط فيها بنجاح . وقد أوضح الميثاق ان مجلس الجامعة هو الجهاز المنوطة به عملية تسوية المنازعات . ويقوم المجلس بمهمته هذه بالطريقتين المشارإليهما، أي التحكيم والوساطة ، وذلك بالكيفية وفي الحدود التي ورد ذكرها صراحة بنص الميثاق

وإذا كانت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقّعت في نيسان/ ابريل من عام ١٩٥٠ ، قد حاولت التخفيف من القيود الواردة في الميثاق بشأن تسوية المنازعات ، إلا أنه يمكن الزعم بأن هذه المعاهدة لم تأت بجديد يذكر في المجال الذي نحن بصدده[١٠] . صحيح أنها تعتبر خطوة متقدمة نسبياً عن الميثاق ، حيث أنها لم تقتصر على مجرد عدم اجازة الالتجاء إلى القوة في فض المنازعات ـ كما فعلت المادة الخامسة السابق الاشارة اليها ـ وإنما أكّدت المادة الأولى من المعاهدة عزم الدول المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية . ولكن ، رغم كل ذلك ، فإن معاهدة الدفاع العربي المشترك لم تقدم تفصيلات جديدة موضوعية . فهي ، شأنها شأن الميثاق ، اتصفت بالعمومية وعدم التفصيل .

وهكذا ، فإنه لا المادة الخامسة من ميثاق الجامعة ولا المادة الأولى من معاهدة الدفاع المشترك ولا أية مادة أخرى ، قد احتوت على أية تفصيلات تشرح القواعد والاجراءات السياسية أو القانونية التي تكفل التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات ، باستثناء ما ورد في المادة الخامسة بخصوص الوساطة والتحكيم الاختياري[١١] . ويعني هذا الاستنتاج ، أن ثمة قصوراً ملحوظاً في نظام الجامعة العربية الخاص بتسوية المنازعات . وكان من نتائج هذا القصور ، أن أضحى الميثاق ـ بما يتضمنه من نصوص ـ عاجزاً عن الارتفاع على الصراعات العربية والتعامل معها من منطلق قومي وايجابي ، كما أنه عاجز من حيث النص عن توحيد السياسات العربية المتعددة تحت سياسة عربية مشتركة[١٢] .

---

(٨) Foda, *The Arab Court,* p. 58.

(٩) جامعة الدول العربية ، **ميثاق جامعة الدول العربية** ، المادة ١١٩ .

(١٠) غالي ، **الجامعة العربية** ، ص ١٣ .

(١١) Foda, *The Arab Court,* p. 24.

(١٢) محمد حافظ غانم ، **العلاقات الدولية العربية** (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٦٥) ، ص ٣٤٥ .

وهناك أسباب متعددة لتفسير القصور في نظام الجامعة العربية الخاص بتسوية المنازعات المحلية . فمن ناحية أولى ، هناك السبب المتعلق بحرص الأقطار العربية الشديد على التمسك بسيادتها الوطنية وكذا شكل الحكم القائم في كل منها ، وهي امور تقررت بوضوح في أغلب مواد الميثاق وبخاصة المواد (١ ، ٢ ، ٨) . ومن ناحية ثانية ، ترجع أسباب القصور ـ في رأي فريق من الفقهاء ـ إلى القناعة التي توفرت لدى واضعي الميثاق ، بأن احتمالات النزاع بين الأقطار العربية الشقيقة ، هي من الأمور النادرة[١٣] ، وإذا حدث الخطر من خارج المنطقة العربية ، فإن العون الخارجي ـ البريطاني بالأساس ـ يكفي لحماية هذه الدول[١٤]. ويستنتج فريق آخر من الدارسين ، أن عدم التفصيل في الميثاق فيما يختص بنظام تسوية المنازعات ، كان يبغي هدفاً معيناً وهو توفير قدر من المرونة يسمح بدرجة كافية من المواءمة بين نظام السلام العربي ونظام السلام العالمي الذي كان يجري بحثه وقت صياغة ميثاق الجامعة العربية[١٥] . ورابعاً ، يحيل بعض الدارسين هذا القصور إلى سبب رئيسي وهو أن الجامعة العربية ـ بحد ذاتها ـ تمثل تطوراً تنظيمياً جديداً ليس له سابقة مماثلة في العلاقات العربية في العصر الحديث ، كما أنها تعتبر من أولى المنظمات الاقليمية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقد انعكس هذا الغياب للخبرات والتجارب المؤسسية والتنظيمية في العمل العربي المشترك في الفترة السابقة على قيام الجامعة، انعكس على الشكل العام لهذه المنظمة من وجوه متعددة[١٦] .

وعلى أية حال ، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن حرص الأقطار العربية ـ عموماً ـ على التمسك الشديد باستقلالها وسيادتها ، هو الذي يأتي في المقام الأول بالنسبة لأسباب القصور جميعاً ، بدليل انه بعد مرور ما يزيد على نحو ثلث قرن على إنشاء الجامعة ، فإن هذه الدول لا تزال عاجزة إلى اليوم عن فهم الاهمية الموضوعية لوظيفة الجامعة في تسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية ، وظل مبدأ المحافظة على السيادة والاستقلال هو أحد المتغيرات الرئيسية في تحديد وصنع السياسات العربية تجاه الجامعة .

وقد ترتب على هذا القصور نتيجتان أساسيتان : **الأولى** سلبية ، وتمثلت في عجز الجامعة عن التعامل بشكل ايجابي مع العديد من الصراعات والخلافات في الوطن العربي، وبذلك لم تحقق ما كان معقوداً عليها من آمال في هذا المجال . أمّا النتيجة **الثانية** ، فيمكن اعتبارها ايجابية . فالقصور المشار إليه ، لم يؤد فقط إلى الاعتماد على الوسائل الأخرى غير الواردة في الميثاق في شأن تسوية المنازعات ، وهي وسائل أثبتت ـ إلى حد كبير ـ قدرتها على التكيف والظروف المستحدثة ، وإنما سمح كذلك بتطوير نظام تسوية المنازعات من أساسه ، بحيث انه يمكن التمييز بين نظامين مختلفين فيما بينهما اختلافاً ملحوظاً . فهناك من ناحية ، النظام الذي يطرحه الاطار القانوني ، وهو ما سبقت معالجته والاشارة إلى أهم خصائصه[١٧] . وهناك ثانياً ، النظام الذي يمكن استقراء معالمه من واقع

---

(١٣) عبد الحميد بدوي ، « الجامعة العربية »، **المجلة المصرية للقانون الدولي** ج ١(١٩٤٥)، ص ١٣ .

(١٤) محمد طلعت الغنيمي ، **الغنيمي في التنظيم الدولي** (الاسكندرية :منشأة المعارف ، ١٩٧٤) ،ص١١٤٢ .

(١٥) بدوي ،« **الجامعة العربية**،» ص ١٣ ـ ١٤ .

(١٦) Hassouna, *The League of Arab States,* p. 17.

(١٧) انظر بعض التفاصيل الخاصة بهذا النظام في : احمد الرشيدي ، «الحرب الأهلية اللبنانية في اطار جامعة الدول العربية ،١٩٧٥ـ١٩٧٧، » (رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠) ،ص١١ ـ ٢٤ .

الخبرة التجريبية للجامعة في معايشتها لتطورات العلاقات العربية في بعديها الصراعي والتعاوني فما هو الجديد بالنسبة لهذا النظام الثاني ؟

ثانياً : الخبرة العملية للجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات

أدت تطورات العلاقات الدولية العربية خلال الفترة التالية على قيام الجامعة العربية ، بإحداث تبدلات نوعية كبيرة فيما يتعلق بطبيعة وماهية الدور الذي تضطلع به الجامعة في عملية ادارة المنازعات العربية المحلية سلمياً ، بحيث يمكن القول ـ على سبيل تأكيد ما سبقت الاشارة إليه ـ بأن التطورات في العلاقات العربية وما أحدثته من إنعكاسات داخل الجامعة ، أدّت إلى بلورة نظام لتسوية المنازعات أفضل نسبياً من ذلك الذي يطرحه الميثاق أو الاطار القانوني بصفة عامة ، وان كان هذا النظام المستحدث لم يرق بعد الى المستوى المطلوب أو المأمول .

وقد برزت هذه التطورات في نظام الجامعة الخاص بتسوية المنازعات في اتجاهين رئيسيين : **الأول ـ** وهو يختص بتطور وظيفة مجلس الجامعة في المجال المذكور ، **والثاني ـ** وهو يتعلق بتطور وظيفة الأمين العام للجامعة العربية في المجال نفسه .

(١) تطور وظيفة مجلس الجامعة في مجال تسوية المنازعات

شهد مجلس جامعة الدول العربية تطوراً كبيراً بالنسبة لدوره في مجال تسوية المنازعات . وقد برز هذا التطور ـ في الواقع ـ على مستويين : مستوى التمثيل في المجلس، باعتبار ان مستوى التمثيل مؤشر يعكس مدى رؤية الأقطار العربية ـ في اطار الجامعة ـ لخطورة النزاع أو الخلاف محل الاهتمام والمستوى الثاني ، هو المستوى الذي يعكس توسع المجلس في استخدام اساليب جديدة في تسوية المنازعات بخلاف تلك الواردة في الميثاق . فبالنسبة للتطور على المستوى الأول . يلاحظ أنه صار في مقدور المجلس أن يجتمع على مستويات مختلفة (على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة، أو على مستوى السفراء ، وفي بعض الأحيان يجتمع المجلس على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة العربية) . والملاحظ ، أن المرونة التي صيغ بها موضوع تمثيل الأقطار لدى مجلس الجامعة ، هي التي مكنته من أن يجتمع على أي مستوى من المستويات المشار اليها . فالمادة الثالثة من الميثاق اكتفت بالنص على ان يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منهم صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها » .

وقد جرى العمل العربي على أن المنازعات العربية ذات الأهمية الخاصة ـ سواء لخطورتها أو لارتباطها بالمصالح العربية القومية ـ أضحت تعالج من خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب من خلال اجتماعات القمة للملوك والرؤساء . وكان لهذا النوع الأخير من الاجتماعات فضل كبير ، إن لم يكن في حل ، فعلى الأقل في التمهيد لحل الكثير من المنازعات وقضايا الخلاف في الوطن العربي ولنضرب مثلاً لذلك حالة الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . فهذه الحرب لم تنته رسمياً على الأقل ـ إلا بعد اجتماعات قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦.

أمّا بالنسبة لتطوير واستحداث أساليب جديدة في حل المنازعات ، فقد خرج المجلس ـ في العمل ـ عن الاطار الضيق الذي حدده الميثاق والذي قصر تدخل المجلس على الوسيلتين اللتين أشير إليهما سلفاً أي الوساطة والتحكيم الاختياري . فقد استعان المجلس بالعديد من الوسائل او

التكتيكات ، فلجأ في المنازعات المختلفة التي عرضت عليه الى المساعي الحميدة والمصالحة والتحقيق وبعثات تقصّي الحقائق وذلك منذ البدايات المبكرة للعمل العربي المشترك في اطار الجامعة (انشأ المجلس بعثة لتقصي الحقائق أثناء أزمة اليمن عام ١٩٤٨) . والمجلس في تناوله لقضايا الخلاف والنزاع في الوطن العربي ، لم يعتمد على وسيلة معينة بالنسبة لحالة نزاع معين ، ففي كثير من الأحيان ، اعتمد على أكثر من وسيلة واحدة حتى بالنسبة لحالة النزاع الواحد . وهذا في الواقع ، يتمشى مع حقيقة أن التصنيف بالنسبة لوسائل تسوية المنازعات لا يعني ان كل وسيلة منها منفصلة تمام الانفصال عن بقية الوسائل الأخرى ، وان كل واحدة منها تصلح لفئة معينة من المنازعات دون الأخرى[١٨] .

ولا شك في أن التطور البارز الذي استحدثه المجلس لتسوية المنازعات ، يتمثل في أسلوب العزل بين الأطراف المتنازعة من خلال إرسال قوات عربية مشتركة . وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ الجامعة العربية ،الأولى كانت في أثناء أزمة الكويت في عام ١٩٦١ حين عرفت القوات التي أرسلت الى الكويت باسم قوات الطوارىء العربية أو قوات الجامعة العربية ، والمرة الثانية كانت في أثناء أزمة الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان ، حين عرفت القوات التي أرسلت باسم قوات أمن الجامعة العربية أو القوات العربية الرمزية الى أنه تم تعزيزها فعرفت بقوات الردع العربية .

فيما يتعلق بالتحكيم ، فلم يحدث فيه أي تطور يستحق الذكر . والأكثر من ذلك ان محكمة العدل العربية التي أشارت إليها المادة رقم (١٩) من الميثاق والتي كانت موضوعاً لدراسات متعددة ، لم يقدر لها الظهور إلى الآن . وعموماً يمكن القول بأن التحكيم لم يتم الالتجاء إليه سوى مرة واحدة طوال مراحل تطور العمل العربي المشترك . وهذه المرة هي حالة النزاع بين سوريا ولبنان عام ١٩٤٩ ، بل إن « مشارطة التحكيم » بين البلدين والتي تمت بفضل جهود الوساطة المصرية ـ السعودية ، لم ترد فيها أية إشارة لميثاق الجامعة العربية[١٩] .

وقد اختلفت الآراء حول ماهية الدوافع وراء عزوف الأقطار العربية عن الالتجاء إلى أسلوب التحكيم والأسلوب القضائي بصفة عامة في تسوية منازعاتهم . فبحسب رأي البعض ، فإن الدول ـ عموماً ـ تفضل كقاعدة ، التسوية السياسية الدبلوماسية التي توفر لها حرية أكبر في الحركة والتصرف والالتزام[٢٠] . وفي رأي البعض الآخر ، فإن هذا العزوف سببه أزمة القضاء الدولي التي تعاني منها الأقطار العربية شأن غيرها من دول العالم الثالث . ونتيجة لذلك ، نجد أن هناك قطاعاً من الدارسين يسلمون بحقيقة أنه ليس ثمة ما يبرر انشاء محكمة عدل عربية طالما أن الوعي العربي لم يصل بعد الى الدرجة الكافية من النضج بما يجعل الأقطار العربية تستريح إلى التسوية القضائية ومن خلال قرارات التحكيم[٢١] . ولا شك أن هذا الاتجاه ، يضيق كثيراً من اختصاصات محكمة

---

(١٨) محمد طلعت الغنيمي ، **الأحكام العامة في قانون الأمم (قانون السلام)** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٠)، ص ٩٠٦ .

(١٩) غالي ، **الجامعة العربية** ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٢٠) ابراهيم صقر ، « الجامعة العربية في الميزان، » **المجلة المصرية للعلوم السياسية** (تموز / يوليو ١٩٧٠) ، ص ٢٦ .

(٢١) بطرس غالي ، « العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية ، » **السياسة الدولية** (نيسان / ابريل ١٩٧٠) ، ص ١٧ ـ ١٨ .

العدل العربية ، ذلك أن مسألة فض المنازعات ليست هي الموضوع الوحيد الذي يبرر إنشاء مثل هذه المحكمة. فالمجلس يستطيع أن يعتمد على محكمة العدل في حال قيامها في أمور كثيرة بخلاف تلك التي تتصل بتسوية المنازعات[٢٢] ، وذلك على نحو ما هو حاصل بالنسبة لمحكمة العدل الدولية .

(٢) الدور السياسي للأمين العام في تسوية المنازعات

تتحدد وظيفة الأمين العام للجامعة العربية في ضوء النصوص الواردة في ميثاق الجامعة وفي اللوائح الداخلية لكل من مجلس الجامعة وأمانتها العامة. غير أنه في ضوء ما جرى عليه العمل فعلاً، يمكن الاستنتاج بأن وظيفة الأمين العام قد شهدت تطوراً كبيراً وبصفة خاصة دوره السياسي بالنسبة لكافة القضايا العربية ، تحت ضغط الظروف التي أحاطت بالجامعة والمشاكل التي تعرضت لها .

وقد استند الأمين العام في قيامه بدور سياسي رئيسي في مجال تسوية المنازعات العربية والوساطة بين الأطراف العربية المتنازعة الى تزايد اهتمام الجامعة ـ وبصفة خاصة المجلس ـ بمنصب الأمين العام ، والاقتناع بأهمية هذا المنصب ، باعتباره أحد العوامل الفاعلة في ادارة مختلف المنازعات العربية المحلية بشكل ايجابي . كما استند الأمين العام إلى مجموعة النصوص الواردة في النظام الداخلي لكل من مجلس الجامعة والأمانة العامة ، وفي مقدمتها المادة رقم (٢٠) والمادة رقم (٢١) من نظام المجلس الداخلي .

وقد تزايد دور الأمين العام بدرجة ملحوظة أدت إلى اعتماد المجلس عليه في القيام بمهام الوساطة والتوفيق وبذل المساعي الحميدة . وقد بلغ هذا الاعتماد من جانب المجلس على الأمين العام حداً كبيراً ، إذ كان يعهد إليه ـ كلياً ـ بالقيام بدور الوسيط في الكثير من الحالات كما ان الأمين العام كثيراً ما يقوم بجهوده التوفيقية بين أطراف النزاع حتى قبل تكليف المجلس له . وقيام الأمين العام بذلك ، يمثل ضرورة تفرضها مقتضيات وظيفته ، فلكي يتسنى له مثلاً توجيه نظر مجلس الجامعة أو الدول الأعضاء الى اية مسألة تسيء الى العلاقات القائمة بينها ، يتعين عليه ، بادىء ذي بدء ـ أن يلم بالقدر الكافي بحقائق الموقف موضوع النزاع .

ولم يتردد مجلس الجامعة بالترحيب ـ في دوراته العادية ـ بالجهود التي يقوم بها الأمين العام للوساطة بين أطراف نزاع ما على امتداد الساحة العربية ، وكثيراً ما كان يطلب منه الاستمرار في بذل تلك الجهود . وقد حدث ذلك على سبيل المثال ، بالنسبة لأزمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية عام ١٩٧٢ ، حيث أصدر المجلس قراراً بأن يستمر الأمين العام في مجهوداته من أجل تحقيق مصالحة الدولتين وبمساعدة لجنة خاصة مكونة من ممثلي بعض الدول الأعضاء . وفي ازمة الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان ، لم يتردد الأمين العام في بذل مساعيه لدى الأطراف المتنازعة منذ اللحظة الأولى لنشوب القتال على أثر حادثة عين الرمانة الشهيرة في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥ . وقد رحب المجلس في دورته العادية الثالثة والستين بالجهود التي كان يبذلها الأمين العام في هذا الشأن[٢٣] . كذلك من الأدوار الرئيسية التي اضطلع بها الأمين العام ـ بتكليف من المجلس ـ دوره

---

(٢٢) السيد محمد المدني ، « الحاجة الى إنشاء محكمة عدل عربية في اطار جامعة الدول العربية »، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** (تموز / يوليو ١٩٧٠) ، ص ٥٨ .

(٢٣) القرار رقم ٣٢٣٠/ د ٦٣ / جـ ٤ ـ ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ .

في أزمة الكويت عام ١٩٦١ . فقد قام الأمين العام الأسبق عبد الخالق حسونة بدور ملحوظ في تلك الأزمة ، وبصفة خاصة فيما كان يتصل بإنشاء وإرسال قوات حفظ السلام العربية التي صدر بشأنها قرار المجلس .

على أن تعاظم دور الأمين العام في مجال تسوية المنازعات العربية المحلية ، قد برز بوضوح شديد في حالة نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ . فبعدما تدهور الموقف بين البلدين ، بادر الأمين العام بدعوة مجلس الجامعة للانعقاد في دورة غير عادية لبحث هذا النزاع . ولا شك أنه إذا كانت مبادرة الأمين العام بدعوة مجلس الجامعة للانعقاد في دورة استثنائية لبحث النزاع الجزائري المغربي ، قد جاءت بالأساس إنطلاقاً من النص الذي تقرره المادة رقم (٢٠) من النظام الداخلي للمجلس، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها الأمين العام لاستخدام حقه بمقتضى هذه المادة ، إلا أن ما يميز مبادرة الأمين العام هذه استحداث اسلوب التدخل على النحو الذي تم به وان كان لم يحقق النجاح المرجو . وكانت هذه سابقة تبنتها الأمانة العامة لنفسها توسيعاً لإمكاناتها في دعوة مجلس الجامعة للانعقاد[٢٤] .

ولعله مما يؤسف له، أنه على الرغم من الظروف الموضوعية التي كانت وراء تعاظم الدور السياسي للأمين العام على صعيد تسوية الخلافات والمنازعات العربية ، فإن هذا الدور المتعاظم كثيراً ما يتعرض للنقد من جانب بعض الدول الأعضاء ، وهي ظاهرة تعود في الواقع إلى السنوات الأولى لقيام الجامعة ، كما انها ليست بقاصرة على امين عام الجامعة العربية ، بل نكاد نجدها في أغلب المنظمات الدولية .

ثالثاً : تقويم دور الجامعة العربية في مجال تسوية المنازعات العربية

من دراسة نظام الجامعة العربية الخاص بتسوية المنازعات ، سواء ذلك الذي يحدده الاطار القانوني أو ذلك الذي يبرز من خلال الخبرة التاريخية والممارسات التطبيقية ، يمكن التأكيد على أمرين هامين : الأمر الأول ـ أن ثمة مجموعة من الخصائص أو السمات العامة تتسم بها دبلوماسية الجامعة في تسوية المنازعات . والأمر الثاني ـ أن هناك ظروفاً موضوعية عديدة تؤثر بالسلب أو بالايجاب على طبيعة أداء الجامعة ووظيفتها بالنسبة للموضوع المذكور .

(١) الخصائص العامة لدبلوماسية الجامعة العربية في تسوية المنازعات المحلية

من خلال معايشة الجامعة وتعاملها مع مختلف الظواهر الصراعية في الوطن العربي ، يمكن استقراء مجموعة الخصائص الآتية لدبلوماسية الجامعة في تسوية المنازعات :

(أ) يلاحظ ان دور الجامعة يختلف ـ من حيث فعاليته وأدائه ـ باختلاف الظروف والأطوار التي تمر بها العلاقات العربية ـ العربية . فكلما سادت الوطن العربي درجة من الهدوء والوفاق بين الأقطار العربية وبعضها البعض ، كلما انعكس ذلك على الجامعة قوةً ودعماً ، والعكس بالعكس . ولعل أكبر دليل على ذلك ، ما آل اليه وضع الجامعة على أثر التدهور الذي أصاب العلاقات المصرية العربية بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية . فقد أدى ذلك إلى حدوث انعكاسات خطيرة

---

(٢٤) سيد نوفل ، **العمل العربي المشترك : ماضيه ومستقبله** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨) ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

ليس فقط فيما يتعلق بأداتها الوظيفي ، وإنما أيضاً فيما يتصل ببنيتها الهيكلية ، وهو أمر لم يحدث من قبل ومنذ قيام الجامعة .

(ب) يلاحظ أن دور الجامعة لم يقتصر على المنازعات التي تكون أطرافها « دول » عربية ، وانما انسحبت كذلك إلى نظر بعض المنازعات التي وقعت بين « قوى » داخلية متصارعة والتي اتخذت صورة الحرب الأهلية في بعض الحالات (أزمة اليمن عام ١٩٤٨ ، الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٢ ، الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨ ، وعامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) . كما انسحب تدخل الجامعة كذلك ، إلى تلك المنازعات التي كانت أطرافها « دول » عربية من ناحية وكيانات أخرى من غير الدول من ناحية اخرى (مثال ذلك توسطها بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧١ ، وتوسطها بين هذه الأخيرة وكل من لبنان وسوريا في الحرب اللبنانية الأخيرة) . كذلك توسطت الجامعة بين قوى عربية محلية متصارعة لم تكن قد حققت شخصيتها الدولية بعد (توسطها بين الجبهة القومية وجبهة تحرير جنوب اليمن قبل قيام جمهورية اليمن الديمقراطية عام ١٩٦٧) .

(ج) إن الجامعة العربية في قيامها بعملية تسوية المنازعات ، قد عزفت عن القيام بدور الحكم أو القاضي بين الأطراف المتنازعة وفضلت دوما أسلوب الوساطة.بعبارة اخرى،لم تحاول الجامعة إدانة أي طرف من أطراف النزاع المعروض عليها ، بقدر ما حاولت تسوية هذا النزاع سلمياً .

على أن هذا لا يعني أنه لم توجد حالات لم تدن فيها الجامعة طرفاً من أطراف النزاع ولو بطريقة غير مباشرة . ففي أزمة الضفة الغربية عام ١٩٥٠ ، وفي أزمة الكويت عام ١٩٦١، أيدت الجامعة بشكل غير مباشر جانباً ، وإن كانت لم تدن الطرف الآخر (الأردن في الحالة الأولى والعراق في الحالة الثانية) إدانة صريحة[٢٥] . لكنها في الأزمة التي نشبت بين قطري اليمن في حزيران/ يونيو ١٩٧٨ ، اتخذت الجامعة قرارات صريحة بإدانة اليمن الجنوبية بسبب ما أثير حول مسؤوليتها في اغتيال رئيس اليمن الشمالية أحمد حسين الغشمي[٢٦] .

(د) يبدو أن الجامعة العربية في معالجتها لأي نزاع أو موقف دولي عربي ، قادرة على معالجة الوجه أو الجانب الخارجي سواء الاقليمي او الدولي لهذا النزاع أو الموقف ، بينما تفشل ـ في الغالب ـ حينما تحاول التصدي للجانب الداخلي او المحلي .

(هـ) ومما تتميز به دبلوماسية الجامعة العربية في تسوية المنازعات ، هو قدرة دبلوماسية القمة على تحقيق درجة أكبر من النجاح في التصدي للكثير من الأزمات والخلافات العربية . واذا كانت دبلوماسية القمة العربية لم تنجح ـ في احيان كثيرة ـ في تسوية بعض الخلافات العربية ، إلا أنّ دورها ـ مع ذلك ـ يظل في مقدمة العوامل التي تهيء المناخ اللازم للوصول للتسوية . وهنا نسوق مرة أخرى حالة الحرب الأهلية الاخيرة في لبنان ودور دبلوماسية القمة العربية المحدودة والشاملة في ايجاد تسوية ـ ولو رسمية ـ لها .

---

(٢٥) غالي ، **الجامعة العربية** ، ص ١٨٨ .
(٢٦) القرار رقم ٣٧٣٤ / د ط / حـ ٢ ـ ٢/ ٧/ ١٩٧٨ .

ويمكن استنتاج خاصية اخرى وليست اخيرة ، من خصائص دبلوماسية الجامعة العربية، وهي تلك التي تتمثل في عزوف الجامعة عن الالتجاء إلى التدابير أو الاجراءات العسكرية . فالجامعة ـ كما سبق توضيحه ـ لم تلجأ إلى الأسلوب العسكري كإجراء ضروري من اجراءات تسوية المنازعات إلّا مرتين . وفي كلتا الحالتين ، لم يكن الغرض من هذا الاجراء العسكري هو القمع أو ردع احد الأطراف ، بقدر ما كان الغرض منه هو العمل على المحافظة على السلام والأمن والعزل بين القوات والأطراف المتصارعة ، مع إمكانية ردع المخالف في بعض الأحيان مثلما كان الحال في قوات الردع العربية التي ارسلت الى لبنان بمقتضى مقررات قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ .

(٢) الظروف الموضوعية المؤثرة على دور الجامعة في تسوية المنازعات

توجد ظروف موضوعية عديدة تؤثر ، من جوانب مختلفة ، بالسلب أو بالايجاب على مقدرة وأداء الجامعة العربية وأجهزتها المعنية ، على صعيد العمل على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء .

فبالنسبة للظروف الموضوعية الايجابية او المساعدة ، يأتي الاجماع والوفاق العربيان في مقدمة العوامل المساعدة لقيام الجامعة بدور نشط وايجابي في تسوية هذه المنازعات . فالاجماع العربي هو أحد الشروط الأساسية لتسوية أية أزمة عربية[٢٧] . غير أنه مما يقلل من قيمة هذا الاجماع أنه يأتي ـ في العادة ـ متأخراً . ومرة أخرى يمكن الاشارة في هذا المجال إلى الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة التي لم تعالجها دبلوماسية القمة العربية إلا بعد مرور نحو ثمانية عشر شهراً من نشوبها .

ومن ناحية اخرى ، تبرز خبرة الجامعة أن التدخل الخارجي الذي يأتي في صورة العمل والتحرك المباشرين ، هو برغم مخاطره ـ من بين العوامل التي تساعد على حفز الهمة العربية الجماعية . ففي أزمة لبنان عام ١٩٥٨ ، يلاحظ انه كان للتطورات التي استجدت ، وفي مقدمتها نزول القوات الأجنبية الأمريكية والبريطانية في لبنان والأردن ، أثر ملحوظ في دفع الجامعة الى تكثيف جهودها وجمع كلمة الأقطار العربية ، خصوصاً داخل الأمم المتحدة . ونفس الشيء تقريباً حدث بالنسبة لأزمة الكويت ، حيث كان استدعاء القوات البريطانية من جانب الحكومة الكويتية لمواجهة مزاعم القيادة العراقية وراء مضاعفة الجهود العربية في اطار الجامعة من أجل معالجة هذه الأزمة عربياً وبما يكفل انسحاب القوات الأجنبية من الكويت[٢٨] .

ويبدو أنه كان هناك إدراك من جانب صانع القرار السياسي في إسرائيل بهذه الحقيقة ، ولذلك فمن بين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء عدم تدخل اسرائيل ـ بشكل مباشر ـ في الحرب الأهلية اللبنانية ، التخوف من أن يؤدي تدخلها الى توحيد وتكتيل الجهود العربية وتناسي العرب لخلافاتهم بهدف مواجهة الخطر الاسرائيلي .

ومن جهة أخرى ، فإن التدخل الخارجي الذي يتم بشكل غير مباشر يؤدي إلى اعاقة تحرك الجامعة في مواجهة المنازعات والخلافات العربية التي تكون محلاً لهذا التدخل ، حيث انها ـ في مثل

---

(٢٧) Hassouna, *The League of Arab States*, p. 83.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١١٦ .

هذه الحالة ـ تكون امام نزاع أو موقف أزمة ذي ثلاثة مستويات : المستوى الداخلي أو المحلي المستوى الاقليمي ، والمستوى الدولي .

ويتصل بعامل التدخل الخارجي ، موقف الدول الكبرى وبصفة خاصة موقف الدولتين العظميين من النزاع الذي تنظره الجامعة العربية . فقدرة الجامعة ـ شأن أية منظمة اقليمية أو دولية أخرى ـ تتوقف في جانب كبير منها على طبيعة اتجاهات السياسة الخارجية للدولتين العظميين تجاه النزاع موضوع الاهتمام . وعموماً ، فكلما كانت مواقف الدولتين ايجابية بالنسبة لنزاع معين ، كلما قدر للجامعة أو المنظمة الاقليمية ان تقوم بدور كبير ـ نسبياً ـ في معالجته والعكس بالعكس ، والمثال الذي يستخدم للبرهنة على ذلك هو حالة نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ . ففي هذا النزاع ، كانت الظروف الدولية تشكل عاملاً مساعداً لتحرك الجامعة وعدم تدويل النزاع بعرضه على الأمم المتحدة وذلك على الرغم من أن المغرب كانت تطالب بشدة بنقل هذا النزاع إلى الأمم المتحدة ورفض عرضه على اي من المنظمتين الاقليميتين المعنيتين أي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وكان الأمل في رفض نظر النزاع أمام الأمم المتحدة يعود الى ان الدولتين العظميين كانتا حريصتين ، وبدافع من مصالحهما الخاصة ـ على أن يظل النزاع محلياً وإقليمياً وألا يتحول إلى خلاف من خلافات الحرب الباردة[٢٩] .

وإلى جانب مجموعة العوامل أو الظروف الموضوعية الايجابية ، هناك عوامل أخرى تحد من قدرة الجامعة على تناول المنازعات العربية بشكل إيجابي وبما يكفل ايجاد حلول سلمية لها . فبالاضافة إلى مجموعة العوامل الكامنة في طبيعة الاطار القانوني الذي يحكم نظام تسوية المنازعات ، هناك مثلاً البطء في التحرك الدبلوماسي من جانب الجامعة لمواجهة النزاع والذي يؤثر ـ بالسلب ـ على اداء الجامعة في هذا الشأن .

الواقع ، أن بطء تحرك الجامعة يتجلّى بوضوح إذا ما قورن بتحرك الأمم المتحدة للغرض نفسه[٣٠] . فعلى سبيل المثال ، في الخلاف بين ج . ع . م ولبنان عام ١٩٥٨ احتاج مجلس الجامعة عشرة أيام حتى تمكن من الاجتماع ، في حين أن مجلس الامن الدولي اجتمع بعد أقل من ٢٤ ساعة من ابلاغه . وفي أزمة الكويت عام ١٩٦١ ، لم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد ثلاثة أيام ، أما مجلس الأمن فقد اجتمع بعد ابلاغه بـ ٢٤ ساعة ، وفي حالة الحرب الأهلية الأخيرة في لبنان عام ٧٥ ـ ١٩٧٦ ، لم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد مضي ٦ أشهر تقريباً من بداية الأحداث ، ونفس الشيء حدث من قبل بالنسبة لحالة الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٢ .

والواقع ، أنه إلى جانب بطء التحرك بالنسبة للجامعة في مواجهة المنازعات والأزمات العربية ، تؤثر طبيعة هذه المنازعات على نوعية اداء الجامعة في مواجهتها فالراصد لحركة الصراع في الوطن العربي منذ انشاء الجامعة وحتى الوقت الحاضر ، يستطيع ان يستنتج حقيقة هامة وهي أن المنازعات العربية يندر أن تتحول الى مجابهات عسكرية صريحة أو سافرة . فالمواجهة بين الجزائر والمغرب عام ١٩٦٣ ، والحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٦٢ ، والمواجهة المصرية الليبية عام ١٩٧٧ ،

---

(٢٩) غالي ، **الجامعة العربية** ، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .
(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٨٨ .

والحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ ، تعتبر كلها حالات شاذة من بين العديد من المنازعات العربية ، بل وحتى هذه المواجهات العسكرية لم تتحول الى حروب نظامية مكثفة .

إن سمة اساسيـة للمنازعات العربية ، تكمن في الاعتماد على أساليب غير مباشرة كاثارة الفتنة الطائفية بين افراد المجتمع والاغتيالات السياسية أو الانقلابات العسكرية المدبرة من الخارج . ولا شك انّ المنازعات التي تكون مثل هذه الخصائص أصعب في تسويتها وفي التعامل معها من تلك التي تتخذ صورة مواجهات عسكرية واضحة ، أو تلك التي يكون موضوع الخلاف فيها واضحاً ومحدداً (الخلاف بين العراق وسوريا مثلاً حول مياه الفرات) أو أن يكون موضوعاً ذا أهمية محدودة .

كذلك مما يعيق دور الجامعة ، أن هذه المنازعات كثيراً ما تتخذ طابعاً شخصياً محضاً ، كسوء تفاهم بين زعيمين او انعدام الثقة بينهما ، وبطبيعة الحال فإن منـازعات من هذا النوع يصعب تقويمها او تحليلها ويصعب ـ بالتالي ـ معالجتها إيجابياً .

والقضية التي تبرز الآن هي التالية : إذا كانت هذه هي أهم خصائص دبلوماسية جامعـة الدول العربية في تسوية المنازعات ، وهذه هي أهم الظروف الموضوعية التي تؤثر بدرجة ملحوظة ـ سلباً وإ يجاباً ـ على أداء الجامعة في المجال المذكور ، فليس من المبالغة الاستنتاج بأن دور الجامعة في هذا الشأن سيظل محدوداً وهامشياً على العموم وهو أمر ، وان كان يعود ـ في جانب منه ـ إلى بعض مظاهر القصور الواردة في الميثاق ، إلا أنه يعود ـ في المقام الأول ـ إلى ما سبق ذكره من أن طبيعة علاقات القوى في الوطن العربي وفي العالم هي التي تشل كثيراً من حركة الجامعة على الصعيد الخاص بتسوية المنازعات .

ولعل الظروف الراهنة التي تحيط بالجامعة العربية ، تفرض ضرورة اعادة النظر في نظامها ومواثيقها كلياً وفي الظروف التي تعمل في إطارها وذلك بهدف تمكينها ـ أي الجامعة ـ من تحقيق درجة من المواءمة المطلوبة مع المعطيات المعاصرة للواقع العربي والدولي . ولا شك أن الجامعة العربية بوضعها الراهن ، تعيد إلى الأذهان تجربة عصبة الأمم ، فإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد عصفت بهذه التجربة بعد نحو ربع قرن من قيامها وتمخضت ـ بالتالي ـ عن ميلاد منظمة جديدة هي الأمم المتحدة أخذت في الاعتبار دروس المنظمة السابقة عليها وتجاربها ، فإن الوضع الراهن للعلاقات العربية يفرض اتخاذ خطوة مماثلة[٣١] □

---

(٣١) الرشيدي ، « الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ، » ص ٣٢١ .

الثقافة كميدان مواجهة بين التحرر والاستعمار (عدن ١٨٣٩ - ١٩٣٧)

سلطان ناجي

مؤرخ ، عضو مجلس الشعب الأعلى باليمن الديمقراطية .

لقد كانت عدن أول منطقة في الجزيرة العربية تتعرض للغزو الأجنبي وتصبح مستعمرة بريطانية عام ١٨٣٩ . وكانت آخر مستعمرة في الوطن العربي تحصل على استقلالها عام ١٩٦٧ . وتحاول هذه الورقة لهذه الفترة الأولى من الاستعمار البريطاني للمنطقة - والتي لم يسبق لها أن درست من قبل بالعربية أو الانجليزية أن تبين أسلوب المواجهة التي كان يقوم بها الوطنيون العرب من اليمنيين إزاء السياسة الاستعمارية التي حاول البريطانيون اتباعها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في هذا الجزء الاستراتيجي الحساس من الوطن العربي . وهذا النموذج العربي اليمني للمقاومة هو في الواقع جزء من التصادم الحضاري العام الذي وقع في العصر الحديث بين الحضارتين الغربية والعربية الاسلامية عندما تعرضت المنطقة العربية للغزو الأجنبي بمختلف أشكاله .

لم يبدأ الانجليز في **فتح أول مدرسة في عدن إلاَّ بعد مضي ١٧ عاماً من استعمارهم لها** . وحتى تلك المدرسة الأولى التي فتحوها عام ١٨٥٦ أغلقت أبوابها بعد سنتين فقط من وجودها . ولم يعاد فتحها الاَّ عام ١٨٦٦ ، بمعنى **آخر فإن الإنجليز لم يفتحوا أول مدرسة ابتدائية إلاَّ بعد مضي ربع قرن من استعمارهم للمنطقة اليمنية** . ومنذ البداية فقد كانت الأهداف من وراء فتح المدرسة سياسية وتبشيرية ومن أجل أن تثبت وتنشر تأثيرها في طول وعرض أراضي الداخل ، ثم تجذب أبناء الرؤساء ليقيموا إتصالات مستمرة مع البريطانيين في عدن بالاضافة الى تخريج كتبة عرب للادارة البريطانية[١] . وفي أول كتاب رسمي أصدره مساعد المقيم السياسي البريطاني بشأن مستعمرة عدن عام ١٨٧٧ ، يشير الكاتب إلى أن من أهداف تأسيس المدرسة الأولى كان أيضاً من أجل محاولة تخفيف كراهية اليمنيين وتعصبهم ضد البريطانيين[٢] .

وهذا هو وصف رسمي لحالة التعليم في عدن خلال السنوات العشر الأولى منذ بدء تأسيسه في عام ١٨٦٦ وحتى عام ١٨٧٥ : « خلال العامين الأولين فإن تقدم المدرسة لم يكن مرضياً بأي حال من الأحوال .

(١) R.J. Gavin, *Aden Under British Rule, 1839-1967* (London: Hurst, 1975) p. 192.

(٢) F.M. Hunter, *An Account of the British Settlement of Aden in Arabia* (London: Cass, 1877), p. 148 .

فمعظم التلاميذ كانوا من ابناء جنود الوحدة الهندية في الجيش البريطاني في المعسكرين في عدن . ولم يكن في سجل المدرسة سوى ٦ تلاميذ فقط من المدينة ذاتها ... وخلال السنوات الاربع الأخيرة فإن المؤسسة والتي تسمى (مدرسة الاقامة في عدن) اصبحت تضم تلاميذ من كل الطبقات والمذاهب . وقد بلغ مجموع التلاميذ عام ١٨٧٨ ٦٠ تلميذاً وزعوا حسب جنسياتهم كالتالي : فرس ٩ ، بانيان ٨ ، خوجة ٢ ، مهمن ٧ ، بهرى ٥ ، يهود ٣ ، عرب ٥ ، مسلمون هنود ١٥ ، مسيحيون محليون ٦ » .[٣] . ومن هذه الأرقام يلاحظ بالطبع قلة النسبة للتلاميذ اليمنيين في المدرسة (حوالى ٨ بالمائة) وايضاً النشاط الواضح للسياسة التبشيرية. فالمسيحيون المحليون لم يوجدوا في الواقع إلاّ بعد مجيء الاستعمار ، أي بعد تنصير يمنيين مسلمين سابقين . وعلى كل حال فإن مدارس ومستشفيات الارساليات كانت من أوائل المؤسسات في عدن . كما أن مدينة عدن كانت مركز الجمعية الماسونية في الجزيرة العربية حتى الاستقلال .

مدارس عدن والموقف من العربية

لقد حافظ الاهالي على مدارسهم الوطنية الاسلامية الملحقة عادة بالمساجد . كما كان لليهود ايضاً مدارسهم الخصوصية . وبالنسبة للوحدات والبطاريات العسكرية فقد كانت لها مدارسها الخاصة التابعة لها . وإذا تابعنا تطور التعليم الحكومي خلال ربع القرن الأخير من القرن التاسع عشر فسنجد أنه لم تضف سوى مدرستين عربيتين حكوميتين إبتدائيتين . كذلك فقد فتحت خلال هذه الفترة ايضاً مدرستان تبشيريتان كاثوليكيتان . وقد بلغ عدد التلاميذ في المدارس الثلاث الابتدائية العربية في أواخر القرن ـ أي بعد استعمار حوالي ستين عاماً كاملاً ـ ٢٥٦ تلميذاً فقط . أمّا المدرسة الحكومية الانجليزية فلم يتعد عدد تلامذتها في آخر القرن ٨٨ تلميذاً . أمّا بالنسبة للمنهج فقد أدخلت مادة مسك الدفاتر في المدرسة الحكومية الانجليزية بجانب الدروس لمحتوية على التواريخ الابتدائية لانجلترا والهند وروما والكتاب الأول من اقليدس والجغرافية والحساب والجبر . كما أن حصص الدراسات القرآنية قلل منها في المدارس الحكومية العربية مقابل زيادة في المواضيع النفعية على مستوى ابتدائي[٤] .

وفي عام ١٨٩٧ بدىء بنظام مساعدة المدارس الخاصة . وقد بلغ مجموع التلاميذ في المدارس الحكومية والتبشيرية والخاصة ١٧٦٨ تلميذاً . ولم يزد عدد التلاميذ العرب في المدارس الانجليزية عن ١٦ تلميذاً فقط ، كما أن عددهم في المدارس الأخرى كان يقل عن النصف . ويقول جافين : « إن التركيب العرقي للصفوف المدرسية قد عكس طبيعة التركيب السكاني لعدن ذاتها . أمّا النظام التربوي الذي كان سائداً فكان يقوم على أسس تقليدية »[٥] .

لقد كانت عدن هندية أكثر منها عربية في ذلك الوقت . وقد انعكس هذا الوضع على حالة اللغة العربية ومناهج الدراسة . ولم يستطع أن ينكر تلك الحالة المؤسفة البريطانيون أنفسهم . فعندما كتب مساعد المقيم البريطاني هارولد جاكوب كتابه **ملوك العرب** في مطلع هذا القرن ، وصف حالة التعليم والثقافة العربية في عدن كالتالي :

« من الممارسات المؤسفة في عدن أن يستخدم الكثيرون اللغة الهندستانية . فعدن بسرعة تتهند كل يوم

---

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٥١ .

(٤) Gavin, *Aden Under British Rule, 1839-1967*, p. 193.

(٥) المصدر نفسه .

فالاعلانات التي توضع أمام شبابيك مكاتب البريد هي بالهندستانية أو الجزراتية . وتبدو اللغة العربية وكأنها لغة أجنبية ، ومعظم المدرسين من الهنود، والمدينة كلها قد نومت تنويماً مغناطيسياً وأصبحت كلها تعيش تحت نكهة بومبي . إن التاريخ العربي لا يدرس في المدارس الحكومية . فهل نخاف منهم إذا ما درسوا سيرة أبطالهم الوطنيين كما فعلنا مثلاً في الهند في وقت من الأوقات عندما حظرنا عبادة شيفاجي ؟ فإذا كانت المدارس الحكومية في الهند الآن تعلم الشباب احترام وتقديس شيفاجي ، أفليس من الضروري للمؤسسات الخاصة في عدن أن تكون مدارسها الوطنية على نمط المدارس في الهند »[٦] .

بعد إدخال نظام الحماية في الثمانينات من القرن الماضي إلى الأرياف المحيطة بعدن بدلاً من نظام الحماية، فكر الانجليز بإحكام قبضتهم أكثر على المنطقة من خلال (الدائرة العربية) التي كانت مكلفة بتسيس الشؤون القبلية هناك وذلك عن طريق مشروعي إقامة سكة حديد من جهة وبحاجة أمس إنشاء كلية لأبناء السلاطين والمشائخ من جهة ثانية . فقد طرحت فكرة إنشاء الكلية في عام ١٩٠٥ ، ثم أحييت القضية من جديد عام ١٩٢١ ولكن مآلها كان الفشل . وكما يقول الضابط السياسي البريطاني وقتها فإن « الفائدة السياسية من اقامة مثل هذه المؤسسة لتبرر دفع أموال الامبراطورية لفتحها ... إن سياستنا في إنشاء الكلية ستكون لها عواقب معينة وبعيدة المدى وليست عامة داخل محمياتنا » . ثم يسترسل ويقول : « إن الشباب العربي ينشأ وهو يجهل كل شيء إلاّ الحروب القبلية التي يتشبع بها منذ طفولته ... ومن الأفضل أن نضع عليهم أيدينا وهم لا يزالون صغاراً لأن الشباب العربي يمتلك امكانات كبيرة نستطيع توجيهها »[٧] .

منذ انتهاء فترة الحرب العالمية الأولى وحتى إنضمام عدن إلى وزارة المستعمرات في لندن عام ١٩٣٧ تعاقب على إدارة المعارف في عدن ثلاثة من النظار الهنود المسلمين استجلبوا من الهند وذلك بحكم أن النظام التربوي كان جزءاً من النظام التربوي الهندي حيث كانت مدة الدراسة الابتدائية تـراوح بين ٤ ـ ٥ سنوات ثم تتبعها المرحلة الثانوية ، التي كانت تستغرق ٥ ـ ٦ سنوات وفي نهايتها يتقدم الطلبة الى امتحان شهادة الجونير كامبردج والتي لم تكن تؤهل للالتحاق بالدراسة الجامعية أو العليا . فماذا كانت حالة التعليم في هذه الفترة ؟ وهذا هو تقويم أحد قادة الحركة الاصلاحية في اليمن . ففي عام ١٩٢٣ نشر الاستاذ محمد علي لقمان كتيباً باللغة الانكليزية تحت اسم مستعار بعنوان : هل هذه قصاصة ورق ؟[٨] ، إنتقد فيه المؤلف حالة التعليم في عدن ، وذكر أن ٥٠ بالمائة من أطفال عدن الذكور لا يجدون مدرسة يؤمونها ، وهم يتسكعون في الأسواق ، والأمية منتشرة بينهم ، بينما جزيرة سيشل وسكانها ١١,٠٠٠ مقابل ٥٦,٠٠٠ نسمة سكان عدن ، وتجارتها لا توازي ربع تجارة عدن تتمتع بكلية ومدير معارف عام إلى غير ذلك من تأخر عدن المحزن حتى أنها لم تخرج طالباً واحداً يحمل شهادة البكالوريا الثانوية في ٨٤ سنة . ثم أضاف قائلاً : « إن الفوضى قد ضربت بجرانها في المدارس والكتاتيب . وكانت هذه المدارس على درجة العموم ضيقة ، مظلمة ، فاقدة أصول التهوية الصحية ، قذرة . وكان المعلمون أغبياء لا يحمل أحد منهم شهادة كفاءة ، رواتبهم حقيرة ، ومقامهم غير محسود . أمّا برامج التعليم فقد كانت تفتقر إلى عدة عناصر هامة كالجبر والهندسة والصحة والجغرافية الطبيعية والعلوم . وكانت اللغة العربية أضعف مواضيع الدروس على الإطلاق »[٩] .

أمّا مدير المعارف العام في بونا في الهند الذي زار عدن في عام ١٩٢٤ فقد كان من نصائحه أن

---

(٧) Harold F.Jacob, *Kings of Arabia, The Rise and Set of the Turkish Sovranty in the Arabian Penninsula* (London: Mills and Boon, 1923), Chap. 14.

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ظهر الكتيب تحت إسم مستعار للمؤلف هو Neda وهو قلب لاسم عدن ، أمّا الناشر فتحت إسم Junius .

(٩) محمد علي لقمان ، « النهضة الحديثة في عدن (٤) » ، **فتاة الجزيرة** ، ١٨ حزيران / يونيو ١٩٤٤ ، ص ١ ـ ٨ .

يعفى أولاد الفقراء من دفع الرسوم وبأن تؤسس مدرسة عمومية للصنائع . ثم طالب في رفع مستوى التعليم وكذلك مستوى المعلمين وزيادة مرتباتهم لكي يتفرغوا لواجباتهم بدل الأعمال التجارية لتغطية المصاريف . ثم أضاف قائلاً : « من العبث أن ننتظر وفاء أو اخلاصاً من جماعة من الناس يخدموننا برواتب حقيرة » . ولأن إرسال اول المبعوثين للدراسة الجامعية في الخارج قد تم في البداية إمّا بواسطة الأباء أنفسهم أو الجمعيات الخيرية فقط ، فقد قال المستر لوري بأن من واجب حكومة عدن أن تساعد أهاليها وتقدم لهم النصائح متى أرادوا إرسال أولادهم في بعثات إلى الكليات والجامعات في الخارج خصوصاً بعد اجتياز شهادة السينير كامبردج او بكالوريا لندن[١٠] .

وحتى أشهر هؤلاء النظار الهنود في هذه الفترة وهو الأستاذ عطا حسين فقد كان يعتقد أن غاية النظام التربوي في عدن « لم تكن تتفق والغرض الانساني العام . فقد كانت المدارس ترمي الى إعداد الطلبة للالتحاق بخدمة الحكومة . ولذا فإن عدداً كبيراً من الشبان الذين لم تكن لديهم المؤهلات لهذه الخدمة وجدوا أنفسهم مدفوعين إلى البطالة بعد مغادرة المدرسة . وكانت الدروس لا تتعدى اللغة الانجليزية والحساب وقليلاً من الجغرافية السياسية أو تاريخ الهند السياسي أو تاريخ الامبراطورية . ولم تكن المدارس تعنى بالثقافة العامة ، ولم تكن تعنى بتنمية الذكاء وشغوف الحس بين أبناء المدارس بتدريس الآداب والفنون إلا قليلاً . وكان الاهتمام بالغاً حده في تشجيع الحفظ بصورة ميكانيكية والترديد المقيت لا يكسب الطالب شخصية مستقلة ... وكان من رأيه أن تمنح المعارف في عدن أبناءها تعليماً تحررياً »[١١] .

وفي أيام هذا الناظر الجديد (١٩٢١ ـ ١٩٣٠) أدخل نظام التعليم في المراحل الأولى من المدرسة الثانوية الوحيدة باللغة العربية . وعيّن اول مساعد عربي له من فلسطين هو الأستاذ طاهر حمزة . وقد قدم الأستاذ حمزة جهوداً طيبة في سبيل ترقية الأدب العربي واللغة العربية . « فسعى لنشر محاسنها ودعا المعلمين لتعليم النحو واللغة » . وقد كان هذا المدرس الفلسطيني هو أول من نصح بفتح أول مدرسة ابتدائية للبنات[١٢] . وفي أيام هذا الناظر الهندي أيضاً عين الاستاذ كامل عبدالله صلاح ، أحد رجال الدين المشهورين من الحجاز مديراً للمدرسة الحكومية الابتدائية فأدخل التعليم الديني لأول مرة ، إلّا أنه لم تكن تعطى علامات للمادة في نتائج الطلبة .

والحقيقة أن هذه الخطوات التي اتخذت في طريق الاهتمام باللغة العربية لم تأت إلا نتيجة مطالبة مستمرة من قبل اليمنيين الذين كانوا يشعرون كالغرباء في مدارسهم . وقد سجل لنا أحد الحكام البريطانيين في مطلع الثلاثينات من هذا القرن هذا الحديث المرير مع أحد أعيان عدن حول الحالة التعليمية والثقافية آنذاك . قال الشيخ اليمني للحاكم البريطاني ما يلي :

« ماذا عملت لنا الهند ؟ لا شيء . نحن متخلفون ، متخلفون جداً ، والذنب ذنب الهند تماماً . إن التعليم ضروري ... ضروري لكل الشعوب ولنا بدرجة أكثر من الجميع لأننا لا نملك شيئاً منه . لقد رأيت المدارس بنفسك ، ورأيت الهنود الذين يقومون بالتدريس . أين العرب المدرسون ؟ آه ! أعرف أنك ستجيب بأن علينا أن نصبر لأنه ليس عندنا في عدن ، وأنه في الامكان جلبهم من البلدان العربية الاخرى ، وأنه إلى أن يكون لنا مدرسون قديرون للغتنا فلن نحرز أي تقدم . إن أحد اولادي الذي يدرس حالياً في ادنبرة ، قد فشل في الامتحان وإن المادة التي فشل فيها كانت اللغة العربية . إن الأمر مخز ومن أجل ذلك الخزي يجب أن نشكر الهند . نحن لسنا جزءاً جغرافياً من تلك البلاد لسنا شعباً واحداً ، ولا نتكلم لغة واحدة »[١٣] .

---

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) لقمان ، « النهضة الحديثة في عدن (٧) ، » **فتاة الجزيرة** ، ١٣ آب / اغسطس ١٩٤٤ ، ص ١ ـ ٨ .

(١٢) لقمان ، « النهضة الحديثة في عدن (٩) ، » **فتاة الجزيرة** ، ٢٧ آب / اغسطس ١٩٤٤ ، ص ١ ـ ١٢ .

(١٣) Tom Hickinbothan, *Aden* (London: Constable, 1958), pp. 20-21.

إن المطالب اليمنية آنذاك والتي كانت بسبب عدم وجود الأحزاب السياسية أو الصحافة تعبر عن نفسها عن طريق النوادي وخاصة الاصلاحية فيها ، لم تقتصر على المطالب بوجوب الاهتمام باللغة العربية وإعداد المعلمين الوطنيين وإنما شملت أيضاً المطالبة بالاستقلال عن الهند والتبعية مع لندن . فمنذ « العشرينات من هذا القرن ، وبسبب إمكانية استقلال الهند بدأ الانجليز يعملون تدريجياً على محاولة سحب عدن النهائي من تحت الحكومة الهندية . وبدأت اصوات المسؤولين ترفع الآن شعاراً إن عدن عربية وإن مستقبلها مع أهل الجزيرة وليس مع الهند . وهذا الاتجاه الجديد أثار بالطبع مخاوف الهنود مسؤولين وتجاراً وموظفين لأن تحويل عدن من تحت الهند لن يكون في صالحهم »[١٤] . وكانوا يسخرون من فكرة إعداد معلمين وطنيين ويظنون « إن أبناء عدن تشربوا بالمبادىء السياسية المتطرفة »[١٥] .

وكانت الأصوات ترفع أيضاً من قبل الآباء ورجال الاصلاح بأن « طلبة المدارس يعيشون في وسط يفسد عادة ما تصلحه المدرسة » . كما طالبوا بإلحاح « في أن ترقى الرياضة البدنية في المدرسة رقياً مطرداً منظماً وتصبح أجسام الطلبة قوية صحيحة » . وكانوا يستغربون عدم تدخل إدارة المعارف في القضايا التي تمس أخلاق الطلبة وتربيتهم كالسينما . « فالأفلام السينمائية الهندية التي تعرض على الأطفال أفلام تجارية تعرض ألوان السحر والشعوذة والدجل . وتعرض صنوف النهب والسلب والاغراء »[١٦] .

دور النوادي والجمعيات في الوعي الثقافي

لم يكن للحكومة أي نصيب من ارسال البعثات الدراسية للخارج ، وإنما تم كل ذلك بواسطة النوادي الثقافية والجمعيات الاصلاحية والآباء . لقد كان نشوء الجمعيات والنوادي الثقافية في عدن مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى متأثراً إلى حد كبير بالحركة الاصلاحية التي كانت قائمة آنذاك في بعض البلدان الغربية كمصر وسوريا ولبنان وفلسطين . ففي عام ١٩٢٥ زار عدن الأستاذ عبد العزيز الثعالبي واقترح تأسيس ناد أدبي عربي فيها . فتأسس (نادي الأدب العربي) برئاسة الشاعر والمؤرخ والفنان المشهور الأمير أحمد فضل القمندان . وكان مديره الأستاذ محمد علي لقمان . ولما انتشر وباء الجدري والطاعون في عدن ما بين عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ قام أعضاؤه بجمع التبرعات الكبيرة للمرضى . وفي الأخير إقتصرت أعمال النادي تقريباً على إقامة الحفلات التكريمية واستقبال الشخصيات العربية عند زيارتهم لعدن . والحقيقة أنه يمكننا أن نرجع بوادر الوعي الثقافي في عدن إلى قبل نشوء (نادي الأدب العربي) ، وبالذات إلى مستهل القرن العشرين. لقد كان الشعور الاسلامي قوياً بين أوساط سكان عدن في مطلع هذا القرن وذلك بحكم تداولهم آنذاك للصحف والمطبوعات العربية . فلم ينته الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ إلاَّ وكان الناس يتداولون الصحف المصرية ، ثم يتجادلون في قضية السلطان عبد الحميد وجمعية الاتحاد والترقي[١٧] .

وفي عام ١٩٢٩ تأسس (نادي الاصلاح العربي) ، ثم تبعه في عام ١٩٣٠ (نادي الاصلاح العربي الاسلامي)وانضم اليه الجم الغفير من الوجهاء والشبان . وكان من أهداف هذا النادي العمل

---

(١٤) سلطان ناجي (ترجمة) ، « عدن تحت الحكم البريطاني ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧ ، » **الخليج العربي** (جامعة البصرة) ، العدد ٨ ، ص ٥٠ ـ ٨٠ .

(١٥) لقمان ، « النهضة الحديثة في عدن (٩) ، » ، ص ١ ـ ١٢ .

(١٦) « مراحل التعليم في عدن ، » **فتاة الجزيرة** ،١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٤ ، ص ٦ ـ ٧ .

(١٧) لقمان ، « عدن بعد الاحتلال البريطاني ، » **فتاة الجزيرة** ، ٢٨ أيار/ مايو ١٩٤٤ .

لرفع مستوى الاخلاق ونشر العلم وتنشيط المعارف . كما أن أعضاء النادي « سعوا للاتصال برجال العرب في جميع أوطانهم وشادوا بذكر ما كان للعرب من مقام في التاريخ وأثاروا الرغبة الكامنة في النفوس بإحياء ايام العرب ونشر محاسن الاسلام »[١٨] وقد افتتح اعضاء نادي الاصلاح العربي مدرسة في الشيخ عثمان وكان يديرها العلامة الشيخ المعروف أحمد العبادي الوهابي النزعة . وقد تخرج على يديه خاصة من حلقاته الخاصة اشهر علماء عدن . وقد الف الشيخ العبادي منظومة علق عليها الشيخ البيحاني اسمها **هداية المريد الى سبيل الحق والتوحيد** طبعت في مصر ونشرت في عدن وغيرها من الأقطار الاسلامية في سنة ١٩٣٩ . وقد احتوت المنظومة على حقائق علمية تحث على توحيد الخالق وتنهى عن البدع والخرافات وأنواع الشعوذة . وقد أثارت أفكار العبادي بعض العلماء التقليديين فحاولوا قتله عند باب مسجده . وقد سبق أن تعرض للقتل في عمان بعدما الف منظومته **السهام الدقيقة على كشف الحقيقة** خالف فيها الاباضية والخوارج . والحق فقد كان دور العبادي في إيقاظ الفكر الديني وفي مجال التربية والتعليم وفي مضمار النشاط الاجتماعي ومناهضة الاستعمار دوراً بارزاً[١٩] .

ومن الأمور الطيبة الذي قام بها (نادي الاصلاح العربي الاسلامي) هو أن رئيسه كتب عام ١٩٣٦ كتاباً طويلاً إلى غازي الأول ملك العراق شرح فيه حاجة أهالي عدن إلى مثقفين وطلب منه أن يقبل عشرة من أبناء عدن ليلتحقوا بمدارسها . فقبل الملك غازي بذلك وسافرت أول بعثة دراسية إلى العراق في ذلك العام مكونة من ثمانية أعضاء ، ثم لحقتها بعثتان فيما بعد الأولى إلى العراق وعدد أعضائها خمسة والأخرى الى مصر وعددها ثمانية[٢٠] .

ثم قامت جمعيات ونواد أخرى . وكانت معظم هذه النوادي الثقافية تهدف في البداية الى : الالتفاف حول رئيس والتفاني في طاعته لخدمة هذا الوطن البائس ، وتأليف وحدة عربية إسلامية تدعو إلى الحث على مكارم الأخلاق ، ورفع مستوى البلاد ، والوعظ المستمر في المساجد والنوادي ، ومقاطعة السكارى وتشجيع التمثيل الحر ، وإيجاد العمل للعاطلين ، والدعوة لتشجيع الزواج ، وتخفيف مهور البنات ، ونشر العلم ومطالبة الحكومة بتسهيل الوصول إليه وتعليم البنات ... كما أن بعض أعضائها كانوا يعطفون على القضية العربية ويرون فيها الشفاعة الكبرى . ويحدبون على آلام العرب وآمالهم ويجمعون بين فترة وأخرى التبرعات لمنكوبي الزلزال في فلسطين والمنكوبين بالطليان في طرابلس، ويكرمون رجال العرب الذين يزورون عدن . وأهم ما أحدثته هذه النوادي هي اليقظة التي شعر بها الناس عموماً في هذا البلد والوعي القومي الذي تغلغل في نفوس بعض المخلصين فأكسبهم روحاً وطنية آمنت بحقها فقامت تسعى له[٢١] .

وعندما زار الكاتب المجري لاديسلاز فاراجو عدن عام ١٩٣٧ ترك لنا وصفاً دقيقاً للحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية في المستعمرة وذلك في كتابيه **العربي الغريب** و **لغز بلاد العرب** . يقول فاراجو : « أخذني علي ـ دليل المؤلف ـ إلى كثير من النوادي العربية ، وبدأت أعيش حياة المثقف العربي . ففي عدن

---

(١٨) لقمان ، « ماذا عملت النوادي ، » **فتاة الجزيرة** ، ٣٠ تموز / يوليو ١٩٤٤ ، ص ١ ـ ١٢ .

(١٩)محمد سعيد جراده، « دور العبادي في مناهضة الاستعمار ، » **الحكمة** (إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين) ، العدد١ (١٩٧٠)، ص ٤٧ ـ ٥٢ .

(٢٠)لقمان ،« ماذا عملت النوادي ، » (من الجدير بالذكر أنهم كانوا هناك أثناء وجود بعثة صنعاء التي كان فيها السلال) .

(٢١) المصدر نفسه .

يوجد أكثر من ١٢ نادياً من هذه النوادي ، إلّا أن أهمها هو (نادي الأدب العربي) ... وكانت السياسة محظورة رسمياً في هذه النوادي ، وقد أصر كثير من أصدقائي العرب بأن القصد منها كان للأغراض الاجتماعية فقط . ومع ذلك فإن يقظة الفكر السياسي العربي في عدن قد تشكلت في هذه النوادي . فالمناقشات كانت دائماً تدور حول مواضيع مثل التأثير المتنامي لايطاليا في شمال أفريقيا والبحر الأحمر ... ومعاناة العرب في فلسطين ... وكانت جدران هذه النوادي التي تدعي أنها نواد غير سياسية مغطاة بشعارات سياسية صارخة أمثال : « بلاد العرب للعرب » أو « يا عمال بلاد العرب اتحدوا » أو بصور مثيرة منزوعة من صحف مصرية تبين أعمال إرهاب يمارسها جنود احدى الدول الأوروبية ضد عرب يعذبون ... وفي الشوارع الضيقة للسوق في عدن قابلت ممثلين لكل البلدان العربية تقريباً . لقد قابلت لاجئين من سوريا وتونس وليبيا ومصر والسعودية وفلسطين ... ومن بين الهاربين من بلاد العرب وجدت لاجئاً من العائلة المالكة الهاشمية هو السيد الدباغ ... وبالباقي من ثروته الضخمة يقوم الآن بالصرف على مدرسة عربية في عدن وكتابة رسائل لا حصر لها إلى السعودية لتنوير أصدقائه ... وقد رافقت السيد الدباغ إلى محاضرة عربية حيث قام أحد اللاجئين التونسيين بتقريع الفرنسيين ، وبعدها في المساء ذهبت إلى إجتماع حيث قام عربي من مقاديشو ، لا شك أنه كان مأجوراً ايطالياً ، يتكلم عن بركات الفاشية ودعا موسوليني بـ « سيف الاسلام »[٢٢] .

كما أننا نجد المجلات العربية تنتقد السياسة التعليمية في عدن . فمثلاً كتبت **مجلة الرابطة العربية** في عام ١٩٣٨ ما نصه : « لا يزال مدير المعارف في عدن يقتل الروح الاسلامية العربية في مدارس الحكومة بكل الوسائل ، وجل جهوده ومراميه أن يكون برنامج المدارس إستعمارياً صرفاً ... واشتد النكير والتضييق على المدارس الأهلية سيما مدرسة الفلاح الاسلامية العربية المعروفة بنزعتها الوطنية الصادقة في تعليمها وأناشيدها خاصة بعد حادثة الرحلة التي قامت بها بعثة الفلاح في أراضي لحج ويافع »[٢٣] . إن أهم ما فعلته تلك النوادي والجمعيات كان يتعلق بمجال التعليم وبالذات إرسال البعثات إلى الأقطار العربية الأخرى على حساب حكومات تلك الأقطار . فمثلاً من الرسالة التي وجهها رئيس نادي الاصلاح العربي الاسلامي الأستاذ أحمد الأصنج إلى الزعيم السوداني عبد الرحمن المهدي عام ١٩٣٧ نلمس الشكوى العامة من ضعف مستوى التعليم والثقافة العربية في المستعمرة . تقول الرسالة : « ... وبعد فإني أرفع إلى فضيلتكم أن عدنا كما تعلمون الثغر الطبيعي لليمن كلها من أقصى العربية السعيدة غرباً إلى آخر حضرموت شرقاً ، والأكثرية الساحقة من سكانها عرب مسلمون .

أبناء العرب في هذه الديار في ديجور حالك من الجهل ، والتعليم هنا على وجه العموم لا يسمن ولا يغني حيث يخرج الطالب من المدرسة الثانوية لا يحسن العربية (وهي لغته) ولا يجيد الانجليزية (وهي اللغة الرسمية) . وكلما هنالك علوم سطحية لا تقوم بالحاجة . ويكفي أن أقول أنه لا يوجد في عدن كلها طبيب أو مهندس أو محامٍ ولا أستاذ في التربية والتعليم من أبناء العرب . ولهذا فقد استحوذ على مرافق البلاد وخيراتها الأجانب وأصبح العربي فيها ليس إلّا غراً جهولا ، يقاسي آلام الجوع والفاقة . لهذا رأينا أنه لا سبيل إلى انتشال أبناء المسلمين من هذه الهوة السحيقة إلّا بالعلم فالتجينا الى ملوك المسلمين وعظمائهم من أهل الفضل ، فكان أن قبلت حكومة جلالة ملك العراق المعظم عدداً من الطلاب يتلقون العلم في العراق على نفقتها كون الطلبة من الفقراء ، كما أرسلنا البعض الى الهند أيضاً . وها نحن اليوم في مخابرة مع حكومة جلالة ملك مصر المعظم بهذا الصدد .

ولما كنتم فضيلتكم من زعماء المسلمين المعدودين، ومن الذين اشتهروا بأعمال البر والاحسان ، ترانا نتقدم إلى فضيلتكم بهذا الالتماس راجين من مكارم أخلاقكم بأن تفكروا فيما نقاسيه من الويلات ، وأن تمدوا لنا المساعدة في إنقاذ شباب المسلمين بأن تتقبلوا بقبول عشرة من الطلبة من أبنائنا ليتلقوا علومهم العربية والانجليزية في كلية غردون أو في اية مدرسة أو جامعة تختارونها فضيلتكم في السودان أو مصر »[٢٤] .

---

(٢٢) Ladislas Farago, *The Riddle of Arabia* (London: Robert Hale, 1939), pp. 75-83.

(٢٣) **الرابطة العربية** ، ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٣٨ .

(٢٤) نسخة الرسالة المؤرخة في ٢٨ رجب ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧) موجودة ضمن ملف نادي الاصلاح العربي الاسلامي وهو =

وإذا أخذنا أعداد الطلبة الموجودين في مدارس عدن في منتصف الثلاثينات ، أي قبيل انضمام عـدن الى وزارة المستعمرات ، وبعد مضي حوالى مائة عام من الاستعمار أو التبعية للهند ، سنجد أنها كانت قليلة للغاية . فالمدارس الابتدائية الحكومية في المستعمرة لم تزد عن ٤ مدارس ، أمّا المدارس الابتدائية المعانة فكانت ٦ مدارس فقط . وكان مجموع طلبة هذين النوعين من المدارس أقل من ١٠٠٠ تلميذ . أما تلامذة الكتاتيب أو المدارس غير المعترف بها بما في ذلك بعض مدارس الأقليات فكانوا حوالي الألفين[٢٥] ، كما أن طلبة الثلاث مدارس الانجلو / محلية (أي ذات الاقسام الثانوية) لم يزيدوا عن ٢٠٠ طالب . وكانت الدراسة في هذا النوع الأخير من المدارس فيما عدا الثلاث صفوف النهائية تعطى بواسطة لغة الطلبة التي يتكلمونها كالعربية والجزراتية . وعلى الرغم من أن السكان العرب كانوا هم الغالبية فإنهم كانوا من حيث أعداد الطلبة أقل تمثيلاً من بقية الجاليات كالهنود واليهود . أمّا ما كان يصرف من ميزانية المستعمرة الضئيلة على التعليم فلم يتعد نسبة ٥ بالمائة[٢٦] .

وقبل أن تنتقل عدن إلى التبعية المباشرة لوزارة المستعمرات في لندن في عام ١٩٣٧ ، نجد أن الانجليز قد استطاعوا في الأخير تحقيق هدفهم الذي استمر يراودهم منذ احتلالهم لعدن ، وهو إنشاء (كلية ابناء الرؤساء) أو (مدرسة جبل حديد) في عدن . والحقيقة أن تبعية المحميات لوزارة المستعمرات كانت قد سبقت عدن بعشر سنوات وذلك عام ١٩٢٧ . ومنذ ذلك الحين بدىء في تكثيف السياسة البريطانية وتدخلها المباشر في الأرياف . فمن ناحية سياسية أصبح للمحميات جهاز سياسي قوي ، تطور فيما بعد إلى داري الاعتماد والاستشارة في كل من المحميات الغربية والشرقية . ومن ناحية عسكرية أنشأ الأنكليز قوات جديدة تمثلت (بجيش الليوي) و (الحرس القبلي) و (الحرس الحكومي) وذلك لخدمة تنفيذ سياستهم الجديدة ومن أجل تعزيز ودعم سلطة الأمراء والسلاطين . وكانت تلك القوى الثلاث تعمل وتتبع سلاح الطيران البريطاني وداري الاعتماد والاستشارة[٢٧] . ثم أضيف إلى هذين الجهازين السياسي والعسكري المكلفين باخضاع الأرياف جهاز ثالث هو الجهاز التربوي السياسي الذي تمثل بـ (كلية ابناء الرؤساء) . وقد تم افتتاح تلك الكلية في عدن في نيسان / ابريل ١٩٣٥ .

وكما قال المستشار البريطاني المقيم المكلف برسم سياسة تلك الكلية والاشراف على فتحها فإن ما كانوا يريدونه « رئيساً يجب ألّا يكون متعلماً تعليماً عالياً » ، ولم يكن المطلوب إعطاء خريجيها « ثقافة أدبية عالية وإنما فقط ما فيه الكفاية من اللغة الانجليزية تمكنهم من الاتصال بضباط سلاح الطيران الملكي والزوار الآخرين الذين لا يعرفون العربية » ، أما المستوى المطلوب للعربية « فهو أن يكون بمقدور التلميذ كتابة رسالة مفهومة »[٢٨] . أمّا بالنسبة لمدير ومدرسي المدرسة فقد جلبوهم خصيصاً من السودان وجزيرة زنجبار في شرق أفريقيا لأنهم « يمتلكون الادراك لفهم الهدف من وراء المدرسة » . كما قال إنجرامز .

إن أهمية انشاء كلية أبناء الرؤساء بالنسبة لسياسة إخضاع المحميات كان كبيراً . فمن المقدمة

= في حوزتي . والاستاذ أحمد الأصنج هو مؤلف : **نصيب عدن من الحركة الفكرية** (القاهرة : مطبعة الشورى ، ١٩٣٤) ، وهو اول كتاب فكري في عدن .

(٢٥) Aden Government, *Annual Report 1931-1932*

(٢٦) Gavin, *Aden Under British Rule, 1839-1967*, pp. 287-289.

(٢٧) سلطان ناجي ، **التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ ـ ١٩٦٧** (الكويت : ١٩٧٦) ، ص ٧٠ ، ١٤٢ ، ١٥٠ و ١٥٦

(٢٨) H. Ingrams, *Arabia and the Isles* (London: J. Murray, 1942), pp. 95-99.

الجديدة التي نشرها انجرامز لكتابه بعد مضي حوالى ٢٥ عاماً على طبعته الأولى ، تبيّن لنا بأن إنجرامز قد هدد بالفعل السلطان الكثيري بمغادرة البلاد ما لم يواصل اولاده دراستهم في كلية ابناء الرؤساء . كما أن تهديده للسلطان بمغادرة حضرموت قد جعل بعض أنصار المستشار البريطاني من الحضارم رؤساء القبائل يعرضون عليهم فكرة تنحية السلطان الكثيري وتنصيب إنجرامز نفسه سلطاناً على الدولة الكثيرية في منطقة حضرموت !!![٢٩] . وكما يقول مؤلف كتاب **لغز بلاد العرب** الذي زار الكلية عام ١٩٣٧ فإن تلك المدرسة كانت تعد حوالى « أربعين سلطاناً محتملاً لوظائفهم كحكام في المستقبل » . ثم يضيف الكاتب قائلاً : « وكانت نظرية المستر انجرامز (المستشار البريطاني المقيم) هو أنه سيكون أسهل بأن تحكم البلاد إذا ما نشيء الحكام المحليون الى طور الرجولة تحت التأثير المباشر لبريطانيا »[٣٠] .

إن حكومة المستعمرة لم يكن لها يد في إرسال البعثات الى الخارج خلال تبعية عدن للهند . وكذلك كان حالها في السنوات الأولى من تبعيتها المباشرة لوزارة المستعمرات . فالأربعة الجامعيون الذين عادوا إلى عدن بنهاية هذه الفترة كان قد تم إرسالهم من قبل آبائهم أو الجمعيات التبشيرية او بجهودهم الخاصة . فقد تخرج أحدهم كطبيب من بريطانيا بعد أن تم تنصيره (احمد سعيد عفارة) والثاني كمهندس (محمود مكاوي) والثالث بكالوريوس آداب من الجامعة الأمريكية في بيروت (محمد عبده غانم)، أما الرابع (المستر حسين حمود) فقد تخرج في الطب الطبيعي أو الشعبي من « جوامع الهند »[٣١] . وبالنسبة لمبعوثي الجمعيات الاصلاحية والنوادي الثقافية إلى العراق ومصر والهند فسنراهم يتخرجون بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، اي بعد حوالى عشر سنوات من انتهاء هذه الفترة التي نتكلم عنها .

والحقيقة أن التعليم بعد تبعية مستعمرة عدن للندن عام ١٩٣٧ لم يتقدم تقدماً كبيراً كما كان متوقعاً وذلك في ضوء إعلان بريطانيا بأنها قد خصصت مالية خاصة برفاهية المستعمرات . وبالطبع فإن جهود النوادي والجمعيات الاصلاحية والثقافية لم تتوقف عند إرسال البعثات فقط وإنما شملت أيضاً نقد السياسة التعليمية البريطانية الجديدة . ففي عام ١٩٤٠ وجه (نادي الاصلاح العربي الاسلامي) مذكرة الى حاكم المستعمرة موقعة من قبل ١٧ عضوا من أعيان عدن يمكننا ايجازها كما يلي :

(١) رفع مستوى التعليم في عدن لدرجة عالية تمكن بها الطلاب من أبنائها من الاندماج في الجامعات الكبرى للطب والهندسة وغيرهما .

(٢) إرسال الطلبة من عدن لطلب العلم في الخارج على نفقة الحكومة .

(٣) تعليم الكيمياء والعلوم للطلبة في عدن .

(٤) تعليم الطلبة إلى مستوى يؤهلهم لطلب درجات عالية غير « المكرانة » (بمعنى الوظائف المكتبية) .

(٥) إنشاء مدرسة للصنائع والفنون .

---

(٢٩) Ingrams, *Arabia and the Isles*. 3rd.ed. (London: J. Murray, 1966), Introduction to the third Edition, pp. 31-32.

(٣٠) Farago, *The Riddle of Arabia*, pp. 190-92.

(٣١) انظر : « **أول عدني في فنه** » ، **فتاة الجزيرة** ، ١ كانون الثاني / يناير ١٩٤٤ ، وراجي خير ، « **نحن لا نريد ادباء** » ، **فتاة الجزيرة** ، ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٤٤ .

(٦) إنشاء كلية عدن .
(٧) تطوير مدرسة البنات بحيث يتعلمن التطريز والخياطة وترتيب المنزل والصحة .

ومن رد الحاكم البريطاني بمذكرته المطولة (رقم ٥٤٣٤ بتاريخ ١٥آب/اغسطس ١٩٤٠) نجد أن تبريرات الحكومة في عدم استطاعتها تحقيق المطالب المذكورة اعلاه هي في الواقع بمثابة اعتراف منهم بأنهم لم يقوموا بشيء ذي بال في طريق تطوير التعليم بعد انفصال عدن عن الهند[٣٢] . وبانتهاء هذه الفترة ساعدت عوامل خارجية وداخلية على إجهاض هذه النوادي الثقافية والجمعيات الاصلاحية . فالحكومة الاستعمارية نفسها لم تكن ترضى عن نشاطها . لهذا فإننا نجدها أثناء الحرب العالمية الثانية تقوم بنفي بعض الأعضاء البارزين من منطقة إلى أخرى في المستعمرة وتفرض عليهم الاقامة الاجبارية هناك متهمة إياهم بالتعاون ونشر الدعاية لصالح دول المحور . كما أنها كانت تتمكن ، عبر بعض الرجال التقليديين من نشر الاشاعات بأن « مقاصد واغراض تلك الجمعيات هي غايات سياسية لا خير لأحد في اعتناقها » . وقال آخرون:« إن تعليم البنت وتشجيع التمثيل أمران مخالفان للدين والعقائد الاسلامية »[٣٣] . وكما قال أحدهم بحق « إن الرجعية في كل زمان أداة هدامة في صرح القومية وبناء الوطنية تنسب لكل حركة جديدة ترمي الى الاصلاح وتسعى للوعي القومي ... »[٣٤] .

امّا بالنسبة لحركة النشر والصحافة خلال هذه المائة سنة الأولى من الاستعمار البريطاني لعدن ، فقد كانت كل المطبوعات والجرائد باللغة الانجليزية او الجزراتية او العبرية . وقد استوردت تلك المطابع الأجنبية الأحرف العربية لغرض مواجهة الطلبات المتنامية للطباعة عند التجار العرب أو من أجل طبع بعض الأوراق والمعاملات المحلية . ومن الطريف أن نذكر أن دخول أول مطبعة انجليزية الى عدن كان في عام ١٨٥٣ . ففي تلك السنة طلبت الادارة البريطانية في المستعمرة مطبعة صغيرة كجزء من « الاعمال الشاقة » في سجن عدن . وقد أرسل بعض نزلاء السجن الى بومباي للتدريب على صف الحروف والطباعة . وبعد عودتهم طلب منهم تدريب بعض نزلاء السجن الآخرين . امّا الجرائد فكانت كلها انجليزية (ايدن وبيكلي جازيت ، ايدن فوكس ، استار ، ايكو... الخ) . وكانت أهم المؤسسات الطباعية العربية هي مطبعة (فتاة الجزيرة) لصاحبها الأستاذ محمد علي لقمان المحامي التي أفتتحت عام ١٩٤٠ . وكانت أول مطبعة تضيف النشر الى انشطتها الأخرى في عدن . فقد كانت تقوم بطبع (فتاة الجزيرة) أول صحيفة عربية في عدن ، بالاضافة الى عدد من النشرات اليومية والاسبوعية باللغتين العربية والانجليزية بجانب كتب وكتيبات عربية حول مختلف المواضيع . وأول كتاب عربي طبعته « سلالة قحطان »[٣٥] .

النتائج العامة

يمكننا استخراج النتائج العامة التالية من هذه الحالة اليمنية :

---

(٣٢) كلا المذكرتين موجودتان في ملف نادي الاصلاح العربي الاسلامي الذي هو الآن في حوزتي . وكلتاهما مكتوبتان بالانجليزية . ومذكرة نادي الاصلاح مؤرخة في ١٦ نيسان / ابريل ورد الوالي في ١٥ آب / اغسطس ١٩٤٠ .

(٣٣) لقمان ، « النهضة الحديثة في عدن (٦) : ظهور النوادي ، » **فتاة الجزيرة** ، ٣٠ تموز / يوليو ١٩٤٤ .

(٣٤) لقمان « ماذا عملت النوادي ، » **فتاة الجزيرة** ، ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٤٤ ، ص ١ ـ ١٢ .

(٣٥) Ali M. Lugman, «Education and Press in South Arabia,» in: D. Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics* (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 264-265.

● لم يفتح الانكليز أول مدرسة ابتدائية الاّ بعد مضي حوالى ربع قرن من استعمارهم للمنطقة اليمنية . وقد كان هدفهم هو نشر التأثير البريطاني، وتخفيف كراهية اليمنيين ضدهم ، وجذب أبناء الأعيان وتخريج كتبة للادارة البريطانية .

● منذ البداية عملت السياسة الاستعمارية على تعميم ثقافتها وتدريس تاريخ الامبراطورية على حساب منعها تدريس التاريخ اليمني والعربي الاسلامي والدين وطمس اللغة العربية . وقد شجعت أيضاً من البداية إدخال التعليم التبشيري في هذا البلد العربي الذي لم يكن يوجد فيه مسيحي يمني واحد عند الاحتلال بحيث أصبح التعليم التبشيري في الأخير هو السائد.

● بعد مضي ما يقارب المائة عام من الاستعمار البريطاني اصبح التعليم مبعثراً وموزعاً بين أربعة انواع من المدارس الحكومية ، والتبشيرية ، والمعانة ، والكتاتيب . ولم يتعد عدد المدارس الابتدائية الحكومية والمعانة بعد مائة عام من الاستعمار عن عشر مدارس ،وتلاميذها عن الف فقط . امّا المدارس الانجلو / محلية (Vernacular) ، ذات الاقسام الثانوية السفلى فلم يزد عدد طلبتها عن مائتي طالب ، ولم تستطع خلال طيلة هذه المائة سنة من الاستعمار أن تخرّج طالباً واحداً يحمل الشهادة الثانوية العامة . وكانت برامج التعليم تفتقر الى عدة عناصر هامة كالجبر والهندسة والصحة والجغرافية الطبيعية . اما بالنسبة للغة العربية والدين فقد أدخلا فقط في آخر هذه الفترة . وكانت اللغة العربية اضعف الدروس على الاطلاق ، أمّا بالنسبة للدين الاسلامي فلم تكن تعطى له علامات في نتائج التلاميذ .

● بالنسبة للسلطنات والامارات المحيطة بعدن ، فقد حاول الانكليز منذ البداية إنشاء جهاز تربوي خاص بجانب الجهازين السياسي والعسكري لاخضاع تلك المناطق . وفي الأخير تجسد هذا الجهاز التربوي السياسي في إنشاء مدرسة أو (كلية أبناء الرؤساء) . ولأهمية الموضوع فقد قام مساعد الحاكم البريطاني نفسه في وضع السياسة والمنهاج لهذه المدرسة والاشراف على تسييرها . لقد كان هدفهم المعلن هو تربية وإعداد السلاطين والأمراء والمشايخ الجدد وتنشئة هذا الكادر الجديد تحت التأثير المباشر لبريطانيا . ولم يكن الهدف إعطاءهم ثقافة عالية وانما فقط ما فيه الكفاية من اللغة الانجليزية تمكنهم من الاتصال بالضباط والموظفين الانجليز ومستوى محدود من اللغة العربية تجعل في استطاعتهم كتابة رسالة مفهومة . أما بالنسبة لتعليم أبناء الشعب من غير الأمراء والسلاطين ، فإن الانكليز طيلة هذه الفترة لم يفتحوا مدرسة ابتدائية واحدة .

● كان الشعور الاسلامي بين أوساط سكان المستعمرة قوياً في مطلع هذا العام وذلك بحكم تداولهم آنذاك الصحف والمطبوعات العربية من خارج اليمن. وكان نشوء الجمعيات والنوادي الثقافية في اليمن متأثراً بالحركة الاصلاحية القائمة في البلدان العربية . فقد انشىء اول ناد عربي هو (نادي الأدب العربي) في عدن عام ١٩٢٥ باقتراح من الاستاذ عبد العزيز الثعالبي عند زيارته لها . وفي آخر هذه الفترة بلغت النوادي ١٢ نادياً وجمعية . إن يقظة الفكر السياسي العربي في عدن قد تشكلت بالفعل في هذه النوادي والجمعيات ، والتي اصبحت ملجأ للاجئين العرب من سوريا ، وتونس ، وليبيا ، ومصر ، والسعودية وفلسطين .

● كان من أهدافها القومية والاسلامية هو الاتصال برجال العرب في مختلف بلدانهم ، وإثارة الرغبة في النفوس باحياء أمجاد العرب ، ونشر محاسنهم ، وإيقاظ الفكر الديني ، وتأليف وحدة عربية اسلامية ، والعطف على القضية العربية ، والحدب على آلام العرب ، واستقبال وتكريم رجالهم ، وجمع

التبرعات للمنكوبين بالغزو الأجنبي في ليبيا وفلسطين وبقية الأقطار العربية . وكان من شعارات هذه النوادي والجمعيات هو (بلاد العرب للعرب) و (يا عمال بلاد العرب اتحدوا) . وبالنسبة لأهدافها القطرية فقد كان من أهدافها رفع مستوى الأخلاق ، ونشر التعليم وتنشيط المعارف ، ومطالبة الحكومة الاستعمارية بتسهيل الوصول اليها ، والنهي عن البدع والخرافات وأنواع السحر والشعوذة ، وإنشاء المدارس الوطنية الأهلية ، وإدخال البرامج العربية الاسلامية إليها وإلى المدارس الحكومية .

● كانت هذه الجمعيات الاصلاحية والنوادي الثقافية أول من بادر وقام بمخابرة بعض رجالات العرب مباشرة والطلب منهم قبول البعثات الدراسية اليمنية في المعاهد العليا في العراق ومصر والسودان . كما أن جهود هذه الجمعيات والنوادي لم تقف عند ارسال البعثات للدراسات العليا في الخارج ، بل شمل ايضاً النقد المباشر للسياسة التعليمية البريطانية في اليمن . وقد استطاعت حكومة المستعمرة في الأخير القضاء على هذه الجمعيات والنوادي بشتى الطرق والأساليب منها النفي وفرض الاقامة الجبرية على بعض رجالها وشن حملات دعائية ضدها بتهمة التواطؤ مع دول المحور ، والمخالفة للدين والعقائد الاسلامية ، وتعليم البنات .

● خلال كل هذه الفترة من الاستعمار البريطاني لم تعرف عدن مطبعة أو صحيفة عربية . فقد كانت كل المطبوعات والجرائد باللغة الانجليزية أو الجزراتية أو العبرية . وكانت أول مطبعة عربية تؤسس في عام ١٩٤٠ هي مطبعة (فتاة الجزيرة) لأحد الرؤساء السابقين لهذه الجمعيات . فقد كانت تقوم بطبع (فتاة الجزيرة) أول صحيفة عربية في عدن بالاضافة الى عدد من النشرات والكتب والكتيبات □

السينما الصهيونية
(١٩٤٨ - ١٩٦٧)

سمير فريد
صحفي وناقد سينمائي . عضو لجان تحكيم
مهرجانات طشقند وبرلين وقرطاج للسينما .

يختلف تناول السينما الصهيونية قبل انشاء اسرائيل ، عن تناولها بعد إنشاء إسرائيل . فبعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ لم يعد هناك أدنى إلتباس حول حقيقة الحركة الصهيونية كحركة عنصرية ، وأصبح من الواجب على كل فنان أن يحدد موقفه بوضوح عندما يتطرق الى المشكلة اليهودية . لم يعد هناك مجال لوضع الأقنعة ، كما لم يعد هناك مجال للناقد أو المؤرخ أيضاً للحديث عن أية أقنعة ، أو أية مؤامرات تحاك في الظلام .

والسينما الصهيونية مثل السينما النازية يمكن أن توجد في أي دولة ، ويمكن أن تصنع بواسطة أي فنانين يتبنون الصهيونية . لذلك نجدها في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما نجدها في العديد من دول أوروبا . ونجدها تصنع بواسطة فنانين يهود ، وفنانين غير يهود . ولذلك فقد رأينا أن نتابع حركة السينما الصهيونية تاريخياً منذ إنشاء إسرائيل . وإعتبار كل حرب من الحروب التي قامت بين اسرائيل وبين الأقطار العربية ، بداية مرحلة جديدة في تاريخ هذه السينما .

كذلك رأينا إستبعاد السينما الاسرائيلية ، أو بالأحرى السينما التي يتم إنتاجها داخل فلسطين المحتلة (اسرائيل) باعتبارها تمثل وحدة مستقلة في السينما الصهيونية تدرس على حدة ، وسوف نقتصر أيضاً على الأفلام ذات البعد الصهيوني المباشر والصريح ، إذ لا يدخل في نطاق موضوعنا الأفلام الأجنبية التي تعرضت لمؤثرات صهيونية بصورة غير مباشرة .

- ١ -

بعد حرب ١٩٤٨ مباشرة ، تم في عام ١٩٤٩ إنتاج فيلمين أمريكيين يعتبران بداية السينما الصهيونية بعد إنشاء إسرائيل ، وهما الفيلم التسجيلي « الرواد » إخراج باروخ دينار ، والفيلم الروائي الطويل « سيف في الصحراء » إخراج جورج شيرمان . وقد عرض فيلم « الرواد » في ستة آلاف ومائتين من دور العرض في الولايات المتحدة في وقت واحد ، ورشح للفوز بجائزة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون السينمائية المعروفة بإسم « الاوسكار » لأحسن فيلم تسجيلي قصير[١] ، ثم

* المقال يتناول الافلام ذات البعد الصهيوني المباشر ولا يعالج التأثير الصهيوني غير المباشر على الأفلام الأجنبية .

(١) سمير فريد ، « السينما الصهيونية » في : المهرجان الدولي الثالث لأفلام وبرامج فلسطين ، بغداد ١٩٧٦ .

هاجر مخرجه الى إسرائيل عام ١٩٦٠ . ويتناول الفيلم إنتصار القوات الصهيونية على القوات العربية في حرب ١٩٤٨ ، مبرزاً المستوطنين اليهود في المزارع الجماعية «الكيبوتزات» على أنهم الرواد الذين انتصروا !

أما فيلم « سيف في الصحراء » الذي كتبه وأنتجه روبرت بوكنر والمشترك في تمثيله دانا أندروز وليمارايموند ، فيتناول « ميلاد إسرائيل » من خلال قصة « قائد سفينة مليئة بالمهاجرين اليهود يمثل دوره دانا أندروز ، عليه إما أن يكون جباناً كالعادة ، أو يصبح بطلاً بوقوفه الى جانب اليهود[٢] « ويتجاهل الفيلم العرب تماماً ، ويوجه إتهاماً عنيفاً للإنجليز بالتعاون مع العرب ضد اليهود »![٣] .

وبينما يعتبر تجاهل عرب فلسطين سمة أساسية من سمات السينما الصهيونية التي تتناول المشكلة الفلسطينية ، حيث قالت غولدا مائير يوماً:«إنني لا أعرف شعباً بهذا الإسم » أي بإسم الشعب الفلسطيني ، فإن إتهام الإنجليز بالوقوف مع العرب في حرب ١٩٤٨ ، وهو أمر يفتقد الأسانيد التاريخية ويهدف إلى إبراز صورة اليهودي الصهيوني الذي يقف وحده ، وإثارة العطف عليه في حربه المقدسة من أجل البقاء .

وفي عام ١٩٥٣ أنتج الفيلم الامريكي « الحاوي » إخراج ادوارد ديمتريك عن رواية مايكل بلانكفورت المسماة بنفس الإسم ، والذي اشترك في تمثيله كيرك دوغلاس ، وتم تصوير جزء منه في إسرائيل . ويتناول هذا الفيلم قصة حاو يهودي نجا من الموت في معسكرات الإعتقال النازية ، ولكنه « لا يستطيع أن يعتبر وجوده في إسرائيل عودة إلى الوطن »[٤] وتصوير الفيلم في إسرائيل يعني بالضرورة أنه يناقش هذه المشكلة لكي يثبت أن إسرائيل هي وطن كل يهود العالم . وهي من الأفكار الرئيسية التي تقوم عليها الدعوة الصهيونية ..

- ٢ -

لم تتناول السينما الصهيونية حرب ١٩٥٦ ، بل لقد منعت إسرائيل فيلم « الطلائع الزرقاء » الذي أنتجته الأمم المتحدة في ذلك العام عن قوات الطوارىء الدولية ، رغم أن مخرجه البريطاني ثورولد ديكنسون كان قد أخرج فيلمين إسرائيليين قبل ذلك . وذلك بسبب تناول الفيلم لحرب ١٩٥٦ معبراً عن وجهة نظر الأمم المتحدة في هذه الحرب[٥] .

يقول منير صلاحي الأصبحي في دراسته عن الرواية الصهيونية « لا بد من الإشارة إلى أنه ليست في هذه الروايات أية محاولة للتركيز بصورة رئيسية على حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وأن يندر جداً ذكر هذه الحرب ، فهذا أمر ذو دلالة كبيرة، إذ أن حرب ١٩٥٦ تختلف عن الحربين اللتين تسلط الروايات أضواءها عليهما في أنها لم تحقق « إنتصاراً باهراً » لإسرائيل . فمن جهة لم تكن إسرائيل وحيدة في هجومها على مصر ، بل كانت مصر هي البلد الذي واجه تحالف ثلاث دول ، اثنتان منهما كانت من القوى العظمى آنذاك ، ومن وجهة أخرى ، كانت نتيجة الحرب إنتصاراً سياسياً كبيراً لمصر . وكذلك ، فإن إسرائيل ، رغم إحتلالها المؤقت والقصير لسيناء ، أخفقت في تحقيق أهدافها

---

(٢) اليهود في السينما الاميركية ١٩٢٧ ـ ١٩٧٧ ، مهرجان لمسرح الفيلم القومي ، لندن ، ١٩٧٩ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) *Film Dope*, no. 11 (January 1977).

العسكرية والسياسية التي شنت الحرب من أجلها ، واضطرت الى التراجع والإنسحاب »[٦] . ونلاحظ أن السينما الصهيونية ولنفس الأسباب ، تجاهلت أيضاً حرب ١٩٧٣ .

ولكن الفترة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧ ، وهي فترة الإعداد لحرب ١٩٦٧ ، شهدت العديد من الأفلام الصهيونية . وأهم هذه الأفلام « الخروج » إخراج أوتو بريمنغر عام ١٩٦٠ ، وهو يهودي صهيوني و « جوديت » إخراج دانيال مان عام ١٩٦٤ ، وهو يهودي صهيوني ، و « الظل العملاق » إخراج ميلفيل شافلسون عام ١٩٦٦ ، وهو يهودي صهيوني أيضاً . وكل هذه الأفلام أمريكية ، ومن نوع الإنتاج الكبير .

- ٣ -

يروي ويلي فريشاور قصة « الخروج » رواية ، ثم فيلماً ، في كتابه عن حياة « أوتوبريمنغر » ، فيقول أن الفكرة خطرت أولاً في مخيلة دوري شاري كاتب السيناريو السابق ، ورئيس مترو غولد وين ماير الذي كان معروفاً لدى الكثيرين باعتباره « يهودياً محترفاً » ، فاستدعى ليون أوريس وقال له « عليك أن تكتب رواية درامية عن ميلاد إسرائيل » وتعهد بدفع تكاليف البحث ، وشراء حقوق الرواية للسينما . وكان أحد الذين تحدث معهم أوريس حول الموضوع انجو بريمنغر شقيق أوتو ، الذي كان وكيلاً له في فترة من حياته .

يضيف فريشاور أنه بعد فترة من البحث الشاق ، وافق أوريس على الذهاب إلى اسرائيل . وقد استغرقت مهمته عامين . وبعد أن أجرى مئات من الأحاديث وسجل أميالاً من الشرائط ، كتب رواية قوية بعنوان « الخروج » مستلهماً ما جاء في العهد القديم (سفر الخروج ، ٩ : ١٣) ، كي يطرح مقولته : دع شعبي يذهب . اليهود هم الأبطال ، والأشرار هم البريطانيون الذين فرضوا الانتداب على فلسطين . وقد أوفى دوري شاري بوعده ، واشترى الحقوق لمتروغولدين ماير .

ولكن شركة مترو ترددت في إنتاج الفيلم حتى لا يضر بمصالحها في بريطانيا كما جاء في كتاب فريشاور . وكان انجو بريمنغر على علم بما يحدث ، فلما أخبر أخوه أوتو بالمشاكل التي تعوق المشروع ، قال له أوتو « اشتري الحقوق لي » ثم اتصل أوتو بريمنغر بصديقه القديم ماير ويسغال رئيس معهد وايزمان للعلوم في إسرائيل وسأله المساعدة في إنتاج فيلم في إسرائيل ، وأرسل اليه مخطوط الرواية .

قرأ ويسغال الرواية ووافق عليها ، ووعده بريمنغر بأن يعطي حقوق العرض في إسرائيل لمعهد وايزمان ، وكذلك دخل العرض الأول في كل مكان في العالم . وطلب منه أيضاً القيام بدور بن غوريون في الفيلم . وقد كان ويسغال هو صلة الوصل الأساسية بين بريمنغر والحكومة الإسرائيلية .

وقد استعان بريمنغر بالجنرال البريطاني فرانسيس رومي الذي اشترك في حرب ١٩٤٨ بالفعل ليكون مستشاره العسكري . وقدمت الحكومة الإسرائيلية اليه من ناحية اخرى مستشاراً رسمياً هو الكولونيل غيرشون ريفلين الذي كان يحارب في صفوف « الهاجاناه » . وبدأ تصوير الفيلم يوم ٢٧ آذار/ مارس سنة ١٩٦٠ وانتهى بعد ١٤ أسبوعاً بعد أن تكلف ٢,٥ مليون دولار .

---

(٦) منير صلاحي الأصبحي ، **الحقيقة والرواية** (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العربي ، ١٩٧٨) .

ومن خلال تيدي كوليك الذي كان الذراع اليمنى لرئيس الوزراء بن غوريون، كما يقول فريشاور ، والذي أصبح بعد ذلك عمدة القدس ، كان بن غوريون على إتصال وثيق بتطور تصوير الفيلم في إسرائيل .

وبعد التصوير في إسرائيل ، تم مونتاج الفيلم في لندن ، وتم التحميض والطبع في الولايات المتحدة . وقد وصلت أرباح الفيلم بعد العرض الى ١٣ مليون دولار .

ويقول فريشاور أن الفيلم لم يلق قبول البعض في إسرائيل ، كما أن راديو القاهرة وصفه من ناحية أخرى بأنه مؤامرة يهودية امبريالية . وفي رده على رفض بعض الإسرائيليين للعنف الزائد في الفيلم قال بريمنغر « لقد كان من الضروري إظهار العنف ، ودولة اسرائيل لم تكن لتوجد بدون العنف . إن كل ثورة تحتاج الى نوع من الارهاب أو العنف » .

وقال بريمنغر « إنني على استعداد للدفاع عن فيلمي « الخروج » ضد بعض كبار أعداء إسرائيل مثل جمال عبد الناصر . إنني على استعداد للجلوس معه لأستمع اليه لماذا يشعر بأن فيلمي غير منصف » . وقد استقبل بعض النقاد في أمريكا الفيلم بسخرية . « قال أحدهم أنه « ويسترن يهودي » أي فيلم « كاوبوي يهودي » وقال البعض الآخر أن في فيلم « الخروج » أبواباً للخروج أكثر من أبواب فندق والدروف استوريا » !(٧) .

ويقول منير صلاحي الأصبحي في كتابه « الحقيقة والرواية » عن رواية أوريس « اكسودوس » أو الخروج يبدو أوريس وكأنه يريد أن يكتب ملحمة عن الحركة الصهيونية وقيام دولة اسرائيل . ولكنه بدلاً من اتباع خطا هوميروس وفرجيل، فأنه بشخصياته الصهيونية الفائقة البطولة والعربية الفائقة النذالة لا يتعدى مستوى أفلام الغرب من الدرجة الثانية التي أنتجتها شركات هوليود في لثلاثينات والأربعينات . وهذا ناتج عن إندفاعه الى الدفاع عن الصهيونية وتبرير الأعمال الإسرائيلية بشكل يعميه عن رؤية الأمور في نصابها الصحيح . وفي الحقيقة يبدو وكأنه لا يستطيع أن يبعد تفكيره اثناء كتابته للرواية عن المجابهة الدائمة التي تصورها هذه الأفلام بين الجنود الفرسان والهنود الحمر . فالصهاينة على سبيل المثال يوصفون في الرواية كمستوطنين رواد يأتون بالتحدث والتقدم الى « السكان الأصليين » العرب « الهدائيين » ، وهو نفس الوصف الذي تستعمله الأفلام المذكورة في تصويرها للمهاجرين الى أمريكا في صراعهم مع السكان الأصليين ولاتمام الاستعارة ، يصور أوريس الصهاينة بأنهم يكافحون من أجل « الاستقلال » من الاستعمار ، شأنهم في ذلك شأن سكان الولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتمد أوريس إعتماداً كبيراً جداً على الوصف التفصيلي للإضطهاد الذي لقيه اليهود في أوروبا وذلك في محاولاته الرامية الى اكتساب عطف قرائه وتأييدهم للصهيونية . وعلى الرغم من أن تصويره للمعاناة اليهودية مؤثر في بعض الأحيان ، فإنه لا يغفر أو يبرر إستعماله لهذه المعاناة كسلاح عالمي يستعدي به قراءه ضد العرب ، الذين لم تكن لهم يد في تلك المعاناة . وحماس أوريس الزائد للقضية الصهيونية يوقعه في عدة تناقضات إذ بين حججه التي يدافع فيها عن الموقف الصهيوني ، يعطي ثقلاً كبيراً للحجة القائلة بضرورة تأمين وطن للاجئين اليهود الذين شردتهم الحرب العالمية الثانية . ولكنه في نفس الوقت ينكر أي حق للاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم قائلاً : «إن

---

(٧) ويلي فريشاور ، **أوتو بريمنغر** (نيويورك : ١٩٧٤) .

من طبيعة الحرب الأساسية أن تسبب تشريد الأشخاص وجعلهم لاجئين »[٨] .

- ٤ -

أما فيلم « جوديت » الذي أخرجه دانييل مان عام ١٩٦٤ عن قصة للكاتب البريطاني لورانس داريل ، فيروي قصة جوديت (صوفيا لورين) ، وهي يهودية نمساوية ، يتم تهريبها الى فلسطين لتساعد فرقة صهيونية يرأسها أرون (بيتر فينش) في اقتفاء أثر زوجها السابق ، جوستاف شيللر الذي كان نازياً فيما مضى[٩] .

ويهدف هذا الفيلم الى تحقيق نفس الأهداف التي نجدها في الأفلام الصهيونية السالفة الذكر ، مع اضافة هدف عام وجديد يعتبر من السمات الخاصة للسينما الصهيونية بعد إنشاء إسرائيل ، وهو الإدعاء بأن العرب المعاصرين يمثلون في عدائهم لإسرائيل الإمتداد الطبيعي لألمانيا النازية في عدائها لليهود ! وهي مقولة تحمل كما هو بديهي مغالطات عديدة إبتداء من حقيقة أن النازيين كانوا ضد اليهود والعرب معاً أي حقيقة أن العرب إنما يدافعون عن أنفسهم ضد الغزو الصهيوني وإنهم المعتدى عليهم ، وليسوا المعتدين . ولكن الفكر الصهيوني - إذا كان ثمة فكر يسمى صهيوني - يرتكز على مجموعة من المغالطات التاريخية والسياسية .

ومن الأفلام الصهيونية التي سعت الى تحقيق نفس أهداف « جوديت » الفيلم الفرنسي « ساعة الحقيقة » إخراج هنري كاليف عام ١٩٦٤ « ويروي قصة » ضابط نازي يتنكر في شخصية يهودي ويذهب الى إسرائيل بأوراق مزيفة . وهناك يكتشفه باحث إجتماعي ذهب هو الآخر الى إسرائيل ، لوضع دراسة عن الناجين من معسكرات الاعتقال النازية[١٠] .

- ٥ -

وفي عام ١٩٦٦ عرض الفيلم الأمريكي الصهيوني « الظل العملاق » إخـراج ميلفيل شافلسون .

وقد أصدر شافلسون كتاباً عن تجربته في صنع هذا الفيلم بعنوان « كيف تصنع فيلماً يهودياً » عام ١٩٧١ . ويعتبر الفيلم - وكذلك الكتاب - نموذجين لدراسة الدعاية الصهيونية .

يقول شافلسون في كتابه«عندما جاءت الفرصة لصنع فيلم في إسرائيل شعرت أنني أستطيع التخلص من الذنب بصنع شيء ما من أجل هذا البلد الصغير الشجاع ، بلد أجدادي » ! وكما جاء في كتاب فريشاور عن فيلم «الخروج» يصور شافلسون صنع فيلم عن اليهود ، أو عن إسرائيل ، وهو يخلط بينهما بالطبع ، وكأنه أمر مستحيل في هوليود . فيقول « عندما قررت مترو التخلي عن صنع فيلم عن كتاب عن حياة الكولونيل دافيد ماركوس ، وعرض علي شراء الكتاب ، ذهبت الى بارامونت فقالوا لي ومن الذي يريد رؤية فيلم عن جنرال يهودي ؟. ووقتها قررت شراء حقوق الكتاب لنفسي » ويقول شافلسون أن مترو تخلت عن المشروع لأن - عملاء

---

(٨) المصدر نفسه .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) جي أنيبل ، « السينما الصهيونية ، » ترجمة وليد شميط ، **الدستور** ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ .

الحكومة المصرية هددوا بإغلاق دور السينما التابعة للشركة في كل العالم العربي لو أقدمت على صنع الفيلم » .

وقد وضع شافلسون قصة الفيلم تحت عنوان « معالجة لقصة ميكي ماركوس الذي مات من أجل إنقاذ القدس » ووصلت به الوقاحة الصهيونية الى الإدعاء بأنها « ليست قصة يهودية » ، لأن ميكي ماركوس « كان أمريكياً أولاً وأخيراً ودائماً . لقد كانت لديه تلك النزعة الأمريكية الى إنصاف المظلومين وربما كان سيقاتل نفس القتال الى جانب أي مظلومين يطلبوه » .

أما عن كيفية إنتاج الفيلم بعد أن رفضته شركة مترو ، فيقول شافلسون أن المنتج هارولد ميريش أقنع شركة يونيتد أرتست بتمويل الفيلم على أساس أنها لا تملك دور سينما في الوطن العربي ، ويقول « وإنه لما تفخر به يونيتد ارتست أنها كانت الشركة الوحيدة التي وافقت على المخاطرة بتمويل فيلم كبير عن إسرائيل في ذلك الوقت » .

وسافر شافلسون إلى إسرائيل مع مدير الإنتاج نات أدواردز في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٦٤ . وبدأ تحضير الفيلم الذي استغرق ٧ شهور من أجل تصوير ٨ أسابيع ومرة أخرى تعين الحكومة الإسرائيلية الكولونيل غيرشون ريفلين مستشاراً عسكرياً للفيلم ، وهو نفس الكولونيل الذي عينته لفيلم « الخروج » ويقول شافلسون أن غيرشون هو « المؤرخ الرسمي للجيش الإسرائيلي » .

ويقول شافلسون: ان العرب باعوا الأسلحة لليهود في حرب ١٩٤٨ لأنها كانت متوفرة لديهم بكثرة ، ولم يكونوا يعرفون كيف يستخدمونها! وتصل عنصريته الى ذروتها عندما يقول « لقد كان أكثر الأشياء قيمة في مصر في ذلك الوقت ، ليس المسدس ، أو الدبابة ، أو البندقية وإنما الهيروين ، ! ثم يستدرك قائلاً : « ولكني قررت ألا أضمن هذه الحكايات في السيناريو لأنها بدت غير معقولة». وهذا التراجع لا يؤكد للقارىء كذب هذه الحكايات ، وإنما يوحي اليه بصدق المؤلف .

ويقول المخرج الأمريكي أنه طلب من اسحق رابين تعاون الجيش الإسرائيلي لإنتاج الفيلم ، فوعد بالتعاون ، ولكن بعد قراءة السيناريو . ثم يقول « كانت إسرائيل تقاتل من أجل حياتها كالعادة . كيف يمكن أن يذهب الجنرال رابين الى الكنيست ، ويطلب أموالاً إضافية للجيش حتى يساعد هوليود الفقيرة المسكينة لعمل فيلم ، في الوقت الذي ينكر فيه الكنيست في أن تقدم هوليود المزيد من التبرعات لإسرائيل . وفي هذه اللحظة إقترح جيرشون أن تتولى وزارة الدفاع تقديم كل ما نحتاج اليه مقابل التكاليف الفعلية ، وبالتالي لا يحتاج الأمر الى العرض على الكنيست ، أو موافقته » .

ويذكر شافلسون:أن الجيش الإسرائيلي وافق على السيناريو . بعد تغيير البداية ، و ٣١ نقطة تفصيلية أخرى . كما وافق على أن يشترك في التصوير ٨٠٠ جندي لمدة ٣ أيام فقط ٦ و ٧ و ٨ حزيران / يونيو عام ١٩٦٥ . وأن عدد العاملين في الفيلم وصل الى ١٢٥ فنياً من أمريكا وإنجلترا وإيطاليا ، و ٣٤ ممثلاً وممثلة من أمريكا واليونان وإسرائيل الى جانب حوالى ألف كومبارس و « رغبتي الخاصة في إنتاج تحفة كان من الممكن أن يقدمها شكسبير لو أسعده الحظ وولد يهودياً » ! .

وصورة العرب في فيلم « الظل العملاق » ممثلاً في الشيخ المسمى أبو ابن قادر صورة عنصرية بشعة . فهو يعيش في خيمة مع الراقصات شبه العرايا ، ويأكل الثريد بيديه مثيراً إشمئزاز ميكي . كما أنه يرشد الجيش الإسرائيلي كيف يقتحم القدس . ويقول شافلسون في كتابه « ان استخدام الشيخ العربي على هذا النحو كان من أفكاري ، ولكن هناك حقائق أساسية حول الموضوع » !

وعن معركة الفالوجا يقول المخرج « لقد هاجم الجيش الإسرائيلي الفالوجا ست مرات ، ولو كانوا يعلمون أن الكابتن هو جمال عبد الناصر ، لهاجموا المرة السابعة » . ويقول « لقد حاول العرب لآلاف السنين أن يزرعوا الصحراء ، ولكنهم فشلوا » ويصف إسرائيل قائلاً « هنا حيث يعمل الجميع من أجل الصالح العام . حيث المال له معنى صغير . حيث لا مسافات بين الطبقات . إنها نوع من اليوتوبيا »!

وقد اشترك في تمثيل الفيلم إلى جانب كيرك دوجلاس الذي يصفه شافلسون بأنه « يهودي قبل أن يكون ممثلاً » بول براينر في دور أحد القواد العسكريين وفرانك سيناترا في دور طيار أمريكي متطوع ، والممثل اليوناني ستاتيش جياليس في دور قائد البالماخ ايجال الون ، وأنجي ديكنسون وسينتا بريجر من نجوم هوليود . وبينما تم التصوير الخارجي في إسرائيل إبتداء من ١٨ أيار/مايو عام ١٩٦٥ ، تم التصوير الداخلي في ستوديوهات مدينة السينما بروما . وسجل الصوت في ستوديوهات هرتزليا الإسرائيلية التي أقيمت عام ١٩٦٣ . وقام بتأليف الموسيقى التصويرية للفيلم الأمريكي المربونستين .

رغم هذا كله يعترف شافلسون بأن الفيلم لم ينل استحسان النقاد بل هاجموه بقسوة ، وقد وقف الجمهور ـ وهو الحكم الأخير ـ الى جانب هؤلاء النقاد ، وابتعد عن الفيلم . ولذلك ، فالمرة الثانية ، أيها السادة ، المرة الثانية لن تكون في القدس[١١] . وهو ختام خفيف الظل لمخرج ثقيل الظل ، يحاول به أن يخفف رفض الجمهور والنقاد للفيلم . وهذا الرفض على أية حال يؤكد أن السينما الصهيونية العنصرية الفاشية بقدر ما هي خطيرة ، بقدر ما هي فاشلة ورديئة□

التركيب الاجتماعي والتنمية

عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ، وقد شارك فيها طبقا للحروف الهجائية كل من الاساتذة :

د. الحبيب المالكي
رئيس شعبة العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الخامس في الرباط.

فواز طرابلسي
أسرة تحرير مجلة « الحرية » ، بيروت .

د. عبداللطيف بنشهنو
استاذ في جامعة الجزائر ومدير مركز الابحاث الاقتصادية فيها .

أدار الندوة : **د. إبراهيم سعد الدين**
خبير اقتصادي ، جمهورية مصر العربية

● **د. إبراهيم سعد الدين** : ندوتنا الآن ستتناول موضوع العلاقة بين التطور الاقتصادي الاجتماعي بصفة عامة وبين التركيب الطبقي في المجتمع . وسنحاول في الندوة أن نتناول موضوع يتعلق بتأثير التركيب الاقتصادي والتركيب الطبقي للمجتمع ، أو ما يمكن أن نسميه بالانتماء الطبقي للسلطة الحاكمة في عملية التنمية .

ومن الواضح لنا جميعا أن التركيب الطبقي في أي مجتمع من المجتمعات لا يعدو أن يكون أحد المحددات لتوجهات عملية التنمية ، لأن التنمية تتحدد بعوامل كثيرة بعضها بطبيعة الحال يتعلق بمدى توافر الموارد في المجتمع المعني بما في ذلك الموارد الطبيعية الموجودة فيه ، ومدى التطور السابق لمرحلة الاستقلال ، خاصة مدى تطور الصناعة والزراعة وأيضاً البنى الأساسية ، كثافة السكان ، التطور التعليمي وغير ذلك من الأشياء . ولكن في هذه الندوة على وجه التحديد سنحاول أن نختبر مقولة محددة وهي أنه على الرغم مما قد يكون للظروف الموضوعية السائدة في أي بلد من البلاد النامية من أثر هام في تحديد السياسات الاقتصادية والتنموية فإن هناك عدداً من السياسات البديلة التي يمكن أن يتبعها بلد ما في إطار هذه الظروف الموضوعية الموجودة . والاختيار بين هذه البدائل محكوم بدرجة كبيرة بتوجهات السلطة السياسية التي تعكس إلى حد ما الطبيعة الطبقية لهذه السلطة ، ولكنها لا تعكسها في فراغ وإنما في علاقتها أيضا بالقوى الأخرى . بما فيها الطبقات الاجتماعية الأخرى ، بمعنى أنه مهما كان انتماء السلطة السياسية إلى طبقة معينة فإن هناك طبقات أخرى في المجتمع لها ثقل ، لها وجود ، لها قدرة على التعبير عن نفسها ، تملك القدرة على المعارضة أحيانا أو تفتقد مثل هذه القدرة ، قد تملك القدرة على المقاومة أو تكون أميل إلى الخضوع في ظروف معينة . إن كل هذه المسائل تحدد إلى حد ما اختيارات السلطة في التوجه التنموي الذي تختاره . أيضاً في اعتقادي أنه حتى بالنسبة لموضوع الطبقات الاجتماعية فإن اختيارات السلطة تتأثر إلى حدّ ما ،ليس فقط بنشاط الطبقات الأخرى، وإنما أيضاً بالظروف الدولية التي يجري فيها الاختيار وتأثير هذه الظروف الدولية الممكن والمحتمل على الصراعات المحتملة داخل الوطن بما فيها الصراعات الطبقية . في رأيي أنه من المفيد بالنسبة لنا أن نختبر هذه المقولة ومدى صحتها بصفة أساسية في الحديث عن الوطن العربي وإلى أي حد تأثرت السياسات الاقتصادية في البلاد العربية (التي تميزت بالاختلاف أحيانا بين بلد وآخر) بهذا الاختلاف في الأوضاع الطبقية السائدة . هذا هو السؤال الأول المطروح والذي أعتقد أنه من المفيد أن نعالجه .

○ **فواز طرابلسي** : أريد أن أسجل الموافقة العامة على هذه الفرضية . وأعتقد أن الحكم الذي تنطوي عليه يحدد صيرورة التاريخ وحركة المجتمعات . إنما بتحديد أدق يتطلب منّا الأمر أن نعيّن ، بين مجموع هذه العوامل التي ذكرت ، إلى أي مدى يشكل عنصر التوجيه الطبقي للسلطة المرتبط شديد الارتباط بطبيعتها الطبقية ، العنصر المقرر في عملية التنمية . إني أعتقد أنه العنصر المقرر . هذا لا يستثني بالطبيعة عدداً من العوامل الأخرى . مثلاً « الظروف الموضوعية بما هي جملة الموارد والامكانيات التي ينطلق منها البلد أصلا » . وطالما نحن نتحدث بالدرجة الأولى عن بلدان تسمى « نامية » ، وبتعبير أدق عن بلدان تابعة ومتخلفة ، لا بد من الانطلاق من تحديد أولي لمجال فعل العامل الطبقي وهو بالطبع الموارد المتوافرة للبلد المعني . هناك كيانات سياسية لا تملك بحد ذاتها الموارد الطبيعية والثروات الغنية أصلا . ويشكل هذا الأمر قيدا على التنمية ، ربما بغض النظر عن الخيارات والتوجهات الطبقية للسلطة . أما العنصر الثاني فيتعلق بما يسمى الظروف الدولية . وأفضّل في الحالة التي نتحدث عنها التشديد على القسمة الدولية للعمل بصفتها ذات صلة

مباشرة بعامل التقرير الطبقي للتنمية . لا شك أننا في عالم مترابط الأجزاء . ولا شك أننا عندما نتحدث عن تنمية فنحن نتحدث عن موقف ما من علاقة قائمة أصلا هي علاقة السيطرة والقهر المتولدة عن الاستعمار والامبريالية . وإنما الموقف من هذا التقسيم الدولي للعمل هو بحد ذاته موقف طبقي. هناك فئات اجتماعية مالكة للسلطة تعتبر نفسها جزءا «مكونا» من النظام الاقتصادي العالمي . أريد أن أشير إلى العديد من الأنظمة النفطية التي تعتبر نفسها ، رغم كونها ضحية لنهب واستغلال ثرواتها الطبيعية ، تعتبر نفسها مسؤولة عن مصير النظام الرأسمالي العالمي . من الطبيعي إذن أن تكون توجهاتها التنموية هي نفسها محكومة بهذا الاعتراف بواقع تقسيم العمل العالمي الحالي بين بلدان منتجة للمواد الأولية والمواد الزراعية وبين بلدان منتجة للتكنولوجيا وللمواد المصنعة . وهو تقسيم تشير معظم الدلائل إلى كونه يسير إلى تعظيم الهوة بين هذين العالمين لا العكس . وأريد في هذا المثال أن أؤكد على أن الموقع الطبقي الداخلي هو أيضا موقع من التقسيم الدولي للعمل . فطبيعي في مثل هذه البلدان أن نشاهد ليس فقط مصلحة مشتركة في الابقاء على هذا التقسيم الدولي للعمل ، وإنما أن تكون الطبقات المحلية موجهة في تنميتها باتجاه مقيَّد سلفا بالمراكز الاستعمارية . بمعنى أن أنماط التنمية الداخلية سائرة بالدرجة الأولى نحو الانفاق الاستهلاكي . إن استثمارات رأس المال مرتبطة إلى أبعد حد بالاستثمارات في المراكز الاستعمارية الأصلية . باختصار إن التنمية مرتبطة أشد الارتباط بالسماح للدول المستوردة للنفط بأن تستعيد القسم الأكبر من العائدات النفطية إلى المراكز الاستعمارية على شكل استثمارات وتوظيفات ومبيع سلاح وسلع استهلاكية . هذا النموذج العام يصل الموقع الطبقي الداخلي بالتقسيم الدولي للعمل . لذا فلست أعتبر أن الموقع الطبقي للسلطة والظروف الدولية ـ إذا كان المقصود بالظروف الدولية التقسيم الدولي للعمل ـ لست أعتبرهما عاملين منفصلين . فالموقع الطبقي الداخلي شديد الارتباط بالتقسيم الدولي للعمل .

نقطة ثانية في هذه المقاربة الأولية للموضوع : أريد أن أشدد على عنصر آخر قد لا يرتبط مباشرة بالتكوين الطبقي المحلي هو بالنسبة لوطننا العربي الموقف من التجزئة . أعتقد باختصار أن واقع التجزئة الحديثة للأمة العربية هو فعل استعماري ذو أساس اقتصادي بالدرجة الأولى وإن يكن شديد الفعالية والأهمية على المستوى السياسي ، وشديد الأهمية والفعالية بالنظر إلى طموح وتطلعات أمتنا وجماهيرنا في التوحيد القومي . أقول إن التجزئة هي فعل اقتصادي بالأساس بمعنى أنها الواسطة التي من خلالها تجري عملية الربط المتوازي لاقتصاديات الكيانات القطرية العربية بالمراكز الاستعمارية مباشرة. **وأبادر للقول بأن عملية التجزئة بهذا المعنى هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي**. ولذا فالقبول بالتجزئة إطاراً للتنمية، القبول بالتجزئة كواقع سياسي ، القبول بالتجزئة كواقع قومي ، هو أصلا وانطلاقا موقف طبقي . وبهذا المعنى هناك طبقات نشأت بعد الحرب العالمية الأولى ، وفئات حاكمة سياسية إرتبط مصيرها الاقتصادي ومبرر وجودها السياسي باستمرار وتنامي التجزئة القومية . هذه بقبولها للتجزئة ترتضي سلفاً جزءاً من واقع الأمر الاستعماري ، جزءاً من علاقات التبعية المفروضة على الأمة العربية . أي أنها ترتضي بالضرورة قيوداً محددة على عملية التنمية نفسها . هذا إذا كنا نعني بالتنمية تلك العملية المجتمعية الشاملة التي ترمي إلى سيطرة وطن ما على موارده الطبيعية وتنمية وسائل إنتاجه بما يسمح له بالاستقلال الاقتصادي وبتوفير توزيع أعدل للثروة على أبنائه . إذا كنا نعرِّف التنمية هذا التعريف ، فإن المنظور الطبقي في البلدان المتخلفة وعلى الأخص في وطن مجزأ كالأمة العربية ـ هو سلفاً منظور يتحدد بالقياس إلى قبول أو رفض التجزئة ليس فقط بما هي عملية تجزئة سياسية ، ثقافية ،

ومجتمعية ، ولكن أيضاً بما هي جزء من واقع الأمر التبعي المفروض على الأمة العربية .

وباختصار أؤيد المقولة التي تؤكد أن التكوين الطبقي للسلطة ـ وبالتالي حركة الصراع الطبقي في المجتمع المعني ـ هي العنصر المقرر في عملية التطور الاقتصادي أولاً ، إذا كنا نتكلم عن عملية موضوعية، بغض النظر عن الإرادة والسياسة والنهج وهو عنصر مقرر للتنمية ، وثانياً إذا كنا نتحدث عن فعل إرادي أي عن التخطيط الاقتصادي المبرمج . وإن من بين العوامل التي ذكرها الدكتور إبراهيم عاملين أساسيين ليسا منفصلين عن الدور الطبقي إنما هما عاملان يتحددان بالصلة بالموقع الطبقي ، وبالصلة بالمنظور الطبقي .

○ **د.الحبيب المالكي**: في البداية أريد أن أؤكد على أهمية موضوع الندوة . التركيب الطبقي ومدى تأثيره على عملية التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي . الموضوع مهم رغم بعض الصعوبات ، لا في الميدان المنهجي ولا في ميدان التوضيح ، وضدّ بعض المفاهيم ، لكن كذلك لأننا حتى هذه الساعة نلاحظ أن معظم الدراسات العربية في ميدان البحث الاجتماعي والاقتصادي تفتقر غالب الأحيان إلى منطلق وهذا ما يفسر على ما اعتقد محدودية بعض التجارب في بعض البلدان العربية . وكذلك هذا ما يفسر محدودية الممارسة النظرية للمثقفين العرب . من هذا يتحدد طموحي الشخصي وكذلك طموح الأخوة والزملاء المشاركين في الندوة في ضرورة طرح الاشكالية طرحا جديدا على ضوء الأزمة التي يمر بها الوطن العربي ، الأزمة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي الميدان الثقافي كذلك . فمن المؤكد أنه إذا استطعنا تجاوز بعض الصعوبات في الميدان المنهجي ، ميدان توضيح وضبط بعض المفاهيم ، فإن البحوث التي ستقدم مستقبلاً ستساعدنا على تشخيص المرحلة الحالية التي يمر بها الوطن العربي . هل هي مرحلة إنتقال ؟ إلى أين ؟ أم هي مرحلة تفتت ؟ وما هي محددات هذا التفتت . وما هي عوامله الرئيسية ؟ وكذلك فإن توضيح وضبط المفاهيم سيساعد البحوث على توضيح وتدقيق معالم المستقبل العربي ، بمعنى آخر ما هي القوى الاجتماعية الفاعلة التي ستعمل على إيجاد المشروع المجتمعي العربي الجديد ؟ كذلك ما هو نمط التنمية البديل ؟ بمعنى النمط الذي سيساعد على تحقيق استقلال كلّي لا استقلال سياسي شكلي في غالب الأحيان . إن الاستقلال الذي يتحول إلى نمط تنمية شمولي سيكون المحور والهدف لتحرير المواطن العربي لا من قساوة الطبيعة ولكن كذلك تحرير المواطن العربي من التبعية الخارجية .

○ **د . عبد اللطيف بنشهنو** : بودّي أن أعطي ـ في إطار هذه الندوة ـ بعض المعلومات عن التجربة الجزائرية فيما يخص العلاقات بين التركيب الطبقي والتنمية . والسؤال المطروح هو : كيف يؤثر التركيب الطبقي في الاختيارات الأساسية للتنمية وفي تأسيس المجتمع ، وإذا كان هذا هو السؤال يمكن القول أن نقطة الانطلاق في التجربة الجزائرية هي التركيب الطبقي في ١٩٦٢ ، أي بعد مرحلة الاستعمار . وفي هذا التركيب كانت البورجوازية الوطنية ضعيفة إلى حد كبير ، وقد نتج ذلك عن سياسة الاستعمار فيما يخص الصناعة والفلاحة والتجارة . كانت البرجوازية الجزائرية محدودة في الحجم ، وكانت أيضا الطبقة العاملة محدودة . وكذلك كانت الفلاحة في أزمة كبيرة ، وانعكس ذلك في هجرة ريفية واسعة . يمكن القول أيضا أنه منذ ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ كان توسيع ما يسمى بالطبقات المتوسطة يتحقق عن طريق التوظيف وعن طريق التعليم ، لأنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت مبادرة التعليم من طرف المستعمرين .. وقد أدى كل هذا إلى ضعف ما يسمى تقليديا بالطبقات الأساسية في المجتمع الجزائري .

وبعد الاستقلال سمح هذا التركيب الاجتماعي للطبقة المتوسطة أن تأخذ بعض المبادرات فيما يخص تحديد الاستراتيجية الاقتصادية في الجزائر ، ومنذ ١٩٦٩ نتج عن هذه الاستراتيجية وعن ظروف دولية محددة في قطاع النفط ، تأسيس قطاع عام صناعي ، وانطلقت أيضا بعد سنوات عملية الثورة الزراعية في الأرياف .

ويمكننا أن نقول أنه في هذه المرحلة ما بين ١٩٦٦ وإلى ١٩٧٤ كانت المبادرة الاقتصادية في يد الدولة ، وإذا أردنا أن نبحث عن الأساس الاجتماعي للدولة هذه ، سنجد دون شك أن الطبقات المتوسطة تلعب دوراً فعالا في التوجيه الأساسي . هذا لا يعني أن العمال لا يلعبون دورا في هذه الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن نقول إن دور العمال والفلاحين دور معطى لهم من طرف الدولة عن طريقين : الطريق الأول هو التسيير الاشتراكي للمؤسسات أي مشاركة العمال في تسيير المؤسسات في القطاع العام . والطريق الثاني في الأرياف حيث تجربة التعاونيات التي أسست في إطار الثورة الزراعية ، فالقانون ينص على مشاركة الفلاحين وأعضاء هذه التعاونيات في تسيير التعاونيات الفلاحية . الخلاصة هي أنه إذا بحثنا عن التركيب الطبقي والتنمية في الجزائر يمكن القول أن هذا التركيب نتتج عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمرحلة ما قبل الاستقلال . وأن هذا التركيب أدى الى استراتيجية إقتصادية واجتماعية محددة معينة في ضوء دور فعّال للدولة عن طريق القطاع العام ودور ثانوي للبرجوازية التقليدية ، ودور ثانوي ايضاً للعمال في هذه المرحلة . هذا هو تأثير التركيب الطبقي على عملية التنمية في الجزائر .

● **د. إبراهيم سعد الدين** : في الحقيقة إن بعض المقولات التي قيلت أثناء الحديث هامة للغاية ويمكن دعم بعضها وإجراء نقاش حول البعض الآخر . أولا بالنسبة لما قاله الأخ فواز أنا متفق تماما مع الربط بين التقسيم الدولي للعمل وبين قضية التركيب الطبقي الداخلي لمجتمع ما . إحدى القضايا الرئيسية التي يبدو فيها التوجه التنموي هو الموقف من هذه القضية التي هي التقسيم الدولي للعمل ، والرغبة في العمل على تغيير التقسيم السائد فعلا ، أو الرغبة في البقاء عليه . وهذا التحدي الكبير مرتبط بالموقف الطبقي للفئات الحاكمة . ما أود أن أزيده هو أن الطبقات الحاكمة في بعض البلاد تدافع وبقوة عن النظام الرأسمالي العالمي وتنحاز إليه، وترى أن بقاءه واستمراره شرط أساسي لبقائها كطبقة وسلطة ، وأنها غير قادرة على الاستمرار كطبقة حاكمة وقائدة دون الاستناد على النظام الكلّي للرأسمالية .. إلّا أن هذا لا يتناقض مع وجود تناقضات ثانوية بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة . قد تكون كامنة أحيانا وقد تبرز على السطح في أوقات أخرى ، دون أن يسمح لهذا التناقض الثانوي أن يصبح تناقضاً رئيسياً في أي مرحلة من المراحل . يمكن أن تحدث محاولة تغيير ما، ليس في النظام الكلي وإنما في دور هذه البلاد في إطار النظام الرأسمالي العالمي بمعنى أنها إذا كانت أصلا مصدرة للمادة الخام بصفة أساسية فقد تتطلع إلى دور أكبر في الخريطة الرأسمالية الكلّية ، بما في ذلك في بعض الأحيان إنتقال بعض الصناعات إليها وانتقال بعض النشاط الانتاجي إلى داخلها ، ولكن هذا الانتقال كثيراً ما يتم في ارتباط وليس في انفصال عن السوق الدولي بمعنى أنه يتم في مثل هذه الحالة أيضا لتقوية السوق الدولي ، في تكامل معه ، وفي عمل مشترك في كثير من الأحيان . ومن هنا نجد أن عددا من الدول التي ذكرها الأخ فواز تدخل في حوار في كثير من الأحيان حول الدور الذي يمكن أن تؤديه في إطار الرأسمالية الدولية وتحاول الانتقال على الأقل من مرحلة التابع المطلق إلى الشريك الصغير . ورغم بقاء واستمرار التبعية فإنها تتطلع إلى قدر من

المشاركة بشكل أو بآخر . طبعا إن قدرة أي دولة على تحقيق كل هذا التغيير في الأدوار ترتبط أيضا بمدى قدرة الدولة على السيطرة على مواردها ، والمقصود هنا بالسيطرة على مواردها ليس فقط مجرد ملكية هذه الموارد وإنما إمكان الافادة منها واستخدامها بما تملكه من قدرات فنية وتكنولوجية ومالية . لقد أحببت أن أضيف هذه الفكرة دون أن أتناقض مع الفكرة الرئيسية التي أثارها الأخ فواز . لكن في ذهني أيضا أن قضية العلاقات الدولية وتأثيرها في الاختيارات ليست قاصرة على قضية التقسيم الدولي للعمل إنما تمتد إلى الصراع العالمي ما بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية المختلفة . وهذا الصراع العالمي يكون له انعكاسه في بعض الأحيان على التيارات الداخلية حيث أن هذه الاختيارات لا تكون محكومة بالضرورة بالصراع الطبقي الداخلي فقط ، وبالتوازنات الحالية للقوى الطبقية ، وإنما قد يحكمها أيضا التطلع إلى منع أو تجنب نمو هذا الصراع بتأثير العوامل الخارجية . ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على ذلك بتدارس نشأة دول الرفاهية النفطية في بعض الدول الخليجية . إن السياسات الاقتصادية التي اتبعت لا تعكس الصراع الاجتماعي الداخلي وإصرار القوى الاجتماعية الشعبية في الداخل على الحصول على نصيب أكبر من الثروة ، بقدر ما تعكس محاولة تأمين ضد أي احتمالات ثورية في المنطقة ، ومنع نشوب الاضطرابات الداخلية في هذه المناطق الحساسة . والحساسية هنا لا تتعلق بالطبقات المالكة فيها فحسب ، وإنما تتعلق أيضا بالدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتمد على النفط المصدر من هذه البلاد . والمثل الذي يمكن أن يكون حيا تماما في إبراز هذه القضية هو إزاحة بعض الحكام العرب بواسطة القوى الاستعمارية لصالح حكام آخرين أكثر استعدادا لتطبيق سياسات تسمح بتوزيع أكثر اتساعا للريع بين أهالي المنطقة .

إن الصراعات الدولية قد تحكم إلى حد ما إتجاهات التنمية ، وقد تؤدي أحيانا إلى اختيارات لا تعكس الصراعات الداخلية وحدها ، وإن كانت الصراعات الداخلية ممكن أن تسرع بها في كثير من الأحيان . في رأيي أن حتى قضية الاتجاه الواسع للتصنيع والاتجاه الواسع إلى التنمية في عدد من الأقطار العربية ، بغض النَظر عما إذا كان هذا الاتجاه سليما أو غير سليم ، يعكس إلى حد ما قضايا ليست فقط محلية وإنما قضايا دولية ، ويعكس النماذج الدولية الموجودة والصراعات الدولية الموجودة في كثير من الأحيان . أنتقل بعد ذلك إلى الناحية الداخلية . هنا في واقع الأمر أود أن أؤكد على القضية الرئيسية وهي أن الطبيعة الطبقية للسلطة تلعب دورا حاسما في اختيار السياسات الاقتصادية ، لكن ما أود أن أبرزه هنا بشكل خاص هو أن هذه الاختيارات لا تتأثر فقط بالطبيعة الطبقية للسلطة وإنما أيضا بمدى نمو وصراع الطبقات الأخرى من المجتمع ،لأن أية سلطة لا تعمل في فراغ إنما هي تعمل في إطار محدد يتضمن صراعات أو احتمال لتفجر الصراع . في كثير من الأحوال عدد من الخطوات التي تتخذ ، تتخذ لأن الطبقات الأخرى بالفعل تصارع أو أن صراعها يهدد بالامتداد ، وأعطي مثلا على ذلك من دراسة أوضاع مصر ، فقد اشتد الصراع الطبقي في مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وخلال الفترة التالية لها خصوصا قبل ثورة ١٩٥٢ ، وشمل الصراع صراع الفلاحين ضدّ كبار الملاك الزراعيين ، كما اشتد أيضا نضال الطبقة العاملة في مصر خلال هذه المرحلة . وقد كان لذلك تأثيره على اختيارات الفئات الوسطى التي استولت على السلطة في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ لأن هذه الفئات الوسطى لا تحكم في فراغ في واقع الأمر ، وتتأثر اختياراتها بالأوضاع الطبقية المعينة الموجودة في المجتمع . وهنا أتطرق أيضا للقضية الثالثة التي طرحها الأخ فواز والتي أعتقد أنها قضية مهمة في هذا الإطار ، وهي قضية التجزئة والتوحد . والأخ فواز عالج القضية معالجة هامة جداً من ناحية أن التجزئة هي موقف طبقي وهذا

صحيح . وأنه لا يمكن تفكير حقيقي في تنمية متكاملة ومستقلة للوطن العربي إلا من إطار التكامل ، وهذا أيضا صحيح . ولكن في إطار هذه التجزئة أيضا ، وكنتيجة لما يمكن أن نسميه الترابط الحقيقي للأمة العربية والتأثير المتبادل فيما بينها بدرجة أو بأخرى (حتى وإن كانت التجزئة قائمة) ، فإن أي نموذج للنمو في بلد ما قد يؤثر على إختيارات نماذج النمو في البلاد الأخرى . صحيح أننا لم نزل مجزئين، لكن حتى في إطار هذه التجزئة أثّر الاختيار الذي قام به عبد الناصر في مصر على الاختيارات في العراق وفي سوريا ، وأثر على اختيارات أخرى ، بل أثر على المواقف حتى في أقطار قد تختلف فيها التركيبة الاقتصادية والاجتماعية عن مصر ولكنها متأثرة بالنموذج العام . وهنا يمكن أن أعطي الكويت كمثل . فالاتجاه لفكرة التخطيط على النطاق العربي في مرحلة ما ، والنظر إلى التخطيط كأداة أساسية للتنمية أدى إلى قبول هذه الفكرة حتى في بلد كالكويت . كذلك فإن قبول فكرة العدالة الاجتماعية كضرورة والاتجاه إلى العدالة الاجتماعية بغض النظر عن مدى تحقيقها لا يعكس في كثير من الأحوال المواقف الطبقية فقط داخل كل قطر من الأقطار، إنما يعكس إلى حد ما إتجاهـات معينة في قطر قائد أو أقطار قائدة يكون لها تأثير على باقي الأقطار العربية . وعلى العكس في مرحلة أخرى ، يعني مع المرحلة النفطية ومع نشوء دور أساسي للمال النفطي ، نرى حدوث تغيير أساسي في الاتجاهات والاختيارات حتى في بعض الأقطار التي كان لها اتجاه محدد في ما سبق . في رأيي أن هناك قدرا كبيرا من التشابك بين البلاد العربية في هذا الإطار . هذه بالحقيقة نقاط لا أراها متناقضة مع ما قيل ، إنما أعتقد أنها قد تكون مكملة للصورة في هذا المجال .

○ **فواز طرابلسي** : أشكر الدكتور سعد الدين على الملاحظات لأنها مناسبة لبلورة وتطوير بعض الموضوعات . أولا أريد أن أستعيد الفكرة عن أولوية دور الصراع الطبقي على التكوين الطبقي في تقرير التنمية . على الأقل من أجل تسجيل واقعة أعتبرها بالغة الأهمية عن نجاح طبقات تابعة في إفشال عملية تنمية معينة وتدميرها . وبذهني مثال الثورة الايرانية التي هي نموذج من النماذج النادرة التي جرى فيها تقويض نمط من التنمية التي لا نستطيع أن ننكر عليه صفته التنموية . إنه النمط التنموي الصناعي القسري ضمن إطار الرأسمالية وضمن إطار التبعية الذي مثّلته تجربة شاه إيران خاصة في سنواتها الأخيرة . كنا في إيران العام ١٩٧٩ أمام انتفاضة قوى من صميم المجتمع الايراني قاومت عملية التحديث القسري هذه وأستطيع أن أقول إنها لم تدمر فقط السلطة السياسية ـ العسكرية التي كانت ترتكز إليها . إنما دمرت أيضا قسما كبيرا من العملية التنموية نفسها . وربما لهذا الموضوع صلة وثيقة بحديث سابق عن الطبقات التقليدية . لكننا أمام تحالف بين جميع المتضررين من هذه العملية التنموية سواء أكانوا في القطاعات الريفية والحِرَفية والتجارية التقليدية من المجتمع أم في القطاعات الحديثة ، وخاصة في أوساط الطبقة العاملة وأوساط الطبقة الوسطى المتضررة هي أيضا من تنمية الشاه . نحن في الثورة الايرانية أمام حالة نموذجية من الانتفاض الشعبي ضد نمط تنموي . أسجل ذلك مع كل التحفظ حول مدى قدرة الثورة الايرانية على ابتكار نمط تنموي خاص بها ، لاقتناعي العميق بأنه في ظل العالم الرأسمالي والتبعية إما أن نكرر أشكالا مختلفة من التبعية ضمن إطار الرأسمالية ، وإما أن نتقدم إلى نمط إنتاجي جديد هو الاشتراكية . وهذا هو في رأيي المأزق الكبير للثورة الايرانية .

طبعا أنا أوافق على التحديدات حول قسمة العمل التي أوردها الدكتور ابراهيم . ما من شك أنه يوجد على الصعيد العالمي صراع بين مجموع الدول التابعة بما في ذلك الأوفرها ثروة ، وخاصة الدول النفطية ، وبين العالم الرأسمالي الصناعي . وهو نمط من النضال قد أسميه **نضالا نقابيا**

بمعنى أنه نضال يرمي دائما إلى إحداث تعديل ما في شروط التبعية ، تعديل ما في قسمة العمل الدولية . وأن الصراع حول وتائر إنتاج النفط وحول أسعار النفط هو وجه بارز في هذا النضال . هذا الصراع العالمي أعطيه الصفة النقابية لأنه يرمي إلى إحداث تعديلات ضمن التقسيم العالمي للعمل لا إلى إلغائه أو إحداث تغييرات أساسية فيه . لكن هذا لا يعني الاستخفاف بقيمة هذا النضال « النقابي » على الصعيد العالمي . بل بالعكس تماما ، فقد أثبتت تجربة ربع قرن من نضال أقطار العالم الثالث مدى أهمية هذا الشكل الأولي من التضامن . مثلما أثبتت هذه التجربة أن النجاحات التي يحققها هذا النضال « النقابي » العالمي تشكل الاطار الأنسب لمساعدة أقطار معينة على انتهاج الخط التنموي الجذري الذي يقطع نهائيا مع التبعية للامبريالية ويسلك طريق التنمية الاشتراكية .

نقطة ثانية . ينبغي أن ننجح في تحديد العوامل الداخلية، والعوامل الخارجية في مسألة انتقال بلدان معينة من التبعية إلى دور « الشريك الصغير » . والسؤال هنا : إلى أي مدى كانت إزاحة شخبوط ، مثلاً ، منخرطة في خطة ترمي إلى دفع الدولة النفطية نحو استثمار عائداتها في الحواضر الاستعمارية ؟ وإلى أي مدى كانت هذه الإزاحة محكومة بهاجس الاتيان بنظام إصلاحي داخلي ؟ أعتقد أن في الأمر العاملين معـا بـدون أدنى شك . لكن بشرط ألّا نغفل العامل الذي كان شديد الوضوح في نوايا بريطانيا آنذاك : تخلف الرجل واكتنازه للمال على شكل ذهب ورفضه التصرف به داخلياً والأهم من ذلك رفض إستثماره خارجياً .

هذا أمر . الأمر الثاني ، أنا موافق على مقولة الدكتور ابراهيم إذا أضفنا إليها حصيلة التطور في شروط التبعية وفي طبيعة الامبريالية في العالم . قد يقال إن بلداناً مثل إيران الشاه والبرازيل باتت أقرب إلى « الشريك الأصغر » ، وأنها نجحت في إقامة قاعدة صناعية شكلت ركيزة لدور عسكري توسعي في محيطها الإقليمي . ولكن إلى أي مدى توافق ذلك مع ميل متزايد لدى الامبريالية نحو الاتكال في سيطرتها على الشركات المتعددة الجنسيات وعلى الاحتكار التكنولوجي ومحاولتها الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلدان التابعة نفسها ؟ إن تجربة السنوات العشرين الأخيرة تبيّن أن الامبريالية تسمح بهامش من التصنيع التصديري ـ أي غير المعد لسد الحاجات الضرورية للسكان ـ بقدر ما هو منخرط بهذه القسمة الدولية للعمل ، لكنه تصنيع يفيد بالدرجة الأولى كبريات الاحتكارات العالمية .

إن تعديل شروط التبعية هو نتيجة فعل حركات التحرر الوطنية على الامبريالية وإجبارها على تعديلات وتكييفات فعلية مع واقع الأمر الاستقلالي التحرري ، لكنه أيضاً بقي محدوداً وملجوماً بحدود مرنة هي، الحدود التي تسمح بها القسمة الدولية للعمل .

نقطة أخيرة حول التجزئة والتوحيد . أريد أن أربط بين ملاحظة الدكتور ابراهيم والزميل عبد اللطيف . لا شك في أنه يوجد تأثير متبادل . وهذا برأيي يؤكد وحدة الأمة العربية . فعندما تضطر دولة نفطية قليلة السكان إلى التنمية فهي لا تحسب حساب السكان المحليين فقط . إنما تحسب حساب الجوار لأنها أصلاً في العديد من الحالات منسلخة عن هذا الجوار . أنا لا أستطيع أن أفهم لماذا ساحل عمان يضم سبع دويلات وداخل عمان منفصل عن ساحل عمان إلّا لهذا السبب : وهو الفصل بين منابع النفط وبين العمق البشري الذي قد يهدد سيطرة الامبريالية على منابع النفط . إن هذا التفاعل المتبادل ، هذه الحسابات التي لا تقتصر على حسابات الصلة بين الطبقة المسيطرة وجماهيرها داخل كل قطر هي حسابات جد منطقية بالقياس إلى مسألة التجزئة . إنها حسابات

الجوار العربي لكل قطر وبتعبير آخر : إنها نتائج الصراع الطبقي على الصعيد العربي العام ، على الصراع الطبقي والتوجيهات التنموية داخل كل قطر . لا شك بأن التجربة الناصرية شكلت نموذجاً « تنموياً » . وأنه يجب التمييز إلى حد كبير بين هذا النموذج الذي بلغ ذروته وبين النماذج الأقل وضوحاً « وتوفقاً » التي أشير إليها . إلا أن تكاثر هذه النماذج المتماثلة يشير إلى المسألة التي لفت الأنظار إليها الأخ عبد اللطيف حول الجزائر . ليست المسألة مسألة تأثير متبادل بين نماذج فقط : إنما هي مسألة صعود طبقة معينة إلى الفعل والتأثير وإلى السلطة، هي ما يصطلح على تسميته البرجوازية الصغيرة الوطنية المتضررة من الأنظمة الاستغلالية . وبالتالي فالتفاوت بين هذه الأنظمة ليس التفاوت ما بين هذه النماذج إنما هو أيضاً تفاوت في طبيعة كل من هذه الشرائح الطبقية في بلادنا وصلاتها بالطبقات الأخرى ، حجم البلاد ، الزخم ، موقع البلد الاستراتيجي في الأمة العربية ، مصر ليست العراق أو سوريا .. الخ. إن صلات القربى بين هذه الأسرة من الأنظمة التي يشكل النظام الناصري نموذجها هي أيضاً صلات قربى في الانتماء الاجتماعي دون أن نبتذل استخدام هذا المفهوم للأصل البرجوازي الصغير فنحن نعني الطبيعة الطبقية لسلطات متشابهة .

● **د.الحبيب المالكي** : أريد أن أتقدم بفرضية نظرية ربما ستساعد على توضيح الإطار المبحثي والتي تتجلى في بروز ونمو ما سمي بالماضي في ظروف تاريخية خاصة ، برأسمالية الدولة . وأضيف رأسمالية الدولة التابعة . فهذه الفرضية النظرية في تقديري الشخصي تنفي مقولة الليبرالية ، وأنا لا أعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في البلدان العربية هو نظام ليبرالي . هذه خرافة ، ممكن ان الليبرالية موجودة على مستوى الخطاب السياسي الأيديولوجي . الليبرالية ليست موجودة كممارسة إقتصادية، أي مخطط لها في إطار نظرة مجتمعية في البلاد العربية . لماذا أتقدم بهذه الفرضية ، رأسمالية الدولة التابعة ؟ لعدة أسباب من أهمها أولا أن النمط التنموي السائد مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي، بمعنى أن الأسلوب أو المنهج التنموي المتبع هو ما يمكن أن نسميه بالرأسمالية التابعة الذي هو النقيض بطبيعة الحال للنمط التنموي الحقيقي الشمولي الذي سيؤدي حتما إلى مراجعة موقع ودور اقتصادي ما في مسلسل تقسيم العمل الدولي ، وأن العلاقات الاجتماعية السائدة في البلدان العربية هي العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، لكن بنوع خاص الرأسمالية التابعة وليس الرأسمالية التي عرفت تاريخيا بأنها نمط متحرر ونمط متقدم . السبب الرئيسي الثاني هو توسيع وظائف الدولة في الميدان الاقتصادي، بمعنى أن وزن القطاع العام بمعظم البلدان العربية صار مهما جداً ، فهذه الظاهرة مرتبطة أساسا بإعادة توزيع العمل على المستوى الدولي أي تنظيم العمل الرأسمالي ، وكذلك مرتبطة بالتخلف وبضعف وشلل البرجوازية المحلية . ثم يأتي السبب الثالث الذي تجلى في غياب برجوازية حقيقية بالمفهوم العلمي الصحيح في الظروف الحالية ومنذ الاستقلال السياسي لمعظم البلدان العربية . من الصعب الكلام على وجود برجوازية وطنية، لأن البرجوازية الوطنية تعني أساسا أن لها المصالح المتناقضة مع المصالح الامبريالية ، وهذا غير صحيح . إذا كان هناك تناقضات فهي تناقضات ثانوية . وجود برجوازية حقيقية أو برجوازية وطنية يغني أن هذه الطبقة لها قاعدة إقتصادية مستقلة ، وتتحكم شيئا ما في آلية تراكم رأس المال ، وكل هذا غير صحيح في معظم البلاد العربية ، ولهذا أقول إن البرجوازية العربية ليست برجوازية بالمفهوم العلمي الصحيح بل هي برجوازية بالمظاهر ، برجوازية بنموذج الاستهلاك لكن ليست برجوازية بمعنى أنها طبقة لها منظور ، لها تصور ، لها رؤية للأشياء ، لها تحليل ، لها فلسفة معينة ، وكذلك لها ممارسات برجوازية، بل نلاحظ أن ممارسات ما يسمى بالبرجوازية العربية هي

ممارسات لها طابع إقطاعي في بعض الأحيان .. سلطوي قمعي ، وليست ممارسات في اتجاه ليبرالي . هذه باختصار بعض الملاحظات حول الإطار النظري الذي سيساعدنا على توحيد الرؤية وعلى تطوير التحليل الطبقي وكذلك تفاعله مع الاختيارات الاقتصادية السائدة في البلاد العربية .

● **د. إبراهيم سعد الدين** : لي بعض التساؤلات حول ملاحظات الدكتور المالكي . إذا كنت قد فهمته جيداً ، فإنه يرى أن معظم ما هو موجود في البلاد العربية الآن هو نموذج واحد للنمو له صفاته العامة وإن اختلف بالدرجة بين بلد وآخر . وهذا النموذج هو ما أسماه نموذج رأسمالية الدولة التابعة . وإذا كان هناك اختلاف بالدرجة فليس هناك اختلاف رئيسي بالنوع . وركز في حقيقة الأمر على : وزن القطاع العام في البلاد العربية والممارسات السياسية للطبقات الحاكمة . وحرية الرأسمالية الاقتصادية ومدى استقلاليتها عن النظام الاستثماري أو تبعيتها له .

○ **د. الحبيب المالكي**: وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

● **د . إبراهيم سعد الدين** : حسنا وطبيعة العلاقات الاجتماعية ...

أنا في الحقيقة لديّ استفسار حول ما إذا كان مجرد الثقل الخاص بالقطاع العام هو عامل حاسم في تقرير ما إذا كان هذا النظام يسمى رأسمالية دولة أم لا ، وإذا كانت رأسمالية دولة تابعة أم لا ،وهنا يحضرني على وجه التحديد ضرورة التفريق بين نموذج البلاد النفطية ونموذج البلاد غير النفطية . بين البلاد التي تكون فيها القطاع العام رغم وجود حرص على استمرار الدور القيادي للقطاع الخاص وكنتيجة لسيادة ظروف موضوعية معينة، وبين البلاد التي تكوّن ونمى فيها القطاع العام كنتيجة لتأميمات لم تقتصر على المصالح الأجنبية ،إنما شملت جزءا هاما جدا في المصالح الوطنية أي من الرأسمالية الوطنية . إذا قارنت مثلا بين السعودية ومصر الناصرية ،القطاع العام السعودي قد يكون قطاعا أكبر كثيرا في وزنه في الاقتصاد من ناحية ما يمكن أن يسمى ناتج القطاع العام مقارنا بالناتج القومي الاجمالي ككل . قد نجد في السعودية أن نسبة ناتج القطاع العام إلى الناتج المحلي الاجمالي أكبر من نسبة ناتج القطاع العام في مصر إلى الناتج المحلي الاجمالي . لكن هذا القطاع العام فرضته على السعودية ، أولا : الأهمية الضخمة للانتاج النفطي في الاقتصاد القومي ، ثانيا : أن الصراع العربي الكلي وصراع دول العالم الثالث في (أوبك) أدى بعد قرارات سنة ١٩٧٣ إلى تأميم الانتاج في الدول النفطية ، وأن التغيرات في سلطة إقرار أسعار النفط قد غير من موقف الشركات الأجنبية نفسها التي أصبحت ترى أن من مصلحتها أن تتنازل عن ملكية مشروعات إستخراج النفط إلى الدول المنتجة ، ويقتصر نشاطها على نواح أخرى ، وقد تمت عملية التأميم في مثل هذه الحالة بتراض واتفاق ومشاركة مع رأس المال الدولي . وتختلف هذه الحالة إختلافا بيّنا عن حالة مصر عندما كانت عملية التأميم هي عملية أولا في مواجهة الرأسمالية الدولية ، فكانت عملية صراعية ضد سيطرة رأس المال الدولي الذي فرض حربا ضدّ تأميم قناة السويس ، وحاولت مصر نيل الاستقلال الاقتصادي خلال عملية صراعية ، خلال عملية كانت فيها التأميمات الأجنبية هي جزء من هذه المواجهة . كما أن التأميمات في مصر تضمنت أيضا مواجهة مع البرجوازية المحلية التي لم تخضع للتخطيط والاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة القائمة ، مما أدى إلى تأميمات واسعة شملت ملكيات للفئات العليا من الرأسمالية الوطنية . وبغض النظر عن أن هذه التأميمات لم تؤد إلى تصفية الرأسمالية الوطنية، فإنها أدت على الأقل لتهديد إمكانات نموها ، مما أدى

بالبرجوازية المصرية إما لتصفية بعض أنشطتها، أو إخفائها. وساد احساس عام لدى البرجوازية بأن-نظام الحكم القائم هو نظام مهدد لنموها ، وبغـض النظر عما قد تكون في هذه النظرة من مبالغات، فإن البرجوازية المصرية كانت تتصرف فعلا على هذا الأساس . إنني أعتقد بوجود درجة من الخلاف بين هذين النموذجين يصعب علينا معها أن نطلق عليهما معا نموذج رأسمالية الدولة التابعة . ويجوز لي هنا أن أقول إنه بغض النظر عن مدى النجاح (وهذه مسألة يمكن أن نتفق عليها) فإنه حتى لو أطلقنا على كلتي الحالتين رأسمالية دولة وإتفقنا على أن العامل الحاسم هو النشاط الانتاجي للدولة ، فنحن نستطيع أن نميز بين نموذج يحاول تحقيق تنمية مستقلة (وإن لم ينجح)، وبين نموذج قبل مبدئيا أن تتم التنمية في إطار التقسيم الدولي الحالي للعمل ، وإن طالب بتعديل بعض الشروط . وأيضاً نستطيع أن نميز بين حالة كان القطاع العام فيها ليس أداة تهديد للقطاع الخاص، وإنما أداة تنمية له. وهذه هي الصورة للأقطار الخليجية في واقع الأمر ، حيث أن أحد الأدوار الرئيسية للقطاع العام خلال نشاطه الانتاجي والتوزيعي، هو العمل على بعث وتنمية القطاع الخاص . هنالك في الأقطار الخليجية بصفة عامة ما يسمى De nationalization of oil ، حيث تتم إعادة تخصيص الموارد الآتية من النفط ونقلها إلى القطاع الخاص خلال ما يسمى سياسة الاستملاك الموجودة في هذه البلاد ، والتي تتضمن شراء الدولة لبعض أملاك الفئات المالكة بمبالغ ضخمة للغاية . في مثل هذه الحالة، وخلال طرح المشروعات لبناء الهياكل الأساسية ، والاعانات الواسعة لعملية البناء ، واستئجار الدولة للممتلكات المملوكة لكبار الملاّك بأسعار مغالى بها ، ودعم المضاربات العقارية ومن خلال سلسلة من الأنشطة ، في واقع الأمر تؤدي في النهاية إلى تكوين رأسمالية خاصة كبيرة ونشطة ، وهنا وبغض النظر عما إذا كانت تسمية رأسمالية الدولة مقبولة أم لا ، لا بد على الأقل من التمييز بين هذه الحالات .

○ **عبد اللطيف بنشهـنو** : سأكتفي ببعض الملاحظات . فإذا واصلت تفكير د. سعد الدين يمكن القول إن كل تغيير في استراتيجية إقتصادية داخل البلدان العربية هي ناتجة عن تناقضات دولية . هل هذا صحيح ؟ أو يمكننا القول أنه في إطار وطني معين تلعب تلك التناقضات الدولية وتؤدي إلى بعض السياسات الاقتصادية المحلية . وهذا مهم جدا . إن الدكتور إبراهيم سعد الدين تفضل ببعض الأمثلة وقال إنه في هذه الظروف (في ظروف الخليج وفي ظروف بعض البلدان في المغرب) التناقضات الدولية أدت إلى استراتيجية إقتصادية معينة . هذا ممكن ، ولكن ممكن أيضا أن تكون التناقضات المحلية الناتجة عن التاريخ تؤدي إلى بعض السياسات المستقلة شيئا ما عن هذه الاستراتيجية الدولية . وملاحظة ثانية هي حول مفهوم التجزئة . حسب الأخ فواز ، التجزئة هي موقف طبقي . هذا صحيح في المدى الطويل . هل يمكن القول في هذا الإطار أن كل سياسة وطنية ترمي إلى شيء ما من الاستقلال الاقتصادي تدخل في إطار التجزئة ؟ هذا سؤال مهم . إذ هل ممكن القول بأن السياسة الهادفة إلى تأسيس قطاع عام كوسيلة لتأسيس اقتصاد وطني مستقل هي عقبة في وجه التوحيد ؟ الملاحظة الثالثة هي حول مفهوم رأسمالية الدولة . هنا يظهر لي أن المفهوم يمكن أن يختلف عن المضمون . ومضمون رأسمالية الدولة لا يتحدد فقط بوجود قطاع عام ذي وزن كبير ، ففي الوقت نفسه ينبغي أن يهدف هذا القطاع العام إلى استقلال التراكم ، وهذه القضية مهمة جدا ، إن فيها مفهوما ومضمونا تكنولوجيا ومضمونا ماليا . قضية إستقلال التراكم مهمة جدا في قضية تحديد ما يسمى برأسمالية الدولة . أنا أفضل أن أقول عن التجارب التي تفضل الدكتور إبراهيم سعد الدين بالإشارة إليها ، أفضل أن أقول عن تجارب القطاع العام ، أن أقول كما تفضل

الدكتور ابراهيم سعد الدين في تجارب القطاع العام في الخليج . في الخليج إنها تجارب برجوازية عامة محلية . وليس هناك رأسمالية دولة ، وهذا الفرق بين المفاهيم مسألة أساسية . بعد الاستقلالات السياسية هناك طبقات متوسطة تنشىء القطاع العام ، والمهم هنا هو توجيه القطاع العام والتناقضات الطبقية في هذا التوجيه . إذا رجعت إلى تجربة الجزائر تلحظ أن تأسيس قطاع عام تم على يد طبقات متوسطة . ولكن قضية توجيه هذا القطاع العام وقضية تسييره واستعماله لصالح من ، هي القضية التي تعنينا فيما يخص المستقبل والتناقضات الطبقية في الجزائر ، وهذا يظهر لي أننا وفقنا بين رأسمالية الدولة كسياسة تهدف إلى استقلال وطني وبين مفهوم البرجوازية العامة المحلية كما رأيناها كمثال في الخليج أو في سياسة الانفتاح في مصر ، وهو تطور القطاع العام لصالح الشركات المتعددة الجنسية .

○ **د.الحبيب المالكي** أنا أشاطر التدخل الأخير للدكتور إبراهيم والأخ عبد اللطيف إنطلاقا من التعريف التقليدي حول رأسمالية الدولة كتجربة تاريخية في ظروف معينة . مثلا في مصر الناصرية أو في مرحلة معينة من التجربة الاقتصادية في الجزائر ، كان التعريف التقليدي لرأسمالية الدولة هو وجود قطاع عام مؤثر يتحكم في آلية النشاط الاقتصادي ، كذلك وجود صناعة ثقيلة تمثل المحور للاستراتيجية التنموية ، كذلك وجود تخطيط يشمل أهم القطاعات الاقتصادية ويفرض رؤية السلطة الحاكمة بالنسبة للقطاع الخاص ، وأضيف مقياسا آخر هو مقياس سياسي يرتبط بطبيعة التحالف في الميدان الخارجي ، حيث كانت البلاد الاشتراكية ـ في مرحلة معينة ـ هي السند الرئيسي إقتصادياً وسياسيا ودبلوماسيا للتجارب الآنفة الذكر . من هنا أوافق تماما على ملاحظة الأخ إبراهيم حول ضرورة التمييز بين أشكال بروز القطاع العام . هناك مثلا قطاع عام كان ظهوره عفويا أو تولد كنتيجة لبعض التحولات في بلد عربي معين ، أو حتى كنتيجة للتناقضات التي تميز المرحلة الحالية في التطور العالمي لتوزيع العمل على المستوى الدولي . والنوع الثاني من القطاع العام يبرز كنتيجة لإرادة سياسية معينة . لهذا أقول ان التجربة الاقتصادية في عهد عبد الناصر كانت تتميز عن رأسمالية الدولة التابعة . رأسمالية الدولة في عهد عبد الناصر كممارسة وكنظرة متقدمة لأهم القضايا في الوطن العربي إقتصاديا وسياسيا كانت بمثابة محاولة وضع نظام يناقض توزيع العمل المفروض على المستوى الدولي ، ومن ثم كان الطابع التحرري لتجربة عبد الناصر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . ولكن إذا انطلقنا من ١٩٨٠ ، نلاحظ مع كل أسف محدودية التجارب التحررية ، ويرجع هذا إلى أسباب متعددة يخرجنا بحثها عن موضوع الندوة . ومن المؤكد أن بروز وتطوير وتوسيع القطاع العام بكيفية عفوية أو بكيفية غير عفوية أصبح يميز ما يمكن أن نسميه برأسمالية الدولة التابعة . ففي المغرب مثلا هناك تخطيط يفرض منظور السلطة السياسية على القطاع الخاص . الدولةتساهم بـ ٥٠٪ من حجم الاستثمارات الداخلية . الدولة تساهم بـ ٣٠٪ ـ ٤٠٪ من الانتاج الخام الداخلي . هناك بداية وضع صناعة ثقيلة . مشكل التحالف الخارجي معقد جدا . فأول زبون للمغرب في الخارج بعد السوق الأوروبية المشتركة هو الاتحاد السوفييتي . وهذه معطيات جديدة من الضروري استقراؤها وتوظيفها واستعمالها بتحديد المنظور المبحثي بما يخص مسألة مثل مسألة الطبقات في الوطن العربي ومدى تفاعل الاستراتيجيات التنموية مع التركيب الطبقي في الوطن العربي .

○ **فواز طرابلسي** : أعتقد أن مفهوم البرجوازية الوطنية بات بحاجة إلى مراجعة جذرية في ضوء تجربة حركة التحرر العالمية الحديثة . وما قيل الآن يشير إلى فقدان هذا المفهوم في الكثير من

الحالات إلى قاعدته المادية ألا وهي الرأسمالية المتحررة من التبعية . أريد أن أضيف إلى ملاحظات الدكتور مالكي ، ملاحظة عن عدم استقلالية الرأسماليات التابعة عن الاقطاع وشبه الاقطاع والبنى التقليدية . أعتقد أننا جميعا متفقون على أن رأسمالية بلدان المنشأ شيء ورأسماليات التصدير شيء آخر . وبالتالي فالعلاقة لم تعد فقط علاقة مقارنة . هناك دور تاريخي لرأسماليات بلدان المنشأ ، وهناك انعدام لهذا الدور التاريخي في البلدان التابعة . إنما يهم أيضا أن لا ننسى أن الرأسمالية في بلدان المنشأ نمت بالصدام مع البنية الاقطاعية . وأن الرأسمالية في الأكثرية الساحقة من الحالات التي نعالج ـ وهي البلدان التابعة ـ نمت في كنف العلاقات التقليدية ، إقطاعية كانت أم عشائرية . فلم تحقق أصلا استقلالها الطبقي في العديد من الأحيان .

من جهة ثانية أسجل الموافقة على المداخلة الأخيرة للدكتور إبراهيم سعد الدين السريعة .

أولا : إن ما قام به الدكتور سعد الدين هو التمييز بين طريق التطور الرأسمالي التابع وبين طريق التطور اللارأسمالي . والمعني « باللارأسمالي » المفهوم الذي ساد في تفسير وتسمية هذه المحاولات . ولعلنا متفقون جميعا على رفض اعتبار تضخم دور القطاع العام مقياسا بحد ذاته . إنما دور القطاع العام ومضمون هذا الدور هما العنصر الحاسم .

ثانيا : فعلا نحن أمام نمطين من المحاولات التنموية على قاعدة رأسمالية الدولة . الأولى محاولات تنموية تجدد التبعية للامبريالية وتنمو في ظلها . والثانية محاولات تسعى إلى كسر طوق التبعية . وإني أدرج سلفا التجربة الناصرية في النمط الثاني . على أنه لا بد من القول أنها تجربة فشلت في تحقيق غرضها . وفي تعداد سبب الانتكاسة تبرز الطبيعة الطبقية للسلطة ، وتسهيلها لنمو طبقة رأسمالية جديدة ، وبقاء الإصلاح الزراعي في الإطار الرأسمالي ، وإقصاء الجماهير عن المشاركة في الحكم وفي التنمية . وقد كان للطبيعة الطبقية للسلطة الدور المقرر في ذلك ، على أن مصير التجربة الناصرية لم يحسم فقط على أرضية الصراع الطبقي الداخلي (المصري) . إن انتصار السياسات المغايرة في مصر اقتضى تدخلا جراحيا من الخـارج إذا جاز التعبير . أي أن الصراعات الوطنية والطبقية على الصعيد العربي الشامل لعبت هي أيضا دورا أساسيا في عملية الحسم هذه .

إن من يتابع التجربة الناصرية بدقة ، لا بد له أن يلاحظ أن الفترة الممتدة بين ١٩٦١ و١٩٦٧ كانت فترة من الصراعات والخيارات المعقدة . وهي تأكيدا أغنى فترة وأخصبها في التجربة الناصرية . **أولا** ، طرحت تجربة الانفصال قضية المضمون الاجتماعي للوحدة القومية ، ودور الطبقات وصراعها في المعركة الوطنية والقومية . وقد اغتنى الفكر القومي المبسَّط بمضمون اجتماعي واضح . **ثانيا** ، إكتشف عبد الناصر أن طبقة جديدة نمت من خلال قطاع الدولة . وشنّ عليها حربه المعلومة ، إبتداء من العام ١٩٦٤ . **ثالثا** ، إتضح الموقف الناصري من الصراع الدولي أكان لجهة الربط بين الامبريالية الأميركية والصهيونية ؛ أم لجهة الحسم في اعتبار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي حليفا إستراتيجيا لحركة التحرر العربية . **رابعا** ، بدأ عبد الناصر يراجع تجربة الحزب ، والجهاز السياسي الذي يقود عملية التنمية . وكانت تلك فترة إنشاء « التنظيم الطليعي » .

إن حرب حزيران ١٩٦٧ قطعت الطريق على عملية المراجعة هذه . وإن كنا لا نستطيع أن نتكهن سلفا بنتائجها لو هي أخذت كل مداها . وساعدت انتكاسة ١٩٦٧ على تغليب تيار على آخر ، وخيار على آخر . وإذا كانت لم تنجح في إسقاط عبد الناصر ، إلا أنها قدمت إسهاما كبيرا في دفعه إلى

موقع الدفاع عن السلطة وفي دعم موقع معارضيه. وأخيرا الأسئلة التي طرحها الدكتور عبد اللطيف طبعا شرعية وصحيحة . لم أقصد في حديثي سوى التشديد على أن التجزئة ليست مسألة حيادية ولا الوحدة هي مسألة حيادية . إنما هذا لا يعني أن كل سياسة وطنية ترمي إلى الاستقلال الذاتي والتراكم الذاتي تصب في التجزئة . لنقل أن ملاحظتي تشير إلى الوجه الآخر للمسألة : هل يمكن إستكمال الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي في ظل التجزئة ؟ وهل هو مجرد صدفة أن التجربة الحاسمة التي بين أيدينا والتي هي تجربة عبد الناصر ارتبطت فيها عملية الاستقلال الوطني ضد الأحلاف والقواعد وتأميم قناة السويس ارتباطا مباشرا بعملية وحدوية ؟ أعتقد أنها لم تكن مصادفة . ونحن هنا نتحدث عن بلد عربي قد يكون الوحيد الذي يتمتع بمقومات شعب ومجتمع وسلطة لها استقرارها وتكونها التاريخي . فكيف إذا كنا نتكلم عن أقطار هي نتاج التجميع والتفكيك والتجزئة ؟ يمكن ويجب بالتأكيد مباشرة عملية الاستقلال الوطني والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية على الصعيد القطري . لكن يصعب استكمالها وترسيخها إذا بقيت ضمن نطاق التجزئة . بهذا المعنى فالوحدة العربية ليست فقط هدفاً قوميا ، ليست فقط عملية توحيد سياسية لأمة مجزأة ، أو تحقيقا لحقّ تقرير المصير للعرب ومساواتهم بسائر الأمم . إن الوحدة العربية أو أي أشكال من التوحيد بين قطرين أو أكثر هي فعل تنموي حاسم .

● **د . إبراهيم سعد الدين** : أنا بالحقيقة سأقول كلمة قصيرة جداً وهي أنه في الواقع لو كان الدكتور عبد اللطيف قد فهم ممّا قلته أني أعتبر التناقضات الدولية هي الأساس فإنني أكون قد أسأت التعبير لأني بالعكس أرى أن الصراع الداخلي والتركيب الطبقي الداخلي يقرر إلى حد كبير اختيارات الطبقات الحاكمة ، ولكنه يقرر ذلك في إطار أوضاع دولية محددة ، وفي إطار علاقات عربية ـ عربية ، وفي إطار صراعات داخلية بين القوى . فهنا الفئة المسيطرة بغضّ النظر عن من هي لا تستطيع أن تقرر في الفراغ طبقا لما تراه من مصالحها في تجريد . إنما هي تقرر طبقا لما تراه من مصالحها في إطار كل هذه العلاقات ، بما فيها العلاقات الدولية التي تلعب دوراً أساسيا . يمكن إذا كنت قد قلت بالذات أن بعض التأميمات النفطية قد تمت كنتيجة لأوضاع دولية معينة إنما أعتبر أن هنالك صراع الأمة العربية ككل التي ليست بالضرورة هي الدولة التي أممت . يعني إذا أممت أبو ظبي فليس كنتيجة لصراع أبو ظبي بالذات إنما لصراع كافة الأمة العربية في قضية النفط . وكافة الدول النفطية الممثلة في منظمة (الأوبك) . وأيضا كنتيجة لهذا الصراع الكلّي للعالم الثالث ضد الشركات الدولية . فنحن نستطيع أن نتابع ما حدث بالنسبة للنفط كنتيجة لاجتماعات الأوابك، والأوبك في سنة ١٩٧٠ و١٩٧١ وتعديلات أسعار النفط واتخاذ قرار في عام ١٩٧٢ بأن تجرى مفاوضات مع الشركات على عملية انتقال جزئي للملكية إلى الدول النفطية ، وخاصة في منطقة الخليج . وقد جرت المفاوضات بالفعل فكان الشيخ أحمد زكي اليماني هو المفاوض عن الدول النفطية ، وقد تقرر كنتيجة لهذه المفاوضة أن يجري نقل ٢٥٪ من الملكية للدول النفطية مقابل تعويض تتقاضاه الشركات ، وأن يجري في نفس الوقت في خلال عشر سنوات نقل الـ ٢٥٪ الأخرى من الملكية . كان هذا في ١٩٧٢ ونتيجة للتأميمات التي تمت في العراق وفي ليبيا. في ذلك الوقت رفض مجلس الأمة الكويتي المشروع ، وتجمد الموقف إلى أن حدثت حرب ١٩٧٣ وما أعقبها من زيادة أسعار النفط بقرار من أوبك ومن عملية تأميمات كلية في المنطقة . فهنا الصورة في واقع الأمر تعطي أنها ليست الدول المحلية فقط هي المقررة، إنما هي القوى المحلية التي تقرر في إطار صراع مجموع دول العالم الثالث ، صراع مجموع الدول العربية ، الصراع الدولي .

وإذا سمحتم لي في الختام ، فإنني لا ألخص، وإنما أعطي بعض الملامح العامة لما جرى الحديث عنه . من الواضح في حديثنا أننا جميعنا متفقون على أن هنالك أثرا هاما للأوضاع الطبقية والصراع الطبقي في تقرير طريق التنمية في بلد عربي أو في أي بلد ما ، وذلك من خلال التأثير في الاختيارات بين طرق التنمية البديلة ، وقد لوحظ في هذا الاطار :

أولاً : إن الخيارات المطروحة تكون محدودة بظروف موضوعية معينة يتم في إطارها الاختيار في مجتمع من المجتمعات، ويجري عليها التعديل . وقد تبين من مناقشتنا أنه ليس التركيب الطبقي للسلطة فحسب، وإنما الصراع الطبقي الموجود في المجتمع هو أيضا يلعب دورا أساسيا في عملية الخيارات . هذا الصراع الطبقي الذي يتأثر بطبيعة الحال بالتركيبة الطبقية الموجودة ، وبمدى وجود ونمو التنظيمات الطبقية ، وبمدى حدة الأزمة الاقتصادية السائدة في مجتمع ما ، بحدّة الأزمة السياسية وما إلى ذلك . ثانياً :طرح في أثناء النقاش قضية هامة وهي قضية الموقف من تقسيم العمل الدولي هو بالنهاية تعبير عن موقف طبقي . كما أبرز أن الموقف من التجزئة هو موقف طبقي ، وقد فرق في هذا المجال بين الموقف من التجزئة ومن إمكان النمو في إطار التجزئة ، فقد يكون من الممكن أن يتم بعض النمو في إطار التجزئة ، حتى وإن كان هدفنا النهائي هو تحقيق الوحدة . لكن هذا يختلف تماما عن موقف بعض الطبقات التي ترغب في تكريس التجزئة لأن التجزئة هي في حد ذاتها تعبير عن رغبة في تكريس امتيازات لفئة معينة أو لمجموعة معينة من الناس ، وهو موقف طبقي . ونوقش في هذا المجال أيضا قضية تأثير عوامل الصراع الدولي والصراع العربي وصراع دول العالم الثالث بصورة عامة على الاختيارات التنموية التي تتم في أي قطر من الأقطار العربية وفي أي طريق تتخذه التنمية .

وأشير بصفة خاصة إلى تأثير التطور التاريخي . وأشار إلى ذلك الأخ **عبد اللطيف بنشهنو** في الحديث عن التطور التاريخي للجزائر وتأثير هذا التطور التاريخي في التكوين الطبقي الموجود . وتأثيره في الاختيارات والتوجهات لدى الطبقات المختلفة . وأشير أيضا إلى أنه قد يكون هناك في كثير من الأحيان قدر من التشابك في بعض التوجهات بين بلاد عربية مختلفة ناتج عن اختلاف في الظروف واختلاف في التكوين الطبقي والصراع الطبقي . لكن هذا التشابك في الظروف لا يجب أن يخفي علينا في الوقت نفسه الفرق الكبير في بعض الزوايا الأخرى والتوجهات الأخرى للتنمية . وركز في هذا المجال بصفة خاصة على قضية التوجه نحو الاستقلال والتحرر من التبعية أو الرغبة في تجديد التبعية على اعتبار أنهما طريقان مختلفان تماما في التنمية وأن كل منهما متأثر بالأوضاع الطبقية والاجتماعية في البلاد العربية الموجودة . هذه كانت أهم العناصر التي تناولناها في البحث بالنيابة عن مركز دراسات **الوحدة** العربية ، أشكر الأخوة الذين شاركوا في الندوة □

د. محمد المنجي الصيادي

التعـــريب وتنسيقـــه في الوطن العربي

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ٦٦٦ ص .

د. عفيف دمشقية

إن التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ، دراسة تتربع رغم طابعها الاحصائي في ارفع صفوف « المكتبة اللغوية » . ولعل أول ما يتبادر إلى ذهن المطالع لعنوان الدراسة الصادرة عن **مركز دراسات الوحدة العربية** للدكتور محمد المنجي الصيادي : **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** ، وللصفحات الأولى التي تكاد تشكّل ربع الدراسة ، إن الكتاب « كشف حساب » بما تمخّضت عنه « مؤتمرات التعريب وتوحيد المصطلحات العربية » منذ مطلع الستينات ، او « جردة » بمنجزات « المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي » المنبثق عن جامعة الدول العربية (مركزه الرباط) ، وبالابحاث المنشورة في دوريته **اللسان العربي** .

وقد يكون لهذه الخواطر ما يسوّغها . فقد اعترف المؤلف نفسه في توطئة الدراسة بأن « المنهجية المتوخاة لاعداد هذه الدراسة إضفاء نظرة شمولية تجمع الخطوط الكبرى الواضحة معالمها ، المتساندة في تكامل مواضيع الأبحاث المنشورة في مجلة **اللسان العربي** التي يصدرها سنوياً « مكتب تنسيق التعريب » ، وأنه اعتمد هذه الدورية « مرجعاً رئيسياً في تحليل الأوضاع اللغوية العربية ... لارتباطها الوثيق بقضايا التعريب ، ولجدّة الفترة التاريخية التي نشأت وترعرعت فيها ، فغذّت حركة التعريب في أقطار المغرب العربي حديث العهد بالتحرر اللغوي والفكري من سيطرة اللغات والمفاهيم الحضارية الأجنبية » . (ص٩) . (الحق أنه لا يسع المرء إلا الاعتراف بأن الدكتور الصيادي كان من الوفاء لهذه المنهجية بدرجة تدعو إلى إكبار صبره العجيب واحاطته شبه الكاملة بكل ما من شأنه خدمة البحث وإغناؤه من الوجهة العلمية) .

لكن القارىء ما أن يسير قدماً في رحاب الدراسة حتى يتأكد له أن من حقها أن تتربع بين أرض الدراسات اللغوية ، لتمتّعها بالجمع بين التضلّع من التراث اللغوي العربي ، والمعرفة بالابحاث الألسنية ، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون من المراجع النفيسة للباحث في شؤون العربية وشجونها ، والمتطلّع إلى الحفاظ عليها لغة قومية وحضارية تقف سدّاً منيعاً في وجه كل متآمر عليها ، وساعٍ إلى ضربها ، ومن ورائها ، ضرب الوحدة العربية برمّتها .

ويكفي للتدليل على ما قلنا أن نستعرض عناوين الفصول التي ربط فيها المؤلف بين « قضية التعريب » وبين الخلفيات اللغوية التي لا أساس بدونها لهذه القضية :

ـ التعريب والابحاث في الألسنية .

ـ التعريب والأبحاث في علم الدلالة .
ـ التعريب والأبحاث في النحو العربي .
ـ التعريب وقضايا اللهجات .
ـ التعريب والعلاقات بين الدين واللغة والأدب .

وقبل القيام بتقويم لما ورد تحت هذه العناوين من أبحاث ، نبادر إلى القول بأن المؤلف حدّد هدف الدراسة تحديداً لا لبس فيه حين أكد ضرورة « إنهاء الكثرة الاصطلاحية المسيئة إلى المفاهيم العلمية ، بحيث يصبح المصطلح دالاً على المفهوم العلمي ... ويرفض ترويج أية قائمة ، أو أي معجم ، دون أن يحصل على موافقة عروبية جماعية تجسّمها مؤتمرات التعريب ، وتدخلها حيّز التنفيذ الحكومات في أجهزتها الدراسية والعلمية والادارية » . (ص ١١٨) . وهذا لعمري ما نادى وينادي به كل عربي مخلص . فالوطن العربي لا يزال ـ ويا للأسف ـ مفتقراً إلى سلطة لغوية عليا تتلقّف المبادرات الفردية ـ وهي تمثّل على الدوام الدم الذي يمدّ اللغة ، باستمرار ، بالقدرة على مسايرة الأوضاع ، وتلبية الحاجات المستجدة كل يوم تقريباً ـ فتغربلها وتبارك الصالح منها فتمنحه « قوة القانون » .

ولما كان لكل قطر من أقطار العروبة وضعه الخاص ، ودوافعه الذاتية في مجال التعريب ؛ (وهنا يلحّ الدكتور الصيادي بصورة خاصة على أوضاع المغرب العربي ، ويبيّن الفروق الواضحة بينها وبين أوضاع المشرق) ، كانت الحاجة إلى مثل السلطة التي أشرنا اليها أكثر مساساً ، وكان إنشاء « مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي » معلماً من معالم اليقظة العربية في العقدين الأخيرين .

وما كان الدكتور الصيادي مجانباً للصواب حين خصص الفصل الثاني من كتابه للتأريخ لنشأة الهيئة اللغوية (المكتب) ، والحديث عن تنظيمه الاداري ، والكشف عن نشاطاته المختلفة ـ ومن بينها إصداره **اللسان العربي** ، وتعاونه مع مجامع اللغة العربية (التي لم يبخل المؤلف في إبداء لمحات عنها وعن نشاطاتها) ومع المؤتمرات التربوية والثقافية ، وعن إسهام مديره في معالجة اشكالات القضية التعريبية في الوطن العربي ؛ وحين بيّن دور هذا المكتب في نشر المصطلحات العلمية (عن طريق عمل معجمي تصنيفي) ، والتنبيه إلى أخطاء النحو والأسلوب لصيانة اللغة في واقعها اليومي ، ومحاولة التوسع في إمكاناتها التعبيرية ، والعمل على توحيدها في مظهرها الفصيح والعامي عن طريق تفصيح اللهجات ورفعها الى مستوى اللغة السليمة ، والسعي إلى توحيد التيارات الفكرية في الوطن العربي « باعتبار أن اللغة لم تعد اليوم مجرد أداة فكرية ، بل هي الفكر ذاته » (ص ٢٤٣) .

وأما الفصل الثالث ، وعنوانه : « منهجية التنسيق بين المعاجم » ، فهو عرض مستفيض للحركة المعجمية العربية ـ قديمها وحديثها ـ تمهيداً لتطويرها ، بعون من المعلوماتية،توصلاً إلى وضع معاجم في شتى فروع المعرفة تمسّ حاجة المستخدمين اليها : (معاجم علمية ـ تقنية ومهنية ـ معاجم للعلوم الصحيحة والتطبيقية والاجتماعية والانسانية ـ المعاجم الإدارية ـ المعاجم الحضارية) . وقد خلص الدكتور الصيادي في نهاية هذا الفصل إلى أنه ينبغي « الا تقتصر مؤتمرات التعريب على البتّ فيما يعرض عليها من مشاريع معجمية ، بل ينبغي أيضاً أن تخطّط للحاجات المقبلة ، وتقرر ما ينبغي إعداده من وسائل علمية لتحقيق ذلك » (ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤).

ننتقل بعد هذا إلى الجزء « اللغوي البحت » الذي يشكل في رأينا بيضة القبان في دراسة الدكتور محمد المنجي الصيادي ، ويجعل منها « بحثاً لغوياً » ما كنا نودّ أن تحتجب قيمته العلمية الرفيعة وراء واجهة العنوان العريضة : « التعريب وتنسيقه في الوطن العربي » .

لقد جاء الفصل الرابع من الدراسة ، « التعريب والأبحاث في الالسنية » ، يحدّد اللغة بوصفها ظاهرة إجتماعية ، فإذا هي - بحق - نظام من الرموز يتّحد فيه المفهوم والصورة الصوتية لتكوين كلّ ، واذا الرقي بها يعني أن يتلاءم تكيّفها بحاجات أفراد مجتمعها الناطقين بها ، وإذا المقصود من مراجعة ما مرّت به من أطوار العمل على إعداد النهضة اللغوية المقبلة لتكون في خدمة المجتمع ، لأنها الأسّ الذي به يمكن دفع الأفراد إلى التطور والنمو الاجتماعي بكل مظاهره (ص ٣٩٣) .

ويتفرع الفصل فيشمل « مسائل في الألسنية العربية » عرض المؤلف خلالها - بعد أن بيّن حداثة العهد بالدراسات العلمية للغة والكلام التي لم تبدأ فعلاً إلا في القرن الماضي - إهتمام الألسنية المتزامنة بما عليه الألفاظ من علاقات منطقية ونفسية تشكّل نظاماً قائماً تدركه المجموعة الناطقة باللغة بنفس الشعور ، وإتيان التخالف الزمني في المقام الثاني ، ومعه تبحث الألسنية - خلافاً لما تبحثه في المقام الأول - بالعلاقات التي تربط بين ألفاظ متوالية لم تدرك من قبل الشعور الجماعي نفسه ، وتتناوب دون أن تشكل فيما بينها نظاماً قائم الذات . كما أكد أنه كان ينبغي إعداد الألفاظ الدقيقة في العربية تعبيراً عن هذه المفاهيم « وبذلك نكون قد أسهمنا في تنمية هذا العلم ودفعنا إلى البحث في قضايا الألسنية كما تكيفت بأوضاع اللغة العربية ومتمماتها كعلم الدلالة والأصوات وأصول الكلمات » (ص ٤٠٤) .

كما شمل « مسائل في الصوتيات » بدا معها أن علم الأصوات الذي كان مقتصراً في الماضي على الوصف والترتيب الدقيق لأصوات العربية ، دون استحلاص ما لها من وظيفة مضبوطة في اللغة ، يركز الاهتمام في الوقت الحاضر لتطوير العربية وجعلها صالحة أكثر فأكثر لخدمة العلم والحضارة المعاصرة . و « من ذلك ان التعريب يستفيد لو أمكن مثلاً إيجاد المقابلات الصوتية العربية للرموز الشائعة في العلم والتقنيات » (ص ٤١٤) ، كما يساعد على إحصاء أخطاء النطق ، وبالتالي أغلاط الكتابة ، لتلافيها ومعالجة الفروق والنزعات الاقليمية التي تفرز إشكالات جديدة من الوجهة الاصطلاحية .

ثم كان الفصل الرابع ، « التعريب ووسائل الاعلام » ، فإذا اللغة الاعلامية حريصة على احترام القواعد الصرفية والنحوية ، وتوخي الوضوح والبساطة في تقديم الخبر ، وإذا « الصحيفة اليوم بمثابة الموسوعة الحية السيارة المواكبة للحركة العلمية والحضارية بصورة عامة » (ص ٤٢٨) ، وإذا « المستقبل سيؤكد خطورة دور الوسائل الاعلامية في النهضة الشاملة ، لاختصار الجهد والسبل والوقت . لكن اللغة التي تؤدى بها الأخبار والمعلومات ليس لها من ملجأ إلا المداومة على الوضوح في التعبير والبساطة في التحرير لتشمل مؤثراتها أكبر قدر ممكن من الأفراد الذين حرموا نور المعرفة ، أو لم يتزودوا منها إلا بالنزر اليسير . وهنا يتأكد دور اللغة العلمية المتيسرة اذا تواضع اصحابها ونزلوا قريباً من هؤلاء » (ص ٤٢٨ - ٤٢٩) .

وفي الفصل الخامس ، وعنوانه « التعريب والأبحاث في علم الدلالة » ، تطرق المؤلف الى بنية الكلمة في العربية ، فبيّن كيف أن كل تغيير للأصل يحمل معه دلالة جديدة تضم إلى بنية الكلمة ، وتنمو هذه العملية بنمو المشتقات الشائعة الموافق عليها . ثم انتقل الى قضية « اللحن » فوجد أن ما قام به القدامى من جهود لم يشمل اللحن من كافة وجوهه ، بل اشتغلوا بوضع مطابقات بين الصواب والخطأ ، دون الالتفات إلى اللغة الشائعة في عصر معين ، ولا إلى قوة الاستعمال الشائع ، مقتصرين على تطبيق القواعد النحوية والصرفية لتبرير الوضع الخاطىء الذي كانت عليه عدة كلمات ملحونة ، فزادت الشقة اتساعاً بين القواعد التي سنّوها ، وبين الواقع اللغوي (ص ٤٣٦) . وبنظرة حديثة إلى مؤلفات « لحن العوام » يمكن

اعتبارها مساعدة على تطوير الفصحى بأن يستمد منها الأصل للبحث في درجة انتشار الألفاظ الشائعة ، واستخلاص العبرة من ذلك في خصوص بقاء جانب منها يستعمله المتكلمون بيسر ، لأنه من طبيعة اللغة العربية .

وفي « مسائل في دلالة اللغة العربية » ، كشف الدكتور الصيادي عن الآراء المتضاربة في قضيتي « الترادف » و « الاضداد » عبر التاريخ ، فإذا الأولى لا طائل تحتها ولا فائدة ترجى منها إذا أخذنا في الاعتبار ما أشار إليه ابو هلال العسكري من ضرورة المطابقة بين تنوّع الألفاظ وتنوع الأفكار (ص ٤٤٥) ، وإذا الثانية محلولة بإقصاء كلمة معينة من باب « الأضداد » بتوحيد دلالتها ، سواء كانت واقعية أو ذهنية ، وعدم الاعتراف بـ « الضد » إلا إذا كان كلمة وحيدة تعبّر عن صورة واحدة ودلالتين متناقضتين حقاً ، متعارضتين بحيث لا يمكن التوفيق بينهما في الدلالة (ص ٤٦٠) .

ويفهم من «علم أصول الألفاظ (التأثيل والترسيس) » أن البحث عن أصل الكلمة أو مجموعة من الكلمات لم يعد اليوم المهمة الوحيدة التي تتكفل بها الألسنية ، وخاصة علم أصول الألفاظ ، بل على الباحث أن يتابع تلك المجموعة طوال الفترة التي انتسبت فيها إلى لغة معينة ، في كافة تفريعاتها وكل علاقاتها بمجموعات أخرى (ص ٤٦١) . ويخلص المؤلف من بحثه هذا خلاصة علمية رائعة حين يقرر أنه يجب في هذا المجال ألا تترك مصادر اللغة في كتبها بالاضافة الى المعاجم سعياً وراء « المغامرات اللغوية » التي لا تنبني على أساس علمي سليم ، بحيث لا تعالج المسائل القائمة بالشطط والافراط في غمط اللغات الأخرى مزاياها وفرض سيطرة العربية عليها (ص ٤٦٧) .

وأما الفصل السادس ، « التعريب والابحاث في النحو العربي » ، فسجلّ لمختلف الآراء في نشأة النحو العربي ، وتاريخ المدرستين الاساسيتين (البصرة والكوفة) ، أبان فيه الدكتور الصيادي عن أن النحو العربي ، من سيبويه إلى ابن جني ، مرّ بعصر تمّ خلاله وضع نظام قائم على القياس الخاضع لقواعد منطقية ربما كانت مفرطة الى حد أنه صار عسيراً على النحو التخلّي عن ذلك الاطار القياسي الصارم أو محاولة تحويره (ص ٤٦٩) .

ثم كان البحث في القيمة الزمنية للافعال العربية وضرورة القيام بجرد البنى الشائعة في الكتب بغية المطابقة بين الامكانات التي يتيحها الفعل في اللغات الحامية السامية ، وبين ما نسعى إلى تعريبه منها . واستعرض المؤلف في اثناء ذلك أبحاث « مكتب التنسيق » في الضمائر العربية وجذورها ، وفي التذكير والتأنيث والجموع ، وأظهر الفرق بين القياس اللغوي الذي يرشد إلى ضبط المعاني ، والقياس النحوي الذي هو من علل النحاة لشرح الظواهر الطارئة على الكلمة والجملة من وجهة الإعراب .

وتطرّق بعد ذلك الى أبحاث المكتب بشأن نظرية العامل ، والاعراب التقديري ، وضرورة التخلي عن ذلك لتيسير عدة قضايا نحوية، وبالتالي تيسير دراسة النحو على المعلمين والمتعلمين . وبالاعتماد على الأبحاث اللغوية المعاصرة ، والتعويل على الاستعمالات اللغوية ، والاسترشاد بالقرائن النحوية كالاسناد الذي ينشأ عنه علاقة دلالية بين ألفاظ الجملة ، والقرائن المعنوية ودورها الوظيفي ، من مثل تنكير المبتدأ عند اتقاء اللبس ، والقلب بين المبتدأ والخبر (تقديم ما حقه التأخير أو العكس) بشروط تخدم المعنى . وهو مبحث جدير ـ لعمر الحق ـ بأن يولى كل اهتمام إذا أريد للغة العربية العزيزة ان تساير ركب الحضارة الانسانية ، وهي ـ ولا ريب ـ قمينة بذلك حين تتوافر لها جهود المخلصين . (لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أننا كنا نود لو تطرق

الدكتور الصيادي إلى فرع من فروع الألسنية خاص بعلم الأساليب اللغوية ، عنينا «الابلاغية» Expressivité ، ليأتي بحثه متكاملاً اتم التكامل !) .

وفي الفصل السابع ، « التعريب و قضايا اللهجات » ، عرض الدكتور الصيادي مفهوم الفصحى والفصاحة قديماً ، باعتبار أن ما جدّ من اسماء خصّت بها المراحل التي مرّت بها هذه الفصحى يفيد في البحث عن صفاتها في العصر الحديث الذي أصبحت فيه اللغة وسيلة لتعميم الثقافة على الجماهير ، وبعد أن امتدت ظاهرة الازدواجية السائدة في الوطن العربي (كنا نود لو أن المؤلف لم يمرّ بهذه الظاهرة وكأنها وقف على العربية ، وهو ما لا يزال أعداء الفصحى ودعاة العامية يروّجونه لاقناع العرب بأن فصحاهم لم تعد لغة حياة ، إن لم تسلك في عداد اللغات الميتة ...) وتنافسها مع اللغات الأجنبية التي توسّع رقعة نفوذها لتكون أداة ناقلة للحضارة العالمية .

ثم كشف أنه لا خوف على الفصحى ولا هي تحزن من طغيان اللهجات ، نظراً لاشاعة التعليم والمعرفة بين أكبر عدد ممكن من الناطقين بالعربية(هذا الأمر يجب أن يوليه المسؤولون العرب في شتى أقطارهم أقصى الأهمية ، لأنه بالعلم والثقافة تضيق الشقة ويقل البون بين الفصحى واللهجات) ، وان القناعة الآن بأن المستقبل هو للعربية الفصحى وحدها ، لأنه لا يمكن استبدالها بإحدى اللهجات أو بمزيج منها يعمّم على الأقطار العربية كافة ، لان في ذلك هدماً للحضارة العربية التي توارثتها الاجيال ونمّتها .

وأشار المؤلف في الفصل الثامن ، « التعريب والعلاقات بين الدين واللغة والأدب » ، إلى استفتاء قام به « مكتب التنسيق » واستهدف النظر في التفاعل المتبادل بين الاسلام والعربية ، وجاءت نتائجه تؤكد سبق العربية لنزول القرآن وظهور الاسلام ، وتؤكد كذلك دعم الدين لوضع هذه اللغة وتحويلها إلى لغة ذات اتجاه عالمي بعد أن كانت لغة توزعت لهجات بين القبائل . ولم يفته ان يتطرق في اثناء البحث الى اوضاع المسلمين المهاجرين في اقطار العالم ، والمسلمين من غير العرب ، وضرورة ايقاظ الشعور بالاسلام فيهم عن طريق ايقاظ الاهتمام بالعربية ، مما يدعو الى النظر في ضرورة تسهيل تعلّمها على من كادت تنقطع جذورهم العربية من ابنائها المهاجرين ، وعلى غير ابنائها من المسلمين

ثم كان فصل تاسع بعنوان « التعريب والقضايا الحضارية » ، فجاء عرضاً لجهود « مكتب التنسيق » لوضع تأليف موحد في كافة المظاهر الاقليمية الثقافية والاجتماعية ، وما كان من جهود المغرب الأقصى لوضع موسوعة تضم ـ بعد مسح منطقة تبدأ من المحيط الاطلسي وجبال البرانس ، وتشمل مناطق فرنسية وايطالية تبعاً لما جدّ من فتوحات في العصر الفاطمي ـ تراجم الشخصيات التي عاشت في تلك المنطقة في العصور المختلفة وما كان لهم من نشاطات ومؤلفات ، و « دراسة للهجات المغربية كاللهجة الاندلسية والليبية ... فتعرف الكلمة بما يقابلها بالاحرف اللاتينية ، ويقدم المعنى بالشواهد المناسبة ، وتذكر الالفاظ الحضارية بدلالاتها اللغوية والعلمية والحضارية ... » (ص ٥٧٧) ، وتخصص للعلوم المغربية فيها ابحاث ترتّب على الالفباء ...

واذ عدل في بداية ١٩٧١ عن الاستمرار في اعداد الموسوعة ، ظلت مجلة المكتب تنشر المقالات عن الحضارة ، ولا سيما في المغرب الاقصى ، وفهارس أو معاجم حضارية ، نظراً لأن قضية التعريب الفكري الحضاري لا يمكن أن تبقى مقتصرة على التعريب الاصطلاحي والوضع المعجمي ، بل ينبغي ان تكتسي أبعاداً حضارية واضحة المعالم (ص ٥٨٣) .

وجاء فصل عاشر واخير ، « اللغة العربية في العالم » ، يقدم لمحة عن الدراسات العربية شملت قضية تعليم العربية للأجانب، وكيف أنها لم تدرس حتى الآن ـ رغم الجهود المبذولة ، والمخبر الحديث الذي أنشأه معهد التعريب بالرباط ـ دراسة قائمة على منهجية دقيقة ؛ كما ضمّت نبذة تاريخية عن إنشاء مدرسة الترجمة بطليطلة منذ عام ١٢٥٢ لترجمة التراث العلمي والفلسفي العربي إلى اللاتينية ، وعن تدريس العربية في جامعات أوروبا خلال القرن الرابع عشر الميلادي باقتراحات من البابا والمجامع الدينية المسيحية ، وعن ظهور أول مطبعة بالحروف العربية سنة ١٥٨٠ بروما ، وقسم اللغات الشرقية في لايد سنة ١٦١٣ ، وحركة الاستشراق في العالم . ثم كانت لمحات عن الدراسات الاسلامية والعربية في اسكتلندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ورومانيا .

وانتهى الفصل بعدة صفحات عن « الكتابة العربية » وما دار ويدور من آراء حول تطويرها في نطاق الطباعة وتيسير الدربة على القراءة بها بعد تزويدها بالشكل الذي لا غنى عنه البتة . وقد خلص الدكتور الصيادي في هذا الفصل إلى أن موقف المؤسسات العربية المعنية ، كالمجامع والمكتب ، كان إلى جانب المحافظة على الطابع العربي للكتابة ، مع العلم بأنه « لا مانع من الاستمرار في النقاش ، على أن تكون لنا القناعة بتضافر التاريخ والجمالية والمستقبل للمحافظة على ما في الحرف العربي من رونق وانسجام يخضع لقواعد هندسية دقيقة » (ص ٦٢٢) . كما انه لم يفت الدكتور الصيادي أنْ يشير إلى الصعوبات الناجمة عن الحرف العربي فيما يتعلق باللغة العلمية العربية ، وإلى ما ينبغي تحديده من قرارات في شأن استخدام الأصوات الاجنبية الضرورية في المعادلات العلمية ، وكذلك قضية توحيد الأرقام في الوطن العربي .

ثم جاءت « خاتمة » الدراسة تعلن أن « تحقيق التعريب في المغرب وسائر الاقطار العربية لا يتنافى ووجود أدوات لغوية أخرى تقوم بدور المساعد على تأدية المفاهيم العلمية الدقيقة العويصة التي لم تتمكن العربية من التعبير عنها وإشاعتها بحيث لا تترقب الأقطار المغربية ، أو حتى المشرقية ، وضع تلك المفاهيم من طرف المجامع ثم تنسيقها من طرف المكتب ، بل تستخدم ما تحقق وضعه باللغات العالمية ، وتضيف اليها مقابلاتها العربية ... وما يمكن أن تواجه به هذه الاحتمالات هو الشروع فوراً في استخدام ادق الوسائل اللاسلكية وأسرعها ، والمبادرة بترويج المفهوم العربي العلمي المقابل لصنوه الاعجمي على الصعيد العربي ، والتحري في وصوله واستعماله الفعلي في التدريس ووسائل الاعلام . ولن يتجسّم مثل هذا المقترح الا باتفاق جماعي يكون تتويجاً لجهود قطرية وجهوية وقومية عربية » (ص ٦٢٦) .

بقي أن نقول أن مثل دراسة الدكتور محمد المنجي الصيادي دليل قاطع على عافية الأمة العربية وتطلّعها إلى اللحاق بركب الحضارة العالمية ، التي كانت ذات يوم احد روادها الكبار ، إن لم نقل رائدها الأوحد . ولكن هذا لا يعفينا على كل حال من تسجيل هنات كنا نود لو لم تقع من المؤلف أولاً في بعض الصور التركيبية العربية (مثل استعمال الاسم الموصول مطابقاً لما بعده لا لما قبله ، ولعل ذلك بتأثير الأجنبية) ، لا سيما أن الدراسة لغوية ومن حقها عليه أن تكون نموذجاً وقدوة ، ومن المطبعة ثانياً ، وهو أمر آن لنا أن ننتهي منه ونحن نسعى بخطى حثيثة إلى الخروج من دائرة التخلّف !!□

Yaacov Ro'i

Conflict and Violence in Lebanon:
Confrontation in the Middle East

حدود القوة : السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط

(London: Croom Helm, 1979), 376 p.

د . غسان سلامة

ليس اهتمام الاسرائيليين بالسياسة السوفياتية في المنطقة اهتماماً عادياً . إن نوعية الباحثين القائمين بذلك ، وضخامة إنتاجهم ، والزخم العاطفي الذي يرافقه ، تجعل ما يقوله جون كامبل في مقدمته للكتاب مقبولاً ، حتى من قارىء عربي : « إن تحليل السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ، له أهله في دول عدة ، منها طبعاً الاتحاد السوفياتي نفسه والولايات المتحدة ، لكن هذا التحليل لا يقوم على بحث صلب ولم يؤدِ إلى نتائج مثيرة للاندهاش كما هي الحال في إسرائيل » . وإذا كان موقع المتكلّم مهماً للدرجة التي يعتقدها البعض ، فليس من السهل أن يكتب قارىء عربي عن رأي إسرائيلي حول السياسة السوفياتية . ولكن هذا ما سنحاوله فيما يلي ، لأكثر من سبب واحد ، وبالنظر أساساً لنوعية الكتاب المعني الذي لا يتوانى كامبل عن اعتباره « أكثر الأعمال عمقاً في موضوعه » .

يتألف الكتاب من مساهمات متفرقة تحاول الاحاطة بمجمل جوانب سياسة موسكو في المنطقة ، من خلال التساؤل عن أسباب تدهور الموقع السوفياتي في الشرق الأوسط « منذ ربيع وصيف سنة ١٩٧٠ » ، وهو السؤال الذي حاول محمد حسنين هيكل الاجابة عنه ، في كتابه الواسع الانتشار . وستدل السطور اللاحقة ، على ما نتمنى ، إلى إظهار الاختلافات العميقة لا في اهتمامات الطرفين فحسب ، بل في مستوى التحليل نفسه . أمّا الكتّاب فليس مبالغاً به أن يقال أنهم أهم من تناول هذا الموضوع في دولة العدو . وليس طبعاً من باب الصدف أن يكون معظمهم متحدراً من أصل سلافي ، وأحياناً روسي . ذلك يسمح لهم طبعاً بالاطلاع على المصادر السوفياتية في لغتها الأصلية ، ذلك يؤهلهم أيضاً للكتابة عن بلدٍ بعضهم يعرفه أفضل من بلده الجديد . وكم هو موقعهم نفسه إشكالي ، حين يكتبون عن بلدهم الأصلي بعداء مواطنيتهم المستحدثة !

تفتح غاليا غولان (الكاتبة المتخصصّة في الشؤون السوفياتية إجمالاً ، والتي كانت ، على ما يبدو ، قبل هجرتها إلى إسرائيل سنة ١٩٦٦ ، في صلب بنية صنع القرار الأمريكي في الموضوع) الكتاب بدراسة عن « الصراع العربي ـ الاسرائيلي في علاقات موسكو وواشنطن » . ومع هذا المقال ، تتضح إحدى ميزات الكتاب ، التي سوف ترافق القارىء حتى ينتهي منه ، وهو اختيار محوري ، سياسي بقدر ـ إن لم يكن أكثر ـ ما هو

أكاديمي ، يتناول الموضوع من خلال توازن القوى الدولي ، حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض مثير للجدل إن لم يكن للرفض ، من أهمية العناصر الخصوصية في المنطقة . تقول غولان بادىء ذي بدء : « منذ مطلع الستينات ، مع وصول غواصات بولاريس الأميركية إلى المنطقة ، ومع تطور البحرية السوفياتية ، أصبح الاهتمام السوفياتي الأساسي في المنطقة ، إهتماما إستراتيجياً مرتبطاً باعتبارات ميزان القوى الشامل السوفياتي - الأميركي » . أما التكملة الطبيعية لهذا التشخيص فهي التالية : « بينما كان الاتحاد السوفياتي يسعى للحصول على قواعد وعلى تسهيلات لأسطوله الجديد في البحر المتوسط ولطائراته المنتشرة في المنطقة ، أصبحت تحركاته للحصول على نفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة تشكّل هدفاً ثانوياً مهمته الأولى الحصول على هذه المصالح الاستراتيجية والحفاظ عليها » . (ص ٧) .

أما نتائج هذا الخيار المحوري فهي « أن منطقة الصراع العربي - الاسرائيلي قد تضاءل وزنها في التفكير الاستراتيجي السوفياتي » لمصلحة السيطرة على البحور والمحيطات . وليس لممارسة الانفراج الدولي سبب في ذلك إذ ترى الباحثة ، أنه « في أفضل الأحوال طبّق من الانفراج الدولي عنصره المعني بلجم الصراعات ، أما العناصر المتعلقة بالتعاون لتخفيف حدة العداء في المرحلة بين أزمة وأخرى ، فلم تجد طريقها للتطبيق » (ص ٩) . وترى غولان أيضاً أن موسكو ، بالنظر إلى تدهور موقعها في المنطقة ، حاولت إستعمال شعارات الانفراج لمحاولة فرض وجودها مجدداً ، إلى جانب الأمريكان ، في محاولة البحث عن حل . أما خارج هذا الاطار ، فإن غولان تستنتج من دراسة حرب ١٩٧٣ والمبادرات التي تلتها ، بأن الاتحاد السوفياتي حاذر مزج الانفراج (كشكلٍ من أشكال تعامله مع الولايات المتحدة) مع موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي حيث ظل محافظاً على مواقفه السابقة . لكنها تجزم بأن موسكو ، إن حملتها الظروف على الاختيار بين هذين الأمرين ، كانت تفضّل الأول باستمرار ، بالنظر للمنفعة الهائلة ، المتعددة الأوجه التي كانت تكتسبها منه .

امنون سيلا الخبير العسكري في الجامعة العبرية ، حاول إيضاح الاستراتيجية العسكرية السوفياتية إزاء المنطقة . وهو أيضاً يبدأ بفرضية أولوية الشامل على الأقليمي إلى حد الجزم (ص ٣٢) « بأنه في المطلق ، تفضل الحكومة السوفياتية نشر قواتها الاستراتيجية بشكل مستقل عن القوى الأقليمية ، ولكنها ، لأسباب تاريخية وسياسية ، غير قادرة فعلياً على ذلك » . أما الأهداف السوفياتية العسكرية في المنطقة فيراها سيّلا كالتالي: (١) حماية الأهداف في عمق الاتحاد السوفياتي من « ضربة ثانية » تصدر عن الأسطول السادس الأمريكي (في المتوسط) ؛ (٢) حماية الحدود الجنوبية السوفياتية من أي تحالف معادٍ يمكن أن يقوم؛ (٣) تأمين الطرق البحرية الضرورية للسفن التجارية والحربية السوفياتية؛ (٤) تأمين إمكانية ضغط مناسبة على الغرب في المواقع نفسها ؛ (٥) توسيع حدود « المحيط الدفاعي » السوفياتي من خلال بناء مطارات ومرافىء بعيدة؛ (٦) مزيد من الارتباط بين القوى العسكرية في الداخل والقوى المنتشرة بعيداً عن الحدود ؛ (٧) الدفاع عن القواعد الموجودة في دول صديقة .

يدرس سيلاّ بعد هذه المقدمات مرحلة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ مع اهتمام كبير بالتفاصيل . ومن الصفحات المفيدة جداً تحليله لسياسة الادخال التدريجي لطائرة ميغ ٢٣ للمنطقة . غير أنه يصل (ص ٤٦) فيما يخص السياسة السوفياتية في المنطقة إلى نتائج قد لا يعتبرها عدد كبير من المراقبين العرب بعيدة عن تفكيرهم ، حددّها بأهداف ثلاثة : (١) منع أي طرف عربي من أن يصبح قوياً إلى

حد يسمح له بمهاجمة إسرائيل منفرداً؛(٢) منع الأطراف العربية مجتمعة من الوصول إلى مستوى من القوة يسمح بتنفيذ استراتيجية هجومية بعيدة المدى ؛ (٢) الحفاظ على قدر من الهيمنة على تموين المنطقة بالسلاح لكي تبقى لموسكو أكثر من وسيلة ضغط على العرب . لكن الكاتب نفسه يشير إلى أن هذه الأهداف قد تم التخلّي عنها جزئياً بعد ١٩٧٣ لأهداف تجارية محضة . أما تقييمه للقدرات السوفياتية ، فهو إطراء بمستوى أداء البحرية خلال حرب ٧٣ مع إشارة إلى افتقادها لحماية جوية مناسبة متى خرجت من مضيق البوسفور . كما يشير الباحث إلى التطور المطّرد في القدرات التجسسية (من خلال البواخر العائمة) . وفيما يخص العرب مباشرة ، يرى سيلاّ أن القدرات اللوجستية السوفياتية قد تطورت بشكل يجعل سهلاً على موسكو دعم أي صديق انخرط في حرب محلية .

يبقى السؤال حول الثمن الذي تبدو موسكو مستعدة لدفعه للحصول على مواقع أفضل في عدد من الأقطار العربية . يرى سيلاّ أن هذا الثمن بخس وأن موسكو ليست متحمّسة للتضحية الفعلية في سبيل عودتها للمنطقة . أما أسباب هذا الحذر فهي برأيه :

(١) سوف تحمل غواصات ترايدنت عند ظهورها في المنطقة إلى توسيع رقعة الانتشار الاستراتيجي السوفياتي المقابل ؛ (٢) حرب أكتوبر في جانبها النووي حيث ظهر لموسكو أن أطرافاً محليين قادرون أحياناً إلى تحويل حربهم إلى نزاع ذري بين الجبارين؛ (٣) لم تؤدِ المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للأطراف العربية إلى دعم عربي مقابل بالمستوى نفسه؛ (٤) لم يتلق الاتحاد السوفياتي أي تعويض لخسارته الاقتصادية في المنطقة .

هذا الجانب الاقتصادي بالتحديد هو الذي تناوله غور أوفير (المتخصص باقتصاد الدول الاشتراكية في الجامعة العبرية). يدرس أوفير الدعم السوفياتي ، العسكري فالاقتصادي فالتجاري للأقطار العربية بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٧٥ . وهو يرى - ومقولته قابلة للنقاش (ص ٨٧) - أن « الاتحاد السوفياتي قد آمل ، من خلال تأييده لفكرة الوحدة العربية ، التي عمل بشدة على دعمها ورفع شأنها ، أن تكون الدول العربية الغنية مستعدّة لدفع مبالغ أكبر من تلك التي دفعتها لتسليح دول المواجهة ، من مصادر سوفياتية » . ويتوقع الكاتب أيضاً أن تزداد حصة السلاح السوفياتي في تسليح الجيش العراقي (ص ٨٨) ولا يبدو أن التطورات الأخيرة قد أثبتت صحة هذا التوقع . أمّا النفط ، فلأوفير موقف حاسم منه : « إنني أجد من الصعوبة بمكان، الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي سوف يسمح لنفسه ، في أي ظرف من الظروف ، أن يصبح تابعاً لمصادر خارجية لمادة في أهمية النفط . ومن ناحية أخرى ، فإن أسعار النفط الحالية المرتفعة تدفع السوفيات للقيام بجهود أكبر في سبيل تطوير مصادرهم الذاتية » . بكلام آخر ، ليست إمكانية شراء نفط عربي هاجساً سوفياتياً فعلياً ، ولو أن الكاتب يشير إلى أن موسكو تحث دول أوروبا الشرقية الأخرى لشراء مزيد من النفط من مصادر عربية لتخفيف الضغط على النفط السوفياتي .

ومن الأطروحات الأخيرة المثيرة للجدل في هذه المساهمة ، المقولة بأن مغادرة السوفيات لمصر سنة ١٩٧١ كانت خروجاً بقدر ما كانت إخراجاً . فبرأيه ، « رأى الاتحاد السوفياتي نفسه آنذاك في موقع أصبح فيه ثمن الحفاظ على موقعه في مصر كبيراً لدرجة فاق معها أهمية المصالح التي ينبغي الدفاع عنها هناك ... لقد كانت مصر بحاجة إلى عدد من مليارات الدولارات من المساعدة المتعددة الأوجه ، وهي قيمة لم يكن الاتحاد السوفياتي راغباً على دفعها

أو قادراً على ذلك ... لذا قرّر الاتحاد السوفياتي التراجع بدل الدخول في منافسة مكلفة مع الولايات المتحدة ومع دول النفط » . أما البديل لمصر فهو برأيه ليبيا ، وفي ليبيا حصل الاتحاد السوفياتي مجدداً على القواعد التي فقدها في المتوسط من هنا الاستنتاج الغريب (ص٩١): «حتى لو أن السوفيات لم يخرجوا من مصر بمحض إرادتهم لمزيد من التركيز على ليبيا ، فهذا تحديداً ما كان عليهم أن يقوموا به » . ومن الاستنتاج للخلاصة : « إن صلب السياسة السوفياتية في المنطقة اليوم هو تخفيض التكاليف والحصول على العملة الصعبة حتى لو تم ذلك على حساب الاعتبارات الأيديولوجية ... إن للمصالح الاقتصادية موقع مميز في الخيارات السوفياتية اليوم وفي المستقبل القريب » (ص ٩١) .

لكن الكتاب يقدّم مساهمة لسيكلر (أستاذ الاقتصاد في جامعة تل أبيب) تحمل في طيّاتها رأياً مختلفاً في الموضوع نفسه . يدرس الباحث تعامل الاتحاد السوفياتي مع سلاح النفط العربي ويخلص إلى أن التحركات النفطية العربية منذ ١٩٧٣ في أكثر من صعيد ، كانت تعطي السوفيات مجالاً خصباً للمناورة ، لكنهم لم يستطيعوا الاستفادة منه جدياً . يدرس سيكلر الموقف السوفياتي من المقاطعة النفطية للولايات المتحدة سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ويخلص إلى أن موسكو أيدتها بحماس واستفادت منها عملياً إذ باعت بعض نفطها للولايات المتحدة بسعر مرتفع كما آملت أن تؤدي إلى تحسين في شروط نقل الرساميل والتكنولوجيا الغربية واليابانية لتطوير مصادر النفط السوفياتية . إلا أن هذا التفاؤل لم يكن في محله ، برأي الكاتب (كما في الواقع) .

تأييد عمليات التأميم العربية للنفط أسبابه (برأي الكاتب) أيديولوجية : « فهذا يعزز القطاع العام في تلك المجتمعات التقليدية ، يقوّي الرقابة المجتمعية على الثروة الوطنية ، وبالنهاية يضعف التأثير الاقتصادي والسياسي الغربي » (ص ١٠٣) . وأيد الاتحاد السوفياتي رفع الأسعار . كل هذه التطورات حملت للسوفيات نتائج إيجابية على المدى القصير : أزمة في الغرب ، رفع أسعار نفطهم ... لكن المسألة على المدى المتوسط والبعيد أكثر تعقيداً لأنها مرتبطة بتطور الانتاج النفطي السوفياتي ويرى الكاتب صعوبات كبرى في مجال التنقيب والاستغلال وحد ارتفاع الاستهلاك الداخلي ناهيك عن صعوبة بل إستحالة تحويل الصادرات من الدول الاشتراكية الحليفة إلى الدول الغربية القادرة على دفع العملة الصعبة مقابل النفط السوفياتي . وتبدو موسكو غير قادرة على رفع أسعار النفط المباع للدول الحليفة دون إثارة صعوبات إجتماعية هامة في تلك الدول كما حصل مؤخراً في بولندا .

أما المحصّلة العامة فيراها الكاتب سلبية للاتحاد السوفياتي (ص ١١٧) ، « فالمقاطعة ووقف الضخ لم يدوما المدة الكافية للاضرار بالولايات المتحدة ، كما أدت أزمة الطاقة (برأي الكاتب مجدداً) إلى تقوية نفوذ الولايات المتحدة في الغرب ، كما أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي في فترات لاحقة إلى جعل وقف الضخ غير فعّال ... هذا وقد يؤدي التأميم ، على عكس ما يتمناه السوفيات ، إلى قيام علاقة ثابتة صلبة بين الدول المصدرة والدول المستهلكة ... »

بعد هذه الجولة في المجالين الاستراتيجي ـ العسكري والاقتصادي ، يحاول باحثان إسرائيليان آخران ، رصد أصداء تحولات السياسة السوفياتية في المنطقة على الوضع الداخلي في الاتحاد السوفياتي . يرى أوديد إيران أولاً أن التجربة السوفياتية مع العرب مفيدة لهم لاعادة تقويم وسائل نشر نفوذهم في العالم الثالث . يرى إيران (ص ١٣١) « إنه

يصعب على أية أيديولوجية شمولية الاعتراف بفشل كبير أم حتى بتحوّل في مسار التاريخ » . من هنا ، يحاول السوفيات ـ الدراسة مبنية على عدد كبير من الصحف السوفياتية الضيقة الانتشار ـ أن يصوروا « أي تراجع عن النهج الاشتراكي كحادث عارض ، ظرفي ، معزول لا يمكن له أن يشكّل منحى . فالمسار التاريخي العام لا يعود إلى الوراء » . لذا لاحظ الباحث اهتماماً سوفياتياً حثيثاً بتخفيض حجم الخسارة في مصر ، ومنزلة مصر ككل . أما في صلب صنع القرار ، فقد خلص الباحث إلى « قيام شكوك عميقة ، أكبر من أي وقت مضى ، حول قدرة النخب الحاكمة الجذرية وحول فعالية المساعدة العسكرية كوسيلة لنشر النفوذ » . ويرى الكاتب أن ضعف العلاقة بين المساعدة لدولة والنفوذ فيها أصبح واضحاً في موسكو أكثر من أي وقت مضى . ولو أن الكاتب لا يرى إعمالاً عميقاً للخيال في البحث عن وسائل أخرى ، فإنه لاحظ تجديداً بالاهتمام بالأحزاب الشيوعية على حساب « البرجوازية الوطنية » و « النخب السائرة نحو الاشتراكية » .

أما تيودور فريدغت فقد حاول تحديد موقف الرأي العام السوفياتي من الموضوع ولو أنه اقرّ بادىء ذي بدء بصعوبة ما يقوم به . ومن دراسة دقيقة لوسائل الاعلام السوفياتية يخلص الباحث إلى القول بأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يبدو كأداة لتعميق التعاون العربي ـ السوفياتي لا هدفاً لذاته . فالتركيز الاعلامي هو حول انتشار نهج التنمية السوفياتية القائم على التحولات السريعة ، ودخول معمق للجماهير في النظام السياسي وخياراته وتحطيم بنى الانتاج التقليدية . من هنا يرتبط البحث عن حل في الصراع مع اسرائيل بتحول جدي لعدد من الأقطار العربية إلى هذا النهج . لكن إمكانيات الاقناع الحكومية بنجاح سياستها العربية تضاءلت بشدة . غير أن الكاتب يميل إلى أن ذلك لم يكوّن مشكلة حقيقية أمام الحزب والحكومة .

ثم يدخل الكتاب ما هو ، بالنسبة للاسرائيليين ، صلب الموضوع ، أي صراعهم مع العرب . ويتم تناول المسألة في خمسة فصول متلاحقة خصص يعقوب رعوي أولها لدراسة العلاقة المصرية ـ السوفياتية ، متسائلاً هل أن مفتاح فهم الفشل السوفياتي في مصر هو الوضع الداخلي المصري أم تطور الصراع العربي الاسرائيلي . ومن تحليل موثق للغاية ، يخلص الكاتب إلى ترجيح العنصر الأول ، (ص ٢٠٦) « فالتوجه الأميركي المتزايد الذي اتبعه الرئيس السادات ، والذي كان محور الخلاف مع السوفيات ، يبدو ناتجاً بشكل أساسي عن التيارات الداخلية في مصر وعن اعتقاد السادات أن مشاكل مصر متأتية عن علاقتها الوثيقة بالسوفيات » .

العلاقة السورية ـ السوفياتية تدرسها غاليا غولان وإيتامار رابينوفيتش (والثانية تتابع الأوضاع السورية منذ أمد بعيد) . لكن الدراسة تبدو خفيفة إن قورنت بما حدث في السنة الماضية ذلك أن خلاصة البحث هي أن سوريا اتبعت منهجاً أكثر استقلالاً عن موسكو للأسباب نفسها التي حكمت خيارات مصر السادات (تدخل سوفياتي في الشؤون الداخلية ، ودعم غير كافٍ للعرب في مواجهتهم لاسرائيل) . لكن الكاتبتين تحسنان ، في نهاية التحليل ، في إشارتهما إلى فارقين جوهريين يفصلان دمشق عن القاهرة : في طبيعة السلطة الحاكمة ، ثم في استفادة سوريا من التجربة المصرية ومن ثمّ من اهتمام دمشق بالابقاء على علاقة قدر الامكان متوازية بين الجبارين بدل الانتقال الجذري من الأول إلى الثاني . كما تحسن الكاتبتان بالاشارة إلى عدد من الأسباب كبحث التوجه

السوفياتي لتركيز الجهود على سوريا ، ومنها طبعاً إتساع رقعة الاهتمامات السوفياتية نحو الخليج والمحيط الهندي والقرن الأفريقي ، والحذر والمرارة بعد التجربة المصرية .

الموقف من إسرائيل يدرسه يعقوب رعوي أيضاً . هنا أيضاً التحليل موثق للغاية من مصادر سوفياتية وعربية وإسرائيلية . خلاصته أن الاتحاد السوفياتي له موقف مزدوج من وجود إسرائيل فلا هو راغب في إعادة العلاقات الديبلوماسية ولا هو يريد قطع شبكة واسعة من الاتصالات غير المباشرة مع إسرائيل . وعلى الصعيد الدولي رافق الهجوم القاسي المستمر على إسرائيل تلكؤ في دعم أية مبادرة قد تؤدي إلى إزالة الكيان الصهيوني (مثل طرد إسرائيل من الأمم المتحدة) . ويرى الكاتب أنه ، لحسن حظ الاتحاد السوفياتي ، فإن الظروف السياسية لم تطرح موضوع الوجود الاسرائيلي فعلياً ، ومن هنا فلم تجبره على الاختيار . من هنا لا يضير أن يتزامن إعطاء تأشيرات خروج لليهود السوفيات للذهاب نحو إسرائيل (ومعظمهم يتوقف على الطريق) مع هجوم قاس على الصهيونية . ويرى الكاتب إزدواجية الموقف السوفياتي مستمرة لأمد طويل .

باروخ غوروفيتش، الأستاذ في جامعة تل أبيب درس العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية من زاوية تاريخية ، وتبدو مساهمته بالاجمال دون المساهمات الأخرى في مستوى إثارتها لعمق المسائل . هو طبعاً أشار إلى تحوّل القضية الفلسطينية إلى مسألة محورية في النظرة السوفياتية للصراع مع إسرائيل مع انزعاج موسكو المستمر من رغبة منظمة التحرير الشديدة بالحفاظ على استقلال حركتها . من هنا هو يستنتج بأن موسكو غير قادرة على مبادرة ما ، تنبع من العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية فحسب . وبرأيه زادت الحرب الأهلية اللبنانية من تعقيد علاقة موسكو بالفلسطينيين ، عندما وجد هؤلاء أنفسهم بمواجهة سوريا . من هنا اهتمامها المتزايد بأوضاع الضفة الغربية ، فحاولت بناء علاقة مستقلة معهم ، لكن « الجبهة » لم تتحول لبديل لمنظمة التحرير ، كما يبدو أن موسكو كانت تريد . من هنا يخلص الكاتب إلى أن الاتحاد السوفياتي غير قادر على تسجيل نقاط فعلية في المنطقة حتى مع الفلسطينيين .

كيف يمكن حل النزاع بين العرب وإسرائيل ؟ روبرت فريدمان يجيب بعرض طويل للمسألة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧ (قبل زيارة السادات للقدس) . يعتقد الكاتب أن موسكو تسعى فعلياً إلى قيام حل لهذا النزاع ولكن على أرضية حددها السوفيات كما يلي : إنسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، إعتراف عربي بالكيان الاسرائيلي ، ضمان أمريكي ـ سوفياتي للوجود الاسرائيلي ، إنشاء دولة فلسطينية في الأراضي التي سوف تنسحب إسرائيل منها . ويجزم الكاتب أن وجود إسرائيل عنصر إيجابي من وجهة نظر موسكو ، شرط ألّا يتم بناء علاقات عادية مع العرب بحيث يبقى مستوى من العداء المتبادل قادر على تشجيع العرب على تحسين علاقتهم بالسوفيات . أما عن وسيلة تحقيق هذا الحل الرباعي العناصر ، فيرى الكاتب إتفاقاً حول فائدة العودة إلى مؤتمر جنيف وخلافاً (بين القادة السوفيات أنفسهم) حول الاستعجال اللازم في الدعوة . ويرى الكاتب أن الدعوة لجنيف تقوى حين تكون واشنطن على عتبة إحراز تقدم في مشاريعها لحل للنزاع .

ليست الـ ٣٧٦ صفحة التي يتألف منها الكتاب عادية ، واعتقادنا أن الصورة

السريعة التي حاولنا إعطاءها عنه ، كفيلة بأن تظهر ذلك . إن المواضيع المثارة ، ونوعية الوثائق التي بني عليها التحليل ، وهوية القائمين به ، تجعل من هذا الكتاب مرجعاً من الدرجة الأولى لأي باحث في الموضوع ، وباباً واسعاً لا غنى عنه بعد اليوم لمن يريد فهم النظرة الاسرائيلية ، بحساسياتها وتعقيداتها ، وعمقها للاتحاد السوفياتي . وإن كان لنا من ملاحظات ، فهي لن تطال أبداً من هذا التقويم الأولي للكتاب .

لنشر أولاً أن الكتاب صدر في وقت غير مناسب . إذ يظهر من مجمل المساهمات فيه أن الأسطر الأخيرة من كل مساهمة قد كتبت في موعد أقصاه منتصف سنة ١٩٧٧ . لكن الأحداث البعيدة الأثر التي جرت منذ ذلك التاريخ كانت متعددة ومتنافسة في الأهمية : من إتفاقيات كمب ديفيد ، إلى سقوط شاه إيران إلى التدخل السوفياتي في أفغانستان دون ذكر عقد المعاهدة السورية ـ السوفياتية أو إندلاع الحرب على طول شط العرب . إن هذه الأحداث الخمسة (وغيرها) قد غيّرت ملامح الصورة الاقليمية إلى حد بعيد . هذا لا ينقص من قيمة الكتاب بقدر ما يعطيه وظيفة تأريخية أكثر منه سياسية آنية . وبالفعل يقضي الواقع باعتبار الكتاب مرجعاً أساسياً لفهم المرحلة الممتدة من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ إلى الاعلان الأمريكي ـ السوفياتي المشترك في مطلع أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ . إذ لا يوجد على حد علمي ، أي كتاب مشابه ، أو حتى قابل للمقارنة ، فيما يخص المرحلة نفسها .

لكن الكتاب إسرائيلي المصدر . هل هو دعاوي ؟ نعم ولا . ليس دعاوياً بالمعنى السطحي. فالذي يكتب عن منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً لا يردد وجهة نظر مناحيم بيغن بأنها « أداة للارهاب الدولي » وبأنها « أداة للامبريالية السوفياتية » . لكنه دعاوي في العمق ، في أوساط المثقفين الغربيين المهتمين بالموضوع ، وهو موجّه أساساً لهم . إنه يعطي صورة إيجابية جداً عن مستوى الدراسات السوفياتية في إسرائيل وهو بذلك يساهم بشكل جدي وعلى الأرجح فعّال ببناء صورة تسعى اسرائيل بحزم لتقديمها للغرب ، مفادها أنها مصدر موثوق به ، إن لم تكن المصدر الأول ، لفهم السياسة السوفياتية في المنطقة . ونتائج ذلك سياسياً هائلة ، إذ مؤداها ، أن يحمل الغرب على تبني عدد من الأفكار التي تود القيادة الاسرائيلية بثها عن الاتحاد السوفياتي ، (وهي قد تكون تعلم أنها غير صحيحة) ، في أوساط صانعي القرار الأمريكي والغربي عموماً .

من هذه الأفكار ، بل أهمها على الاطلاق ، أن الاتحاد السوفياتي لا يعطي أهمية فعلية لخصوصية المنطقة بل إنه يتعامل معها أساساً من ضمن مسار علاقته بالغرب . هذا ما تعبّر عنه بوضوح دينا سيكلر في الفصل الأخير من الكتاب (ص ٣٣١) : « خلال المرحلة المدروسة ، لم تتخذ المصالح السوفياتية أبداً طبيعة إقليمية صافية . لقد كان المسلك السوفياتي باستمرار مرتبطاً بشكل وثيق بأهداف ومصالح السوفيات على المستوى الشامل ... منذ الستينات ، مع تطور البحرية السوفياتية ، أصبحت مصلحة السوفيات المحورية في الشرق الأوسط في تأمين قواعد بحرية وجوية لتقديم تسهيلات دعم وغطاء جوي للأسطول السوفياتي في البحر المتوسط » . صحي جداً أن يتذكر القارىء العربي هذه الأمور الغائبة إجمالاً عن الأدبيات العربية (الغائبة تماماً عن كتاب هيكل مثلاً) . إن المراقبين العرب إجمالاً مهملون لمسار الاتحاد السوفياتي كقوة نووية من الدرجة الأولى ، ومفرطون إجمالاً في اهتمامهم بالنواحي الأيديولوجية ، أو بالمسائل السياسية الشديدة

القرب من اهتماماتهم (قيام كيان فلسطيني أم لا ، العلاقة بإسرائيل ، الموقف من الأحزاب الشيوعية العربية ، من التيارات القومية العربية ...) . وحري بهم أن يتذكروا أكثر هذا المستوى من التحليل .

لكن الاسرائيليين ، على ما يبدو ، ينحون إلى الاتجاه الأقصى المعاكس . ويبدو أن ربطهم شبه الميكانيكي لأحداث المنطقة بالنظام الدولي الشامل نتيجة تصرّف لا شعوري ، وتعبير عن سياسة مدروسة في آن . إن الرفض العربي لاسرائيل ، لا يوازيه عملياً إلا الدعم الأمريكي المستمر لها . هذه أمثولة العقود الثلاثة المنصرمة وهذا هو تصور المستقبل . ومن الطبيعي أن يشعر الباحث الاسرائيلي بالارتياح يوم يعتبر الغرب من مصلحته ، (كما من واجبه) الحفاظ على إسرائيل وتقوية قدراتها . والواضح أن الغرب حساس لأي تقدم سوفياتي بادىء ذي بدء . من هنا ربط النزاعات المحلية ، بالنزاع الدولي ، أمر طبيعي لدى السياسي والباحث الاسرائيليين . وهو نتاج سياسة ، تحديداً في المرحلة المدروسة حيث بدأ الطلاق العربي - السوفياتي يؤدي ، (ببطء وبصعوبة طبعاً) إلى تقارب مع الأمريكان ، تجعل عملية ربط أمن اسرائيل بأمن الولايات المتحدة أمراً إصطناعياً إلى حد كبير . من هنا نشأت الحاجة للتذكير بهذا الربط ، للتشديد عليه ، بل لاعطائه طابعاً مطلقاً وهي مساهمة الباحث في عمل السياسي . (ولا يجب إعطاء هذه الملاحظة أهمية مطلقة ، فالمسألة ليست مسألة مؤامرة ، ونحن نحاول أن نكون أبعد ما يمكن عن المنطق المؤامراتي) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا أهمية تذكر للأوضاع الداخلية العربية : إن عدداً من الباحثين المشاركين في هذا الكتاب (غولان عن الفلسطينيين ، رعوي عن مصر ، رابينوفيتش عن سوريا .. الخ) يعرفون بدقة أهمية التطورات الداخلية في بلدان هم يتابعون مساراتها لفترة طويلة . وبالرغم من ذلك ، يبدو الربط بين مسار السياسة السوفياتية والتطورات الداخلية -(بالرغم من فصل رعوي عن مصر)- غائباً وكأن العرب هم هدف سلبي لسياسة خارجية فحسب ، وكأن المبادرات العربية (بدءاً بحرب تشرين الاول / أكتوبر نفسها) لا أهمية لها على الاطلاق ، ناهيك عن مختلف المبادرات الساداتية .

ويشير الكتاب في أكثر من موقع إلى توسيع رقعة الاهتمام السوفياتي نحو الخليج والمحيط الهندي ، لكن ربط الأحداث في بؤرة الصراع العربي الاسرائيلي مع تلك الجارية في القرن الأفريقي أم في وسط آسيا يبدو غائباً ، ويمكن رد هذا الغياب ، جزئياً على الأقل ، إلى مدى تركيز الاسرائيليين على أنفسهم ، (كما يعبّر عن ذلك باضطراد أدباء الكيان الصهيوني والصحفيون الأجانب) كما إلى رغبتهم في التركيز على إسرائيل ، كصاحبة دور فريد لا بديل له لدعم المصالح الغربية في المنطقة .

لكن الواقع حي في هذا الكتاب . فأياً تكن رغبتهم في إبراز الدور السوفياتي ، لاستثارة رد امريكي ، يبقى الباحثون إجمالاً ، ميالين لاحترام الوقائع ولاستخلاص العبر منها . فالكتاب ليس دعاوياً على الاطلاق في هذا المستوى .

لذا ، بالرغم من طبيعته التأريخية ، وبالرغم من شطحات غير مبررة عقلانياً لعدد من الباحثين المساهمين فيه ، يبقى الكتاب مهمّاً ، لأن في طيّاته أيضاً ، بعض من التفسير الاسرائيلي لما يحصل اليوم أمام ناظرينا . والحاجة لفهم اوضح لهذا التفسير أمسّ من أي وقت مضى□

المؤتمر العربي الأول للطاقة النووية

دمشق ، ١٥ ـ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١

ع . م

شهد النصف الأول من السبعينات ، نشوء وعيّ فكري عالميّ لمختلف أنماط النمو السائدة ، ولمحدداتها المؤثرة الجمّة ، في المنظورين العاجل والآجل . اذ تبين ، أن الموجة العالية للنمو الصناعي في الدول المتقدمة تظهر **تبايناً في « سوية حياة » الفرد في العالمين المتقدم والنامي** ، حتى بلغ وسطي « سوية حياة » الفرد في الدول المتقدمة حدود عشرة أضعاف « سوية حياة » الفرد في الدول النامية . **وانضاباً متسارعاً لمصادر الثروة الرئيسة العالمية** وفي مقدمتها بعض المعادن ومصادر النفط والغاز حتى بات من المتوقع للمصادر الأخيرة أن ينتهي أجل احتياطياتها خلال الربع الأول من القرن المقبل ؛ **وارهاصاً بيئوياً يتجلى في استشراء حدة التلوث بثاني اوكسيد الفحم والكبريت** الناجمة عن تزايد استخدام مصادر الوقود الحفرية (النفط والغاز والفحم الحجري) من جهة وفي ارتفاع الكلف المختلفة المبذولة للتخفيف من حدة زخم التلوث البيئي من جهة أخرى .

ونتيجة لعمق أثر حقائق هذا الوعي ، بات من المتوقع أن يعود مستهلكو الطاقة الرئيسيون في العالم المتقدم الى رشدهم وليدركوا بأنه في الوقت الذي تمدّ فيه مصادر النفط والغاز الى ما لا يقل عن ٥٠ بالمائة من قدر احتياج العالم للطاقة، يبدو لسوء الحظ **أن محدودية مصادر النفط والغاز المؤكدة** ستؤدي الى تخلف احتياط هذه المصادر عن استمرار تحقيق هذا القدر من المساهمة . كما أن المتبقي منها خلال العقود الأولى من القرن المقبل يجب ألّا يهدر حرقاً لتوليد الطاقة ، بل يجب الافادة منه لتغذية مشاريع التنمية البتروكيميائية . **وأن مصادر الطاقة المتجددة ستبدي ، في احسن الاحوال ، مساهمة متواضعة في المدى العاجل** ، هذا اذا ما حقق البحث والتطوير العلميان تحسناً بيناً في مردود استغلالها وخفضاً معتبراً في كلف انتاجها . وأن **مختلف الجهود المبذولة حالياً او مستقبلاً في مجال الحفاظ على الطاقة وعقلنة استخدامها لن يبلغ عطاء توفيرها اكثر من حدود العشرة بالمائة من مجمل استهلاك الطاقة** .

كما أن مسؤولية الدول المتقدمة ، لن تقتصر على ادراك الحقائق السالفة الذكر ، بل يقتضي الواجب منها ، أن تبذل جهداً معززاً ، يفضي في المنظور العاجل ، الى تيسير انتشار مصادر الفحم الحجري والطاقة النووية على المدى العالمي الواسع . ذلك لأن :

(١) **مصادر الفحم الحجري** : يتوقع أن

تتضاعف مساهمتها في تلبية الطلب العالمي على الطاقة الى حوالى اربعة اضعاف مساهمتها الحالية ، وذلك في حال حدوث فتح تقني كبير ، في عمليات تصنيع الفحم الحجري وتحويله الى نفط وغاز .

(٢) **مصادر الطاقة النووية** : ستزداد مساهمتها ايضاً الى حوالى عشرة اضعاف مساهمتها الراهنة لتصل الى حدود (١٥٠٠) غايغاواط ، اوما يعادل ٢٥ بالمائة من انتاج الطاقة الكهربائية العالمي في عام ٢٠٠٠ .

ولقد تضافرت عوامل عديدة لتؤثر في زخم تنفيذ هذا الوعيّ على الصعيد العالميّ :

(أ) فلقد حال الاعتماد على مصادر النفط والغاز ـ الزهيدة السعر ـ دون ابداء اي اهتمام جاد ومناسب لتطوير تقنية استغلال الفحم الحجري لانتاج النفط والغاز اليوم . كما أن المصادر المتجددة ، لم تحظ ايضاً . الا في وقت متأخر من السبعينات ـ ببحوث معمقة حول تخفيض كلف استغلال الطاقة الشمسية مثلاً ، عن حدود الـ (١٠٠ ـ ٣٠٠) سنت لكل كيلوواط ساعي ، في حال أن كلفة انتاج الكيلوواط الساعي تتراوح بين ٢,٤ و ١٣,٢ سنت ، باستخدام المصادر التقليدية السائدة حسب أسعار عام ١٩٨٠ .

(ب) أما على الصعيد المحفز والايجابي ، فقد قامت خطوة تصحيح أسعار النفط في عام ١٩٧٣ الى بدء مرحلة ايقاف تفرّد الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات بشتى عموميات وخصوصيات صناعة الطاقة الدولية ومصادرها . ولقد ادى ذلك من جهة أخرى ، الى وضع مختلف شؤون الطاقة الراهنة أمام المسؤولية الدولية . ولا ريب ، في أن وضعاً جديداً كهذا ، سيقود دولاً عديدة في العالمين المتقدم والنامي الى تعزيز **تآزرها المتبادل** ، لكسر الطوق المحجّم لصناعة الطاقة النووية العالمية ، ووضعها عند عتبة افق جديد .

وانطلاقاً من ادراك هذا الموقف ، وتجسيداً لرغبة العديد من المسؤولين ، والمعنيين بشؤون الكهرباء والطاقة ، في الأقطار العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ، فقد انعقد المؤتمر العربي الأول للطاقة النووية ، في دمشق / سورية خلال الفترة الواقعة بين ١٥و١٩ حزيران / يونيو١٩٨١ .وقد شارك في اعمال المؤتمر ممثلون عن معظم الاقطار العربية ، وعن الجامعة العربية ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية وايضاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وسلطة الطاقة النووية في المملكة المتحدة وهيئة الطاقة الذرية الفرنسية ، واتحاد الصناعة النووية اليابانية . كل ذلك ، اضافة الى الشركات والمؤسسات الصناعية النووية في السويد ، بلجيكا ، سويسرا ، ايطاليا ، الهند ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنلندا ، اليابان ، بريطانيا ، والمانيا الغربية . كما شاركت في اعمال المؤتمر ، وفود من جامعات القطر العربي السوري ووزارة النفط والثروة المعدنية السورية وهيئة المواصفات والمقاييس ، ومركز الابحاث والاختبارات الصناعية ، ورابطة خريجي الدراسات العليا ، ونقابة المهندسين السوريين ، اضافة الى ممثلين عن الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين .

لقد رعى السيد رئيس مجلس الوزراء في القطر العربي السوري أعمال المؤتمر وحضر افتتاحه ، حيث قام رئيس المؤتمر الدكتور احمد عمر يوسف ـ وزير الكهرباء السوري ـ نيابة عنه في استهلال جلسة افتتاح المؤتمر ، بكلمة شاملة بيّن فيها مبررات انعقاد المؤتمر والدوافع التي حفزت على تحقيق هذا اللقاء الكبير . وقد اختتم السيد رئيس المؤتمر كلمته الافتتاحية ، بادانة العدوان الصهيوني الغاشم على المنشآت النووية العربية في القطر العراقي ، وحث المؤتمر على ايلاء هذا العدوان الآثم اهتماماً خاصاً والخروج برأي عملي

مجابه له . وعقب كلمة الدولة المضيفة ، القيت كلمات الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتؤكد جميعها على الدور المؤثر الذي يمكن أن تلعبه الصناعة النووية في سد حاجة الطلب المتزايد على الطاقة وذلك بعدما باتت قضايا جدوى وأمان وسلامة المنشآت النووية من اكثر حقائق هذا العصر تأكدا[١] وعبر سبع جلسات موسعة متتالية ، تلت جلسة الافتتاح ، جرى عرض ومناقشة ثلاثين بحثاً موزعة على النحو التالي :

أولاً : الوضع التقني والتوفر التجاري لمنشآت التوليد النووية

تركزت بحوث هذا المجال على ما يلي :

(١) بيان الوفرة التقنية والتجارية للمنشآت النووية التي تعتمد اما مفاعلات الماء الخفيف (PWR او BWR) ومفاعلات الماء الثقيل (PHWR) والمفاعلات المبردة غازياً (MAGNOX) . ذات الطاقة المتوسطة (ما بين ٢٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط) . وقد بدت من خلال هذا البيان ، معالم الثقة العالية ، والتشغيل الاقتصادي ومتطلبات الصيانة الدنيا الناجمة جميعاً عن الزمن الكافي الذي بذل اولاً في اخراج وتطوير المفاعلات التجارية موضوع البحث ، كذلك البساطة النسبية في تكوين وآلية تشغيل منشآت الطاقة التي تعتمد مثل هذه المفاعلات ثانياً .

(٢) تقدمت الصناعة النووية في المانيا الغربية (KWU) بعرض لاقامة منشآت نووية تعمل بمفاعلات (BWR) ذات طاقة تتراوح ما بين (٢٠٠ و ٤٠٠) ميكاواط **والوفر الذي يحققه تشغيل مثل هذه المنشآت في الوطن العربي ، بدلاً عن توليد الكهرباء في المنشآت التقليدية التي تعمل بالنفط** ، وينطبق الوضع ذاته حتى من اجل فترة اهتلاك (اندثار) (بحدود عشرسنوات) اذ يبدو بشكل ملحوظ نمو المنفعة الاقتصادية النووية موضوع البحث .

(٣) ابدت صناعة الطاقة النووية اليابانية (متسوبيشي) تجربتها في تطوير وتشغيل منشآت تعمل بمفاعلات (PWR) والتي استخدمت قرابة (١٥ عاما) . ونتيجة للوفرة التقنية والتجارية العالية لهذا النوع من المفاعلات ، (التي تتراوح طاقاتها بين ٣٤٠ و ١١٧٥ ميكاواط) ، فقد ارتفعت الاستطاعة النووية اليابانية المعتمدة على مفاعلات الـ (PWR) الى ٧٣٥٢ ميكاواط حتى نيسان ١٩٨١ . وقد تبيّن أن اليابان قد توصلت الى انشاء مفاعل عياري (STANDARD) يعمل بطاقة ٥٠٠ ميكاواط يمكن توفيره للمنشآت النووية العربية في المستقبل . هذا وقد اكد الدكتور ر . ايماي ، سفير اليابان في دولة الكويت استعداد الحكومة اليابانية لتوفير العون التقني النووي المناسب علماً بأن السيد ايماي قد قام بالاضافة الى ذلك ، بعرض واسع وجاد للتجربة اليابانية في شتى مجالات التقنية النووية ، ونبه المؤتمر الى المسائل الفنية التي لا بد من الاهتمام بها لدى التقدم ببناء المنشآت النووية في المستقبل .

(٤) وفي مجال استخدام المفاعلات النووية العاملة باليورانيوم الطبيعي : عرضت الصناعة النووية في المانيا الغربية تفاصيل تجربتها، في توريد مفاعلات (PHWR) بطاقة (٣٤٠) ميكاواط الى الارجنتين وكيف قادها نجاح المنشأة النووية الارجنتينية الى التعاون من اجل بناء مفاعل من النوع نفسه بطاقة (٧٤٥) ميكاواط سيورد قريباً للأرجنتين ، وعرضت الصناعة النووية البريطانية ايضاً رأياً يقضي باعتماد المنشآت

(١) تشير المعلومات الى أن العدد المقدر للوفيات الناجمة عن الحوادث في المنشآت الكهربائية كانت بالنسبة لتلك التي تعتمد على الفحم الحجري كمصدر للطاقة ١,٨ وفاة لكل غايغاواط في العام في عمليات التعدين والنقل والتوليد ، بالمقارنة مع ٠,٣ وفاة لكل غايغاواط في العام لتلك التي تعتمد على النفط والغاز كمصدر للطاقة ، و ٠,٢٥ وفاة لكل غايغاواط في العام لتلك التي تعتمد على القوة النووية كمصدر للطاقة .

النووية العربية المستقبلية ، على مفاعلات ماغنوس بطاقات تتراوح بين (٢٥٠٠ ـ ٣٠٠ ميكاواط) ،وانه في حال توفر شبكة كهربائية ذات امكانية الف ميكاواط او اكثر يمكن اعتماد مفاعل ماغنوس (طاقة ٣٠٠ ميكاواط) وهومفاعل يمكن بناؤه بفترة لا تتجاوز الخمس سنوات .

(٥) اما التجربة النووية في السويد ،وفرنسا ، في مجال تصنيع وتشغيل مفاعلات الماء الخفيف فقد أدت الى :

(أ) رفع مساهمة الطاقة الكهرونووية في السويد الى حدود ٣٠ بالمائة وذلك بعدما توفرت مفاعلات الـ (BWR) من قياس ٦٥٠ و ١٠٥٠ ميكاواط ، اضافة الى سعي هذه الصناعة الى توفير مفاعل عيارى بطاقة ٤٦٠ ميكاواط يمكن توريده للأقطار العربية مثلاً .

(ب) انشاء مفاعلات فرنسية بطاقات ٩٠٠ و ١٣٠٠ ميكاواط ، وقد عرض رجال الصناعة النووية الفرنسيون ، مفاعلاتهم العيارية ذات الطاقة ٦٠٠ ميكاواط للنظر في ادخالها ، ضمن برامج الطاقة النووية العربية المستقبلية .

(٦) اما بالنسبة للمفاعلات المولدة السريعة (FBR) فقد تبين أن الاتحاد السوفييتي ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، قد حققت بناء وتشغيل انماط تجريبية من هذا المفاعل بطاقات تتراوح بين ١٣٥ و ٢٥٠ ميكاواط ، وذلك خلال العقد الماضي ، وتقوم الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان والهند ببناء مفاعلات من هذا النمط بطاقات تتراوح بين ٢١٠ و ٥٠٠ ميكاواط . ويتوقع أن يقوم الاتحاد السوفييتي وفرنسا بتوفير المفاعلات السريعة تجارياً بطاقات تتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ ميكاواط عند نهاية العصر الراهن . وتجدر الاشارة ، الى أنه عند مناقشة هذه التوجهات ،تبين لنا ان : جميع المساهمين في هذا المجال ،يتفقون في الرأي مع الاقتراح الذي تقدمت به ورقتنا[٢] حول انشاء برنامج نووي يعتمد مفاعلات بطاقة الف ميكاواط نظراً للاقتصادية الكبيرة التي تجنيها ،مثل هذه الامكانية للبرنامج العربي المنتظر .

ثانياً : اقتصاديات الطاقة النووية

تعرضت بحوث المؤتمر في هذا الصدد ، الى ابداء مقارنات ما بين اقتصاديات المنشآت النووية والمنشآت التقليدية ، المستخدمة للنفط والفحم الحجري ،كذلك بيان أوجه الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تواجه تمويل انشاء وتشغيل المنشآت النووية ، وانتقاء تقنياتها المتاحة المناسبة ، وفي ضوء هذه الاعمال جرت مناقشة البرنامج الكهرونووي المزمع اقامته في القطر العربي السوري خلال العقد المقبل . ومن أبرز معطيات تلك البحوث ما يلي :

(١) لدى اجراء اي مقارنة اقتصادية ما بين منشآت الطاقة النووية ومنشآت الطاقة التقليدية السائدة لا بد من اعتبار عوامل عديدة ، لعل اهمها : معدلات الحمولة السنوية ، معدلات التضخم ، اسعار الوقود وكلف تصنيعه ، الاحتراق الوسطي للوقود ، طاقة المنشأة وحياتها العملية ، وكلف النفايات ... الخ .

(٢) تتميز المنشأة النووية ، وكذلك المنشأة العاملة بالفحم الحجري ، على المنشآت العاملة بالنفط ،برخص الطاقة التي تنتجها ،كما يزداد رخص الطاقة المنتجة منهما بازدياد حجم المنشأة . الا أن (اقتصادية الحجم) لمنشآت الفحم الحجري لا تزيد سريعاً فوق طاقات الـ ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط . اضف الى ذلك أن عوامل اخرى مثل زيادة الحمولة ، والثقة في مقدرة المنشأة ، وكلف الوقاية من التلوث وحجم الموقع الذي تقام عليه منشأة الفحم الحجري يمكن أن تدخل كلها في الحساب ،بشكل مؤثر ،وتؤدي الى تجاوز المنفعة الاقتصادية لحجم المنشأة ذات الطاقة التي تفوق المجال ٤٠٠ ـ ٦٠٠ ميكاواط .

(٣) عند اختيار منشأة توليد كهرونووية او منشأة عاملة بالفحم الحجري ، وضمن اطار برنامج طاقي محدد ، لا بد من ايلاء اعتبار كبير

لنظام الطلب ، وحجم المنشأة ، وكلف الوقود ، وعامل الاستطاعة المتوقع . وغني عن البيان القول : إن تعميم متطلبات اقتصاد المنشأة ليس بالامر الهين ؛ ذلك لعدم توفر قاعدة عملية جاهزة يمكن من خلالها الاجابة عن أي تســاؤل . بل حري القول أن التقويم يتطلب مداخل شمولية عديدة توازن بين مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية ، اذ يمتلك كل جانب منها وزنه ، حسناته وسيئاته التي ، يساعد تقويمها في تقدير افضليات الخيارات المحسوبة .

(٤) عندما تسعى اي دولة لتحقيق برنامج نووي ما ، يبدو من الضرورة بمكان :

ـ انتقاء مصمم ومورد مناسبين للمنشأة النووية ذوي سيرة طيبة في الانتاج والتشغيل ، اضافة الى استعدادهما لتيسير تطويع التقنية للبلد المستورد وتنفيذها باستخدام الامكانات البشرية الوطنية المتاحة ، والمطورة عملياً وكذلك المقدرة على تأكيد توريد كاف ومستمر لقطع الغيار والمعدات المساعدة .

ـ تبني تقنيات وترتيبات مؤسسية تيسر اقامة المنشأة دون التنازل عن جودة الاتقان والثقة فيها .

ـ توفير اطر تقنية وادارية بشرية **ووطنية** للتشغيل والتطوير .

ـ دراسة المسائل التمويلية التي يمكن ان تحفز على اقامة المنشأة دون حدوث اي توقف تمويلي ، والافادة من الاجراءات التمويلية الوطنية والاقليمية والدولية ، التي بدأت تأخذ ابعادها في الدول النامية وخصوصاً التي يسمح بها الصندوق الدولي ، وصندوق الاستثمار الاوروبي ، وصندوق الاوبيك بالنسبة لمشاريع الطاقة .

(٥) ووفقاً لتطور الطلب على الطاقة الكهربائية في القطر العربي السوري ، فإن برنامجاً نووياً وطنياً تجري حالياً دراسته ، يهدف البرنامج ، الى ادخال محطة نووية بطاقة ٢ × ٦٠٠ ميكاواط عند اوائل العقد المقبل ، وذلك لرفع الطاقة الكهربائية الاجمالية المولدة في سورية الى ٥١٠٠ ميكاواط . اذ يتوقع أن يواجه ذلك الطلب المستقبلي الداخلي الذي ربما يصل الى ٣٩٠٠ ميكاواط اضافة الى تأمين ١٠٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ ميكاواط لتبادل الطاقة الكهربائية عبر شبكات الارتباط مع لبنان وتركيا والعراق على التوالي ، اما الطاقة الباقية فتترك كاحتياط داخلي . وخلال مناقشة البرنامج النووي السوري ، بدا واضحاً أن امكان تحقيق البرنامج وتطوره يعتمدان بشكل مباشر على اعتبار البرنامج جزءاً من البرنامج النووي العربي المتوقع اقامته اولاً ؛ وعلى تطور الاتصال الشبكي الكهربائي في منطقة المشرق العربي ثانياً . كما أن اقتصادية البرنامج قد تتحسن كثيراً لدى التفكير بمنشأة نووية واحدة تعمل بطاقة لا تقل عن ٩٠٠ ميكاواط بدلاً من الطاقة المقترحة .

ثالثاً ـ تنفيذ مشاريع الطاقة النووية

لقد سلطت الابحاث الخاصة بتنفيذ المشاريع النووية ، جل تحليلها على الفوائد التقنية والاقتصادية للمشاريع المشتركة ، التي اقيمت في اوروبا فعلاً وبينت ما قد يحصل من منفعة مشتركة في حال تبني هذا النمط من المنشآت النووية المشتركة ، على صعيد المشرق والمغرب العربي . وقد تبين خلال مناقشة هذه البحوث : ضرورة ادخال امكانية التوليد الكهرونووية في النظام الكهربائي العربي لمواجهة الطلب المتصاعد على الطاقة الكهربائية في مشرق الوطن العربي ومغربه على حد سواء وذلك عن طريق اقامة منشآت نووية عربية مشتركة . وسيعكس تحقيق ذلك استقراراً اكبر في حمولات الشبكات الكهربائية العربية وانخفاضاً واضحاً في كلف الانتاج ، واستغلالاً شاملاً للامكانات الادارية والتقنية العربية كافة ، المتقدمة المتاحة حالياً . كما أن التمويل المشترك سيتيح ضماناً تمويلياً مؤكداً وسهولة في الاستثمار ، وافادة فضلى من امكانات الدول المشتركة في المشروع . اضف الى ذلك أن العمل

العربي المشترك في المجال النووي سيؤدي الى تحقيق استقلالية كبرى للصناعة النووية العربية على المدى البعيد وانعكاسات تطور شاملة وعميقة على البنى الصناعية والعلمية والتقنية العربية في مختلف ارجاء الوطن العربي .وتجدر الاشارة الى أن دراسة ظروف الربط الشبكي الكهربائي ، في المشرق العربي ومغربه وتطلعات نمو الطلب على الطاقة الكهربائية فيهما ، قد أكدت ضرورة تركز المشاريع المشتركة في هذين القسمين على نحو مناسب .

رابعاً : دورة الوقود النووي

لقد اولى المؤتمر اهتماماً كبيراً لبحوث دورة الوقود النووية ، حيث عرضت التجارب الذاتية لفرنسا واليابان والهند في انشاء وتشغيل دورات وقودها النووية ،والتي اثبتت حتى اليوم جدارتها في تلبية حاجات برامج تلك البلدان النووية .والامر المميز في تجارب هذه الدول ،هو تمكنها من الخروج عن دائرة الاحتكار الامريكية المفروضة على بعض جوانب دورات الوقود النووية ، وعلى الاخص الجزئين الخاصين ، باغناء اليورانيوم في الطرف الاول من الدورة واعادة تصنيع الوقود النافذ في بداية الطرف الاخير منها .وبذلك حققت تلك الدول مزيداً من الاستقلالية لبرامجها النووية ، مما يؤدي بها مستقبلاً ، إلى مزيد من التطور وبلوغ عمليات تصنيع عيارية في دورة الوقود النووية والتي يمكن للعديد من الدول النامية المتطلعة الى بناء برامج نووية في المستقبل :الافادة المباشرة من هذه العمليات دون قيد أو شرط .

وغني عن البيان القول ، ان مناقشة الحقائق اعلاه ، قد ساعدت على رفد افكار ورقتنا حول احداث « دورة وقود نووية عربية » وأدت بالتالي الى تبني كامل مقترحاتها واعتمادها ،لتكون ورقة عمل أمام اللجنة الخاصة التي شكلها المؤتمر لدراسة جدوى اقامة الدورة العربية المقترحة . والجدير بالذكر ، أن الورقة هذه اظهرت حقيقة استهلاك الوطن العربي لـ ٢٩ تيراواط و ٤٣ تيراواط و ٨٥ تيراواط من الطاقة الكهربائية خلال الاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ على التوالي حيث تضاعف استهلاك هذه الطاقة في كل من مشرق الوطن العربي ومغربه تقريباً . ويتوقع أن تنمو طاقة التوليد الكهربائية العربية من ٢٨ غايغاواط في عام ١٩٨٠ الى ٦٥ غايغاواط في عام ١٩٩٠ وربما تصل الى ١٢٠ غايغاواط في عام ٢٠٠٠ وستكون مساهمة المصادر الكهربائية عند عام ٢٠٠٠ بحدود ٨ غايغاواط . وقد بينت الورقة امكان انشاء برنامج نووي عربي مشترك بطاقة اجمالية قدرها ٢٠ غايغاواط قبل نهاية العصر الراهن وفي ضوء هذا المقترح ، وتوفيراً لعامل الاستغلال المنشود للبرنامج النووي العربي المرتقب ، فإن الورقة دعت الى اقامة دورة وقود نووية عربية تفيد من مصادر اليورانيوم العربية المؤكدة حالياً ، والتي تصل الى حدود ٦٠ الف طن ، موزعة في بعض اقطار الوطن العربي .

خامساً : قضايا مكملة

استكمل المؤتمر اعماله بعرض بقية جوانب الصناعة النووية والعوامل المساعدة لتطورها كاعداد البنى المساعدة التقنية والبشرية ، ودور المؤسسات العلمية والتقنية ، في انشاء وتشغيل وتطوير البرامج النووية ،وكذلك توضيح وسلامة المنشآت النووية . وتجدر الاشارة ، الى أن المؤتمر ،قد اولى اهتماماً كبيراً بالبحث الذي تقدم به الدكتور احمد عمر يوسف ، وزير الكهرباء السوري ، حول الخيارات المتاحة لتوضيح منشآت البرنامج السوري النووي المتوقع تحقيقه في مطلع التسعينات .

خاتمة

لقد جاء انعقاد المؤتمر بعد أيام ، من الاعتداء الصهيوني الغاشم على المنشآت النووية العربية في العراق ، وكان رده على هذا العمل التخريبي اجماع المؤتمرين على تضمين بيان المؤتمر ادانة كاملة لهذا العمل العدواني . وقد جاء في نص

البيان بهذا الصدد ما يلي :

« لقد ادرك العدو الصهيوني ، اثر العمل العربي الراهن في مجال حيازة الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، ولهذا قام مؤخراً باعتداء صارخ على المنشآت النووية العربية في العراق ، ضارباً عرض الحائط بأبسط المبادىء الدولية ومستخدماً ولاول مرة في التاريخ ، الاسلوب النووي في الارهاب الذي تقوم عليه دولة العصابات الاسرائيلية في الأرض المحتلة . ولهذا ، فإن المؤتمر يرى ، في هذا الاعتداء الاثيم عملاً إجرامياً بالغ الخطورة ، ويستدعي مناشدة جميع محبي السلم والتنمية في العالم اجمع الى :

- وضع جميع العلميين والتقنيين ، والمؤسسات والمنشآت التي تتعامل مع العدو الصهيوني لتطوير ترسانته النووية داخل الأرض المحتلة وخارجها وذلك على القائمة السوداء في التعامل التقني الدولي .

- طرد دولة العدوان الصهيوني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجميع المنتديات الدولية .

- دعوة الامم المتحدة الى تشكيل لجنة تفتيش دولية على مستوى عال تقوم بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على المنشآت النووية في الأرض المحتلة وكشف ملامح الترسانة النووية الاسرائيلية للعالم أجمع » .

هذا وقد قرر المؤتمرون ما يلي :

(١) تبني كلمات السادة ، وزير الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ؛ ووزير الكهرباء والماء في دولة الامارات العربية المتحدة ؛ والمدير العام رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الامين العام المساعد لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، كوثائق رئيسية للمؤتمر العربي الاول للطاقة النووية ، واعتماد التوصيات المهمة التي وردت في هذه الكلمات :

(٢) تصعيد التعاون بين الدول العربية في التخطيط النووي لتوليد الكهرباء ، وفي تأمين الوقود النووي وذلك عن طريق خلق دورة وقود نووية عربية بدءاً بالخطوات التالية :

(أ) تشكيل لجنة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمنظمة العربية للثروة المعدنية تكون مهمتها البدء الفوري بدراسة جدوى اقتصادية وتمويل دورة الوقود النووية المرتقبة، واعتماد البحث الذي تقدمت به منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول حول دورة الوقود النووية العربية كورقة عمل لاعمال هذه اللجنة .

(ب) توسيع حجم التعاون القائم مع الدول الصديقة المتقدمة في مجال صناعة الوقود النووي .

(٣) ضرورة الاسراع في اتمام ربط الشبكات الكهربائية العربية في مشرق الوطن العربي ومغربه ، مما يؤمن توازناً عملياً في استغلال مختلف مصادر الطاقة المتاحة (غاز نفط)، ويساعد على تعزيز العمل لانشاء برنامج نووي عربي ، باستطاعة مناسبة في المنظور القريب .

(٤) دعوة وزارات الطاقة الكهربائية وهيئات الطاقة النووية والجامعات والمؤسسات الاكاديمية التقنية ومراكز البحوث في مختلف ارجاء الوطن العربي ، الى البدء بتطوير الاطر العربية المتخصصة في مختلف النواحي التقنية لادارة واستثمار المنشآت العربية النووية ، واعمال توليد الطاقة الكهربائية بواسطة الطاقة النووية .

(٥) ينظر المؤتمر بعين التقدير الى المشاركة الدولية (غير العربية) في اعماله ، ويرجو أن تكون هذه المبادرة بداية تعاون فعال ، بين الوطن العربي ، والدول المالكة للتقنية النووية ، ويدعو الاخيرة الى خلق فرص حوار مناسبة لتحقيق صورة التعاون المرتقبة . ويحث المؤتمر العالم الصناعي ، أن يتعاون تعاوناً نشطاً مع الوطن العربي ، من اجل تسريع نقل التقنية النووية خدمة للمصالح المشتركة بينهما . إن اهتمام الشمال في حفظ الثروة النفطية ، وإطالة عمرها الاستثماري للاجيال المقبلة ، ومن أجل استخدام النفط في الأغراض الصناعية يجب أن يعبر عنه ، بصورة برامج عمل محددة تركز على تقديم

المساعدة لدول الجنوب ، في حيازة التقنية اللازمة لاستخدام البديل النووي في توليد الطاقة والأغراض السلمية .

(٦) ضرورة عقد المؤتمر دورياً كل ثلاث سنوات ، وفي سبيل ذلك تنشأ لجنة متابعة عليا برئاسة معالي وزيري الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ، وفي دولة الامارات العربية المتحدة ، وعضوية الجامعة العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، والمنظمة العربية للثروة المعدنية وعدد من التقنيين النوويين البارزين في الوطن العربي .

(٧) يوصي المؤتمر قيام البلاد العربية وخصوصاً الغنية منها ، بمصادر الفوسفات المباشرة فوراً لاعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لجدوى استخلاص اليورانيوم في صناعة الفوسفات ، كخطوة اولى ، نحو اقامة صناعة دورة وقود نووية عربية لتأمين الاستقلال الذاتي في مصادر الوقود النووي □